

المُثْنَوِيُّ وَالْبَيْتَارُ

فِي نَحْرِ الْعَنِيدِ الْمُعْتَارِ الطَّائِعِ عَنِ فِيمَا صَحَّ مِنَ السِّنِّ وَالْآثَارِ

للفقير خادم الحديث أحمد بن محمد بن الصديق الحسني المغربي

طبع سنة ١٣٥٢ هجرية

و تطلب من المكتبة التازية بمصر ومن جميع المكاتب ،

المطبعة الاسلامية بالأزهر
(صاحبها: عبد المعطى أحمد الحسني)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم . وحمداً لك على ما هديتنا إليه من الصراط المستقيم . صراط الذين أنعمت عليهم باتباع سنة نبيك الكريم . غير المغضوب عليهم من أهل العناد ولا الضالين عن منهجه القوم صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه وأنصار سنته في الحديث والقديم .

الحمد لله المبدئ المعيد الحكيم المجيد الفعال لما يريد رافع منار الحق ومبديه ومشيئ أركانه ومعليه يرحم من يشاء من عباده فيوفقه لاتباع السنة ويشرح صدره ويهديه ويخذل من يشاء فيضله عن المحجة البيضاء ويربط على قلبه ويعميه عن الحق ويصميه فمن وفقه فهو الفائز السعيد ومن خذله فهو المطرود البعيد أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره الكافر الطريد وأبى سبحانه إلا أن يتم نوره وإن رغم أنف الخاسر الشقي والمتعصب العنيد والصلاة والسلام على سيدنا محمد القائل من تمسك بسنتي عند فساد أمتي فله أجر مائة شهيد وعلى آله العاهرين وصحابته المهتدين وأنصار سنته الأكرمين ذوى الخصال الحميدة والرأى السديد .
(أما بعد) فإن وضع اليمين على الشمال في الصلوات كلها فرضاً وقلاً هو مذهب مالك وقوله الذي لم يقل غيره ولا نقل أحد عنه سواه وهو المذكور

في موطنه الذي ألفه يسهه وقرى عليه طول عمره ورواه عنه الآلاف من تلامذته وأصحابه واستدل عليه بالحديث الصحيح الذي أخرجه فيه وهو الذي نقله عنه رواة الفقه وحملته من أصحابه المدنيين كطرف بن عبد الله وعبد الملك بن عبد العزيز ابن أبي سلمة الماجشون وعبد الله بن نافع الخزومي وأصحابه المصريين كأشهب بن عبد العزيز وعبد الله بن وهب وعبد الله بن عبد الحكم وأصحابه العراقيين كمحمد بن عمر الواقدي وغيره وهو مقتضى رواية علي ابن زياد التونسي من أصحابه القرويين وهو الذي نقله ابن المنذر الامام الحافظ الذي تصدر لنقل المذاهب بالأسانيد الصحيحة والطرق المتعددة عن الائمة المجتهدين وهو الذي لم ترد السنة المطهرة والاحاديث النبوية إلا به عن سيد المرسلين صلى الله وسلم عليه وعلى آله الطاهرين .

(فصل) أما رواية أصحابه المدنيين فذكرها ابن رشد في البيان والتحصيل والباقي في المنتقى وابن بطلان في شرح البخاري والقرطبي في شرح مسلم وأبو الحسن في شرح المدونة وابن شاس في الجواهر وخیل في شرح مختصر ابن الحاجب المسمى بالتوضيح وابن عرفة في مختصره وابن غازي في تكميل التقييد والقلائد وزروق في شرح الرسالة والسدراني في شرح الموطأ وبناني في حاشية الزرقاني وخلق يطول عددهم قال ابن رشد في البيان وذهب في رواية مطرف وابن الماجشون عنه في الواضحة إلى أن فعل ذلك أفضل من تركه وهو الأظهر اه وقال الباقي في المنتقى وروى مطرف وابن الماجشون عن مالك أنه استحسناه اه وقال ابن بطلان في شرح البخاري قال ابن حبيب سألت مطرفاً وابن الماجشون عن ذلك فقالا لا بأس به في المكتوبة والنافلة وروياه عن مالك اه وقال ابن شاس في الجواهر في الباب الرابع منه في كيفية الصلاة ثم إذا أرسل يديه يعني بعد التكبير قبض باليمين عن المعصم والكوع من اليسرى تحت صدره على رواية

مطرف وابن الماجشون في استحسان ذلك اه وقال السدرا في شرح
الموطأ روى مطرف وابن الماجشون وابن نافع عنه انه استحسنته وهو قول
المدنيين من أصحابه اه وقول الباقرين بمعناها فلا تطيل بذكرها .
وأما رواية أصحابه المصريين فذكرها هؤلاء أيضا وغيرهم قال
في العتية في رسم كتاب الصلاة الأول من سماع أشهب مانصه مسألة
وسأله يعني مالكا عن وضع الرجل إحدى يديه على الأخرى في الصلاة
المكتوبة يضع اليمنى على كوع اليسرى وهو قائم في الصلاة المكتوبة والنافلة
قال لي لا أرى بذلك بأساً في المكتوبة والنافلة اه وقال أبو الحسن في شرح
المدونة قال اللخمي قال في العتية لا أرى به بأساً في المكتوبة والنافلة وهو
أحسن انتهى وقال الباقر في المتقى وقد اختلف الرواة عن مالك في وضع
اليمنى على اليسرى فروى أشهب عن مالك أنه قال لا بأس بذلك في النافلة
والفريضة وذكر بقية الأقوال وقال ابن عرفة في المختصر وفي إرسال
يديه ووضع اليمنى على الكوع أربعة سمع أشهب لا بأس به والقرينان يستحب
الخ وقال ابن أبي زيد في اختصار المدونة وروى ابن وهب وأشهب عن
مالك أنه لم ير بأساً بوضع اليمنى على اليسرى في الفريضة انتهى . وقال ابن بطلال
في شرح البخاري رواه أشهب وابن نافع وابن وهب عن مالك اه وقال
الحافظ أبو الفتح بن سيد الناس في شرح الترمذي ذهب قوم إلى أن وضع
اليمنى على اليسرى في الصلاة سنة يحكى ذلك عن علي كرم الله وجهه وأبي
هريرة وعائشة وقوم من الصحابة رضوان الله عليهم وروى عن سعيد بن جبير
والنخعي وأبي مجلز وعمر بن ميمون وأيوب السخيتاني وإليه ذهب سفيان
الثوري وأبو حنيفة وحماد بن سلمة والشافعي وأحمد وإسحاق إلى أن قال
وروى بن الحكم عن مالك الوضع وروى عنه ابن القاسم الإرسال وعن
مالك رواية لا بأس به في التوافل انتهى وأما رواية أصحابه العراقيين فذكر

ابن عرفة في المختصر عن القاضي عياض أنه قال روى الواقدي بمسك
بالكف وبالرسغ واختار شيوخنا قبض كف اليمنى على اليسرى ووضع
اليمنى على ذراعه اليسرى انتهى وذكر غير واحد منهم الباقر في المتقى
ابن للعراقيين عن الامام روايتين أحدهما بالاستحسان والأخرى
بالكرهية وستعلم ما فيها .

وأما رواية علي بن زياد فقلها ابن أبي زيد في النوادر عن مجموعة ابن
عبدوس عنه عن مالك أنه قال ليس الإمساك بواجب ونفي الوجوب خاصة
يفيد السنية كما هو ظاهر إذ لو كان مكروهاً لثني فعله أو سنيته لا وجوبه وقد
قال الحافظ في الفتح قال ابن عبد البر لم يأت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فيه خلاف وهو قول الجمهور من الصحابة والتابعين وهو الذي ذكره مالك في
الموطأ ولم يحك ابن المنذر وغيره عن مالك غيره اه

﴿فصل﴾ أما رواية ابن القاسم التي هي منشأ غلط من عز إلى مالك القول
بالإرسال وكذلك رواية العراقيين الموافقة لها فليست هي واردة في سنية وضع
اليمنى على الشمال أصلاً بل هي واردة في الاعتماد على اليدين للاستراحة
والاستعانة على طول القيام كما قال القاضي عبد الوهاب والباقر والطرطوشي
وعياض وابن رشد وجماعة كثيرون وحينئذ فليست هي مخالفة لنص الامام في
الموطأ والعتية والواضحة ولا لرواية الجمهور من أصحابه حتى تعد قولاً ثانياً
في المسألة بل مورد القولين مختلف ومعنى الروايتين متباين غير مؤلف وبايراد
نص المدونة يتضح الحال ويرتفع الاشكال قال فيها تحت ترجمة الاعتماد في
الصلاة والالتكاء ووضع اليد مانصه قال يعني ابن القاسم وسألت مالكا عن
الرجل يصلي إلى جنب حائط فيتكى على الحائط فقال أما في المكتوبة فلا
يعجنني وأما في النافلة فلا أرى به بأساً قال ابن القاسم والعصا تكون في يده
عندئذ بمنزلة الحائط قال وقال مالك إن شاء اعتمد وإن شاء لم يعتمد وكان

لا وضع اليد الذي هو من هيئات الصلاة .

(الوجه الثالث) : أنه فرق بين الفريضة والنافلة وذلك هو حكم الاعتماد لأن القيام في النافلة ليس بفرض بخلافه في الفريضة قال الباجي في باب ما جاء في قيام رمضان من المنتفى مانصه الاعتماد على العصا والحائط في النافلة لا بأس به لطول القيام لأن ذلك معونة عليه وهذا مبنى على أن طول القيام فضيلة ولذا استعين عليها بالاعتماد على عصا وحائط لأن الاعتماد جائز في النافلة مع القدرة على القيام وأما في الفريضة فلا يجوز ذلك لأن القيام من فروضها مع القدرة عليه (الوجه الرابع) : أن قوله يعين به نفسه صريح في الاعتماد صراحة لا تقبل التأويل والاحتمال ولا ينكرها إلى منكر الشمس في رابعة النهار إذ السنة لا تعلل بالاستعانة وإنما تفعل للاقتداء والامثال فلما قال يعين به نفسه دل على أنه أراد الاعتماد

(الوجه الخامس) : أن قوله لا أعرف ذلك أن حمل على الوضع الذي هو من هيئات الصلاة أدى إلى الكذب والمحال والتناقض الذي لا يمكن الجمع بينه بحال لأن معرفة مالك بالوضع المذكور مقطوع بها كالقطع بوجوده لكونه ذكرها في الكتاب المقطوع بصحة نسبته إليه والمتواتر عنه من رواية الآلاف من الخلائق الذين منهم ابن القاسم فإنه أجل من روى الموطأ عن مالك بعد الشافعي ولأن جمهور أصحابه نقلوه عنه كما سبق بيانه فاثبات عدم معرفته لذلك يعود على ابن القاسم بما هو يرى منه لأن الظني إذا عارض القطعي بما لا يمكن الجمع بينه دل على كذبه كما هو مقرر في محله فمن يحمل لأعزفه على الوضع المسنون فأنما يعرض بتهمة ابن القاسم وهو لا يدري أو يطعن في مالك وهو لا يشعر لأنه إما أن يصدق ابن القاسم ويكذب الجمهور وينكر العيان وهو محال وإما أن يصدق الجمهور ويكذب ابن القاسم وهو باطل لثبوت عدالة ابن القاسم وديانته وأمانته وإما

لا يكره الاعتماد قال وذلك على قدر ما يرتفق به فلينظر أرفق ذلك به فليصنعه قال وقال مالك في وضع النبي على اليسرى في الصلاة قال لا أعرف ذلك في الفريضة وكان يكرهه ولكن في النوافل إذا طال القيام فلا بأس بذلك يعين به نفسه قال سحنون عن ابن وهب عن سفيان الثوري عن غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنهم رأوا رسول الله ﷺ واضع يده اليمنى على اليسرى في الصلاة هذا نص الباب بتمامه وهو كما تراه صريح في الاعتماد واضح في الاستناد غير محتاج إلى إيضاح وبيان ولا إقامة دليل وبرهان ومع ذلك فسيزيده وضوحاً من وجوه .

(الوجه الأول) : أن الباب معقود للاعتماد في الصلاة وحكمه في الفريضة والنافلة ومسائله التي سأل ابن القاسم عنها مالكا فذكر فيه الاعتماد على الحائط وعلى العصا وعلى اليد ولا معنى لادخال وضع اليمين على الشمال الذي هو من هيئات الصلاة في هذا الباب ولا للسؤال عنه مع الاتكاء على الحائط إلا إذا كان المراد به الاعتماد أما السنية فلا دخل للسؤال عنها في وقت السؤال عن الاتكاء وأحكامه ولا معنى لا يرادها في غير بابها من السنن ولو كان المراد السنة لسأله عن بقية السنن أو شيء منها كسنية رفع اليدين في الانتقال والتسبيح في الركوع والسجود مثلاً ونحوها من السنن الكثيرة حال سؤاله عن الاتكاء وحكمه فلما لم يسأله إلا عن وضع اليمين على الشمال الذي هو مظنة الاعتماد وذكره في بابيه دون غيره من الأبواب دل على أنه سأل عن الاعتماد وإياه أراد بوضعه في الباب المعقود للاعتماد .

(الوجه الثاني) : أن مالكا أجابه عن وضع اليد بمثل ما أجابه به عن الاتكاء على الحائط سواء بسواء فقال في وضع اليد لا أعرفه في الفريضة ولكن في النوافل إذا طال القيام فلا بأس بذلك يعين به نفسه وقال في الاتكاء على الحائط أما في المكتوبة فلا يعجبني وأما في النوافل فلا أرى به بأساً فأجاب عن كل منها بجواب واحد وحكم واحد فدل على أن المسئول عنه الاعتماد والاتكاء

أن يصدقا معا فيعود الأمر بالتناقض والخلل على مالك وعدم ضبطه ومعرفة بما يقول وهو أبطل ولا بد لمن يحمل لأعرفه على الوضع المسنون من أحد هذه الأمور البتة أو يكون غيباً يجمع بين المتناقضات وهو جنون .

﴿فصل﴾ وإذا ثبت بالدليل القاطع أن حمل رواية ابن القاسم على الوضع الذي هو من هيئات الصلاة باطل بالضرورة والبدهة فاعلم أن غاية ما تجتمعه تلك اللفظة في روايته أربعة معان .

(المعنى الأول) لا أعرفه من واجباتها والأمر اللازمة فيها وعلى هذا حملها بعض الشيوخ فيما نقله أبو الحسن في شرح المدونة والقباب في شرح القواعد وجماعة وهو باطل لقوله وكان يكرهه إذ ما كان مكروها لا يقال فيه ليس بواجب ولقوله ولكن في النوافل إذا طال القيام إذ يكون مقتضاه حينئذ لا أعرف ذلك من واجبات الفرائض ولو أزمها ولكن أعرفه من واجبات النوافل ولو أزمها وهو واضح البطلان ثم هو لا يتمشى مع قوله فلا بأس بذلك يعين به نفسه .

(المعنى الثاني) : لا أعرف ذلك من سننها ولا من مستحباتها وهذا أبطل من الأول بل هو عين ما أبطلناه بالأدلة السابقة .

(المعنى الثالث) : لا أعرف ما جاء من الأحاديث في ذلك وإردا في الفريضة وإنما أعرفه وإردا في النوافل وهذا أيضاً باطل من وجهين .

(الوجه الأول) : أن الأحاديث الواردة به جاءت في صفة صلاة رسول الله ﷺ في الفرائض وهي كثيرة وعلى فرض أنها لم تبلغ مالكا كما يتخرسه الجاهلون بمقامه وسعة حفظه فالحديث الذي بلغه بأقرارهم وذكره في موطئه صريح في ذلك إذ فيه أنه من أخلاق النبوة وأن الناس كانوا يؤمرون به في الصلاة .

(الوجه الثاني) : أنه علل ذلك في النافلة بالاستعانة ولو عرف أن الحديث

وارد به في النافلة لقال به من أجل الحديث ولم يحتج إلى تعليله بالاستعانة . (المعنى الرابع) : لا أعرف ذلك من عمل أهل المدينة كما قال عlish وهو أيضاً باطل من وجهين .

(الوجه الأول) : أن هذا من الظن الباطل والتقول بدون علم ولا دليل فإن عمل أهل المدينة بالسدل لم ينقله أحد من خلق الله وإنما صار عملاً لهم بعد مرور ألف سنة فأزيد عليهم وهم في قبورهم كما ستعرفه .

(الوجه الثاني) أنه لو أراد ذلك لينة لأن قوله هذا يومهم أنه لا يعرفه في السنة فيكون ذلك منه منافضاً لما ذكره في موطئه وإنكاراً للسنة المنوارة وما أوهم هذا وجب على المفتي رفعه كما دلت عليه السنة المطهرة حيث كان النبي ﷺ إذا ذكر نصاً يومهم السامع خلاف المراد عقبه بما يرفع الإيهام كما أوضح ذلك وأنى بالكثير من شواهد ابن القيم في أواخر إعلام الموقعين فلو أراد مالك هذا لقال مثلاً إن السنة وإردة به ولكن وجدت العمل على خلافه كما صنع في كثير من المسائل .

(فصل) وإذا ثبت بالدلائل القاطعة بطلان حملها على هذه المبانى أيضاً لم يبق لها معنى إلا الاعتماد الذي هي مسوقة له ومذكورة في بابه ومصرح به فيها بقوله يعين به نفسه ومقرونة بما يدل عايه كما أوضحناه بالوجه السابقة وعلى هذا حملها أبو بكر الطرطوشي والقاضي عبد الوهاب وصوبه الباجي وارتضاه عياض وبعض شيوخه والقباب وحكاه عن ابن رشد وجماعة آخرون وهو الذي لا يعتل سواء قال الباجي في المنتقى عقب ذكره رواية ابن القاسم مانصه وقال القاضي أبو محمد يعنى عبد الوهاب ليس هذا من باب وضع اليمنى على اليسرى وإنما هو من باب الاعتماد والذي قاله هو الصواب فإن وضع اليمنى على اليسرى إنما اختلف فيه هل هو من هيئات الصلوات أم لا وليس فيه اعتماد فيفرق فيه بين النافلة والفريضة اهـ أى ورواية ابن القاسم (٢ - المتنون)

فرقت بينهما فبدل على أنها غير مراد بها الوضع الذي هو من هيئات الصلاة وقال أبو الحسن في شرح المدونة على قوله ولا يضع يمينه على يسراه مانصه قال القاضي عياض يشير إلى ما ذهب إليه بعض البغداديين أنه إنما أنكر أن يكون ذلك للاعتقاد والمعونة لا للمساهة في ذلك من الفضل والكلام يدل عليه وترجمة الباب اه وقال ابن شاس في الجواهر ثمي ثم إذا أرسل يده يعني بعد التكبير قبض باليمين على المعصم والكوع من اليسرى تحت صدره على رواية مطرف وابن الماجشون في استحسان ذلك ويسدلها على ظاهر رواية ابن القاسم في الكتاب إذا روى لا بأس به في النافلة وكرهه في الفريضة لكن تأول القاضيان أبو محمد وأبو الوليد روايته وحملها على الاعتقاد لأنه هو المكروه في الفريضة المباح في النافلة لا على وضع اليمنى على اليسرى الذي هو هيئة من هيئات الصلاة اه وقال شيخنا في سلوك السبيل الواضح عند ذكر المحامل التي حملت عليها رواية ابن القاسم مانصه الطريقة الرابعة لا تحمل رواية المدونة على موضوع هذه الطارق بل تحمل على خصوص الوضع الذي يفعل للاعتقاد والتوكؤ على سبيل الاستعانة به وتخفيف تعب القيام عن نفسه قالوا وأما الذي يفعل لا لهذا بل للتمسك واتباع النبي ﷺ في قوله وفعله من غير اعتقاد ولا قصده فلم يقصده الإمام بكلامه هذا وليس هو عنده بمكروه بل من المستحبات الأكيدة التي يكره تركها بدليل كلامه في الموطأ والروايات المنقولة عنه وهذا لأن التوفيق بين كلام الأئمة مطلوب ما أمكن ووجد السبيل إليه فكيف بين كلامي الإمام الواحد فلا يكون حينئذ بين الموطأ والروايات المنقولة عنه بالاستحسان وبين المدونة اختلاف لا اختلاف موضوعيهما وأيضا يحصل بهذا التوفيق الجمع بين كلام الإمام في المدونة وبين الأحاديث الواردة في هذا الباب فلا يبقى في كلامه مخالفة لها ولا ترك للعمل بمقتضاها وأيضا يندفع به الاعتراض الوارد عليه من كثير من أئمة المذاهب بأنه خالف في هذه المسألة الأحاديث الصحيحة

الصريحه التي لا معارض لها بلا موجب ظاهر يقتضى المخالفة ويندفع به أيضا ما يرد على ظاهر قوله لا أعرفه في الفريضة من أنه معروف فيها ثابت صحيح في عدة أحاديث فكيف يتأتى إنكاره اه .

(فصل) : فقد اتضح بالحجج القاطعة أن رواية ابن القاسم غير واردة في الوضع المذكور الذي هو من هيئات الصلاة بل واردة في الاعتقاد وصح أن الوضع المذكور سنة في مذهب مالك قولاً واحداً له ورواية واحدة عنه كما قدمناه والله الموفق للصواب .

(فصل) : فإن كابر هذا متعصب أو نازع فيه جاهل واستعظم قبول الحق من غير الطريق المألوفة له واتسع ذهنه لقبول المتناقضات وأبى إلا الحكم على إمامه بما لا يصدر من عاقل خاطبناه بقدر فهمه وكلمناه على مقتضى عقله وعرفناه أن الوضع هو مذهب مالك حتى على القول بوجود الروايتين المختلفة فيه وذلك من طريقين .

(الطريق الأول) : إن علماء المذهب أجمعوا وانفقت كلمتهم على أن رواية ابن القاسم معلة . ثم اختلفوا في تعيين العلة على ثلاثة أقوال أحدها أنها خشية اعتقاد الوجوب من الجهال ثانيها : خشية أن يظهر من الخشوع ما ليس في باطنه وهذان القولان باطلان ضعفهما المحققون والجمهور بأن كل سنة ومندوب يطرأ عليه هذا ويمكن أن يعلل به فيؤدى إلى ترك جميع السنن والمندوبات وثالثها أنها خشية الاعتقاد كما هو مصرح به في الرواية وهذه هي التي ارتضاها الجمهور وصدر بها خليل في مختصره وصححها شراحه وإذا ثبت هذا فهي من التعليل بغير المظنة وقد تقرر أن العلة تدور مع العلول وجوداً وعدمها فتدور وجودها يثبت الحكم وبانتفاءها يرتفع فإذا وجد الاعتقاد ثبتت الكراهة وإذا لم يوجد رفعت الكراهة وثبت أصل حكم المسألة الذي هو السنة وعلى هذا درج علماء المذهب قديماً وحديثاً خصوصاً شراح المختصر

ومختصره كالتأتى فى الكبير والسنهورى والانهجورى والخرشى والزرقانى والشبرخيتى والسودانى والدردير والعدوى والامير والصفطى والتاودى وبنانى والرهونى والصاوى وعليش وغيرهم قال الزرقانى عند قول خليل للاعتقاد مانصه اذ هو شبيه بالمستند فان فعله لا للاعتقاد بل تستند لم يكره وقال أيضاً على قوله تأويلات والتعليل الاول فيها بغير المظنة فاذا اتنى الاعتقاد لم يكره كما قدمناه اه وسلمه بنانى والتاودى والرهونى فى حواشيسهم وقال الخرشى عند ذكر التعليل بالاعتقاد فلو فعله لالذلك بل تستند لم يكره اه وسلمه محشيه أبو على بن رحال والعدوى ونصه نفى الكراهة صادق بالجواز والاستحباب وحيث كان له أصل فى السنة فهو مستحب بقى إذا لم يقصد شيئاً لا اعتماداً ولا تستند والظاهر حمله على التسنن لأنه حيث ورد فى السنة فيحمل خالى الذهن عليه فالأحوال ثلاثة قصد الاعتقاد مكروه قصد التسنن أو لم يقصد شيئاً مندوب وهذا هو التحقيق والتأويلات بعده خلافة أى خلاف التحقيق ونص الدردير فى الشرح كآصله للزرقانى ونصه فى أقرب المسالك وجاز القبض بنفل وكره بفرض للاعتقاد قال محشيه الصاوى فلو فعله لا للاعتقاد بل تستند لم يكره اه وكذا قال الامير فى مجموعه وسلمه محشيه وقال علش فى شرح مختصر خليل مانصه وهل كراهته فى الفرض لقصد الاعتقاد أى الاستناد به وهذا تأويل القاضى عبد الوهاب وهو المعتمد فلو فعله للاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم أو لم يقصد شيئاً فلا يكره ويجوز فى النفل مطلقاً لجواز الاعتقاد فيه بلا عذر اه ونصوص الباقيين بمعناها فلا تطيل بها

(فصل) وأما الطريق الثانية وهى على فرض أن رواية ابن القاسم غير معلة فتد تقرر عند أهل الفقه والأصول أن اختلاف أقوال المجتهد بالنسبة للمقلدين كاختلاف أدلة الشرع بالنسبة إلى المجتهدين فكما أن المجتهد لا يجوز له اتباع الدليلين المتعارضين ولا أحدهما من غير اجتهاد ولا ترجيح كذلك

لا يجوز للمقلد إتباع القولين من غير اجتهاد ولا ترجيح كما أنه من المقرر المعلوم أن الافتاء لا يجوز بغير الراجح والمشهور وأنه لا يجوز نسبة غيرهما إلى الامام إلا على سبيل الحكاية والاخبار مع بيان حاله من الضعف حتى لا يقع به اغترار والراجح قد عرف أنه أقوى دليله وفى المشهور ثلاثة أقوال أذكرها فيما بعد إن شاء الله تعالى.

(فصل) إذا تقرر لديك هذا وعرفت أن الراجح هو أقوى دليله فوضع اليمين على الشمال هو ما وجد دليله ولم يوجد لمقابله دليل أصلاً لا قوى ولا ضعيف ودليل الوضع هو ما تواتر عن النبي ﷺ قولاً وفعلًا بوروده من طريق جماعة تحيل العادة تواطؤهم على الكذب أو توافقهم عليه وهم خمسة وعشرون صحابياً وائل بن حجر وعلى بن أبى طالب وسهل بن سعد وهب الطائى وغطيف بن الحارث وابن عباس وجابر بن عبد الله وابن الزبير وعائشة وشداد ابن شرحبيل وأبو هريرة وأنس بن مالك وعبد الله بن مسعود وحذيفة بن اليمان وعبد الله بن عمر وأبو الدرداء ويعلى بن مرة وعبد الله بن جابر ومعاذ بن جبل وأبو بكر الصديق وأبو حميد الساعدى وسعد ابن أبى وقاص وزيد مولى بنى جمع وطرفة والد تميم وعمرو بن حريث وجماعة من التابعين مرسل منهم الحسن البصرى وطاوس وأبو عثمان النهدي وإبراهيم النخعي وعبد الكريم ابن أبى المخارق وغيرهم ورواه عن وائل ابن حجر وحده سبعة من التابعين حتى قال البخارى فيه على انفراده حديث مشهور ورواه عن على أربعة من التابعين ولكل طريق منها طرق متعددة عنهم أيضاً كما استراهم مفصلاً بعزوه وأسانيده إن شاء الله تعالى واتفق على إخراجهم وروايته أصحاب الكتب التى هى معصم الاسلام وحاملة رايته ومن بينهم الأئمة المتفق من الأئمة على صحة كتبهم وتلقى ما فيها بالقبول كموطأ مالك وصحيح البخارى وصحيح مسلم وصحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان وصحيح الحاكم وصحيح أبى عوانة وصحيح ابن الجارود

ومسند أحمد ومسند إسحاق بن راهويه والدارمي والطبراني وسنن أبي داود
والترمذي والنسائي وابن ماجه وسعيد بن منصور والدارقطني والبيهقي وغيرها
بما يزيد على ألف كتاب بأسانيدهم المتعددة وطرقهم المختلفة ومخارجهم المتباينة
حجازاً وعراقاً وبمناً ومصرأ وشاماً وتلقاه الخلف عن السلف بطريق التوارث
والتلقي في صفة الصلاة بالمشاهدة جيلاً عن جيل إلى زمان الصحابة الناقلين
عن النبي ﷺ هذا كله في مقابلة قول لم يرد لما يدل عليه من السنة حديث
أصلاً لا صحيح ولا حسن ولا ضعيف كما نص عليه الحفاظ وكما سنوضحه بما
يزيل كل شك وريبة مع ما ينضم إلى هذا من الترجيحات الكثيرة التي اقتصر
منها على أقواها وأظهرها وهي أمور الأمر الأول أنه المنصوص في كتاب
الموطأ الذي ألفه الامام بيده وتواتر عنه برواية الآلاف وقرئ عليه طول
عمره كما قال ابن العربي وما كان في كتابه المقطوع بصحة نسبته إليه يقدم على
ما في كتاب غيره وقد نص جماعة من أهل المذهب على أن الموطأ مقدم على المدونة
فقد قال ابن رشد في أوائل المقدمات وهي أي المدونة مقدمة على غيرها من الدواوين
بعد موطأ مالك رحمه الله اه وفي نوافل الجامع من المعيار من جواب لمؤلفه
مانصه وعن أبي محمد صالح إنما يفتى يقول مالك في الموطأ فإن لم يجد في النازلة
فبقوله في المدونة فإن لم يجد فبقول ابن القاسم فيها اه : اعتمدوا الموطأ والمنقول من صحيحه و
(الأمر الثاني) أنه المنصوص في كتاب الواضحة وهي من الكتب المعتمدة
في المذهب حتى قال عياض في المدارك لم يؤلف مثلاً في الفقه والسنن :
(الأمر الثالث) أنه رواية الجمهور من أصحاب مالك ورواية الجماعة مقدمة على
رواية الواحد كما هو مقرر لأن الواحد منهما كان حافظاً فهو عرضة للوهم والنسيان
الذي هو طبيعة الانسان ولأنه قد تدخل عليه مسألة في أخرى بخلاف الجماعة المتعددة
(الأمر الرابع) : أن الوضع هو الذي كان عليه مالك في نفسه فانه كان
يقبض إلى أن لقي الله تعالى كما ذكره الامام الحافظ أبو عمر بن عبد البر وما

كان عليه عمل الامام في نفسه يقدم على غيره :

(الأمر الخامس) : أنه الموافق ليهأة الصلاة وموضوعها من الخضوع
والتذلل كما ورد في الحديث وما كان موافقاً للشيء يقدم على غيره كما هو مقرر
في محله ومن أجل هذا بل من أجل صحة الدليل وحده رجحه أئمة المذهب
المفتي بقولهم والمعمول على اختيارهم وترجيحهم :

فمن رجحه سحنون الامام صاحب المدونة فانه عقب النص بالحديث
الوارد في ذلك كما سبق اشارة منه إلى الترجيح على عاداته المعروفة عند الفقهاء فقد
قال ابن عرفة إتيان سحنون بعد نص ابن القاسم بقول عمر ميل منه لقول عمر كما
نقله عنه المواق في سنن المهتدين وكذا نص ابن ناجي على أنه يفعل ذلك
للاشارة الى أنه الراجح عنده فقال في باب الاستئذان عند قول صاحب
الرسالة وكره مالك المعاينة وأجازها ابن عينة مانصه وإتيان الشيخ بقول
ابن عينة في هذه المسألة دون غيرها كان فيه الاشارة إلى قوته عنده كإتيان
سحنون بقول الغير في المدونة اه كذا قال شيخنا في سلوك السبيل الواضح هو الكتاب
وعندى أنه لم يفعل ذلك إشارة إلى الميل والترجيح بل فعله رفعاً للايهام من
نص ابن القاسم فقد ذكرنا أنه يجب على المفتي أن يعقب النص الموهوم بما
يرفع منه الايهام فلما ذكر سحنون نص ابن القاسم في الاعتماد الموهوم
لارادة الوضع الذي هو من هيئات الصلاة عقبه بالحديث المثبت لذلك من
فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى لا يتوهم أحد أن النص على خلاف
السنة وأنه وارد في الاعتماد المعقود له الباب :

ومن رجحه الامام أبو الوليد بن رشد فقال في البيان والتحصيل عند
ذكره رواية مطرف وابن الماسجون عن مالك أن فصله أفضل من تركه
مانصه وهو الاظهر لما جاء في ذلك أن الناس كانوا يؤمرون به في
الزمن الأول وأن النبي ﷺ كان يفعله اه وعده في المقدمات من مستحبات

الصلاة فقال وأما مستحباتها فثمان عشرة وهي أخذ الرداء إلى أن قال ووضع
اليدين أحدهما على الأخرى في الصلاة :

ومن روجه الإمام اللخمي في تعلقته على المدونة المسماة بالتبصرة كما نقله
عنه غير واحد منهم أبو الحسن في شرح المدونة فقال وقال اللخمي قال في العتية
لا أرى به بأساً في المكتوبة والنافلة وهو أحسن للحديث الثابت عن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم في البخاري ومسلم في ذلك ولائها وقفة الذليل والعبد لمولاه
اه وقال خليل في التوضيح وفي المذهب قول آخر باستحبابه في النفل والفريضة
قاله مالك في الواضحة وهو اختيار ابن رشد واللخمي اه ومن روجه القاضي
أبو بكر بن العربي فقال في الأحكام والصحيح أن ذلك يفعل في الفريضة
والنافلة ثم استدلل عليه بالحديث ونقل عنه العلامة محمد بن عبد السلام الناصري
في كتاب المزاي أنه قال لتلازمته في مسألة القبض والرفع في المواطن الثلاثة
ولا يفوتكم ما كنت أوصيكم به من أن مذهب مالك المعول عليه هو ما في
الموطأ يشير بذلك إلى توهين رواية ابن القاسم عنه بالارسال وعدم الرفع إلا
عند التكبير الأولى .

ومن روجه الإمام الحافظ أبو عمر بن عبد البر ونصوصه في ذلك كثيرة
منها قوله في التمهيد ولا وجه لكراهة وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة لأن
الأمور أصلها الإباحة ولم ينه الله ورسوله عن ذلك فلا معنى لكراهة ذلك
هذا لو لم يرد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي فكيف ولم ينقل عنه غيره وقد
تقدم ما نقله عنه الحافظ في الفتح :

ومن روجه الإمام القاضي أبو الفضل عياض فقال في الإكمال كما نقله
عنه الأئمة وغيره صحت الآثار بفعله والحض عليه وعن علي رضي الله عنه في
قوله تعالى (فصل ربك وانحر) أنه وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة على الصدر
عند النحر واتفقوا على أنه ليس بواجب ثم اختلفوا فقال مالك والجمهور هو

سنة لأنه صفة الخاشع وقال مالك أيضاً والليث وجماعة بالكراهة لمن يفعله
اعتماداً ولذا كرهه مرة في الفرض دون النفل لطول أمر النفل اه وعده في قواعده
من فضائل الصلاة فقال ووضع اليمنى على ظهر اليسرى عند النحر وقيل عند
السرة في القيام إذا لم يرد الاعتماد اه :

ومن روجه الإمام ابن يونس في ديوانه فانه بعد ما حكى رواية ابن القاسم
عقبها بالحديث كما فعل سحنون على قاعدته في الترجيح والاختيار .

ومن روجه الحفيد ابن رشد في البداية فقال بعد حكاية الخلاف مانصه
وقد يظهر من أمرها أنها هيئة تقتضي الخشوع وذلك هو الأولى بها انتهى .
وممن روجه القرافي في الذخيرة فانه صدر به وقال في خطبة كتابه وأقدم
المشهور على غيره من الأقوال ليستدل الفقيه بتقديمه على شهرته اه :

وممن روجه ابن جزى في القوانين فانه صدر بالاستحباب أيضاً وقال في
أول كتابه وأكثر ما تقدم القول المشهور اه :

وممن روجه ابن الحاج في المدخل فقال وأما الفضائل فأولها أخذ الرداء إلى أن
قال والاعتماد على اليدين في الفريضة واختلفوا في وضع إحداهما على الأخرى
في الصلاة وقد كرهها في المدونة ومعنى كراهيتها أن تعد من واجبات الصلاة اه
ومن روجه الإمام ابن عبد السلام شيخ ابن عرفة في شرحه لمختصر ابن الحاجب
فقال وكذلك قبض اليمنى على كوع اليسرى ينبغي أن يعد في السنن لصحته عن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم :

ومن روجه القباب في شرح قواعد عياض وأبو مهدي عيسى الثعالبي كما
نقله عنه تلميذه أبو سالم العياشي والإمام الجزولي ويوسف بن عمر في شرحيهما
على الرسالة وأبو سالم العياشي في الرحلة وأبو علي بن رحال في حاشية الحرشي
والإمام المستاوي في رسالة أفرد لها للمسألة ونقل كلامه فيها باختصار العلامة
محمد بن الحسن بناني في حاشية الزرقاني وانتصر له وسلمه العلامة الرهوني

ومختصره محمد بن المديني جنون ونقله أيضاً ابن الحاج في حاشيته على شرح المرشد المعين وأقره ورجحه أيضاً العلامة الأمير وجماعة يطول ذكرهم ونقل نصوصهم وسيأتي إن شاء الله بعضها أو جملها وهؤلاء المرجحون هم عمدة المذهب وأركانهم والحاملون لرايته وفرسانه فأرجحوه فهو الراجح وما صححوه فهو الصحيح وعلى قولهم العمل وبترجيحهم الفتوى كما هو واضح فما بعد الحق إلا الضلال :

(فصل) وكما أن الوضع هو الراجح من المذهب كذلك هو المشهور فيه حتى على قول من غاير بين الراجح والمشهور في التعريف وذلك أنهم اختلفوا فيه على ثلاثة أقوال :

(القول الأول) أنه ما قوى دليله من غير اعتبار كثرة القائلين فيكون مراداً للراجح وهو الذي شهره صاحب المعيار وصححه ابن بشير وقال ابن خويننداد وابن عبد السلام أنه الذي تدل عليه مسائل المذهب واستدلال عليه بمسائل كثيرة واقتصر عليه جماعة وصوبه العقبات وآخرون .

(القول الثاني) أنه ما كثر قائله بأن زاد على ثلاثة وعبر صاحب المعيار بأن تزيد نقلته على ثلاثة واليه ذهب ابن الحاجب وشهره العدوى في حاشية الخرشى وقال السنوسي المتأخر أنه المعتمد :

(القول الثالث) أنه مذهب المدونة واليه ذهب شيوخ الأندلس والمغرب كابن أبي زيد والقاسبي وابن اللباد والباجي واللمخي وآخرين وان وقع في تصرفهم ما يخالف ذلك فإن ذهبنا إلى أن المشهور مرادف للراجح فالأمر واضح وإن ذهبنا إلى القول الثاني فإن قلنا أن المشهور ما كثر نافله فحال رواية القبض كذلك لأنه رواها مطرف وابن الماجشون وابن نافع وأشباه ابن وهب وابن عبد الحكم وابن زياد والواقدي والبغداديون وجميع رواة الموطأ ولم ينقل الإرسال إلا ابن القاسم على فرض أنه نقله وإن قلنا أنه ما كثر قائله فقد عرفت أن جميع

علماء المذهب قائلون به وأنهم بين مرجح لروايات القبض ومؤول لرواية ابن القاسم بالحمل على الاعتماد وأنه عند اتفائه تنتفي الكراهة وإن ذهبنا إلى القول الثالث بأن المشهور ما في المدونة فقد عرفت بالأدلة القاطعة أن المدونة ليس فيها نص بالارسل أصلاً وإن روايتها في الاعتماد على فرض أنها في القبض فلا اتفاق حاصل على تعليلها وأنه الاعتماد على الراجح وأن الحكم مرفوع عند انتفاء العلة على أن القائلين بأن المشهور هو ما في المدونة هم الذين رجحوا القبض كما سبق ويأتي فصيح بحمد الله أن هذه السنة هي مذهب الإمام مالك من جميع الطرق والوجوه والروايات والاحتمالات والله الموفق لقبول الحق والهادي إلى الصراط المستقيم

(فصل) وقد جهل هذا بعض المعاصرين لنا من الشناقطة فألف رسالة ترددها على من نصر هذه السنة من عبائنا المغاربة الذين استوطنوا المشرق وهما فيما أعلم رجلا ن أحدهما العلامة المحقق البارع المطلع الشيخ محمد المسكي بن عزوز التونسي في كتابه هيئة الناسك و ثانيهما شيخنا الإمام العلامة المحدث الصوفي العارف بالله تعالى أبو عبد الله سيدي محمد بن جعفر الكتاني في كتابه سلوك السبيل الواضح في أن القبض في الصلوات كلها على مذهب مالك مشهور وراجح إلا أنه أساء في رسالته الأدب وأورد نفسه موارد العطب وخاض ما لا علم له به ولا دراية فأخطأ طريق الرشده والهداية وسلك سبيل الاضلال فاضطر إلى التدليس والتحريف وتردى رداء التناقض والهديان فأنخرط في سلك المرفوع عنهم الملامة والتكليف وغلب عليه هواه فطعن فيما تواتر من سنة سيد المرسلين وكذب بما انعقد الإجماع على صحته من المسلمين كنت وقفت عليها وأنا بمدينة فاس في بعض رحلاتي إليها فعزمت على الشروع في الإملاء عليها بما يوضح أمرها ويكشف سترها ثم بلغني عن بعض أهل العلم أنه قام بهذا الواجب فتأخرت عنه وقررت المهمة حيث سقط الطلب وتحققت براءة الذمة إلى أن رحلت إلى

اقاهرة وشرعت في قراءة مقدمة علوم الحديث لابن الصلاح بالجامع الأزهر
ووصلت الى الكلام على المضطرب وما في حديث البسملة من الاضطراب جرى
ذكر هذه المسألة وإيضاح الحق فيها فاستغرب من كان حاضراً من الطلبة
المالكين ما قررته واحتجوا بالرسالة المذكورة فعرفتهم أنه ليس بها جملة صحيحة
صادقة ولا كلية للموضوع مطابقة وأخبرتهم بما كان في العزم من شرح حالها
وإيضاح أمرها فطلبوا مني ذلك وألحوا علي في الاسراع به فقوى عند طلبهم
العزم السابق لينفذ الأمر المحتوم والوعد الصادق وشرعت في الجواب مستعينا
بالعلی الاعلی الوهاب مقدما هذه النبذة بين يديه جامعاً فيها أطراف الموضوع لمن
يريد فصر نظره عليه مسمياً له بالمشنوني والبتار في نحر العنيد المعثر الطاعن فيما
صح من السنن والآثار انتصاراً باسم ربح النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسيفه
في الدفاع عن سنته والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه ونصرة سنة نبيه وأن
يهدي به من ضل بذاك الأصل المرود عليه آمين .

(فصل) : قال المتعصب الحمد لله نور السموات والأرض جاعل

الأنبياء نجات يوم الحساب والعرض والصلاة والسلام على من جاءنا بكل

مسنون وفرض محمد وعلى الله وأصحابه الناقلين عنه للارسال والقبض .

أقول في هذه الخطبة التي هي مفتاح كتابه وعنوان خطابه أو هام قبيحة
واغلاط شنيعة لا تصدر من عاقل يفهم ما يكتب أو متيقظ يعقل ما يقول وذلك
بتضح في فصول .

(الفصل الأول) قوله الناقلين عنه للارسال والقبض يحتمل أنه وصف خاص
لعاقة منهم ويحتمل أنه عام لجميعهم فان كان الأول فهو تخصيص لناقلي القبض
والارسال بالصلاة عليهم دون غيرهم من الآل والأصحاب والناقلين
للقبض نفر لا يتجاوز عددهم الثلاثين وليس فيهم من الآل إلا إثنان أو ثلاثة
وأما الارسال فلم ينقله أحد منهم كما استعرفه فكانه صلى الله عليه وآله وسلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم

وآله وسلم وثلاثة من آله وخمسة وعشرين من أصحابه وهذا خلاف
المطلوب وربما كان خلاف قصده لكنه غير متدبر لما يقول وان كان
الثاني فهو باطل من وجهين .

(الوجه الأول) : أن آل النبي صلى الله عليه وآله وسلم اخص قول فيهم
انهم ذرية فاطمة عليها الصلاة والسلام واعمه انهم جميع أمة الاجابة وبين
هذين أدوال متوسطة بين هذا التخصيص وذلك التعميم وعلى كل فوصفهم
بمطلق النقل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كذب ومحال فضلا عن تقييده
بالقبض والارسال لأنه اما أن يريد النقل عنه مباشرة أو بالواسطة فان أراد
الأول فهو محال عقلا لأن جميع الذرية الطاهرة أو أمة الاجابة لم يدركوه
صلى الله عليه وآله وسلم فكيف ينقلون عنه، وان أراد الثاني فهو بديهي
البطلان أيضا لأن جميع الذرية أو الأمة لم يثبت لهم مطلق النقل عنه فضلا
عن خصوص القبض والارسال بل لم يثبت النقل لجميع أهل العلم في جميع
الأعصار من الآل فكيف بالعوام منهم ولو سلمناه في أهل العلم فالمطلوب في
الصلاة التعميم دون التخصيص .

(الوجه الثاني) : أن أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم خلائق
لا يحصون كما قال الحافظ العراقي في ألفيته :

والعد لا يحصيه فقد ظهر سبعون ألفاً بتيوك وحضر

الحج أربعون ألفاً وقبض عن ذين مع أربع آلاف تنض

وقال في نكته على ابن الصلاح لاشك أنه لا يمكن حصرهم بعد فشو الاسلام
وقد ثبت في صحيح البخارى أن كعب بن مالك قال في قصة تحلفه عن غزوة
تيوك لا يجتمعهم كتاب حافظ يعني الديوان هذا في غزوة خاصة وهم مجتمعون
فكيف بجميع من رآه مسلماً اهـ .

فمن أين يحكم على خلائق لا يحصون بأن جمعهم نقل مطلقاً فضلاً عن

القبض والارسال (فان قيل) قد ثبت حصرهم عن الامام الشافعي فيما رواه أبو بكر الساجي في مناقب الامام الشافعي بسند جيد عن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم قال أنا الشافعي قال قبض الله رسوله صلى الله عليه وآله وسلم والمسلمون ستون ألفاً ثلاثون ألفاً بالمدينة وثلاثون ألفاً في قبائل العرب وغير ذلك وعن الحافظ أبي زرعة أيضاً فيما رواه الخطيب عن محمد بن أحمد ابن جامع الرازي قال سمعت أبا زرعة وقال له رجل أليس يقال حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم أربعة آلاف حديث قال ومن قال ذا قلقل الله أنيابه هذا قول الزنادقة ومن يحصى حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن مائة ألف وأربعة عشر ألفاً من الصحابة ممن رآه وسمع منه (فالجواب) أن وصفهم بالناقلين على هذا الحصر باطل أيضاً لا مور.

(الامر الأول) أنه لم يثبت السماع لجميعهم بل فيهم من توفي رسول الله ﷺ وهو في سن التمييز أو دونه من اتفق الحفاظ على أن روايتهم رسالة وفيهم من رآه بمجرد رؤية ولم يسمع منه كما ثبت عن كثير منهم وعلى فرض ثبوت السماع لجميعهم فالقلل عنهم غير موجود جزماً كما ستعرفه.

(الامر الثاني) أنه لم توجد سنة منقولة من رواية ألف صحابي فضلاً عن مائة ألف وأربعة عشر ألفاً.

(الامر الثالث) ان هذا العدد لم يعرف عشرهم ولم تحفظ أسماؤهم فضلاً عن أن توجد الرواية عنهم قال الحافظ العراقي في نكته على ابن الصلاح عقب حكايته ماسبق عن الشافعي وأبي زرعة مانصه ومع ذلك فجميع من صنف في الصحابة لم يبلغ مجموع ما في تصانيفهم عشرة آلاف هذا مع كونهم يذكرون من توفي في حياته صلى الله عليه وسلم في المغازي وغيرها ومن عاصره وهو مسلم وان لم يره وجميع من ذكره ابن منده في الصحابة كما قال أبو موسى قريب من ثلاثة آلاف وثمانمائة ترجمة ممن رآه وصحبه أو سمع منه أو ولد في عصره

أو أدرك زمانه أو ذكر فيهم وان لم يثبت ومن اختلف له في ذلك اه وقال الحافظ في الاصابة بعد ذكره من ألف في الصحابة وقد وقع لي بالتبع كثير من الاسماء التي ليست في كتبهم فجمعت كتاباً كبيراً في ذلك ميزت فيه الصحابة من غيرهم ومع ذلك فلم يحصل لنا من ذلك جميعاً الوقوف على العشر من أسامي الصحابة بالنسبة الى ما جاء عن أبي زرعة الرازي قال توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن رآه وسمع منه زيادة على مائة ألف انسان من رجل وامرأة كلهم قد روى عنه سماعاً أو رؤية قال ابن فتحون في ذيل الاستيعاب بعد أن ذكر ذلك أجاب أبو زرعة بهذا سؤال من سأله عن الرواة خاصة فكيف بغيرهم ومع هذا فجميع من في الاستيعاب يعني بمن ذكر فيه باسم أو كنية أو هاء ثلاثة آلاف وخمسمائة قال الحافظ وقرأت بخط الحافظ الذهبي من ظهر كتابه التجريد ثمانية آلاف ان لم يزيدوا لم ينقصوا ثم رأيت بخطه ان جميع من في أسد الغابة سبعة آلاف وخمسمائة وأربعة وخمسون نفساً اه.

(الامر الرابع) ان هذا عدد من عرف اسمه أو وقع فيهم ولو وهما أما الناقلون عنه فحصرهم الحاكم في أربعة آلاف وتعقبه الذهبي بأنهم لا يصلون الى ألفين بل هم ألف وخمسمائة فإذا كان هذا عدد الناقلين فوصف جميعهم بنقل مطلق السنة فضلاً عن القبض والارسال كذب مزوج بهور وغباوة.

(الفصل الثاني) وصفه الآل والأصحاب بالناقلين للقبض والارسال اقرار منه واعتراف بثبوت كل منهما عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد نقض هذا فقال في المبحث الأول ما ذكره من الأحاديث ليس فيه حديث صحيح سالم من الطعن كما سترى البخ وقال بعد ذلك في الكلام على حديث البخاري وبما ظهر لك من اطلاع البخاري على اعلال الحديث الذي لم يرو حديثاً في القبض سواء تعلم أنه لو اطلع على حديث صحيح في القبض سالم من الاعلال الذي ذكره في الحديث المروى من طريق الامام لا وورده واقصر عليه وهذا أدل دليل على

ماقدمناه من أن القبض لم يوجد فيه حديث صحيح سالم من الطعن وكذا قال في مواضع أخرى من رسالته فتصديرها بهذا الاقرار والاعتراف عجيب في التناقض والغاوة والتلاعب والاضطراب .

(الفصل الثالث) حكمه بثبوت الارسال ونقل الآل والاصحاب له مكابرة ظاهرة وكذب على النبي ﷺ أوقعه فيه تعصبه لهواه فإن الارسال لم ينقله أحد من الصحابة ولم يرد فيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حديث لا صحيح ولا حسن ولا ضعيف لا مسند ولا مرسل كما ستعرفه من وجوه . (الوجه الأول) أنه لا سبيل الى معرفة السنن وتلقي الآثار الا طريقان الطريق الأول روايتها بالاسانيد المتصلة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وثبوت الارسال الذي حكم به غير واقع من هذه الطريق لا أمور

(الأمر الأول) أن السنن والآثار دون جميعها وضبط خفيها وجليها وانقرض عصر الاستقلال بروايتها في المائة الرابعة والخامسة فلا يوجد حديث مخرج في الكتب المسندة بعد هذه القرون كمؤلفات السلفي وابن عساكر وابن الجوزي وابن النجار والضياء والطارق وأقرانهم الا وهو مخرج في كتب من قبلهم مروى من طرقها الا أن غالبها أجزاء غريبة غير متداولة ولا مشهور أصحابها فلذلك يترك الحفاظ العز واليها ويعززون الى الكتب التي أخرج فيها الحديث من طرقها لتداولها وشهرة أصحابها وقد نص البيهقي وهو ممن توفي وسط القرن الخامس أن جميع الأحاديث دونت في مصنفات السنة قبله وإن من جاء بحديث في عصره غير موجود في جميعها لا يقبل منه ولو أتى به مسنداً قال والمحافظة على الاسناد انما هو ابقاء للكرامة التي خص الله بها هذه الأمة وسبقه الى ذلك شيخه الحاكم وقد توفي في أوائل القرن الخامس فكيف بهذه العصور المتأخرة ومن أجل هذا وغيره كانت الرواية عن شهورش صحاح الجان باطلة كحديث من اشتكى ضرورته وجبت معوته فقد قرأت بخط أبي

الحسن البوتيجي في كتابه السمط المجيد أنه قرأه على شيخه محمد الجزائري وكتب له بخطه أن في أول ليلة من شهر ربيع الأول سنة اثنتين وخمسين وألف اجتمعت برجل من أهل طهطا وقد اشتهر أنه يجتمع بالجن فقلت له هل لك أن تجمعني الليلة بأحد منهم لأجل مصلحة فقال نعم فأجلسني في غرفة وأوقد سراجاً وأعطاني بخوراً وقال لي قل شرهيل وكرر هذا الاسم ففعلت فإذا بنت عليها خمار وبرقع دخلت على وجلست عندي وأخذت تؤانسني بالحديث وصرت أقول لها ان رؤياكم تزيدني الايمان فقد كنتم غيباً والآن صرتم شهادة وجلست حصة تتحدث ثم قالت إني أخت شرهيل وأرسلني قدامه للطمأنينة لك وهذا هو حاضر ثم قامت فدخل بعدها رجل ظريف في شكل تركي وتحدث ملياً ثم قام فدخل بعده رجل آخر فقيه من فقهاء الجان من يتلون القرآن فقلت له : ما اسمك فذكر اسماً سريانياً ثم قال واسمى بالعربية عبد الفتاح الميامني فتحدث ملياً ثم قالت له رضى الله عنك أن بعض أشياخنا روى لنا حديثاً عن أشياخه عن القاضي شهورش والقاضي سيمه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهل نحفظ عنه شيئاً ترويه لي أرويه عنك قال نعم سمعته يقول لا ستأذنا ميمون صاحب يوم السبت يوصيه ويقول له تنصف المظلوم إذا جاء إليك فقد قال صلى الله عليه وسلم من شكى ضرورته وجبت معوته ثم ذكر حكاية طويلة له معه وقرأت بخط السيد مرتضى قال أرويه عن شيخنا العفيفي وعن صالح بن موسى هما عن أحمد الصباغ ح وأعلامه عن شيخنا محمد البلدي عن سلمان الشبراني عن السيد محمد بن الشيخ الثعالبي عن سلامة بن شبيب عن محمد بن علي بن الشيباني عن شهورش إلا أنه حقت بدل وجبت اه قلت وهذا الكلام ذكره الحافظ السخاوي في المقاصد الحسنة وقال أنه من كلام بعض السلف فلا يجوز معه نسبته إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذكر البوتيجي أيضاً عن شيخه الجزائري المذكور أنه اجتمع في السنة التي بعدها بوزير شهورش وطلب منه الرواية فذهب وأتى (٤ - مثونى)

له بكتاب في عشر كراسات كلها مسموعات مشهورش من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذكر منها حديثين معروفين في الصحيح والسنن وروى البوتيجي عن جاد الله الغنيمي عن أحمد الطهراني عن علي الزعترى عن القاضي مشهورش أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول إنما الأعمال بالنيات الحديث وقرأت بخط العلامة أحمد بن مسعود المسعودي في كتابته قال قرأت بخط علم الاعلام العلامة المتقن فريد دهره ورواية عصره الحافظ المشارك سيدي محمد بن أبي بكر الدلائي الشهير بالمرباط ما هذا لفظه يقول كاتبه محمد بن محمد بن أبي بكر الدلائي الشهير بالمرباط حدثنا الفقيه الاوحد العلامة سيدي المختار بن سعيد بن الحاج التلمساني بحضرة تلمسان قال حدثنا الامام نحوي قطره المخففين أبو عبد الله محمد الشهر بانكروفي التلمساني قال حدثنا إمام عصره ونسب في ضروب العلوم سعيد المقرئ التلمساني قال حدثنا الفقيه الاجل ابن جلال التلمساني قال حدثنا المايورقي التلمساني قال حدثني قاضي الجن مشهورش وقد ترافعت مع جنى اختطفتني من تلمسان لقضية بيني وبينه إلى مكان بينهما وبين تلمسان مسيرة سبعين سنة فحكم لي على الجنى إذ تحاكمنا إليه فقال له ونحن قعود بين يديه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من تشكل على غير شكله قدمه هدر قال وهو بضم الشين والهاء بعدها واو وراء مكسورة سمعته من ابن الرباط كذا وجدته مقيداً له وقرأت أيضاً بخط بعض تلامذة تلاميذ نور الدين القرافي قال قرأ شيخ شيوخنا نور الدين القرافي الفاتحة على قاضي القضاة التتائي المالكي وهو قرأها على قاضي القضاة برهان الدين ابراهيم المالكي وهو قرأها كذلك على العلامة علم الدين سليمان مؤدب أولاد الجن وهو قرأها على القاضي مشهورش فاضى الجن وهو قرأها على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورويت أناعدة أحاديث من طرق متعددة عالية ونازلة عن مشهورش منها حديث قراءة الفاتحة متصلة بالبسملة في نفس واحد المروي لنا مسلسلًا بالله العظيم

من غير طريقه وحديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم قرأ مالك يوم الدين بإثبات الالف وغيرها بل روي البخاري من طريقه وكذلك بعض الكتب النحوية وكل ذلك لا أصل له ولا استجيز رواية شيء منه ولا اعتمد إلا ما هو معروف في كتب الحديث والذي أجزم به إن شاء الله تعالى أن هذا القاضي الصحابي لا وجود له وإنما هو من أكاذيب الجن وكنت أحنسب أن القول به لم يحدث إلا في الالف حتى رأيت العلامة المحدث شاه ولي الله الدهلوي ذكر في بعض رسائله أن الشيخ الاكبر روى عنه في بعض كتبه وقد اتحفت بهذا بعض أصحابنا ممن له غرام بالرواية عن هذا الجنى وإثبات لوجوده وله مؤلف في ذلك وعلى كل حال فالمرؤى من طريقه لا يعمل به أصلاً ولا يلتفت إليه كما قدمناه والله الموفق

(الامر الثاني) على فرض امكان الحصول على الحديث من طريق الرواية في هذا العصر فهو غير معمول به كما قدمناه عن الحاكم والبيهقي ولو سلمنا قبوله وامكانه لأحد من الناس فيؤيد غير مسلم مكانه لخصوص المدعى وأمثاله لأن رواية الاحاديث بأسانيد المتصلة ولو من طريق الكتب المدونة شأن العالم بالسنة المعتنى بالحديث وفنونه الخبير بطرقه ورجاله المكثرون الشيوخ والسماع والمدعى لورود الارسال الدافع في وجه السنة المتواترة الطاعن فيها اتفاق الحفاظ وانعقد الاجماع على صحته أبعد الناس عن الحديث وأقلهم معرفة بقواعده وأجهلهم بعلومه كما ستراه إن شاء الله تعالى وأشدهم تعصبا عليه وعداوة لاهله والعاملين به كما هو مشهور عنه ومشاهد من كتبه فمن أين يتهدى لمشهوره فضلاً عن غريبه

(الامر الثالث) على فرض أن المدعى من أهل الحديث وروايته قد قدم إirاده لحديث الارسال دليل على عدم وقوفه عليه إذ لو رآه لذكره ولما عدل عنه إلى إيراد الاحاديث العامة التي لا تعرض فيها لوضع ولا ارسال خصوصاً

وهو ينقل عن الحفاظ انكارهم له وتصريحهم بأنه غير موجود في شيء من كتب السنة ولا وارد أصلاً .

(الطريق الثاني) الرجوع الى كتب السنة ودواوين الآثار التي لا سبيل الى معرفة الحديث وتلقي الروايات في هذه العصور ومقابلها كما سبق الا منها والحديث غير موجود في شيء منها بالمشاهدة والعيان فهذه الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم والمصنفات والمشيخات وكتب الخلاف ونقل المذاهب بأدلتها متداولة بين أهل العلم وموجودة بين أيدينا لله الحمد ليس في شيء منها حديث في الارسال (فان قلت) أكثر كتب السنة غير متداول ولا موجود بل منه ما عدم منذ قرون كما نص عليه الحفاظ وتلميذه السخاوي في صحيح ابن خزيمة وغيرهما في غيره فكيف يصح هذا النفي مع عدم الوقوف على تلك الكتب فاعله موجود فيها (فالجواب) يحتاج أولاً الى تمهيد وهو أن الارسال من الأحكام وأحاديثها قليلة مطبوعة بل ورد حصرها عن جماعة من الحفاظ وأئمة الفقه والأصول فقال الماوردي وجماعة إنها خمسمائة وقال عبد الله بن المبارك تسعمائة وقال أبو يوسف ألف ومائة وقال الامام أحمد ألف ومائتان وقال ابن العربي وجماعة ثلاثة آلاف حديث وحكاة الزركشي في البحر عن بعضهم وقال ابن القيم في إعلام الموقعين أصول الأحكام خمسمائة حديث وتفصلها نحو أربعة آلاف (قلت) ويؤيد هذا أن الكتب الخاصة بالأحكام الجامعة لا تغلب أحاديثها كالمتنقي للمجد بن تيمية يقارب مافيه هذا العدد وان لم يبلغه مع مافيه من المكرر وحصر الغزالي أحاديث الأحكام في سنن أبي داود والبيهقي وحصرها ابن عبد السلام المالكي وتلميذه ابن عرفة في الأحكام الكبرى لعبد الحق (فان قيل) قال أبو علي الضرير قلت لأحمد كم يكن في الرجل من الحديث يكفيه مائة ألف قال لا قلت مائتا ألف قال لا قلت ثلاثمائة ألف قال لا قلت أربع مائة ألف قال لا قلت خمسمائة ألف قال أرجو وروى عنه الحسين بن اسماعيل مثل هذا

ما طبع منه ع ج وابق في عالم الغيب .

وقال أبو الفرج بن الجوزي في الباب الرابع من المناقب أخبرنا عبد الملك بن أبي القاسم قال أنا عبد الله بن محمد الأنصاري قال أنا اسحق بن ابراهيم قال حدثنا جدي قال أنا أحمد محمد بن ياسين قال سمعت ابن منيع يقول سمعت جدي يقول مر أحمد بن حنبل جاثياً من الكوفة ويده خريطة فيها كتب فأخذت يده فقات مرة الى الكوفة ومرة الى البصرة الى متى اذا كتب الرجل ثلاثين ألف حديث لم تكفه فسكت ثم قلت ستين ألفا فسكت فقات مائة ألف فقال حينئذ يعرف شيئاً الى غير ذلك مما رواه أصحابه في هذا المعنى وذكر الخطيب أن ابن أبي شية كانت عنده عشرة آلاف حديث في الطهارة وأشار البخاري الى وجود عشرة آلاف حديث في الصلاة وغير ذلك من المنقول عن الحفاظ وهو يدل على كثرة أحاديث الأحكام (قلت) أجاب الزركشي في البحر المحيط بأن مراد الامام أحمد بهذا العدد آثار الصحابة والتابعين وطرق المتون ولهذا قال من لم يجمع طرق الحديث لم يحل له الحكم ولا الفتيا اه وأجاب بعض أصحابه كما في الارشاد بأن هذا محمول على الاحتياط والتغليظ في الفتيا أو يكون أراد وصف أكل الفقهاء فأما ما لا بد منه فقد قال أحمد رحمه الله الأصول التي يدور عايتها العلم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينبغي أن تكون ألفاً ومائتين اه وقال ابن بدران في المدخل حمل أصحاب الامام أحمد كلامه هذا على الاحتياط والتغليظ في الفتيا أو على أن يكون أراد وصف أكل الفقهاء حكى هذا القاضي أبو يعلى في العدة فأما الذي لا بد منه ودل عليه كلام أحمد أن الأصول التي يدور عليها العلم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينبغي أن تكون ألفاً ومائتين اه قال ولا يخفك أن لفظ الحديث عند السلف أعم مما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن آثار الصحابة والتابعين وطرق المتون وإلا فالأحاديث المروية لا تصل إلى عشر هذا العدد وغاية ما جمعه الامام أحمد في مسنده الذي أحاط بالأحاديث ثلاثون ألفاً وغاية ماضيه إليه ابنه عبد الله عشرة آلاف حديث

فكان مجموعهم أربعين الفا اه (قلت) ونحو هذا ما أجابوا به عن الاشكال
الوارد على قول الحافظ أبي عبد الله بن الأخرم إنه لم يفت الصحيحين إلا القليل
من الصحيح وقول النووي أنه لم يفت الخمسة وهي الصحيحان وسنن أبي داود
والترمذي والنسائي إلا اليسير فقد استشكل الحافظ العراقي هذا لما روى عن
البخارى أنه قال احفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير
صحيح ثم أجاب بقوله لعل البخارى أراد بالاحاديث المكررة الاسانيد
والموقوفات فربما عد الحديث الواحد المروى باسنادين حديثين زاد ابن جماعة
أو أراد المبالغة في الكثرة والاول أولى قال الحافظ السيوطي قيل ويؤيد أن
هذا هو المراد أن الاحاديث الصحاح التي بين أظهرنا بل وغير الصحاح لو
تتبع من المسانيد والجوامع والسنن والاجزاء وغيرها لما بلغت مائة ألف
بلا تكرار بل ولا خمسين ألفا ويعد كل البعد أن يكون رجل واحد حفظ
ما فات الامة جميعها فانه إنما حفظها من أصول مشايخه وهي موجودة وقال
في ألفيته :

وأحمل مقال عشر ألف ألف أحوى على مكرر ووقف

زاد الحافظ السخاوى في فتح المغني مع المكرر والموقوف آثار الصحابة
والتابعين وغيرهم وفتاواهم مما كان السلف يطلقون على كل حديث قال وحينئذ
يسهل الخطب فرب حديث له مائة طريق فأكثر وهذا حديث الاعمال بالنيات
نقل مع ما فيه عن الحافظ أبي اسماعيل الهروي أنه كتبه من حديث سبعائة من
أصحاب راويه يحيى بن سعيد الانصارى وقال الاسماعيلي عقب قول البخارى
وما تركت من الصحيح أكثر ما نصه لو أخرج كل حديث عنده لجمع في الباب
الواحد حديث جماعة من الصحابة ولذا كرر طرق كل واحد منهم إذا صحت وقال
الجوزقى انه استخرج على احاديث الصحيحين فكانت عدته خمساً وعشرين ألف
طريق وأربعائة وثمانين طريقاً قال شيخنا وإذا كان الشيخان مع ضيق شرطهما بلغ

جملة ما في كتابيهما بالمكرر ذلك فما لم يخرجاه من الطرق للمتون التي أخرجاها لعله
يلغ ذلك أيضاً أو يزيد وما لم يخرجاه من المتون من الصحيح الذي على شرطهما
لعله يبلغ ذلك أو يقرب منه فإذا انضاف ذلك إلى ما جاء عن الصحابة والتابعين
بلغ العدة التي يحفظها البخارى بل ربما زادت وهذا الحمل متعين وإلا فلو عدت
أحاديث المسانيد والجوامع والسنن والمعاجم والفوائد والاجزاء وغيرها ما هو
بالدنيا صحيحاً وغيره ما بلغت ذلك بدون تكرار بل ولا نصفه اه قال
السخاوى وبمقتضى ما تقرر ظهران كلام البخارى لا ينافي مقالة ابن الأخرم
فضلاً عن النووي اه (قلت) ويزيد هذا وضوحاً أن في مسند أحمد أحاديث
يكررها في مسند الصحابي الواحد عشرين مرة فأكثر وهي فيه كثيرة
داخلة في عدد أحاديثه وأن أصحاب المستدركات والزوائد أوردوا في كتبهم
أحاديث مذكورة في الأصول بالفاظها وإنما استدركوها بحسب طرقها كأن
يكون الحديث في الاصل من رواية أبي هريرة فيستدركه الآخر من حديث
أنس مثلاً ويعد حديثاً وكذلك من جمع من الحفاظ طرق حديث في جزء
مختص ذكر عدة أحاديث بحسب طرقه وليس فيه في الواقع الا حديث
واحد وقد قال الخطيب حدثني العتيقي قال حضرت الدارقطني وقد جاءه أبو
الحسن البضاوى يبعث الغرياء وسأله أن يقرأ له فامتنع واعتل ببعض العلل
وسأله أن يمل عليه أحاديث فامل عليه الدارقطني من حفظه مجلساً يزيد عدد
أحاديثه على العشرة متون جميعها نعم الشيء الهدية أمام الحاجة وانصرف الرجل
ثم جاءه بعد وقد أهدى له شيئاً فتربه وأمل عليه من حفظه بضعة عشر حديثاً
متون جميعها إذا أتاكم كريم قوم فأكرموه فعد الا أول عشرة أحاديث والثاني بضعة
عشر حديثاً بعد طرقها وهما حديثان وكذلك في تسمية الموقوف والمقطوع
فان في كتبه الحديث ما لم يخرج فيها من المرفوع ربعها ولا نصفه وسائر آثار
عن الصحابة والتابعين واتباعهم كسنن سعيد بن منصور ومسنن ابن أبي شبة

ومصنف عبد الرزاق على كبرها وضخامة أجزائها وكتاب الزهد لأحمد ومولفات ابن أبي الدنيا البالغة ألفاً وغيرهما مما يزيد على عشرة آلاف جزء وكلها مصنفات سنة ودواوين حديث ويقولون عن تفاسير السلف كتفسير أحمد وابن شاهين وابن جرير وأمثالها فيه كذا وكذا ألف حديث وليس فيه إلا الأثر غالباً وبذلك على ذلك أيضاً أنهم عدوا في علوم الحديث أقوال الصحابة أحاديث وسموها موقوفات وكذلك أقوال التابعين وسموها مقطوعات فإذا اطلق الحافظ منهم لفظ الحديث في مثل هذا فأنما يريد جميع ما يشمل اسم الحديث في عرفهم واصطلاحهم كما هو ظاهر وإذا تقرر هذا وعرفت أن أحاديث الأحكام محصورة وإنما لا تزيد على أربعة آلاف فالجواب حيثئذ من وجهين .

(الوجه الأول من وجهي الجواب عن الإيراد) أن أصول كتب أحاديث الأحكام المتداولة والموجودة بين أيدينا كموطأ مالك برواية يحيى بن يحيى ورواية محمد بن الحسن ومسند الشافعي وسننه ومسانيد أبي حنيفة ومسند أحمد وزيد بن علي وأبي داود الطيالسي وصحيح البخاري ومسلم وابن حبان والحاكم وابن الجارود وسنن الدارمي وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارقطني والآثار لمحمد بن الحسن والحججه له ومصنف ابن أبي شيبة ومعاني الآثار للطحاوي والمحلى لابن حزم والحلية لأبي نعيم وترتيب أحاديثها للحافظ نور الدين الهيثمي وزوائد مسند الحارث ابن أبي أسامة ورفع اليددين والقراءة خلف الامام للبخاري والبيهقي والمعجم الصغير للطبراني وتاريخ الخطيب الذين رتب أحاديث كل منهما على حروف المعجم وغيرها جامعة للأضعاف ما حصرها فيه أحاديث الأحكام وذلك دال على أنه لم يشذ عنها من أحاديث الأحكام إلا النادر .

(الوجه الثاني من وجهي الجواب عن الإيراد) أن تلك الكتب الغريبة النادرة أو المفقودة المندومة في هذه الأزمان المتأخرة قد وقف عليها الحفاظ فلخصوها وجمعوا أطرافها وهذبوها بحذف أسانيدھا وترتيب ما ليس مرتباً منها على

الأبواب والحروف وغاصوا على أحاديث الأحكام فاستخرجوها من بطون المعاجم والأجزاء والمسانيد والجوامع والفوائد والمشيخات ومعرفة الصحابة والرواة الثقات والضعفاء وتواريخ البلدان والأيام وطبقات العلماء وغيرها لم يغادروا منها صحيحاً ولا سقيماً حتى أوردوا الموضوعات للتدبير عليها وعدم استدراكها والاغترار بها وكتبهم الجامعة لهذا متداولة موجودة كمؤلفات ابن الجوزي وابن قدامة والنووي وابن تيمية الجدد وابن القيم وابن دقيق العيد وابن عبد الهادي والزليعي والزرر كني وابن القطان وابن الملقن والباقيني والعراقي وولده أبي زرعة ونور الدين الهيثمي والحافظ ابن حجر وابن الهمام والسيوطي وغيرهم فأنهم وقفوا على جميع تلك الكتب وأطرافها ومختصراتها كما يعرف من عزوهم إليها ولما نقلهم عنها ومن معاجمهم وفهارس مسموعاتهم ومروياتهم عن أشياخهم خصوصاً العراقي والحافظ فأنهما استخرجا أحاديث الأحكام من جميع ما وقعت فيه مسندة حتى كتب الأدب والنوادر والأغاني وكذا الحفاظ الزليعي وقد قرأنا كتبهم وكتب الأئمة والفقهاء الذين صنفوا قبلهم في الخلاف وذكروا دليل كل مذهب ومستند كل قول فلم نر في شيء منها حديثاً في الإرسال ومن أبعد البعيد أو الحال العادي أن يقفوا عليه فيتواطؤا على تركه أو يحصل منهم توافق على أغفاله فلما لم يذكروه دل على أنه غير موجود في تلك الكتب المفقودة التي لم تقف عليها وكمن حديث بحثنا عنه في الكتب التي سمينا فلم نجده ولم نقطع بعدم وجوده ثم وجدنا الحفاظ نصوا على عدم وجوده فهاشذ عن هذه الكتب فهو غير موجود غالباً والله الموفق .

(الوجه الثاني) من وجوه الدلالة على عدم ورود حديث في الإرسال عدم وجوده في شيء من هذه الكتب كما قررناه لأن السنن انحصرت فيها كما نص عليه غير واحد بل حصرها بعضهم في المسند والكتب الستة وبالغ بعضهم فحصرها في المسند على انفرادها والحق انحصارها فيما أشرنا إليه قال المقلبي في العلم (٥ - مشنوني)

الشامخ قد انحصرت السنن في هذه الكتب الدائرة والزبر المتواترة مع تمام التفنن
في كيفية الجمع للمسانيد والابواب والمعاجم من نحو صحيح وحسن وما عليها
من الاطراف والمستخرجات الى أن قال فالمحدثون قريبو عليك النقل وقد أمكنك
الله بهم أن يشذمن كتبهم شيء حتى تفرجل لطلبه كما كانوا يفرجلون له أه ونحوه
لا بن حزم في الاحكام وأن شامة في المؤمل وابن الجوزي في التلبس
وابن القيم في الاعلام وغيرهم وقال الحافظ السيوطي في الكاوي بعد ذكره
ان الصدر الاول كانوا يأخذون الحديث من الصدور مانصه أما الان فالعمدة
على الكتب المدونة فمن جاء بحديث غير موجود فيها فهو رد عليه وان كان من
أئمة الاتقياء ومن جاء بحديث من الكتب لم يتصور فيه الرد وان كان الذي
رواه من أفسق الفاسقين اه وقال المحدث ولي الله الدهلوي لاسبيل لتلقى
الروايات الا بتتبع الكتب المدونة في علم الحديث فانه لا يوجد اليوم رواية
يعتمد عليها غير مدونة اه (قلت) ولهذا قرر وافى علمي الحديث والاصول ان
من المقطوع بكذبه مانقب عنه في كتب الحديث فلم يوجد قال الحافظ السيوطي
في التدريب وفي جمع الجوامع لابن السبكي أخذنا من المحصول وغيره كل خبراً وهم
باطل ولم يقبل التأويل فمكذوب ومن المقطوع بكذبه مانقب عنه من الاخبار
ولم يوجد عند أهلنا من صدور الرواة وبطون الكتب وكذا قال صاحب المعتمد
وقال ابن الجوزي ما أحسن قول القائل إذا رأيت الحديث يبين المعقول أو
يخالف المنقول أو يناقض الاصول فاعلم انه موضوع قال وممن منافضته
للاصول أن يكون خارجاً عن دواوين الاسلام من المسانيد والكتب المشهورة اه
باختصار وقال ابن عراق في تنزيه الشريعة ومن علامات الموضوع ما ذكره
الامام فخر الدين الرازي أن يروى الخبر في زمن قد استقرت فيه الاخبار
ودونت ففتش عنه فلا يوجد في صدور الرجال ولا في بطون الكتب اه وقال
العلمي في شرح الجامع الصغير كل شيء لا يوجد في كتب الحديث لا يسوغ

نسبته الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم اهـ وقال الزركشى فى البحر المحيط فى أقسام الخبر الذى يقطع بكذبه مانصه الثالث ما نقل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد استقرار الاخبار عما قبل ذلك فى زمن الصحابة والتابعين وتابعيهم

حيث كانت الاخبار منتشرة ولم تعتن الرواة بتدوينها
(الوجه الثالث) من وجوه الدلالة على عدم ورود حديث في الارسال ان الحفاظ نصوا
على ذلك فقد نفاه ابن عبد البر وابن القيم والحافظ. وجماعة قال الحفاظ. في الفتح قال ابن
عبد البر لم يأت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه خلاف وقال ابن القيم في الاعلام
بعد إيراده أحاديث في الوضع ما فظله فردت هذه الأحاديث برواية ابن القاسم عن
مالك قال تركه أحب إلى ولا أعلم شيئاً قط ردت به سواء أهـ ولولا إجلال
منصب الحفاظ وكلامه أن بعضه باقرار غيره لسردت لك من أسماء من نقله
وأقره العدد الكثير وقد صرح القاري في المرقاة بعدم ورود حديث في
الارسال أصلاً من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا من قوله وكذا
قال العلامة أبو الحسن السندی في حاشيته على سنن النسائي وابن ماجه
والعلامة محمد صالح الفلاني في إيقاظ همم أولى الألبصار وقال العلامة المطالع
نادرة المتأخرين الشيخ عبد الحى اللكنوى في شرحه على موطأ محمد بعد نقل
كلام ابن عبد البر مانصه وذكر غيره أنه لم يرد الارسال عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا من طريق صحيح ولا من طريق ضعيف نعم ورد في بعض
الروايات أنه كان يكبر ثم يرسل وهو محمول على أنه كان يرسل ارسالا خفيفاً
ثم يضعها هو مذهب بعض العلماء (قلت) مع أن هذه الرواية منكرة باطلة لانفراد
وضاع بها كما ستعرفه ثم في نفس حديثه أنه صلى الله عليه وسلم كان يضع يمينه
على شمالك واستعرف ما فيه وقال اللكنوى أيضاً في السعاية على الوقاية مانصه
ومذهب مالك إرسال اليمين والوضع رخصة والعجب أنه لا يوجد حديث
بتمسك له به لا في جامع الأصول الذي جمع أحاديث الكتب التي منها الموطأ ولا

[illegible]

في الجامع الكبير محبوب جمع الجوامع للسيوطي لامن رواية مالك ولا غيره اه
 وإنما اقتصر على هذين الكتابين لأنهما جمعا جميع ما هو مفرق في غيرهما فالأول
 جمع أحاديث البخاري ومسلم وموطأ مالك وسنن أبي داود والترمذي والنسائي
 والثاني جمع ما في هذه الكتب وزيادة سنن ابن ماجه ومسند أحمد وصحيح ابن
 حبان والحاكم وتاريخه والأدب للبخاري والتاريخ الكبير له وصحيح ابن خزيمة
 وأبي عوانة وابن السكن والجوزقي وابن الجارود ومعجم الطبراني الثلاثة وسنن
 سعيد بن منصور ومصنف بن أبي شيبة ومسند ومصنف عبد الرزاق ومسند البزار
 وأبي يعلى والعديني والطيالسي والدارمي والديلمي والمختارة للمقدسي وسنن الأثرم
 والنجاد والبيهقي والمعرفة والشعب والخلافات له وسنن الدارقطني والأفراد
 والعلل والالزامات له والحلية لأبي نعيم والمستخرج والصحابة وتاريخ اصبهان
 له وتاريخ الخطيب والمتفق والمفترق والجامع ورواة مالك له وسائر
 مؤلفاته والكامل لابن عدي والضعفاء للعقيلي وابن حبان وكتب
 ابن شاهين وابن أبي الدنيا وأبي الشيخ وابن جرير على سعة كتابته تهذيب الآثار
 وتاريخ ابن عساكر وغرائب مالك له وكتب الطحاوي وغير ذلك من الاجزاء
 والفوائد البالغة آلاف مؤلفة كما سمي البعض في خطبة كتابه وقال القنوجي في
 الروضة الندية لم يعارض هذه السنة معارض ولا قدح أحد من أهل العلم
 بالحديث في شيء منها وقد رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نحو ثمانية
 عشر صحابياً حتى قال ابن عبد البر أنه لم يأت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه
 خلاف وفي تنوير العينين أن وضع اليد على الأخرى أولى من الإرسال لأن
 الإرسال لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا عن أصحابه بل ثبت الوضع
 بروايات صحيحة ثابتة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن أصحابه رضي الله عنهم اه
 (فان قيل) نفي هؤلاء الحفاظ غير كاف في الجزم بعدم وروده لاحتمال
 قصورهم أو تقصيرهم في البحث وتساهلهم في هذا الإطلاق فقد يكون غيرهم

من الحفاظ وقف عليه وقد قال الحفاظ السيوطي في التدريب عقب حكايته
 ماسبق عن الرازي وغيره أن من المقطوع بكذبه مانقب عنه فلم يوجد ما نصه
 قال العز بن جماعة وهذا قد ينازع في إفصاياه إلى القطع وإنما غلبه الظن
 ولهذا قال العراقي يشترط استيعاب الاستقراء بحيث لا يبقى ديوان ولا راو إلا
 كشف أمره في جميع أقطار الأرض وهو عسر أو معتذر وقد ذكر أبو حازم في
 مجلس الرشيد (١) حديثاً بحضرة الزهري فقال لا أعرف هذا الحديث فقال احفظت
 حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا قال فنصفه قال أرجو قال اجعل
 هذا في النصف الآخر اه وقال الزركشي في البحر المحيط عقب ذكره أن من
 أقسام الخبر المقطوع بكذبه مانقب عنه إلى آخر ما نقلناه عنه مانصه قال ابن
 دقيق العيد وفيما ذكره نظر عندى لأنهم إن أرادوا جميع الدفاتر وجميع الرواة
 فالاحاطة بذلك متعذرة مع انتشار أقطار الاسلام وإن أرادوا إلا أكثر من
 الدفاتر والرواة فلا يفيد إلا الظن العرفي ولا يفيد القطع اه (فالجواب)
 عنه من وجوه .

(الوجه الأول من وجوه الجواب عن الايراد) أننا ندع القطع بنفي مانفاده هؤلاء
 الحفاظ بل ندعى غلبة الظن كما قال ابن دقيق العيد وابن جماعة وغلبة الظن عليها
 مدار الأحكام ودلائلها كما هو مقرر في علمي الحديث والاصول فان الصحيح
 الأحاد لا يفيد القطع بأنه من قول النبي ﷺ والموضوع لا يفيد القطع
 بأنه ليس من قوله إنما يفيد كل منهما غلبة الظن لجواز كذب الصادق وصدق
 الكاذب بل قيل في الموضوع لا يفيد القطع ولو مع اقرار واضعه لاحتمال
 كذبه في إقراره ولأنه كما قال ابن دقيق العيد فاسق باقراره على نفسه بالكذب
 وخبر الفاسق غير مقبول ومع هذا فلم يخالف في العمل بمقتضاها إلا من

(١) كذا في التدريب والصواب سليمان بن عبد الملك كما سيأتي في كلام
 الحفاظ السخاوي اه مؤلفه .

لا يعتد بخلافه من أهل المذاهب الزايغة والجهل المتراكم قال الحافظ في شرح النخبة وفهم من كلام ابن دقيق العيد بعضهم أنه لا يعمل بذلك الاقرار أصلاً لكونه كاذباً وليس ذلك مراده وإنما مراده نفي القطع بذلك ولا يلزم من نفي القطع نفي الحكم لأن الحكم يقع بالظن الغالب وهو هنا كذلك ولولا ذلك لما ساغ قتل المقر بالقتل ولا رجم المعترف بالزنا لاحتمال أن يكونا كاذبين فيما اعترفا به اه وهذا البعض هو الذهبي فإنه قال ذلك في مقدمته في الاصطلاح المسماة بالموقظة كما قال الكمال بن أبي شريف في حاشيته على النخبة فكما أن غلبة الظن كافية في الصحيح والعمل به والموضوع وعدم قبوله فهي أيضاً هنا كافية وذلك المطلوب .

(الوجه الثاني من وجوه الجواب عن الايراد) أن ما شرطه الحافظ العراقي من استيعاب الاستقراء متحقق في هؤلاء الحفاظ كما يعلم من استقراء أحوالهم والاطلاع على كتبهم خصوصاً قدوة الحفاظ وأمير المؤمنين في حديث سيد المرسلين الحافظ أبا الفضل ابن حجر العسقلاني الذي قال العلماء في حقه إنه أجل نعم الله على المؤمنين بعد الإيمان فإنه أوسع الحفاظ رواية وإطلاعا وأكثرهم حفظاً وأطولهم باعاً وقد قيل أنه يبهق زمانه وعندى أن تشييه من لم ينصفه في حفظه ولم يقدر قدر اتقانه فإني للبيق أن يشبه به أو يكون من أقرانه بل هو حجة الله البالغة وآيته الباهرة جمع فيه من الحفظ والاتقان ما قسمه بين حفاظ هذا الشأن والان له الحديث كما ألان لداود الحديد السنة معاصريه بهذا ناطقه وكتبه حاكمة بأن الخبر صحيح والشهود صادقة فمن رجع إليها رأى من تحقيقه وسعة حفظه وإطلاعه ما يثير الألباب ومن أسماء المصنفات الحديثية التي قرأها وسمعها على شيوخه العجب العجيب ويكفيك أنه قال كل حديث نقل عدد طرقه عن الحفاظ الأقدمين تتبع طرقه فوق لي بأكثر مما نقل عنهم وإني تتبع طرق حديث إنما الأعمال بالنيات من الكتب المشهورة والجزاء

المشورة حتى مرت على أكثر من ثلاثة آلاف جزء فما استطعت أن أكمل له مائة طريق ومن قرأ كتابه المعجم المفهرس وكتابه الجمع المؤسس أوجع من غصون كتبه أسما ما ينقل عنه أو يعزوا إليه مما رواه ووقف عليه من الكتب الحديثية رأى أكثر من هذا العدد بكثير فما شرطه الحافظ العراقي متحقق في تليذه الحافظ الذي نفي حديث الارسال وكذا حافظ المغرب بل والمشرق كما قيل أبو عمر بن عبد البر فإنه كان أعجوبة زمانه في سعة الحفظ والرواية وكفاه شهادة معاصره أبي محمد بن حزم الحافظ الذي لا يكاد يقر بالفضل لاحد من الأئمة الاقدمين فضلاً عن معاصريه ومن تأخرت عنه وفاته فقد تلمذ له وأكثر من الرواية عنه واعترف بحفظه وفضله وأثنى عليه وعلى كتابه التمهيد في المحلى وكما من احاديث وآثار خرجها في تمهيده لم توجد خرجة في غيره وذلك مما يدل على سعة روايته وكثرة حفظه وإطلاعه وقد نفي حديث الارسال وصرح بأنه لم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم في الوضع خلاف وأقره الحافظ الذي ما نقل عن أحد قولاً فيه ما يتعقب إلا وتعقبه وبالاخص ابن عبد البر فإنه تتبع جميع ما وقع له من الاوهام في الصحابة والرجال والاحاديث وأحكامها ومعانيها في الفتح والاصابة وأقره على هذا وكذلك الحافظ ابن القيم فإنه من أكابر الحفاظ وأعظم المطلعين ويكفيك إملأه كتاب الهدى النبوي ذلك الكتاب العجيب الغريب الكافي للمعرف في دينه بل وللمجتهد في اجتهاده فما انفاه هؤلاء أوشد عن علمهم يقطع بأنه كذب موضوع وأنه غير موجود أصلاً كحديث الارسال

(الوجه الثالث) من وجوه الجواب عن الايراد ان هذا الذي ادعيته وقررتة وأوضحته سبيله وبينته منصوص عليه في كتب الحديث مسلم بين أهله في القديم والحديث قال ابن الصلاح في علوم الحديث اذا رأيت حديثاً باسناد ضعيف فلك أن تقول هذا ضعيف وتعني أنه بذلك الاسناد ضعيف وليس لك

أن تقول هذا ضعيف وتعني به متن الحديث بناء على مجرد ضعف ذلك الاسناد فقد يكرن مروياً باسناد آخر صحيح يثبت بمثله الحديث بل يتوقف جواز ذلك على حكم امام من أئمة الحديث بأنه لم يرو باسناد يثبت به اه فص على ان ثقي الامام الحافظ يعمل عليه وتبعه النووى في التقريب والعراقى في الالفية فقال ولا تضعف مطلقاً بناء على الضعيف إذ لعل جاء بسند مجود بل يقف ذاك على حكم إمام يصف بيان ضعفه فان أطلقه فالشيخ فيما بعد قد حققه

وقال في شرحه الوسط إذا وجدت حديثاً ضعيفاً باسناد ضعيف فلك أن تقول هذا ضعيف وتعني بذلك الاسناد وليس لك أن تعني بذلك ضعفه مطلقاً بناء على ضعف ذلك الطريق إذ لعل له إسناداً آخر صحيحاً يثبت بمثله الحديث بل يقف جواز إطلاق ضعفه على حكم إمام من أئمة الحديث بأنه ليس له إسناد يثبت به اه وقال الحافظ السخاوى في فتح المغيث قال شيخنا يعني الحافظ إذا باع الحافظ المتأهل الجهد وبذل الوسع في التفتيش على ذلك المتن من مظانه فلم يجد إلا من تلك الطريق الضعيفة ساغ له الحكم بالضعف بناء على غلبة ظنه اه . وقال الشيخ زكريا في فتح الباقي ما ذكر عن ابن الصلاح من منع إطلاق التضعيف قال شيخنا يعني الحافظ الظاهر أنه على أصله من تعذر استغلال المتأخرين بالحكم على الحديث بما يليق والحق خلافه كما تقرر في محله فاذا غلب ظن الحافظ المتأهل أن ذلك السند ضعيف ولم يجد غيره بعد التفتيش ساغ له تضعيف الحديث لأن الأصل عدم سند آخر اه وقال الحافظ مراج الدين الباقلاني في محاسن الاصطلاح إذا رأيت حديثاً باسناد ضعيف فقل هو ضعيف بهذا الاسناد ولا تقل ضعيف المتن لمجرد ضعف الاسناد إلا أن يقول إمام أنه لم يرو من وجه صحيح أو أنه حديث حديث اه . وقال الحافظ السيوطى في ألفيته .

نعل الصواب « أو أنه ليس بحديث »

ولا تضعف مطلقاً ما لم تجد تضعيفه مصرحاً عن مجتهد وقال في التدريب إذا قال الحافظ الناقد في حديث لا أعرفه اعتمد ذلك في نفيه كما ذكر شيخ الاسلام يعنى الحافظ . فان قيل يعارض هذا ما حكى عن أبى حازم أنه روى حديثاً بحضرة الزهرى فأنكره وقال لا أعرف هذا فقال احفظت حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا قال فنصفه قال أرجو قال اجعل هذا من النصف الذى لم تعرفه هذا وهو الزهرى فسا ظنك بغيره وقريب منه ما أسنده ابن النجار في تاريخه عن ابن أبى عائشة قال تكلم شاب يوماً عند الشعبي فقال الشعبي ما سمعنا بهذا فقال الشاب أكل العلم سمعت قال لا قال فشطره قال لعلى قال فاجعل هذا من الشطر الذى لم تسمعه فالحكم الشعبي قلنا أجيب عن ذلك بأنه كان قبل تدوين الاخبار فى الكتب فكان إذا كان عند بعض الرواة ما ليس عند الحفاظ وأما بعد التدوين والرجوع إلى الكتب المصنفة فيبعد عدم الاطلاع من الحفاظ . الجهد على ما يورده غيره فالظاهر عدمه اه وقال الحافظ السخاوى في شرح التقريب غلبة الظن بمن منحه الله وافر الاطلاع وأحاط بمشور الاجزاء التى هى بحر لا ساحل له مع انضمام شئ من القرائن السابقة ونحوها كافية ولذا قال شيخنا أن الحافظ المطلع الثقة الناقد يعتمد نفيه وقوله لا أعرفه وأما المحكى عن أبى حازم أنه ذكر في مجلس سليمان بن عبد الملك حديثاً بحضرة الزهرى إلى آخر الحكاية السابقة فكان قبل تدوين الاخبار لعدم التمكن من الاحاطة بما عند كل فرد فرد من الناس اه وقال ابن عراق في تنزيه الشريعة عقب حكايته ما سبق عن الفخر الرازى أن من الحديث الموضوع ما نقب عنه في كتب الحديث فلم يوجد مانصه قال الحافظ العلائى وهذا إنما يقوم به الحفاظ الكبير الذى قد أحاط حفظه بجميع الحديث أو معظمه كالامام أحمد وأبى حاتم وأبى زرعة ومن دونهم كالنسائى لأن المأخذ التى يحكم بها على الحديث غالباً (٦ - متون)

بأنه موضوع إنما هي جمع الطرق والاطلاع على غالب المروى في البلدان المتناثرة بحيث يعرف بذلك ماهو من حديث الرواة عما هو ليس من حديثهم اه (قلت) ومن خابر حفظ الحافظ وإطلاعه ورأى من تعقباته واستدرا كاته على هؤلاء المذكورين في كلام الحافظ العلائي وغيرهم علم أنه أولى منهم بهذا الاطلاق فكم صحح من حديث ضعفوه أو حكوا بطلانه لعدم وقوفهم على ما وقف عليه من طرقه وكم من باب لم يحضرهم فيه حديث فاستدرك عليهم فيها أحاديث وكم من حديث حصروا طرقه في عدد فأوصلها إلى ضعفه واعتبر في ذلك بمؤلفات حافظ المشرق أبي بكر الخطيب في علوم الحديث فإنه قل نوع من أنواعه إلا وأفرده بتأليف أورد فيه ما انتهى إليه علمه وبلنه حفظه من الأحاديث والآسانيد أمثال ذلك النوع حتى قال الحافظ أبو بكر بن نقطة كل من أنصف علم أن الحديثين بعد الخطيب عيال على كتبه ومع هذا فقد تتبع الحافظ تلك الكتب وجمع في كل نوع أضعاف ما ذكره الخطيب في الأصل وهكذا الحال في جميع مؤلفاته ما كتب في شيء من علوم الحديث ورجاله إلا واستدرك وزاد على من سبقه ولو من شيوخه وشيوخهم كالذهبي فإنه إمام أهل النقد وأبصر المتأخرين بالرجال حتى قال تلميذه التاج السبكي كأن الله جمع له الخلائق في صعيد واحد فصار ينظر إليهم ويخبر عنهم أخبار مشاهدة وعيان ومع هذا فلا يحصى ما استدركه عليه الحافظ مما فاتته وتعقبه عليه فيما وهم فيه وكم استدرك على شيخه الحافظ العراقي مع ما كان عليه من الحفظ الباهر والاطلاع المدهش بل كان جبلا نفخ فيه الروح وكم هؤلاء في هذا من نظير والمقصود أن الحافظ رضى الله عنه فوق ما شرطوه في الحافظ الذي يعتمد عليه فكيف وهو لم ينفر بذلك بل سبقه ابن عبد البر وابن القيم وجميع حفاظ الحديث من ابتداء تدوينه إلى عصره كما ستعرفه من الوجه الخامس وبالله تعالى التوفيق .

(الوجه الرابع من وجود الجواب عن الايراد) أن نبي الحافظ المطلع من

قبيل حكاية الاجماع فان طريق ثبوته قول الامام الحافظ لا أعلم في المسألة خلافا كما قال ابن عبد البر وابن القيم والحافظ. في هذه المسألة قال الحافظ أبو الحسين بن القطان قول القائل لا أعلم خلافا إن كان من أهل العلم فهو حجة وإن لم يكن من الذين كشفوا الاجماع والاختلاف فليس بحجة اه وهذا وإن نازع فيه بعضهم فالواقع يرده فان من رما كتب الخلاف والفقهاء وجد أهلها يحكون الاجماع بهذه الصيغة ويعزون حكايته إلى من ذكرها ولان قول الحافظ لا أعلم في هذا خلافا هو بمعنى قوله أجمعوا على كذا لان جزمه باجماعهم ناشئ عن عدم علمه خلافا بينهم بل نهى العلماء عن حكاية الاجماع بصيغة الجزم وقالوا ينبغي أن يعبر بقوله لا أعلم خلافا ونحوها ليلا يكون كاذبا في حكمه قال ابن القيم في الاعلام قال الامام أحمد في رواية عبد الله من أهدى الاجماع فهو كاذب لعل الناس اختلفوا هذه دعوى بشر المريسي والأصم ولكن يقول لانعلم الناس اختلفوا اولم يبلغنا وقال في رواية الميزوزي كيف يجوز للرجل أن يقول أجمعوا إذا سمعهم يقولون أجمعوا فاتهمهم لو قال إني لم أعلم بخالفا كان وقال في رواية أبي طالب هذا كذب ما أعلمه أن الناس يجمعون ولكن يقول ما أعلم فيه اختلافا فهو أحسن من قوله أجمع الناس اه ونقل نحوه الزركشي في البحر المحيط مقتصرأ على رواية عبد الله ومن قبلها ابن حزم في الأحكام فمن أجل هذا كثروا لهم في مسائل الاجماع لانعلم في هذا خلافا فغالب الاجماع الموجود إنما هو بهذه الصيغة ثم الصحيح في الاجماع انه يثبت بخبر الأحاد كما عليه أهل الأصول خلافا للغزالي ومن وافقه لانه ليس آكد من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي تثبت بنقل الأحاد كما قال الماوردي فيما حكاه عنه الزركشي في البحر وبسط الكلام في هذا محله كتب الأصول والمقصود ان قول الحافظ لم يرد في الباب حديث أولا أعلم معارضا من السنة أو نحو هذا هو كقوله لا أعلم في المسألة خلافا فلو كان نفى الحافظ غير معتمد لما ثبت من الاجماع شيء والله الموفق

(الوجه الخامس من وجوه الجواب عن اليراد) ان هؤلاء الحفاظ الذين قدما عنهم نفى الحديث لم ينفردوا بذلك حتى يقال لعله بلغ غيرهم ولم يباينهم لاستحالة احاطتهم بجميع السنة أو بعدها فان جميع الحفاظ متفقون على ذلك وجمعون على أنه لم يرد في الارسال حديث لا صحيح ولا ضعيف فانعكست الاستحالة الى دعوى وجوده وذلك أنه من المستحيل عادة ان ترد سنة عن النبي صلى الله عليه وسلم متعلقة بالصلاة التي يحضرها الصحابة مع النبي صلى الله عليه وسلم خمس مرات في اليوم والليلة ويحضرها معهم التابعون كذلك ويحضرها معهم أتباعهم وفيهم ظهر تدوين السنة وتبويب المسائل ثم لم تصل هذه السنة أحداً منهم ولم يوجد فيهم من يحفظ لها حديثاً مع حرصهم الشديد وعنايتهم التامة بكل ماورد عن النبي صلى الله عليه وسلم وضرهم آباط الابل وشدهم الزحل البعيدة لسماع الحديث الواحد ولو لم يكن من أصول الدين فكيف بسنة من سنن الصلاة التي هي عماد الدين وأساس الاسلام (فان قلت) اذا كان الحفاظ يجمعون على عدم ورود حديث في الارسال فما بالك خصصت بالذكر منهم من سميت ولم تذكر نص الباقيين (قلت) تخصيص أولئك بالذكر لتصريحهم بنفيه وعدم وروده أما الباقيون فنفيهم مأخوذ من استقرار صنيعهم المنزل منزلة النص والتصريح منهم وذلك انهم اعتادوا أن يذكروا في مصنفاتهم المرتبة على الابواب كل سنة واردة عن النبي صلى الله عليه وسلم وان كانت غير معمول بها بين الأئمة لنسخ أو غيره أو متعارضة بحسب الظاهر سواء كانت صحيحة أو ضعيفة عند من لم يتقيد بالصحيح حتى أوردوا ما ثبت عندهم أنه منسوخ لا يجوز العمل به فيقول الحفاظ منهم باب كذا ويورد الحديث الدال على الترجمة ثم يعقب ذلك الباب بترجمة يخالف حكمها الأولى ويورد الحديث الدال لها أيضاً كقول مسلم باب إنما الماء من الماء ثم باب نسخ الماء من الماء وقوله باب الوضوء مما مست النار ثم باب ترك الوضوء مما مست النار وقول النسائي

الابعاد عند قضاء الحاجة ثم الرخصة في ترك ذلك وقوله النهي عن الاكتفاء في الاستطابة بأقل من ثلاثة أحجار ثم الرخصة في الاستطابة بحجر واحد وقول أبي داود باب الوضوء من مس الذكر ثم الرخصة في ذلك وهكذا باقي الكتب المرتبة على الابواب ولم يفعلوا ذلك في مسألة القبض والارسال فكل من ترجم له يباب وضع اليمين على الشمال لم يعقبه يباب الارسال إلا الحفاظ أبا بكر بن أبي شيبة فإنه ترجم في مصنفه لوضع اليمين على الشمال وأورد في الباب حديث غطيف بن الحارث وهلب الطائي ووائل بن حجر وأبي الدرداء والحسن وأبي عثمان وعلي مرفوعاً وعن جماعة موقوفاً ومقطوعاً ثم قال من كان يرسل في الصلاة أحدثناهم عن يونس عن الحسن ومغيرة عن إبراهيم أنهما كانا يرسلان أيديهما في الصلاة أحدثناهم عن ثناء بن يزيد بن إبراهيم قال سمعت عمرو بن دينار قال كان الزبير إذا صلى يرسل أحدثنا ابن علية عن ابن عون عن ابن سيرين أنه سئل عن الرجل يمسك يمينه بشماله قال إنما فعل ذلك من أجل الدم أحدثنا عمر بن هرون عن عبد الله بن برد قال مارأيت ابن المسيب قابضاً يمينه في الصلاة كان يرسلها أحدثنا يحيى بن سعيد عن عبد الله بن العيزار قال كنت أطوف مع سعيد بن جبير فرأى رجلاً يصلي وإضعاً إحدى يديه على أخرى هذه على هذه فذهب يفرق بينهما ثم جاءهم من نسخة عتيقة منه فهذا جميع ماأورده ابن أبي شيبة في الباب ونهايك به حفظاً وسعة في الرواية حتى روى أنه كان عنده عشرة آلاف حديث في الطهارة ويشهد لهذا مصنفه فإنه أعظم كتاب جامع لأدلة الأحكام على اختلاف المذاهب والأقوال ولقد رأيت منه ثلاثة مجلدات ضخام لم يستوف فيها أحاديث الصلاة ومع هذا لم يورد في باب الارسال حديثاً مرفوعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم كما فعل في باب القبض ولو كان هناك حديث لافتح به الباب على عادته ولكون غيره من أصحاب الصحاح والسنن يتقيدون بذكر المرفوع

وقال في باب
الوضوء
باب
الوضوء
باب
الوضوء

جميع ماورد مؤخر في ١٢ ج ويوزع مكاناً في "شعور" (الوضوء)

غالباً لم يتعرضوا للإرسال لأنه ليس فيه حديث مرفوع بخلاف ابن أبي شيبة فإنه يورد جميع ما وصل إليه في الباب فأتضح من هذا أن الحفاظ يجمعون على عدم ورود حديث في الإرسال كما قدمناه والله الموفق .

(الوجه الرابع) من وجوه الدلالة على عدم ورود حديث في الإرسال أنه لم يذكر ولو بلاغا في جميع الكتب المروية عن مالك بل ذكر فيها مقابله وهو حديث الوضع فلو كان وارداً لكان أولى بذكره من مقابله ولكان أول من يورده مالك في كتبه وسجنون في مدونه التي روى فيها الإرسال على زعم من زعم ذلك فإنه قل أن يعقد ترجمة ورد ما يشهد لها من الأحاديث والآثار إلا وختمها ببعض ماورد كما فعل في رفع اليدين فإنه ختم الباب بالأحاديث التي تشهد لقول مالك فروى عن وكيع عن سفيان الثوري عن عاصم عن عبد الرحمن ابن الأسود وعلقمة قال قال عبد الله بن مسعود ألا أصلي بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فضلى ولم يرفع يديه إلا مرة وذكر حديث البراء وعلى في ذلك ولم يفعل هذا في ترجمة وضع اليد على اليد بل ختمها بحديث الوضع كما سبق وكذلك فعل الامام في الموطأ أورد فيه حديث الوضع ولم يذكر شيئاً في الإرسال وغير معقول أن يكون القائل بشيء عنده فيه دليل يستند إليه ويعتمد في مذهبه عليه ثم يتركه ويذكر مقابله الذي فيه رد عليه بل هو عادة من المحال وهكذا أئمة مذهبه من طبقة أصحابه والتي بعدها إلى زمن ظهور المختصرين الذين أذهبوا نصارة الفقه بل أتلّفوه وقضوا على حياته ما ذكر أحد منهم حديثاً في الإرسال بل كلهم يذكرون الأقوال ثم يعقبونها بحديث الوضع كما فعل ابن رشد في البيان والتحصيل والمقدمات وابن العربي في الأحكام وابن يونس في الديوان واللخمى في التبصرة والقاضي عياض وأبو الحسن في شرح المدونة وغيرهم وهكذا أئمة المذاهب والمصنفون في الخلاف يذكرون لكل قول دليلاً ولم يذكر أحد منهم للإرسال حديثاً فإن من هذه الوجوه أنه لم يرد حديث

في الإرسال جزماً وأن نسبته إلى النبي ﷺ من تعمد الكذب عليه وقد حكي الحفاظ العراقي في ألفيته وشرحها وغيرهما من كتبه كالباعث على الخلاص من أكاذيب القصاص عن الحفاظ أبي بكر بن خير الأشميلي وهو خال أبي القاسم السهيلي أنه حكى في برناجه المشهور اتفاق العلماء على أنه لا يصح لمسلم أن يقول قال رسول الله ﷺ حتى يكون عنده ذلك القول مرئياً ولو على أقل وجوه الروايات لقوله صلى الله عليه وسلم من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار وفي بعض الروايات من كذب على مطلقاً دون تقييد اهـ وأقل وجوه الرواية هي الوجادة كما حمل عليه كلامه جماعة على ما فيه منهم العارف بالله سيدى على وفا في كتابه الذي رد به على الحفاظ العراقي وسماه أيضاً الباعث على الخلاص من سوء الظن بالخواص فأين الكتاب الذي وجد فيه المتعصب حديث الإرسال حتى جاز له أن ينسبه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فهو آثم داخل في الوعيد الوارد في الحديث بالاجماع الذي حكاه هؤلاء الأئمة الحفاظ (فان قلت) ماتقول في الأحاديث التي أوردها زاعماً أنها صريحة في الإرسال وكيف تنسبه إلى الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم وهي متمسكة وشبهته (قلت) أما كونها صريحة في الإرسال فواضح البطلان إلا على جاهل بقواعد الشريعة كما سنوضحه إن شاء الله تعالى وأما تمسكها بهذا الجزم فردود بما تقرر في علوم الحديث أنه لا يجوز نسبة شيء إلى النبي صلى الله عليه وسلم خصوصاً بصيغة الجزم التي عبر بها حتى يكون ذلك ثابتاً عنه ثبوتاً لا شك فيه وثبوت الإرسال من تلك الأحاديث وإن كان بديهي البطلان عند أهل العلم وذوى المعرفة فلا أقل من أن يكون عنده محتملاً أو مشكوكاً فيه حيث لم ير أحداً من العلماء عندها من أحاديث الإرسال بل وقف على انكار الحفاظ لحديث الإرسال ونفيه وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين فالجزم بحديث يتفق

الحفاظ على نفيه كذب على النبي صلى الله عليه وسلم وما عزوه هذا إلا كعزو بعض أهل الرأي ما دل عليه القياس الجلي إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم وهو مما انفق العلماء على إنكاره وعده من الوضع والكذب على النبي صلى الله عليه وسلم قال الحفاظ العراقي في شرحه على ألفيته وحكى القرطبي في المفهم عن بعض أهل الرأي أن ما وافق القياس الجلي جاز أن يعزى إلى النبي صلى الله عليه وسلم اه وقال الحفاظ السخاوي في فتح الغيث عقب حكايته مذهب من جوز الوضع في الترغيب والكلام الحسن مانصه وأغرب من هذا كله ما عزاه الزركشي وتبعه شيخنا لأبي العباس القرطبي صاحب المفهم قال استجاز بعض فقهاء أصحاب الرأي نسبة الحكم الذي دل عليه القياس إلى رسول الله ﷺ نسبة قولية فيقول في ذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ولهذا ترى كتبهم مشحونة بأحاديث تشهد متونها بأنها موضوعة لأنها تشبه فتاوى الفقهاء ولا تليق بجزالة كلام سيد المرسلين ولا بهم لا يقيمون لها إسناداً صحيحاً قال وهو لا يشملهم الوعيد في الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم اه واقتصر الشارح على حكايته بعض هذه المقالة والضرر بهؤلاء شديد ولذلك قال العلاني أشد الاصناف ضرراً أهل الزهد كما قاله ابن الصلاح وكذا المتفقهة الذين استجازوا نسبة ما دل عليه القياس إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأما باقي الاصناف كالزنادقة فالأمر فيهم سهل لأن كون تلك الأحاديث كذباً لا يخفى إلا على الأغبياء اه ولا يخفى أن الحامل لأهل الرأي على ذلك أو من فعله منهم فرط التعصب والشره في نصرة الرأي وهو كما وقع من المتعصب حيث استنبط الأرسال من أحاديث ليس فيها إنباء ولا إشارة إليه ثم نزل استنباطه الباطل منزلة النص واجترأ على الله ورسوله فعزا ذلك جازماً به إليه فهو داخل في الوعيد الشديد حمداً الله به آمين

(الفصل الرابع) انه نسب الأرسال إلى النبي صلى الله عليه وسلم بصيغة الجزم فعلى تسليم أن هذا ليس من الكذب عليه صلى الله عليه وسلم فهو جهل بما تقرر أنه لا يعبر بصيغة الجزم في الحديث الضعيف المشكوك في صحته قال ابن الصلاح إذا أردت رواية الحديث الضعيف بغير اسناد فلا تقل فيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا وما أشبه هذا من الألفاظ الجازمة بأنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك وإنما تقول روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وبلغنا عنه كذا وورد عنه أو جاء عنه وما أشبه ذلك وهكذا الحكم فيما تشك في صحته وضعفه وإنما تقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما ظهر لك صحته بطريقة الذي أوضحناه أو لا اه وقال النووي في شرح المذهب قال العلماء المحققون من أهل الحديث وغيرهم إذا كان الحديث ضعيفاً لا يقال فيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أو فعل وما أشبه ذلك من صيغ الجزم وكذا لا يقال فيه روى أبو هريرة أو قال أو ذكر وما أشبهه وكذا لا يقال ذلك في التابعين ومن بعدهم مما كان ضعيفاً فلا يقال في شيء من ذلك من صيغة الجزم وإنما يقال في هذا كله روى عنه أو نقل عنه أو يذكر أو يحكى وما أشبه ذلك بصيغ التريض وليست من صيغ الجزم قالوا فصيغ الجزم موضوعة للصحيح والحسن وصيغ التريض لما سواهما وذلك أن صيغة الجزم تقتضي صحته عن المضاف إليه فلا ينبغي أن تطلق إلا فيما صح وإلا فيكون الإنسان في معنى الكاذب عليه اه وفي الألفية :

وان ترد نقلاً لواه أو لما يشك فيه لا بإسنادهما

فأت بتمرير كبروى واجزم بنقل ما صح كقال فاعلم

قال السخاوي نقل النووي اتفاقاً في الحديثين وغيرهم على اعتبار صيغ الجزم والتريض وأنه لا ينبغي الجزم بشيء ضعيف لأنها صيغة تقتضي صحته عن المضاف إليه فلا ينبغي أن تطلق إلا فيما صح اه (فان قلت) لعله استند في تعبيره بصيغة الجزم إلى حديث المسمى صلاته فانه حديث صحيح (قلت)

(٧ - مثون)

حديث المسىء صلواته لا يدل بنوع من أنواع الدلالة على أن النبي صلى الله عليه وسلم أرسل في الصلاة أو أمر به غيره كما سيأتي تحقيقه وعلى فرض أنه محتمل لذلك فالمقرر المنصوص لأهل الحديث أن المحتمل لا ينسب إليه بصيغة الجزم ولو كان الاحتمال راجحاً والحديث به صحيحاً فهذا إمام المحدثين أبو عبد الله البخاري رضي الله عنه يورد الحديث الصحيح على شرطه بصيغة التمرين إذا اختصره أو رواه بالمعنى كما فعل في مواضع من صحيحه منها أنه قال في باب الرقي بفاتحة الكتاب ويذكر عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال بعده باب الشروط في الرقية بقطع من الغنم حدثنا سيدان بن مضارب أبو محمد الباهلي ثنا أبو معشر يوسف بن يزيد البراء حدثني عبيد الله بن الأحنس أبو مالك عن ابن ملكية عن ابن عباس أن نقرأ من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مروا بما فيهم لديغ أو سليم فغرض لهم رجل من أهل الماء فقال هل فيكم من راق فان في الماء رجلاً لديغاً أو سليماً فانطلق رجل منهم فقرأ فاتحة الكتاب على شاة فبرأ فجاء بالشاة إلى أصحابه ففكروا ذلك وقالوا أخذت على كتاب الله أجراً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أحق ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله قال الحافظ العراقي في نكتته على ابن الصلاح إن ما يأتي به البخاري في الأول يجوز وما به لقوله فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم والرقية بفاتحة الكتاب ليست في الحديث المتصل من قول النبي صلى الله عليه وسلم ولا من فعله إنما ذلك من تقريره على الرقية بها وتقريره أحد وجوه السنن لكن عزوه إلى النبي صلى الله عليه وسلم من باب الرواية بالمعنى والذي يدل على أن البخاري إنما لم يجزم به لما ذكرناه أنه علقه في موضع آخر بلفظه فجزم به فقال في كتاب الاجارة باب يعطى في الرقية بفاتحة الكتاب وقال ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أحق ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله. وقال في باب ذكر العشاء والعمه ويذكر عن أبي موسى قال كنا نتناوب النبي صلى الله عليه وسلم عند صلاة العشاء فأعتم بها ثم قال باب

فضل صلاة العشاء حدثنا محمد بن العلاء ثنا أبو أسامة عن يزيد بن أبي بردة عن أبي موسى قال كنت أنا وأصحابي الذين قدموا معي في السفينة نزولا في بقيق بطحان والنبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة فكان يتناوب النبي صلى الله عليه وسلم عند صلاة العشاء نفر منهم فوافقنا النبي ﷺ وله بعض الشغل في بعض أمره فأعتم بالصلاة حتى ابهار الليل الحديث فلما اختصره البخاري هناك وذكره بالمعنى أتى به بصيغة التريض مع أنه صحيح على شرطه فإذا كان الحديث المروى بالمعنى والمختصر يعبر عنه بصيغة التريض فكيف بما يدل عليه دليل أصلا والله الموفق .
(فصل) قال المتعصب ^{١٧٥٥} أما بعد فهذه رسالة صغيرة الحجم كثيرة الفائدة

والعلم ينشرح لها صدر كل ذى لب وفهم ينت فيهارد ما قيل من رجحان القبض
في مذهب الامام مالك بياناً منبثاً عما للارسال من الأدلة القواطع والمدارك
ما يعتمد على سالك لمذهب مالك لغيره تارك وسميتها إبرام القص لما قيل من
أرجحية القبض ورتبها على مقدمة وبحثين المقدمة في سبب التأليف لهذه الرسالة
وجلب جمل تدل على قصور المعتنقين لمذهب مالك المقلدين له مع أخذهم بالقبض
ودعواهم أنه الراجح في مذهبه اه كلامه . أقول قبيح ما في هذه الجملة أيضاً
يأتى في فصول

(الفصل الأول) قوله في رسالته انها كثيرة الفائدة والعلم ينشرح لها صدر كل ذى لب وفهم دعوى باطلة وخبر كذب يفنده العيان فليس في رسالته ما يستفاد بعد توهمين الاحاديث الصحيحة وانكار السنة المتواترة بالشبهة الواهية والحيل المكشوفة الباردة سوى معرفة ضعفه في العلم وجهله بنصوص مذهبه وتعصبه الذى لم يعهد له نظير من مثله ونعمت الفائدة ينشرح لها صدر اللبيب في كشف حاله والاطلاع على خفي سريره فلقد كان من الناس من ظن به الاطلاع ورسوخ القدم في العلم حين ظهور كتابه مشتهى الخارف الجانى على ما وقع له فيه من التخليط واشتباه الحق بالباطل فما كاد يتحقق ذلك الظن حتى

فاجأهم برسالته الكاشف بها لستره والهادم بباطلها ما بناه لمجده وفخره فخاب الظن وانعكس الحال وسقط قدره من أعين ذوى الفضل والكمال وعاد مادحه ذما وانقلب شكره عتابا ولو لمّا مع أنه جمع كتابه مشتهى الخارف الجاني فى مدة تنيف على عشرين سنة من أيام اتصاله بالسلطان عبد الحفيظ الى وقت ظهور الكتاب ولم يكن يستغرق بضعا من الشهور خصوصا ولم يتعد فى أبحاثه النقل عن ثلاثة كتب أو أربعة غالبا ولكنه لقصور باعه وقلة درايته واطلاعه مع رضاه عن نفسه وشدة اغتراره يرى فى معلوماته البسيطة انها منتهى العلم وأقصى ما يصل اليه البشر فى الاطلاع والمعرفة وان منزلته فى ذلك لم يبلغها أحد من أهل عصره فلذلك استكثر علم هذه الرسالة الفارغة المنقولة ابحاثها من رسالة الوزانى واستعظم ما فيها من الفوائد لان ذلك كثير بل فوق الكثير بالنسبة لأمثاله وحكم مع ذلك بانشر اح صدر من يقف عليها من الفضلاء وذوى الالباب لاعتقاده عجزهم عن تحصيل ما فيها من غيرها أو وصولهم الى رتبة ناقلا كما هو مشهور عنه ومعروف من حاله وقد تواتر عنه انه قال فى عدة مجالس بمصر والمدينة المنورة والله ان على لقد طبق ما بين السماء والارض والله انى لا أعلم من مالك حدثنى بهذا جمع من الفضلاء عن سمعه معه بالمدينة ومن سمعه منه بمصر وذكر لى أنه كان فى المجلس بعضهم فرد عايه وقال له لا نسلم لك انك أعلم من مالك وكفى بهذا غرورا وجهلا بل كفى به سخافة وجنوناوليت شعرى كيف عذب عنه وهو أعلم من مالك قول الله تعالى فلا تزكوا أنفسكم وقوله جل وعلا ألم ترى الى الذين يزكون أنفسهم بل الله يزكى من يشاء وما جاء عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه من طرق متعددة أنه قال (من قال أنا عالم فهو جاهل ومن قال هو فى الجنة فهو فى النار) ورواه أحمد عن معتمر عن أبيه عن نعيم بن أبى هند عنه ورواه الحارث بن أبى أسامة حدثنا عفان ثنا همام أنا قتادة أن عمر بن الخطاب قال (من زعم أنه مؤمن فهو كافر ومن زعم أنه فى الجنة فهو فى النار) ومن زعم أنه عالم فهو جاهل قال فنازعه رجل فقال إن تذهبوا

بالسلطان فان لنا الجنة فقال عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من زعم أنه فى الجنة فهو فى النار) ورواه ابن مردويه من طريق طلحة بن عبيد الله بن كريب عن عمر أنه قال أن أخوف ما أخاف عليكم أعجاب المرء برأيه فن قال أنا مؤمن فهو كافر ومن قال هو عالم فهو جاهل ومن قال هو الجنة فهو فى النار وقد ورد مرفوعاً أخرجه الطبرانى فى الاوسط حدثنا محمد بن معاذ الحلبى ثنا محمد بن كثير ثنا همام عن ايث عن مجاهد عن ابن عمر لا أعلمه إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (من قال أنا عالم فهو جاهل) قال الطبرانى لا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا بهذا الاسناد وقال ابن عبد البر فى العلم أخبرنا أحمد بن قاسم ومحمد بن إبراهيم قال حدثنا محمد بن معاوية قال ثنا أبو بكر بن محمد بن يحيى بن سليمان المروزي ثنا خلف بن هشام البزاز المقرئ ثنا أبو شهاب عن الاعمش عن مسلم بن صبيح عن مسروق قال (كفى بالمرء علما أن يخشى الله وكفى بالمرء جهلا أن يعجب بعلمه) قال أبو عمر إنما أعرفه بعمله (قلت) كذلك أخرجه أبو نعيم فى ترجمة مسروق من الحلية من طريق أحمد بن عبد الله ابن يونس ثنا زائدة عن الاعمش به لكن أخرجه البيهقى عن الاعمش مرسلًا فقال أن يعجب بنفسه ورواه أبو نعيم فى الحلية موصولا مرفوعا من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كفى بالمرء فقها اذا عبد الله وكفى بالمرء جهلا اذا أعجب برأيه والا حاديث والآثار فى هذا كثيرة فى السنن وغيرها منها حديث (ثلاث مهلكات شح مطاع وهوى متبع وأعجاب المرء برأيه) وهى واردة فيمن اغتر بنفسه وأثبت لها العلم فكيف بمن ادعى أن علمه طبق ما بين السماء والارض وأنه أعلم من مالك الامام الذى قال فيه النبي ﷺ (يوشك أن يضرب الناس اكبدا لا بل فى طاب العلم فلا يجدون أعلم من عالم المدينة) رواه الترمذى وحسنه وصححه ابن حبان والحاكم والذهبي من حديث أبى هريرة وله طرق أخرى من حديث غيره فادعائه أنه أعلم من

بلفظ الدين قال البخارى فى تفسير سورة الجمعة من صحيحه حدثنا عبد العزيز بن عبد الله حدثنى سليمان بن بلال عن ثور عن أبى الغيث عن أبى هريرة قال كنا جلوساً عند النبى صلى الله عليه وسلم فأنزلت عليه سورة الجمعة وآخرين منهم لما يلحقوا بهم قال قلت من هم يارسول الله فلم يراجعهم حتى سأل ثلاثاً وفينا سلمان الفارسى فوضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده على سلمان ثم قال لو كان الايمان عند الثريا لناله رجال أو رجل من هؤلاء وقال مسلم فى كتاب الفضائل من صحيحه حدثنى محمد بن رافع وعبد بن حميد قال عبدأخبرنا وقال ابن رافع حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن جعفر عن يزيد الأصم عن أبى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لو كان الدين عند الثريا لذهب به رجال من فارس أو قال من أبناء فارس حتى يتناولوه) ثم أخرجه من طريق أبى الغيث عن أبى هريرة بنحو لفظ البخارى وهكذا أخرجه جماعة من طرق متعددة عن أبى هريرة وهو وارد فى سلمان رضى الله عنه فقد ذكره الحافظ أبو عمر بن عبد البر فى ترجمته من الاستيعاب وقال روى عن النبى صلى الله عليه وسلم من وجوه أنه قال لو كان الدين عند الثريا لناله سلمان وفى رواية أخرى لناله رجال من أبناء فارس اه ورواه أبو نعيم فى مقدمة تاريخ أصبهان وزادى آخره (برقة قلوبهم) ورواه أيضاً من وجه آخر فزاد فيه (يتبعون سنتى ويكثرون الصلاة على) قال القرطبى وقد وقع ما قاله صلى الله عليه وسلم عياناً فانه وجد منهم من اشتهر ذكره من حفاظ الآثار والعناية بها ما لم يشاركهم فيه كثير من أحد غيرهم اه وأما رواية العلم التى استدلت بها القارىء فأخرجها أبو نعيم فى الحلية ووقعت فى بعض طرق الحديث عند أحمد وهى شاذة ضعيفة وعلى فرض صحتها فذلك أخبار منه صلى الله عليه وسلم بما ظهر بعده فى أهل فارس من حفاظ الحديث وحمال الآثار كما قال القرطبى ويعينه روايته (يتبعون سنتى) ويكثرون الصلاة على) لأنها صفة أهل الحديث ولا مانع أن يراد بالعلم ما هو أعم من الحديث

حدثنا عبد الله بن رافع وعبد بن حميد
الغالب الحنفى
الجليل رحمه الله

مالك خصوصاً فى هذا الزمان الذى أخبر النبى صلى الله عليه وسلم بظهور الجهل وانقباض العلم فيه كما ثبت فى الصحيح كذب وتكذيب لهذه الأخبار الصادقة وكون مالك المراد بالحديث هو مارآه الأئمة سفيان بن عيينة وابن جريج وعبد الرزاق وقال لم يعرف بهذا الاسم غيره ولا ضربت اكباد الابل إلى أحد مثل ما ضربت اليه وهو قول جمهور السلف وعامتهم وقد أوضح ذلك عياض ومن قبله عبد الوهاب بما لا مزيد عليه وأما دعوى على القارىء أن المراد بعالم المدينة هو النبى صلى الله عليه وسلم نفسه وأنه المراد أيضاً بقوله صلى الله عليه وسلم (لا تسبوا قريشاً فإن عالمها يملأ طباق الأرض علماً) وشبهه الغارة على الامام أحمد ومن نسب اليه أنه فسره بالشافعى ففتنة مصدور بداء الحسد والبغضاء لأئمة العرب كما هو معروف عنه حتى إنه نسب النبى ﷺ إلى المبالغة فى مدح العرب عند ذكره حديث (من سب العرب فأولئك هم المشركون) فى رسالة ألفها فى اكفار الروافض أما كلامه فى حديثى الامامين قد ذكره فى رسالته التى رد بها على إمام الحرمين (١) وسماها (تشجيع فقهاء الحنفية لتشجيع سفهاء الشافعية) وهى رسالة أبان فيها عن جرأة خبيثة ووقاحة شنيعة صرح فيها بان الامام الشافعى لم يكن من العلماء المجتهدين وأخرج فيها امام الحرمين من طائفة المسلمين وطن كما شاء له ذوقه واقتضاه تعصبه غير مكترث بأداب الشريعة ولا وازع الفضيلة ومن العجيب أنه صرف الحديثين الواردين فى مالك الشافعى عما رآه الأئمة إلا ماسمعتهم من أبعد المحامل وابطلها وجزم بان حديث (لو كان العلم بالثريا لتناولوه رجال من أبناء فارس) نص فى أبى حنيفة لا يحتمل غيره وأعجب منه عزوه الحديث بهذا اللفظ إلى الصحيحين مع أن الحديث فيهما

(١) فى رسالته التى فضل بها مذهب الامام الشافعى على سائر المذاهب وسماها مغيث الخلق فى ترجيح القول الا حق وقد طبعت حديثاً فى المطبعة المصرية وهى جدرة بالاعتناء .

فيدخل فيه أبو حنيفة وغيره من كل عالم فارسى أما كونه نصاً فيه لا يحتمل غيره فظاهر البطلان ثم هذا على فرض صحة رواية العلم والافهى ضعيفة شاذة وإن نقل القارى عن الحافظ السيوطى ما يشير إلى صحتها فإن نقله غير موثوق به لجهله بعلم الحديث وعدم معرفته بموارد كلام أهله وكثرة الخطأ والأوهام في تصرفاته ونقله حتى لا تكاد تخلوله عبارة من ذلك وما بالعهد من قدم فقد عزى الحديث بلفظ العلم إلى الصحيحين وهو فيها بلفظ (اليمان) وبين مدلوليهما بون كبير وكيف يصححه الحافظ السيوطى وهو من رواية شهر بن حوشب وهو ضعيف وقد وثقه قوم فيقبل حديثه على توثيقهم إذا توبع أو انفرد بأصل أمام مخالفة للثقات فلا يقبل حديثه ومن أوهام على القارى المضحكة قوله فيما قرأته بخطه أن سفيان بن عيينة من أكابر التابعين مع أن ولادة سفيان كانت بعد وفاة آخر الصحابة موتاً على الإطلاق بخمس سنين أو أربع سنين على الخلاف في وفاة أبى الطفيل عامر ابن وائلة الليثى فكيف يكون تابعياً فضلاً عن أن يكون من أكابرهم الذين هم من ولدوا في حياة النبي صلى الله عليه وسلم أو الذين أدركو العشرة أو أكثرهم ولعله اغتر بقول القسطلانى في شرح البخارى أنه تابعى ثم زاد هو من أكابرهم ولم يدرك أن هناك فرقاً بين التابعى الكبير والصغير وكذلك قوله أن الزركشى نقل عن الحافظ ابن حجر تكذيب الرحلة المنسوبة إلى الامام الشافعى مع أن الزركشى مات والحافظ شاب وهو شبيه بالمنعصب أو قريب منه في الدعوى فقد نقل في رسالته الشنيعة عن المزنى أنه قال فى أبى حنيفة سلم له العلماء ثلاثة أرباع العلم وهو لا يسلم لهم ربه فكتب بخطه على هامش النسخة ما لفظه وأنا أقول تحدثنا بنعمة الله لا افتخاراً واستكباراً على أرباب الدنيا إن أهل زمانى من أصحابى وأقرانى سلموا إلى ثلاثة الأرباع من العلوم الشرعية وهى علم القراءة والتفسير والحديث ونازغنى بعضهم فى علم الفقه ولا أسلم لهم فصاروا أعداء حاسدين ومنكرين علينا معاندين اه لكن دعواه هذه دون دعوى

المنعصب أن علمه طبق ما بين السماء والأرض وأنه أعلم من مالك مع أن القارى على ما وصفته لك سماء علم يبتدى بنجومها أمثال المنعصب فى ظلمات جهله المتراكم وقد قرأت فى كتاب (فتح البارى) بما اختص به شيخ الاسلام زكريا الانصارى (لمراد بن يوسف الحنفى) وكان والده تلميذاً لشيخ الاسلام أنه ذكر له يوماً أن الشيخ على النبتى الضرير بجامع الكاماية كان يجتمع بالخضر عليه السلام كثيراً فبسطه يوماً فى الكلام فقال ماتقول فى فلان وفلان وما تقول فى الشيخ زكريا الانصارى فقال لا بأس به إلا أن عنده نفسية أو كلمة بمعناها فلما أرسل إلى الشيخ على بذلك ضاقت على نفسى وما عرفت التى أشار إلى بالنفسية فأرسلت إليه وقلت له إذا اجتمعت بالخضر عليه السلام فاسأله من فضلك عما أشار إليه بالنفسية فلم يجتمع به مدة تسعة أشهر فلما اجتمع به سأله فقال اذا أرسل تلميذه أو قاصده إلى أحد من الأمراء يقول له قال الشيخ زكريا كيت وكيت فيلقب نفسه بالشيخ فلما أرسل إلى بذلك فكانه حط عن ظهري جبلاً وصرت أقول للقاصد إذا أرسلته إلى أحد من الأمراء قل للامير أو الوزير يقول لك خادم الفقراء كذا وكذا اه فلامه الخضر عليه السلام على تسميته نفسه بالشيخ وهو من هو علماً وصلاًحاً وفضلاً فكيف بهذه الدعوة الموجبة للمقت والعياذ بالله تعالى لكن صدور هذه المقالات الشنيعة والدعوى الممقوتة من مثل المنعصب معجزة للصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم فقد قال ابن أبى حاتم فى تفسيره حدثنا أبى ثنا بن أبى مريم حدثنا ابن لهيعة أخبرنى ابن الهاد عن هند بنت الحارث عن أم الفضل أم عبد الله بن عباس قالت (بينما نحن بمكة قام رسول الله صلى الله عليه وسلم من الليل فنادى هل بلغت اللهم هل بلغت ثلاثاً فقام عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال نعم ثم أصبح فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليظهرن الاسلام حتى يرد الكفر إلى مواطنه وليخوضن رجال البحار بالاسلام وليأتين على الناس زمان يعلمون

القرآن ويقرمونه ثم يقولون قرأنا وعلمنا فمن هذا الذى هو خير منا فهل فى أولئك من خير قالوا يا رسول الله فمن أولئك قال أولئك منكم وهم وقود النار قال الحافظ ابن كثير ورواه ابن مردويه من حديث يزيد بن عبد الله بن الهاد عن هند بنت الحارث امرأة عبد الله بن شداد عن أم الفضل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام ليلة بمكة فقال هل بلغت يقولها ثلاثاً فقام عمر بن الخطاب وكان أوهاً فقال اللهم نعم وحرصت وجهدت ونصحت فاصبر فقال النبي صلى الله عليه وسلم ليظهرن الايمان حتى يرد الكفر إلى موطنه وليخوضن رجال البحار بالاسلام وليأتين على الناس زمان يقرمون القرآن فيقرمونه ويعلمونه فيقولون قد قرأنا وقد علمنا فمن هذا الذى هو خير منا فى أولئك من خير قالوا يا رسول الله فمن أولئك قال أولئك منكم وأولئك هم وقود النار (قلت) وبهذا السياق أخرجه الطبرانى فى الكبير وقال الحافظ نور الدين فى الزوائد رجاله ثقات إلا أن هند بنت الحارث الخثعمية التابعة لم أر من وثقها ولا جرحها اه وقال الحافظ المنذرى إسناده حسن اه ورواه البزار وأبو يعلى والطبرانى وابن مردويه من طريق موسى بن عبيدة الربذى عن محمد بن ابراهيم عن بنت الهاد عن العباس بن عبد المطلب به وفيه (ثم) يأتى من بعدكم أقوام يقرمون القرآن يقولون قد قرأنا القرآن من أقرأنا ومن أفتقه منا ومن أعلم منا الحديث) ورواه البزار والطبرانى فى الأوسط من حديث عمر بن الخطاب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (يظهر الاسلام حتى يختلف التجار فى البحر وحتى تخوض الخيل فى سبيل الله ثم يظهر قوم يقرمون القرآن يقولون من أقرأنا من أعلم منا من أفتقه منا من أعلم منا ثم قال لأصحابه هل فى أولئك من خير قالوا الله ورسوله أعلم قال أولئك منكم من هذه الامة وأولئك هم وقود النار) قال الحافظ نور الدين رجال البزار موثقون وقال الحافظ المنذرى إسناده لا بأس به فما ادعاء المتعصب هو عين ما أخبر به صلى الله عليه وسلم وهو من جملة المذكورين فى هذا الحديث

نسأل الله السلامة والعافية بمنه آمين

(الفصل الثانى) : دعواه أنه بين ما للإرسال من الأدلة القواطع دعوى باطلة أيضاً لأنه إما أن يريد قاطع الثبوت أو قاطع الدلالة فقاطع الثبوت هو المتواتر وقاطع الدلالة هو النص وما جرى مجراه عند عدم المعارض وهو لم يورد حديثاً متواتراً ولا حديثاً نصاً لا معارض له إنما استدلل بعمل أهل المدينة ومحدث أبى حميد الساعدى وما فى معناه مما لم يتعرض الراوى فيه لذكر قبض ولا إرسال بل وصف الصلاة وأطلق فى موضع قيده غيره بفعل زائد فيجب حمله عليه كما هو الواجب فى جميع النصوص الواردة كذلك . أما عمل أهل المدينة بعد تسليم حجتيه فلا يمكن لاحد أن يسميه دليلاً قاطعاً وعلى فرض أنه كذلك فدون إثباته فى هذه المسألة خرط القتاد فإنه لم يدعه أحد قبل الألف فيما نعلم فضلاً عن أن ينقله أو يثبت به بالطرق التى ثبت بها مثله .

وأما الأحاديث التى استدلل بها فان خفى عليه أنها لا تسمى نصاً قاطعاً بالنسبة لمدعاه فذلك غير خاف على أحد من الناس ثم رائحة العلم لا تنبع من أحاديث مطلقة والاخرى جاءت مقيدة بزيادة غير منافية للمزاد عليه فوجب قبولها والعمل بها جمعاً بين الأدلة اجماعاً كما سيأتى تحقيقه عند ذكرها فتسميته لها أدلة قواطع لا يخلو أن يكون تدليساً منه وخيانه أو جهلاً بما ذكرناه والله أعلم أى ذلك كان .

(الفصل الثالث) : زعمه أنه جلب جملاً تدل على قصور المرجحين للقبض زعم فاسد من وجوه .

(الوجه الاول) : أن الجمل التى ذكرها ليس لها تعلق بالدلالة على قصور المرجحين للقبض أصلاً بل هى نصوص مفادها أن الائمة قد تقع لهم مخالفة بعض الأحاديث لأدلة رجحت لهم ذلك وأن الامام لما ذكر حديث القبض

في الموطأ وخالفه على زعمه في رواية ابن القاسم دل على أنه خالف الحديث لا أمر أرجح منه عنده وإن نصوص الامام تنزل منزلة نصوص الشارع في العدل بمنطوقها ومفهومها وهذه النصوص التي استدلت بها على قصور المرجحين للقبض يكاد مضمونها يكون ضروريا للعوام فضلا عن أهل العلم فإن الجميع يعتقد تنزيه أئمة السلف عن مخالفة صريح السنة وإن الامام منهم لا يعدل عن القول بالحديث إلا لعدم وصوله اليه أو لعدم ثبوته عنده أو لقيام معارض أقوى منه لديه أو غير ذلك مما هو معروف في محله والا كانوا بتعمد مخالفة السنة من غير دليل أرجح فاسقين وحاشاهم من ذلك كما أن صغار الطلبة يعلمون أن كثيرا من النصوص الفقهية مخرجة على قواعد المذهب ومستنبطة من منطوق كلام الامام ومفهومه فبأى نوع من أنواع الدلالة تدل تلك الجمل على قصور المرجحين للقبض فأنهم ما جهلوا ولا خالفوها بل هم عالمون بها وبضعف أضعاف ما نقله منها كما أنهم عاملون بها ومتمسكون بمقتضاها وعلى منهجها رجحوا القبض على الأرسال وعلى فرض أنهم جاهلون بها فواجه الدلالة من جهلهم بها على قصورهم في غيرها حيث رجحوا مسألة وذكروا دليلهم في ترجيحهم وبينوا وجه وطرقه المقررة في الفقه وأصوله وحرروها أتم تحرير وبينوها أكمل بيان فهم في ترجيحهم غير خارجين عن قول الامام ولا مخالفين لمذهبه ولا معتقدين مخالفته للسنة بل مقيدون بأقواله ومطوقون بنصوصه وقواعد مذهبه ومنزلون كلامه منزلة كلام الشارع كما حكيته فكما أن النبي صلى الله عليه وسلم يرد عنه دليلان متعارضان فيسلك فيها العلماء مسلك الترجيح كذلك المرجحون للقبض نزلوا القولين المرويين عن الامام منزلة الدليلين وسلكوا فيهما مسلك الترجيح فترجح عندهم رواية القبض على رواية الارسال بالطرق المقررة للترجيح في الفقه وأصوله فأتضح من هذا أنه لا دلالة في الجهل بتلك الجمل على قصور الأئمة المرجحين لو فرضنا جهلهم بها فكيف والمرجحون هم أصحاب

تلك الجمل التي نقلها وتبين منه أن القاصر على الحقيقة هو المتعصب الجاهل بنصوص مذهبه وطرق الترجيح بينها وأن المرجحين هم أصحاب الجمل التي استدلت بها على قصورهم وجهلهم وبالله التوفيق .

(الوجه الثاني) حكمه على المرجحين بالقصور من أجل تلك الجمل البسيطة هو مع بطلانه دال على فرط غباوة عنده فإن تلك الجمل نقلها عن عياض وابن عبد البر والقرافي وهؤلاء هم المرجحون للقبض والناصريون لسنيته والمؤولون لرواية الارسال أو المنكرونها كما تقدم فيكون كلامهم في تنزيه الامام عن مخالفة السنة دالا على قصورهم وجهلهم بما قالوه لأن كلامهم يدل في نظر المتعصب على قصور المرجحين وهم المرجحون فترجيحهم يدل على قصورهم وجهلهم وهو غاية في الفساد ونهاية في البطلان .

(الوجه الثالث) أن الحكم عليهم بالقصور قصور منه وجهل بمن رجح القبض على الارسال من أئمة المذهب المتقدمين لأنه ظن أن المرجحين له هم الذين أفردوه بالتأليف من المتأخرين فحكم عليهم بالقصور غمطاً لحقهم وتقيصا من قدرهم العالي عنه في العلم والمعرفة وجهلا منه بما ذكره في كتبهم من نصوص أئمة المذهب المرجحين له في كل عصر من وقت مالك إلى طبقة شيوخهم على أنه لو لم يسبقهم أحد إلى الترجيح لما استجاز عاقل أن يصفهم بالقصور لأنه ان أراد به نفس الترجيح فهو بديهي البطلان إذ الترجيح لا يصدر إلا من راسخ القدم في الفقه والحديث عارف بالقواعد والأصول مطلع على الفروع والنصوص بل هو أدل دليل على تبرح صاحبه وتضلعه من العلوم والمعارف والا كان جميع الأئمة قاصرين بترجيحهم وهذا من أبطل الباطل في قلب الحقائق وإن أراد بالقصور جهلهم بقواعد الترجيح وأصوله وعدم اطلاعهم على القول الراجح عند الأئمة كذبه من وقف على كتبهم فأقسم بالله العظيم بارأ غير حاش أن ما ذكره شيخنا في كتابه سلوك السبيل الواضح

من نصوص الأئمة وأقوالهم في المسألة ومعلقاتها وقواعد الترجيح ماسمعه بعشره المتعصب ولا خطر له بيال أن يوجد في عصره من يعرف ذلك لما هو مركز في طبيعته من الجهل والاعتزاز بنفسه بل ولا سمع بأسماء الكتب التي ينقل عنها فضلاً عن أن يكون وقف عليها وعرف ما فيها على أن ترجيح القبض منصوص عليه في الكتب المتداولة المشهورة كشروح المختصر ومختصره المطبوعة وحواشيها وشروح المرشد وأمثالها مما هو في أيدي الناس كافة ولكن المبطل ليس في إمكانه غير الباطل والحق لا ينتصب لعداوته إلا الأحق الجاهل .

(الوجه الرابع) وإن فرضنا أن المتعصب قد علم بالمرجحين للقبض من أئمة المذهب في قوله السابق حينئذ أمران .

(الأمر الأول) الخيانة والتدليس وإيهام القاصرين أمثاله أنه لم يرجح القبض أحد من المتقدمين وأن المتأخرين الذين ألفوا فيه ابتدعوا تشهيره وانفردوا بترجيحه وخالفوا فيه أئمة المذهب الا قدمين تنفيراً من قبول ما رجحوه وهذا من الانتصار للباطل بالباطل وعظيم الخيانة في العلم والغش في الدين وقد اتخذ المتعصب هذا الطريق وسيلة إلى ترويج باطله ونفاذ ضلاله في رسالته فتراه يزور كلاماً من نفسه ثم يقول عقبه أه يريد بذلك التحيل على العقول وإيهام القراء أن تلك الجمل من كلام غيره ليسكون أو ثق في النفوس وأدعى للقبول ولائمه لبطان ما ادعاه وعدم وجوده ما يؤيد دعواه يوهم بلفظة (أه) أن الكتاب مشحون بنصوص العلماء المؤيدة لما قاله وطعن به في الأحاديث لكنها حيلة مكشوفة ودسيسة واضحة لا تروج على فطن ولا تصدر إلا من مغفل عصمنا الله من الوقوع في شبكة الباطل وعماية التعصب بمنه وكرمه آمين .

(الأمر الثاني) سوء الأدب والاجترار على منصب أولئك الأئمة المنعقد

علي إمامتهم وجلالة قدرهم الإجماع كالحافظ أبي عمر بن عبد البر والقاضي عياض

وأبي الوليد بن رشد وأبي الوايد الباجي وأبي محمد عبد الوهاب وأبي بكر بن العربي وأبي الحسن اللخمي وابن يونس والقرافي وابن شاس وابن جزى وابن الحاج صاحب المدخل وأبي الحسن شارح المدونة وابن عبد السلام شيخ ابن عرفة والقباب والثعالبي والعياشي والجزولي ويوسف بن عمرو والمنساوي وبنائي والرهوني والزرهوني وابن الحاج عثي المرشد المعين وغيرهم ممن ذكرنا نصوصهم ومن لم نذكرهم فهم المرجحون للقبض وعليهم راجع حكم المتعصب بالقصور لأن المؤلفين في القبض ما زادوا على نقل كلام هؤلاء في الترجيح مع إيضاحه وبسط أدلته ثم الاقتصار على هؤلاء إنما هو لكونهم رجحوا القبض من غير تفصيل أما معه بأن قصد به السنة ولم يقصد به اعتماد فهو قول علماء المذهب قاطبة فيكون الحكم بالقصور من التعصب عائداً على جميع أئمة المذهب وفي هذا عبرة للمعتبرين (الفصل الرابع) أنه حكم عليهم بالقصور لجهله بما في مؤلفاتهم وظنه أنهم رجحوا القبض بمجرد ذكر الأحاديث الواردة فيه مع مخالفتهم لنصوص الإمام وما تقتضيه أصوله وقواعد مذهبه وعاب عليهم الاستدلال بالحديث وذكر أن المقلد ليس له أن يستدل بالحديث وإن عليه اتباع نصوص إمامه وتزيلها منزلة ألفاظ الشارع إلى آخر ما قال وجعل ذلك دليلاً على قصورهم ثم صنع هو ما توهم أنهم صنعوه فشرع يستدل بالأحاديث الخارجة عن الموضوع ويطن في أحاديث القبض المتواترة المخرجة في الموطأ والصحيحين فيكون ذلك دالاً على قصوره بإفراجه ونص كلامه لا على قصورهم لأنهم لم يفعلوا موجب القصور في نظره بل فعلوا عكسه وهو الاستدلال بنصوص الأئمة الفقهاء وصرف رواية الارسل إلى الروايات الأخرى بالأدلة الواضحة جمعاً بين كلام الإمام والروايات عنه ولم يأت هو بشيء من هذا ولا ذكر في رسالته نصاً واحداً وإنما طعن في أحاديث الوضع وجلب الأحاديث الدالة في نظره القاصر على الارسل فبقى حكمه بالقصور مقصوراً عليه فاعتبروا يا أولى الأبصار .

(فصل) قال المتعصب اعلم أن سبب التأليف لهذه الرسالة هو أني رأيت كثيراً من علماء المغاربة لما قدموا إلى المشرق ورأوا العظماء من الأمراء والأغنياء الأخذين بمذاهب الأئمة القائلين بالقبض يقبضون استقبحوا مخالفتهم واحبوا الاتفاق معهم ولم يرضوا بأن يكونوا خارجين عن مذهب مالك فاضطروا إلى الأخذ بالقول الضعيف في مذهب الامام مالك القائل بالقبض واحتاجوا إلى توثيقه واحتجوا له بأن مالكا رواه في موطنه وهذه الحجة هي قاصمة الظهر عليهم كما سترى إن شاء الله تعالى قريبا فالفوا رسائلهم في تضعيف الارسال وترجيح القبض واستدلوا عليه بما أمكنهم من الأدلة الواهية اه أقول كذب والله فيما قال وأتى بنهاية الزور والبهتان في المقال مع أنه مظهر على فيه إلا ما هو كامن فيه فهو المتصف بخدمة الامراء واعظامهم والتعلق للأغنياء والكبارهم لا يقاربه أحد في ذلك ولا يدانيه ولا يجاريه متملق فيه ولا يساويه لكنه كما قال القضاعي في مسند الشهاب أخبرنا هبة الله بن ابراهيم الخولاني أخبرنا علي بن الحسين بن بندار ثنا الحسن بن محمد الحراني ثنا كثير ابن عبيد ثنا حميرى عن جعفر بن برقان عن يزيد الاصم عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (يصرأ حدكم القذى في عين أخيه ويدع الجذع في عينه) صدق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبصر هذا الجاهل عيب اولئك الافاضل المبرئين من دنس ما قال ونسى أن الله تعالى لم يبتل غيره بهذا الداء العضال فانه منذ خرج من صحراء شنقيط وهو مبتلى في دينه بملازمة أعتاب الامراء والملوك وخدمتهم فنزل أولاياب سلطان المغرب عبد الحفيظ فلازم أعتابه ووافقه في كل ما كان يريد ويهواه إلى أن انفصل عن الملك ثم رحل إلى الحجاز فأم في طريقه أعتاب الخديوى عباس بمصر وصار يتملق للأغنياء إلى أن توسطوا له في اخراج مرتب من الاوقاف يتقاضاه بالمدينة المنورة فلما قدم الحجاز أبدى من التملق والتقرب لامرائها ما هو معلوم عنه .

ومعروف ثم لم يكتب بذلك فشد الرحلة إلى ملك حيدر آباد باقى بلاد الهند وتملق له في اخراج مرتب فأجابه اليه ثم رجع إلى القاهرة مرة ثانية فسعى في مقابلة الملك فؤاد وطلب منه ألف جنيه وألح عليه في ذلك وطلب إعادة ما كان نفذه له عباس من الاوقاف وهو الآن ملازم لاعتاب أمير شرق الأردن ولما مات فيصل ملك العراق شد الرحلة إلى ولده غازى خوفاً على ذهاب معاشه الذى كان يأخذه من والده ولو علم أن بأرض يأجوج ومأجوج أمره تصل القاصدين لا مهم ولو سعيا على قدمه ولقد قدم انقاهرة منذ عشرة أعوام وأنا بها فكان يظل يومه راكبا في العربة ومعه أولاده يطوف على بيوت الأغنياء ولو لم يكن له بهم سابق معرفة بل كان اذا جرى ذكر أحدهم في المجلس وسمع عنه أنه بنى مسجدا كذا أو تبرع بكذا يذهب اليه في الحال وحدثني بعض من حضر معه في بعضها أنه يلح عليهم في الطلب الحاحاً لم يعهد له نظير من الشحاذين الدائرين في الاسواق قائلاً نحن العلماء المكلفون بخدمة العلم والدين فاذا لم تكفونا مؤنة العيال فمتى تنفرغ لذلك ونحو هذه الألفاظ وهذا أمر مشهور عنه وعن شقيقه فانه يصدر منه في هذا الباب ما تمته الاسماع وتنفر منه الطابع ولا حاجة الى ذكر شيء منه مالم تدع الضرورة اليه وقد حدثني بعض العلماء أنه كان في مجلسه وسأله بعض الحاضرين عن حكم حلق اللحية فأفتاه بالتحريم فقال له هذا العالم كيف هذا وأنت قلت فيما علقتة على زاد المسلم أنه ليس بحرام فقال له ان ذلك كان من أجل تيمور باشا لأنه كان صديقاً لى وكان يخلق لحيته وكذلك عبد العزيز بك الجنيهي كان يخلق لحيته والاول قد مات والثاني ترك حلق اللحية فأنا الآن أفتى بالتحريم ومن الغريب ما حدثني به بعض أهل العلم أيضاً عن المتعصب أنه كان يقبض أيام رحلته إلى الهند والعراق وما ذاك الا الموافقة للأغنياء والعظماء الذين شد الرحلة اليهم يسألهم المعونة وهذا عين ما اتهم به المؤلفين في القبض أفلا يستحي من كان هذا حاله أن يلزم العلماء العاملين بما (٩ - مشنوى)

طهرهم الله منه وبرأهم من دنسه خصوصاً من كانت الملوك والأمرأ تخدمه
وتتشرف بالانتساب اليه وهو شيخنا الامام العارف بالله تعالى بقية السلف
الصالح وخاتمة الطراز السالف أبو عبد الله سيدى محمد بن جعفر الكتانى
الحسنى رضى الله عنه ونفعنا به وهذا معلوم لدى الخاص والعام من أهل
البلاد المغربية والحجازية والشامية ومن وفد اليها من الاقطار البعيدة النائية
وقد كان مخدوم المتعصب وولى نعمته سلطان المغرب عبد الحفيظ تلميذا
لشيخنا المذكور وكان يتردد إليه أيام حجه ويخدمه بنفسه وكذلك كان يحترمه
ويعظمه امرأ الحجاز والدولة التركية وعظماء البلاد الشامية ويفدون لزيارته
والتبرك به والا هتداء بهديه ولقد أخبرنى عن المتعصب من شاهده بشرق
الاردن حين يدخل الامير عليهم فى المجلس فيقوم المتعصب مسرعاً اليه ويقبل
يده ويقول هكذا أمرنا ان نفعل باهل بيت نبينا صلى الله عليه وآله وسلم مع انه لا
يفعل هذا بغيره من أهل البيت ولو بلغ أعلى منزلة فى العلم وأفضل درجة
فى الصلاح والمقصود أن المتعصب لا يقتناه بالأمرأ والعظماء وامتلاء قلبه
بمحبتهم وأعظامهم يرى أن العلماء مفتونون بفتنته مبتلون فى دينهم بيليته فلذلك
ظن بهم هذا الظن الخبيث واقترى عليهم هذه الفرية الممقوتة وها أنا أذكر
ما يزيد انناظر يقينا بكذبه وتحققاً بما فترائه مع بيان ما اخطأ فيه وذلك من وجوه
(الوجه الاول) أن شيخنا ألف كتابه فى ترجيح القبض قبل أن يرحل
إلى المشرق ويرى العظماء والأمرأ الذين يقبضون بازيد من عشرة أعوام
فانه فرغ من تبييضه فى الحرم فاتح سنة سبع عشرة وثلاثمائة وكانت رحلته
إلى المشرق سنة خمس وعشرين وقد شرع فى جمعه وتسويده قبل ذلك بسنين
(الوجه الثانى) أن سبب تأليفه هو الرد على بعض المتعصبين بفاس وبيان
ما وقع لهم من الخبط والتخليط فى هذه السنة كما ذكره فى خطبة كتابه
(الوجه الثالث) أنه هو وابن عزوز لم ينفردا بالتأليف فى ترجيح القبض

بل الف فيه من لم يرحل إلى المشرق أو رحل اليه حاجاً ورجع إلى أهله كالامام
العلامة شيخ أهل وقته سيدى جعفر بن أدريس الكتانى وولده العلامة الأديب
سيدى عبد الرحمن بن جعفر له فيه منظومة بديعة وصديقنا العلامة المحدث
السيد عبد الحى الكتانى وسبقه إلى ذلك شقيقه وشيخه العلامة الصوفى المربى
سيدى محمد بن عبد الكبير وصديقنا العلامة المؤرخ مولاي عبد الرحمن بن
زيدان وابن عليوة المستغنى والعلامة عبد العزيز بن محمد بنانى وعبد الرحمن
التيفى الزايانى الذى رد أيضاً على المتعصب وغيرهم وألف من قبل هؤلاء
جماعة كالعلامة محمد بن مسعود الطرباطى والعلامة محمد بن على السنوسى والشيخ
محمد المجذوب السواكنى وغيرهم ومن قبلهم العلامة المسناوى رسالته الشهيرة
ولم يستوطن أحد منهم المشرق ولا رأوا العظماء والأمرأ انقابضين حتى يؤلفوا
لنصرتهم وموافقتهم

(الوجه الرابع) أن العظماء والأمرأ لا تعود عليهم عائدة من موافقة العلماء
لهم فى سنة من سنن الصلاة التى عليها عمل الناس كافة فى أقطارهم حتى يتقرب اليهم العلماء
بموافقتهم وإنما يستفيدون من موافقتهم ونصرتهم فيما هم مختصون به من الامور
الخالفة للشرع التى يلحقهم عار وانتقاد من أجلها فيجبون من موافقتهم أو ينتصر
لهم كما هم عليه من شرب الدخان والتزى بزي الكفار ولبس الحرير وحلق
اللحية الذى صرح شقيق المتعصب أنه أباحه من أجلهم وأمثال هذه من الاشياء
المحرمة أو المكروهة وقد خالفهم شيخنا فى سائر هذا فألف كتاباً حافلاً فى
تحريم الدخان وآخر فى لبس الحرير وآخر فى سنية العمامة وتعرض فيه لحلق
اللحية ومن يجب موافقة العظماء لا يداهمهم بمثل هذه المؤلفات بل ان لم يوافقهم
عليها ويوجب لهم الرخص فيها فلا أقل من أن يسكت ولا يؤلف فى ذم ما هم عليه .
(الوجه الخامس) أنه لو كان الواقع ما اقترأه من أنهم أحبوا موافقة العظماء
واضطروا إلى ترجيح القول الضعيف فى المذهب لما شحوا مؤلفاتهم بنصوص

أئمة المذهب ولا اضطروا إلى التدليس وتزوير القول وتحريف النقل كما اضطروا إليه في رسالته لأن من خالف الراجح والمشهور من المذهب ونصر القول الضعيف لا يمكنه أن يأتي من نصوص العلماء وأقوالهم بما يسود به عشر كراسات لا يخرج فيها عن الموضوع ولا يحد عن متعلقات المسألة كما أن من ادعى نصرة الحق وتبيين الراجح يكون في غنى عن التحريف والتدليس والخروج عن الموضوع بما لديه من النصوص المؤيدة والقواعد الشاهدة لصدق مدعاه وهذه رسالة المتعصب ليس فيها نص واحد في المسألة لا عن مالك ولا عن ابن القاسم المنسوب إليه رواية الإرسال ولا عن أحد من علماء المذهب بل اكتفى بشهرة كون الإرسال هو مذهب مالك حتى بين أصحاب المذاهب الأخرى وسود الرسالة بالنقول الخارجة عن الموضوع من أحكام الاجتهاد والتقليد ونصوص الأئمة وحمل مطلقها على مقيدتها وتخصيص عامها بخاصها وأحاديث رفع اليدين ووضعهما في الطواف ومخالفة عمل الراوي لروايته وكون عمل أهل المدينة حجة وشم ابن القيم والدلجى وجهل الترمذى واستحقيقه في قوله أن القبض عليه عمل أهل العلم وأقذع انقول في أحاديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بدون علم ولا معرفة ولادين ولا ورع فهذا كل ما في رسالته لم يأت فيها بدليل واحد ولا نص واحد ثم زعم فيمن جلب نصوص أئمة المذهب من عصر مالك إلى طبقة شيوخه وأحكم النقل وصححه وحقق الصواب ورجحه أنه شحن كتابه بالأدلة الواهية التي يعنى بها أحاديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأنه زعم أن ليس بيد المرجحين غيرها وعيها كفر بتسمية أحاديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أدلة واهية فانهم ما اقتصروا في ترجيح هذه السنة على الأحاديث كما ظن بل جعلوها وجها من وجوه الترجيح كما سلكته فيما سبق فقد ذكرت من المرجحات للقبض مالا ينكره ويشك معه في رجحانه إلا من سلب التعصب لبه وأعمى الجهل والعناد قلبه وأشرت إلى

الأحاديث ولم أورد منها شيئا تنزيها لأحاديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يخاطب بها أمثاله من لا يقتنع بها ولا يليق مقاليد التسليم إليها ويسميها أدلة واهية ويقتنع بمفهوم كلام الخرشى والزرقانى ويتخذ حجة بينه وبين الله سكوت التأودى وبنائى مع انى أوجزت في النقول وبالغت في الاختصار اما لو رأى كتاب شيخنا وما فيه من النصوص والقواعد لانتحلت حبوته عجا وطار نعاسه حنقا وغضبا

(الوجه السادس) على تسليم بهتانه وأنهم ألفوا رسائلهم لموافقة الأغنياء والعظماء فمن هم الأغنياء الذين رجح القبض من أجل موافقتهم الأئمة الماضون أبو عمر بن عبد البر وأبو الوليد ابن رشد والباجى واللخمي والقاضى عبد الوهاب وابن العربي وعياض وابن شاس وابن عبد السلام والقراقى وابن جزى وابن الحاج وغيرهم ومن هم الأغنياء والعظماء الذين من أجل موافقتهم قال الاجهورى والثنائى والسنهورى والرامصى والشبرخيتى والزرقانى والخرشى والامير والعدوى والدردير والساوى وعليش وغيرهم إن فعل بقصد السنة لم يكره ومن هم العظماء والأغنياء الذين من أجل موافقتهم رواه عن مالك مطرف وابن الماجشون وابن نافع وأشباه ابن عبد الحكم وابن وهب والواقدي وابن زياد ومن هم الأغنياء والعظماء الذين من أجل موافقتهم خالف مالك مذهبه وكان يقبض إلى أن لقي الله وذكر القبض في موطنه تالله ماتجرى مقالته هذه بجنان عاقل ولا ينطق بها لسان فاضل .

(فصل) قال المتعصب فلاجل هذا ألفت هذه الرسالة لابين فيها أرجحية الإرسال على القبض في مذهب مالك وأبين غلطهم فيما زعموا وألقوا فاحتجاجهم بان مالك رواه في موطنه أبعد لهم عن الصواب وأقطع اعذرهم لانهم لو لم يعلموا أن مالك اطلع عليه كان لهم أن يقولوا هذا حديث صحيح لم يطلع عليه مالك وقد أطلعنا عليه فنعمل به اه .

أقول في هذه الجملة من الفساد ما يتضح في فصول .

(الفصل الأول) دعواه أنه ألف رسالته لاجل أن يبين فيها أرجية الارسال على القبض يسأل هل وفي بذلك فذكر وجوه الترجيح أم لا فان قال لم أفعل وإنما جعلت الرسالة مقدمة لذلك وتاصيلها لما هنالك طالباً بذلك الوجوه حتى تنظر أصواباً هي وحقا فتبينها أم باطلة فتوضح أمرها وتبطلها ثم تبطل حينئذ دعواه أنه ألف رسالته هذه لاجل تبين وجوه أرجحية الارسال وثبتت عجزه عن الوفاء بما قال ونعرفه أن وجود تلك الوجوه من المحال وإن قال قد وفيت بما وعدت وذكرت في هذه الرسالة وجوه أرجحية الارسال كذبه المشاهدة والعيان فانه لم يذكر فيها وجوها من وجوه الترجيح أصلاً بل ولا نقل نصاً واحداً يشهد لدعاه وإنما استند إلى أن الارسال مشهور بين الناس كافة أنه مذهب مالك وأقل ما كان ينبغي لمن زعم صحة دعواه إن تعسر عليه نقل أقوال الأئمة الأقدمين أن يذكر نصوص المتأخرين الموجودة بالكتب المتداولة كشروح المختصر وحواشيها لكنه أضرب عنها صفحاً ولم ينقل إلا كلام عlish في الفتاوى مع أعراضه عن كلامه في شرح المختصر كانه لا يوجد بالدنيا كتاب في فقه مالك الفتاوى عlish وذلك لأن جميع الكتب المذكورة مصرحة بأن وضع اليمين على الشمال هو السنة إن قصدت به ولم يقصد به الاعتماد كما قدمنا بعض نصوصهم بذلك ويأتي أيضاً باقيها ويزعم مع هذا التدليس والتلبس أنه نصر مذهب مالك وبين وجوه أرجحية الارسال (فان ادعا) أنه رجح الارسال من جهة الدليل ولم يعتبر كلام هؤلاء الشراح ولا أنقلهم (قلنا) هذه دعوى فاسدة من وجوه .

(الوجه الأول) أنه صرح في مقدمة رسالته بأن صاحب هذه المراتبة وهو المرجح بالأحاديث مفقود في هذه الأزمان لتعذر احاطته بالسنة وعدم إمكان علمه بانتفاء المعارض وأن نفيه غير معتبر إلى غير ذلك مما سيأتي لفظه فترجيحه

حينئذ غير مقبول بتقريره وإقراره .

(الوجه الثاني) على فرض وجوده وأنه هوفقد ألزمه التقيد بنصوص مذهبه وأن لا يخرج عنها فقال كما سيأتي أن المقلد ولو كان مجتهد مذهب لا يعدل عن مشهور امامه إلى الحديث ولو صرح عنده أو عند امامه وهو قد عدل عن نص امامه الذي نقله عنه جمهور أصحابه ومشهور مذهبه وراجحه المذكور في تلك الكتب المتداولة وغيرها فترجيحه فاسد بحكمه ونص كلامه .

(الوجه الثالث) وعلى فرض أنه من من البالغين رتبة الترجيح بالأحاديث والنعماء مشرطه على غيره من التقيد بنصوص الامام والمذهب فانه لم يذكر في الارسال حديثاً لا صحيحاً ولا حسناً ولا ضعيفاً كما أوضحناه فيما سبق وكما سيأتي أيضاً عند الكلام على ما أورده من أحاديث الصلاة فكيف يعرض عن نصوص المذهب ويرجح خلاف ما دلل عليه بأحاديث خارجة عن الموضوع وبعيدة عن الارسال بعده عن الصواب .

(الوجه الرابع) وعلى فرض أنه ذكر حديثاً نصاً في الارسال وصح ترجيحه به فرسالته حينئذ تكون مؤلفة لبيان غلط مذهب مالك وجميع علمائه لا لخاصة المؤلفين في القبض لانه إذا لم يعتبر ترجيح من رجحه من علماء المذهب الذين ذكرنا منهم فيما سبق ولا تفصيل من فصل منهم في الشروح والحواشي وأعرض عن الجميع مرجحاً بالحديث فقد رد على جميعهم وبين غلطهم لا غلط المؤلفين في القبض وهذا مخالف لدعواه أنه نصر مذهب مالك وبين الراجح فيه .

(الفصل الثاني) وكذلك دعواه أنه بين غلطهم فيما زعموا من أرجحية القبض على الارسال يسأل فيها أولاً هل وقف على كتبهم وعرف ماذكروه من الأدلة وأبدوه من الحجج والبراهين حتى حكم عليه بالبطلان وأبدى غلطهم فيه أم لا (فان قال) لم يقف عليها (قلنا) كيف تحكم بطلان ما لم تتصوره

وتبين غلط ما لم تدركه فان الحكم على الشيء فرع عن تصوره وادراكه ومجرد التوهم والظن لا يكفي في الحكم باجماع العقلاء (وان قال) وقفت عليها وعرفت أدلتها (قلنا) كذب من وجوه .

(الوجه الاول) أن تلك الكتب ما خرجت من يد أصحابها ولا تداولت بين الناس وانما المتداول منها رسالة المسناوى وهى على كثرة وجودها ما وقف عليها المتعصب ولا عرف ما فيها وانما وصله خبرها كما يعلم من رسالته وكلام شقيقه فأنى لما نشرت مقدمة هذا الكتاب ووصلت اليه قال ان جميعها ماخوذ من رسالة المسناوى لانهما يعتقدان أن كل من كتب فى هذه السنة انما استمد من المسناوى كما صرح به المتعصب فى كلامه الآتى وجهل أن نصف ما فى تلك المقدمة منقول عن العلماء الذين ولدوا بعد وفاة المسناوى ومن بعدهم إلى أوائل هذا القرن ثم التمس من بعض الطلبة أن ينسخ له رسالة المسناوى من دار الكتب المصرية ليقابلها على رسالتى فلما أتاه بها وتحقق بتخرصه وكذبه فى ظنه انتقل إلى أنها ماخوذة من رسالة ابن عزوز ولست أدرى إلى أى رسالة يردّها عند انتضاح كذبه فى هذا الظن أيضاً والمقصود أن المتعصب لم يرع ما ألف فى هذه المسألة شيئاً الاّهم إلا أن يكون وقف على رسالة العلامة ابن عزوز فانها مطبوعة .

(الوجه الثانى) أنه لم يتعرض فى رسالته لدليل من أدلتهم ولا أشار إلى حجة من حججهم ولو وقف عليها لآتى منها ولو بما يمكنه أن يدخل فيه شبهة أو يبدى فيه احتمالاً على عادة المتعصبية المبطين .

(الوجه الثالث) أنه صرح بان أدلة القائلين برجحان القبض هى مجرد الأحاديث الواردة فيه أخذاً لذلك من كتب الخلاف وشروح الحديث كالفتح والنيل وغيرهما وكتب المؤلفين على خلاف ما ظن وبعبس ما فهم لما أوضحناه وهى موجودة شاهدة بصدق ما قلناه

ثم يسأل ثانياً فى أى موضع من رسالته بين أغلاطهم وأبطل مزاعمهم فانه

افتتحها بمقدمة فى منع المقلد من الاحتجاج بالحديث ثم يبحث فى أدلة القائلين بالقبض ولم يذكر فيه غير الأحاديث ثم يبحث فى أدلة الإرسال ثم يسأل ثالثاً ما هى الأغلاط التى بين والمزاعم التى أبطل فان قال هى أدلتهم قلنا لم تذكر بعد الأحاديث دليلاً واحداً حتى تبين غلطهم فيه فضلاً عن جميعها فانهم استدلوا بأدلة كثيرة منها أن القبض رواه عن مالك جمهور أصحابه وسموا منهم تسعة أو عشرة وذكروا ألفاظ روايتهم وعزوها إلى الأصول الصحيحة وأمّهات المذهب المعتمدة فما ذكرت هذا ولا بينت غلطهم فيه ومنها أن رواية الجمهور والجماعة الكثيرة مقدمة على رواية الواحد على فرض وجودها فما ذكرت هذا ولا بينت غلطهم فيه ومنها أن روايتهم هى الموافقة للكتاب والسنة وأنه يجب الرجوع اليهما عند وجود الخلاف فما ذكرت هذا ولا بينت غلطهم فيه ومنها أن رواية ابن القاسم غير واردة فى الوضع أصلاً ويبينوا ذلك بالأدلة القاطعة فما تعرضت لشيء منها ولا بينت غلطهم فيه ومنها أن تلك الرواية معللة بالاعتماد والحكم تابع للعلة ونقلوا موافقة علماء المذهب على ذلك فما بينت غلطهم فيه بل دفعته بدون دليل ولا برهان ومنها أن جميع علماء المذهب قائلون به غير أنهم على قسمين كما قدمناه فما أجبت عنه ولا بينت غلطهم فيه إلى غير ذلك مما ذكره من لم نقف على كتبه لما أتنا ذكرنا ما لم يذكره أحد من الذين قرأنا كتبهم وانما بين المتعصب غلط مالك والبخارى ومسلم فى تصحيحهم أحاديث الوضع وغلط جميع المسلمين فى اتفاقهم على صحة أحاديث هذه الكتب وعلى أن المتواتر يفيد العلم القطعى ولم يزد على ذلك والله المستعان .

(الفصل الثالث) وقوله فاحتجاجهم بأن مالكاً رواه فى موطنه أبعد لهم عن الصواب وأقطع لعذرهم كلام فاسد من وجهين .

(الوجه الاول) ان هذا من الكذب عليهم والجهل بما فى كتبهم فان أحداً منهم لم يحتج بهذا ولا عرج فى استدلاله عليه بل احتجوا بما سبق من (١٠ - مشونى)

الأدلة القاطعة والترجيحات المقبولة الصائبة وبخصوص أئمة المذهب المتعددة
أما رواية مالك لحديث القبض في الموطأ فانما عارضوا بها رواية ابن القاسم
عنه أنه قال لا أعرفه وينبوا أن المراد بما في رواية ابن القاسم الوضع للاعتقاد
لأنه هو الذي لا يعرفه مالك في الصلاة أما الوضع الذي هو من سنن الصلاة
فقد عرفه مالك وروى حديثه في الموطأ فإين هذا من الاستدلال به على الأرجحية
كما افتراه .

(الوجه الثاني) وعلى فرض أن أحداً منهم استدل بذلك على الأرجحية
فهو استدلال مقبول واحتجاج قوى لأن الموطأ هو كتاب الإمام الذي ألفه
يده وخرج فيه لنفسه مارآه واختار العمل به من الأحاديث وآثار الصحابة
والتابعين وترجم لذلك بما أداه إليه اجتهاده وقصد بالكتاب أن يكون أصلاً
لمذهبه ومرجعاً لدلائله ولم يقصد أن يجعله ديواناً عاماً يجمع ما ورد من السنن
والآثار ما أخذ به منها وما لم يأخذ به إذ لو فعل ذلك لكتب فيه آلاف مؤلفة
من الأخبار والآثار على سعة حفظه وامتداد باعه ولجاء في عدة مجلدات ككتب
غيره من الأئمة والحفاظ الذين قصدوا استيعاب السنن والآثار على حسب
ما بلغهم فلما لم يفعل ذلك ومكث في تنقيحه وتهذيبه نحو أربعين سنة إلى أن ترك
فيه من الأحاديث المرفوعة ما لا يبلغ السبعمائة دل على أنه ما ذكر فيه الاختياره
ومذهبه كما أنه يترجم للمسألة وفيها الحديث الصحيح باتفاق فلا يورده لكونه
غير قائل به لدليل أوجب له ذلك ويذكر في مقابله أثرأ موقوفاً أو مقطوعاً وهو
أدل دليل على أنه لم يقصد بتدوينه إلا ذكر ما هو اختياره ومذهبه فنبه ما في الموطأ
إليه نسبة صحيحة راجحة لا يعيبها إلا جامل أو مماند بل لا ينبغي أن يقطع بنسبة
قول إليه إلا ما وقع في موطئه للقطع بصحة نسبه إليه بخلاف غيره من الروايات
فإنها ظنية وعلى هذا درج العلماء كافة مقلدته وغيرهم حيث ينقلون مذهبه من
الموطأ وينسبون إليه ما ترجم له فيه واستدل به من الأحاديث عليه حتى إن

كثيراً من أئمة مذهبهم يرجحون ما في الموطأ على غيره كما قدمناه عن أبي الوابد بن رشد
وأبي محمد صالح وغيرهما وكما اعترف المتعصب به فيما سيأتي فأغنانا عن تتبع
النصوص فيه (فإن قلت) ما تقول في الأحاديث التي أخرجهما في الموطأ ولم يذهب
إليها (قلت) الجواب مع كونها قليلة نادرة أنه خرجها ليعين وجه عدم أخذه
بها أو وجه ما حمله عليها فإنه ما ذكر حديثاً من هذا القبيل إلا وعقبه بوجه ذلك من
كونه منسوخاً أو كون عمل أهل المدينة على خلافه وأحياناً يعقبه بما عارضه عنده
ولا يتكلم عليه اكتفاء بالإشارة إلى ذلك وهذا هو الغالب من سنيعه ومن الأول
قوله في باب الجمع بين الصلاتين عقب حديث ابن عباس أنه قال صلى رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم الظهر والعصر جميعاً والمغرب والعشاء جميعاً من
غير خوف ولا سفر قال مالك أرى ذلك كان في مطر وقوله في سجود
القرآن عقب حديث عروة أن عمر بن الخطاب قرأ سجدة وهو على
المنبر يوم الجمعة فنزل فسجد وسجد الناس معه قال مالك ليس العمل أن
ينزل الإمام إذا قرأ السجدة على المنبر وقوله في جامع الرضاغة عقب حديث
عائشة أنها قالت كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ثم
نسخن بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو فيما
يقرأ من القرآن قال مالك وليس على هذا العمل وقوله في بيع الخيار عقب
حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال المتبايعان كل واحد منهما
بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا يبيع الخيار قال مالك وليس لهذا عندنا حد
معروف ولا أمر معمول به فيه فهذه الأحاديث التي لم يأخذ بها قد نبه عليها
ولم يفعل ذلك في حديث وضع اليمين على الشمال بل أورده ولم يعقبه بكلام
ولا حديث مخالف له فدل على أنه مذهبه واختياره (فإن قلت) غاية ما في
هذا الدلالة على أن القبض مذهب مالك لأنه الراجح من قوليه والمفروض
استدلالهم باخراج الحديث في الموطأ على رجحانه لا على أنه قول للإمام لانا

معترفون بوجود القول به ولكن ندعى أن الراجح خلافه وهو ما رواه ابن القاسم في المدونة (قلت) الجواب من وجوه

(الوجه الاول) إن رواية ابن القاسم تدبينا بالادلة القاطعة انها غير واردة في الاُرسال فلا يعارض بهما في الموطأ لعدم تواردهما على محل واحد فذلك في وضع الاعتماد وما في الموطأ في وضع السنة

(الوجه الثاني) وعلى تسليم أن رواية ابن القاسم في الارسال فقد نص الفقهاء على أن الموطأ مقدمة على المدونة كما اعترف به المتعصب فنفس وجود القول في الموطأ دال على رجحانه على غيره بقطع النظر عن المراجعات

(الوجه الثالث) ان الموطأ تأليف الامام والمدونة تأليف سحنون وما في تأليف الامام مقدم وراجح على ما في كتاب غيره فيستدل بوجوده فيه على أنه الراجح

(الوجه الرابع) أن الموطأ متواترة عن الامام وما في المدونة لم يروه إلا ابن القاسم وحده واجماع العقلاء منعقد على تقديم رواية عدد التواتر وافادته القطع على رواية الآحاد وذلك يدل على أن مجرد وجوده في الموطأ يرجحه على غيره (الوجه الخامس) أن ترجمة الامام في الموطأ نص لا يقبل التأويل ولا يدخله الاحتمال ورواية ابن القاسم محتملة لمعاني متعددة والنص الذي لا يتيل الاحتمال مقدم وراجح على غيره فدل على أن مجرد وجوده في الموطأ يرجحه

(الوجه السادس) أن ما في الموطأ مؤيد بالدليل من السنة الصحيحة وما في المدونة مقرون بما يخالفه من الحديث وما عرف دليله مقدم وراجح على ما لم يعرف له دلائل فهذه وجودها كما تؤيد الاستدلال باخراجه في الموطأ على رجحانها لو فرضنا أن أحداً استدلل بذلك فكيف وقد عرفت أنه لم يحصل ذلك فيما رأيناه وأنهم استدلوا بالنصوص الفقهية

(الفصل الرابع) وقوله لانهم لولم يعلموا أن مالكا اطلع عليه كان اهم أن

يقولوا هذا حديث صحيح لم يطلع عليه مالك وقد أطلعنا عليه فتعمل به فيه تناقض من وجهين

(الوجه الاول) أنه اعترف هنا بان الحديث المخرج في الموطأ صحيح وخالف هذا في المبحث الاول فاطال في تضعيفه بعلة جهالة وهذيان فارغ (الوجه الثاني) أنه جوز هنا لمن وقف على حديث صحيح وعرف أن امامه لم يقف عليه أن يعمل هو به ثم باثر هذا مباشرة شرع يستدل على ضلال من يفعل هذا وجعل العمل به من قبيل المحال في هذه الازمان لانه شرط في العمل بالحديث العلم بانتفاء المعارض وجعل العلم بالدليل لا يتوقف على العلم بانتفاء معارضة كما سنوضحه ثم جعل العلم بانتفاء المعارض معتذرا في حق غير المجتهد الذي يرى هو والجهلة امثاله انقطاعه وجهل أيضا ما هو مقرر في الفقه وأصوله أن الاجتهاد لا ينقطع وان المجتهد لا تشترط فيه الاحاطة وقد اعترف هو بذلك في قوله لكان لهم أن يقولوا هذا حديث صحيح لم يطلع عليه الامام

فانظر الى هذا التناقض العجيب والاضطراب الغريب

﴿فصل﴾ ثم قال المتعصب فقد قال في فتح الباري عند قول البخاري باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس الخ ويشتم الذم في تكلف القياس لمن ينتصر لمن يقلده مع احتمال أن لا يكون الاول اطلع على النص فعلم منه أن من علم أن امامه الذي هو المقلد قد اطلع على النص ولم يعمل به إذا انتصر له لا يكون انتصاره له مذموماً اهـ

أقول أما نقله لكلام الحافظ وإن اقتصر منه على ما ظن أن فيه تأييداً لباطله وتشبيهاً لفاسد أقواله فهو من أعجب ما صدر عن غفلته وأعظم ما يستدل به على عدم فطنته فان كلام الحافظ نص في ذمه صريح في تقريره ولومه وها أنا ذكره بتامه ثم أبين ما فيه من وجوه الرد عليه قال الحافظ على قول البخاري باب ما يذكر من ذم الرأي أي الفتوى بما يؤدي إليه النظر وهو يصدق على ما يوافق النص

وعلى ما يخالفه والمذموم منه ما يوجد النص بخلافه وأشار بقوله من إلى أن بعض الفتوى بالرأى لا تدم وهو إذا لم يوجد النص من كتاب أو سنة أو إجماع وقوله وتكلف القياس أى إذا لم يجد الأمور الثلاثة واحتاج إلى القياس فلا يتكلفه بل يستعمله على أوضاعه ولا يتعسف في إثبات العلة الجامعة التي هي من أركان القياس بل إذا لم تكن العلة الجامعة واضحة فليتمسك بالبراهة الاصلية ويدخل في تكلف القياس ما إذا استعمله على أوضاعه مع وجود النص وما إذا وجد الناس مخالفه وتناول لمخالفته شيئاً بعيداً ويشترط الذم فيه لمن ينتصر لمن يقلده مع احتمال أن لا يكون الأول اطلع على النص هذا كلام الحافظ وفيه من الدواعي القاصدة لظهور المتعصب مأساً بديه من جمل .

الأولى قول الحافظ والمذموم منه ما يوجد النص بخلافه فإن الإرسال الذي انتصر له المتعصب لا نص فيه بل النص وهو الأحاديث المتواترة على خلافه فهو من الرأى المذموم والانتصار له من التعصب الممقوت (الثانية) قول الحافظ فلا يتكلف القياس بل يستعمله على أوضاعه ولا يتعسف في إثبات العلة الجامعة فإن تعسف المتعصب في حمله أحاديث صفة الصلاة المطلقة على أدلة الإرسال أفح وأخش من التعسف في إثبات العلة الجامعة فهو أولى بالذم وأجدر بالتقريع والوم (الثالثة) قول الحافظ ويدخل في تكلف القياس ما إذا استعمله على أوضاعه مع وجود النص وما إذا وجد الناس مخالفه وتناول لمخالفته شيئاً بعيداً فإن الناس وفي مقدمتهم أصحاب مالك وجدوا مخالف رواية ابن القاسم وهو رواية الجمهور للقبض عن مالك والأحاديث المتواترة به فتأول المتعصب لذلك بعد التأويل بل افحشه وأسبجه وهو الظن في الأحاديث بالجهل والهوى والتعليل بيوغات التعصب والعناد مع التجاهل بنصوص الإمام وأئمة مذهبه (الرابعة) قول الحافظ ويشترط الذم فيه لمن ينتصر لمن يقلده مع احتمال أن لا يكون الأول اطلع على النص فإنه إذا اشتد الذم انفاعل هذا فالتعصب الذي علم أن أمامه اطلع على النص ولم يخالفه في كتابه ولا في

رواية جمهور أصحابه وعلم أن جميع أئمة مذهبه قائلون به وإن رواية ابن القاسم ليس فيها دلالة على الإرسال ولذلك أضرب عنها صفحاً ولم يذكرها في رسالته أشد مما ذكر ذماً وأعظم في التعصب جرماً فصل وأما قوله فعلم منه أن من علم أن أمامه اطلع على النص ولم يعمل به لا يكون الانتصار له مذموماً فقيه أمور

(الامر الأول) الجهل بموارد الكلام ومعانيه فإن ما جعله معلوماً من كلام الحافظ لا يعلمه منه غيره بل المتبادر من كلامه أن التعصب للإمام مع العلم باطلاعه على النص المخالف مذموم واشد منه ذماً التعصب له مع احتمال عدم اطلاعه على النص المخالف لما ذهب إليه لأنه علق على هذا أشدية الذم فبقى الأمر المذموم مطلق الذم

(الامر الثاني) للتدليس فإن ما جعله معلوماً من كلام الحافظ لم يستغن عنه إلا بخدش ما لا يساعده من سابق كلامه وهو قوله والمذموم منه ما يوجد النص بخلافه أى سواء علم اطلاع الإمام عليه أم لم يعلم فإذا احتمل عدم اطلاعه عليه فالذم أشد (الامر الثالث) الكذب الصراح في قوله إن الإمام اطلع على النص ولم يعمل به فإنه كان يعمل به في نفسه إلى أن لقي الله كما قال ابن عبد البر وكذلك كان يفتي به كما نقله عنه جمهور أصحابه وترجم عليه في موطنه

(الامر الرابع) التناقض فإنه قد اعترف بأن الإمام أخذه في عدة مواضع من رسالته منها قوله في أول المبحث الأول وللإمام فيه روايتان وصرح هنا بأنه لم يعمل به ومن لم يعمل به لا تكون عنه فيه روايتان فاعجب لهذا التناقض والتكاذب (فصل) ثم نقل المتعصب عن ابن عبد البر جملته في تنزيه الأئمة عن مخالفة

الحديث الصحيح لغير دليل سوى علم ذلك إلى أن قال ومثل ما لابن عبد البر للقرافي في تنقيحه في باب أدلة المجتهدين ونصه لا يوجد عالم إلا وقد خالف من كتاب الله تعالى وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام أدلة كثيرة ولكن لمعارض

راجع عليها عند مخالفتها وما يروى عن الشافعي رضي الله عنه أنه قال إذا صح
الحديث فهو مذهبي أو فاضل بوازمه عارض الحائض فان كان مراد مع عدم المعارض
فهذا مذهب العلماء كآلة وإن كان مع وجود المعارض فهذا خلاف الاجماع اه قال
في الشرح فكثير من الشافعية يقولون مذهب الشافعي كذا لأن الحديث صح
فيه وهو غلط فانه لا بد من انتفاء المعارض والعلم بعدم المعارض يتوقف على من
له أهلية استقراء الشريعة حتى يحسن أن يقول لا معارض لهذا الحديث وأما
استقراء غير المجتهد المطلق فلا عبرة به فهذا القائل من الشافعية ينبغي أن يحصل
لنفسه أهلية هذا الاستقراء قبل أن يصرح بهذه الفتوى لكنه ليس كذلك فهو
مخطئ في هذا القول اه قلت وعلى قوله إن هذه الأهلية لا تحصل إلا للمجتهد
المطلق إذا حصلت لاحد خرج عن رتبة التقليد لانه صار مجتهداً مطلقاً وقد قال
التسولي في شرح التلخيص إن المتأيد لا يعدل عن المشهور وإن صح مقابله وإنه
لا يطرح نص إمامه للحديث وإن قال إمامه وغيره بصحته وقد صرح بذلك ابن
الصلاح وغيره وذلك أنه لا يلزم من عدم اطلاع المقلد على المعارض انتفاؤه
فالإمام قد يترك الأخذ به مع صحته عنده لما منع اطلاع عليه وخفي على غيره اه بل
قال ابن عبد البر في التمهيد إذا ظفر بحديث يتعلق بالأحكام فان كان
من المقلدين لم يلزمه السؤال عنه وإن كان من المجتهدين لزمه سماعه ليكون
أصلاً في اجتهاده ذكره الماوردي والرويانى قال وعلى متحمل السنة ان يرويه
إذا سئل عنها ولا يلزمه روايتها اذا لم يسأل عنها الا أن يجد الناس على خلافها
اه فانظر ما قاله ابن عبد البر هنا الذى هو أبعد الناس من التقليد من كون المقلد
إذا اطلع على حديث يتعلق بالأحكام لم يلزمه السؤال عنه وما ذاك الا لصعوبة
أخذ الأحكام من الحديث على المقلدين لعدم اطلاعهم على ما هو معارض له فيخاف
عليهم من الضلال عند الأخذ منه ولذا روى خليل في جامعه عن سفيان بن

عينة أنه قال الحديث مضلة إلا للفقهاء ومعناه الاستدلال على الأحكام بالحديث
ضلال واتلاف عن طريق الحق إلا للفقهاء العارفين بناسخه ومنسوخه وعامه
وخاصه ومطلقه ومقيده ولذا قال ابن وهب كل صاحب حديث ليس له إمام
في الفقه فهو ضال ولو لا أن الله تعالى أنقذني بمالك لضللت قليل له كيف ذلك
فقال أكثر من الحديث فحيرني فكنت أعرض ذلك عليها فيقولان لى خذ
هذا ودع هذا اه فانظر ما قاله ابن وهب الواصل إلى رتبة الاجتهاد من خوفه
من الضلال في العمل بالحديث دون من يدل على ما يعمل به منه وما لا يعمل
به تعلم جرأة المدعين أنهم على مذهب مالك الخارجين عن مشهور مذهبه إلى
الحديث مع اتفاق الأئمة على تبخره في الحديث وتنقيحه له اه فقد بان لك مما
ذكرناه من نصوص العلماء أن المقلد ولو كان مجتهد مذهب لا يعدل عن مشهور
مذهب إمامه إلى الحديث ولو صح عنده أو عند إمامه لعدم امكان اطلاعه على
المعارض له وأن نفيه للمعارض لا عبرة به كما مر بطلان ما احتج به القائلون
بالقبض من المالكية من حديث سهل بن سعد الراوى له مالك في موطنه وعلمت
بما مر أن اعترافهم بأن الإمام مالكا أطلع عليه ورواه في موطنه أبعد لهم عن
الصواب وأشد تخطئة لهم إلى هنا كلام المتعصب .

أقول أما مقالة القرافي فقلته صدرت منه وقع في حبالها المتعصب فلست
أدرى كيف اشترط القرافي رحمه الله العلم بعدم المعارض ولا كيف حكم على
نفي غير المجتهد له بعدم القبول مع أن هذا كله خلاف الصواب والمعلوم من
الأصول بل وخلاف ما ذكره هو في مواضع من كتبه كقوله في الفرق
الثامن والسبعين من الفروق كل شيء أفتى به المجتهد فخرجت فتياه فيه على خلاف
الاجماع أو القواعد أو النص أو القياس الجلى السالم عن المعارض الراجح لا يجوز
لمقلده أن ينقله للناس ولا يفتى به في دين الله تعالى فان هذا الحكم لو حكم به
حاكم لنقضناه وما لا نقره شرعاً بعد تقرر بحكم الحاكم أولى أن لا نقره
(١١ - مشنوى)

شرعا إذا لم يتأكد وهذا لم يتأكد فلا نقره شرعا والفتيا بغير شرع حرام
فالفتيا بهذا الحكم حرام وإن كان الامام المجتهد غير عاص به فعلى هذا
يجب على أهل العصر تفقد مذاهبهم فكل ما وجدوه من هذا النوع
يحرم عليهم الفتيا به ولا يعرى مذهب من المذاهب عنه لكنه قديقل وقديكثر
غير أنه لا يقدر أن يعلم هذا في مذهبه إلا من عرف القواعد والقياس الجلي
والنص الصريح وعدم المعارض لذلك وذلك يعتمد تحصيل أصول الفقه والتبحر
في الفقه فإن القواعد ليست مستوعبة في أصول الفقه بل للشريعة قواعد كثيرة
جداً عند أئمة الفتوى والفقهاء لا توجد في كتب أصول الفقه وذلك هو الباعث
على وضع هذا الكتاب اه فجعل للتقليد أن يبحث في مذهب إمامه وأن لا يعمل
منه بما خالف الدليل وأوجب عليه العمل بالدليل وجوز علمه بانتفاء المعارض
ثم حكم في التنقيح على العامل بكلام الشافعي من أصحابه أنه مخطيء في عمله
بالحديث لعدم أهليته واستقرائه وانتفاء المعارض بنفيه وليت شعري من أين
عرف أن قائل المقالة التي حكاها عن الشافعية لم تحصل له أهلية الاستقراء فانه
لم يقلها منهم إلا أنهم وأكابر حفاظهم كالحاكم والبيهقي والنووي وأضرابهم
من إذا لم تكن فيهم أهلية الاستقراء لم تكن في أحد قط فان فيهم من هو أحفظ
للحديث وأعرف بطرقه ورواياته من بعض الأئمة المجتهدين الذين جعل نفيهم
للمعارض مقبولا باطلاق مع أنه وجد لهم ما يدل على أن نفيهم للمعارض
غير مقبول على الاطلاق الذي ذكره ولولا ذلك لما وقع في مذاهبهم ما يخالف
النص الذي نبه به على تحريم نقله والافتاء به للعالم بالنص المعارض له وعليه
مع هذا مواخذات كثيرة نبه على بعضها الامام تقي الدين السبكي في جزءه أفردته
الكلام على قول الامام الشافعي رضي الله عنه إذا صح الحديث فهو مذهبي
وأمرض فيه لمقالة القرافي هذه فقال لنا مع من يقول هذا كلامان أحدهما مختصر
وهو منع ما قاله في طرفي الترديد الذي ذكره فان قوله إن كان مراده مع عدم

المعارض فهو مذهب العلماء كافة وليس خاصا به ممنوع لان المعلوم من مذهب
العلماء كافة اتباعهم للحديث فانهم إذا بلغهم حديث لا معارض له قالوا به وإذا
لم يبلغهم هم في أوسع العذر فهم مشتركون في ذلك مع الشافعي ويمتاز الشافعي بأنه
علق القول به على صحته فإذا صح كان قائلاً به وجازت نسبتة اليه بخلاف
غيره لا يجوز أن ينسب اليه أنه قاله ولكن لو اطلع عليه لقال به وشتان بين المقامين
وقوله وإن كان مع وجود المعارض فهو خلاف الاجماع إن أراد مع وجود
المعارض عنده فليس خلاف الاجماع لما سنيين أن مالكا وأبا حنيفة وغيرهما
قالوا بمعارضته بأمور لا يوافقهم عليها الشافعي وإن أراد مع وجود معارض
يجمع على أنه معارض فسنين أن هذا القسم مستحيل وأنه ليس في الاحاديث
الصحيحة حديث أجمع العلماء على أنه معارض فهذا القسم متنفذ لا تنفاه المعارض
وبذلك يتبين أن كلاماً من طرفي الترديد ممنوع (الكلام الثاني) مبسوط نشرح
به ما أشرنا اليه في الكلام الأول فنقول في كلام الشافعي هذا فوائد قد امتاز
بها (أحدها) الفائدة التي قدمناها من جواز نسبتة اليه وفيها ثلاثة أشياء أحدها
بمجرد جواز نقله عنه والثاني أنه إذا أراد أحد تقليده فيه جاز له ذلك إذا كان
ممن يجوز له التقليد والثالث إذا كان العلماء كلهم إلا الشافعي على مقتضى حديث
والشافعي بخلافه لعدم اطلاعه فإذا صح صارت المسألة إجماعية لأنه لم يكن
خالف فيها الشافعي ويبين بالحديث أن قوله مرجوع فيه أولاً حقيقة له فلا
ينسب اليه بل ينسب اليه خلافه موافقة لبقية العلماء فيكون إجماعاً فينقض قضاء
القاضي بخلافه لمخالفة النص والاجماع ولو اتفق ذلك لغير الشافعي ممن لم يقل
مثل قوله كان نقض قضاء القاضي لمخالفة النص فقط لا لمخالفة الاجماع فهذا شيء في
هذه الفائدة الواحدة ولا امتناع من تعليق القول بصحة الحديث بمجملاً ومفصلاً
فالمفصل مثل قوله في حديث بروح ان صح قلت به والمجمل مثل قوله إذا صح
الحديث فهو مذهبي إذا لم يكن معارضاً ولا يقدر أحد أن ينسب هذا إلى غيره

وقد علمت
الرسائل
الكبرى
مجلد ١

من العلماء وإن كنا نعتقد فيهم أنهم لو اطلعوا عليه لقالوا به ولكن المعلق باللوم
عدم عند عدمه وهو معدوم والمعلق بأذا وجود عند وجوده وهو موجود
واعلم أن في قول الشافعي إذا صح الحديث فهو مذهبي ثلاثة ألفاظ أحدها إذا
وهي وإن كانت مطلقة إلا أن المراد بها العموم فيصح فيها على كل الأحوال
وسنين صحة العموم في ذلك وأنه لا معارض له أصلاً الثاني صحة الحديث
وعوم الألف واللام فيه سواء كان حجازياً أم كوفياً أم بصرياً أم شامياً كما
أشار إليه الشافعي في كلامه لا محمد لأن من الناس من لا يأخذ بأحاديث
العراق الثانية قوله فهو مذهبي ودلائله على قوله به ما قدمناه من رواية الربيع
عنه من قوله فخذوا بها ودعوا قولي فإني أقول بها فانظر تصريحه بقوله بها وإذنه
في الأخذ بها ولم يوجد ذلك لا مام غيره .

(الفائدة الثانية) أن الأحاديث الصحيحة ليس فيها شيء معارض متفق
عليه والذي يقوله الأصوليون من أن خبر الواحد إذا عارضه خبر متواتر
أو قرآن أو إجماع أو عقل إنما هو فرض وليس شيء من ذلك واقعاً ومن ادعى
ذلك فليبينه حتى نرد عليه وكذلك لا يوجد خبران صحيحان من أخبار الآحاد
متعارضان بحيث لا يمكن الجمع بينهما والشافعي قد استقرأ الأحاديث وعرف
أن الأمر كذلك وصرح به في غير موضع من كلامه فلم يكن عنده ما يتوقف
عليه العمل بالحديث إلا ما حقه فتى صح وجب العمل به لأنه لا معارض له
فهذان بيان الواقع والذي يقوله الأصوليون مفروض وليس بواقع وهذه فائدة
عظيمة واليها الإشارة بقوله إذا صح حيث أطلقه ولم يجعل معه شرطاً آخر .

(الفائدة الثالثة) أن العلماء رضوان الله عليهم لكل منهم أصول وقواعد
بني مذهبه عليها لا تجلها رد بعض الأحاديث كما سنين ذلك من مذهب مالك
في عمل أهل المدينة وغيره ومنه مذهب أبي حنيفة في عدة مسائل وأما الشافعي
فليس له قاعدة يرد بها الحديث فمتى صح الحديث قال به والمعارض الذي لو

وقع كان معارضاً عنده وعند غيره وهو المعقول أو الإجماع أو القرآن أو السنة
المتواترة لم يقع أصلاً وقد صان الله شريعته عن ذلك فكان في قول الشافعي
إذا صح الحديث فهو مذهبي إشارة إلى ذلك .

(الفائدة الرابعة) في عموم الألف واللام من قوله الحديث سواء كان
حجازياً أم عراقياً أم شامياً خلافاً لمن لم يقبل إلا أحاديث الحجاز كما أشار إلى
ذلك في قوله الذي حكيناه اهـ المراد من كلام التقى السبكي وانظر بقيته
في الجزء المذكور .

(فصل) وقد بقي في كلام القرافي مما لم ينبه عليه التقى السبكي أمور أولها
اشتراطه في العمل بالحديث العلم بانتفاء المعارض وهو شرط باطل من وجوه .
(الوجه الأول) : أن انتفاء المعارض هو الأصل فإن الله تعالى لم ينزل شريعته
متناقضة ولا جعلها متعارضة بل أنزل القرآن والوحي يصدق بعضه بعضاً كما
روى الطبراني في الكبير من حديث عبد الله بن عمرو قال كان قوم على باب
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتنازعون في القرآن فخرج عليهم رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يومئذ يوماً متغيراً وجهه فقال يا قوم بهذا هلكتم الأمم وإن
القرآن يصدق بعضه بعضاً فلا تكذبوا بعضه ببعض) وفي لفظ لنصر المقدسي
في الحجة (هذا أمرتم أو لهذا خلقتم أن تضربوا كتاب الله بعضاً ببعض أنظروا
ما أمرتم به فاتبعوه وما نهيتهم عنه فاتموا) والسنة مثل الكتاب إجماعاً بل هي داخله
في معنى كتاب الله كما بينه الحافظ في الفتح عند الكلام على قوله صلى الله عليه
وآله وسلم في حديث العسيف لا قضين بينكما بكتاب الله وإنما قضى بينهما
بسنته إذ الكل من عند الله إن هو إلا وحي يوحى فدل على أن الأصل عدم المعارض
وانتفاؤه فيجب استصحابه والتمسك به كما يجب التمسك بالنفي الأصلي
واستصحابه عند عدم ورود النص على ما هو معروف .

(الوجه الثاني) : أن الدليل متيقن ومعارضه محتمل مشكوك في وجوده ومن قواعد

أصول الشريعة وفروعها أنه لا يترك متيقن محتمل .

(الوجه الثالث): أن السنة دلت على عدم اشتراط البحث عن المعارض وهي نوعان .

(النوع الاول) أقواله صلى الله عليه وآله وسلم وهي كثيرة منها ماورد في الاعتصام بالكتاب والسنة والعمل بهما وتعليق ذلك على الاستطاعة والطاقة وهي أحاديث يضيق عن حصرها المقام وليس البحث عن المعارض والعلم به في استطاعة كثير من الناس بل ولا في استطاعة أكثرهم حين الوقوف على الدليل المقتضى للعمل الموقت إلا بعد التتبع الطويل والعناء الشديد فلم يبق في الاستطاعة إلا مجرد العمل به حتى يستبين المعارض (ومنها) ماثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه ترك أمته على مثل البيضاء ليلها ونهارها سواء وأنه لا يهلك عنها إلا هالك) وإشتراط العلم بالمعارض يعارض هذا التشبيه المفيد أنها بالغة في الوضوح نهاية لا يحتاج معها إلى تعب بحث ولا معاناة غموض وأنه لا يهلك عنها إلا هالك بالأعراض وعدد الاتباع ولو إشتراطنا العلم بالمعارض لهلك عنها كل الناس ولم ينبج إلا المتبحرون في السنة ومدارك الاجتهاد وقليل ما هم فأين قوله لا يهلك عنها إلا هالك (ومنها) قوله صلى الله عليه وآله وسلم (وترك أشياء غير نسيان رحمة بكم فلا تبحثوا عنها) فنهى عن البحث عما سكت عنه ولم يتعرض له رحمة بنا والبحث عن معارض الدليل مع عدم تحقق وجوده بحث عما سكت الله عنه إما مطلقا وإما في حق من لم يبلغه فانه مسكوت عنه في حقه وهو في أوسع العذر حتى يصله فكيف يقال بإشتراط ما نهى الله عنه وجعله من التعمق المذموم والسؤال المكروه كما نقل في الفتح عن ابن فرج أنه قال في معنى قوله صلى الله عليه وآله وسلم ذروني ما تركتكم أى لا تكثروا من الاستفصال عن المواضع التي تكون مفيدة لوجه مظهر ولو كانت صالحة لغيره كما أن قوله حجروا وإن كان صالحا للتكرار

فينبغي أن يكتفى بما يصدق عليه اللفظ وهو المرة فإن الأصل عدم الزيادة (فان قيل) ما ذكرته محمول على العمل بالسنة بعد معرفة ماهو معارض منها والجمع بينه وبين معارضه فلا ينافي إشتراط العلم بالمعارضة (فالجواب) إن هذا مردود بالنوع الثاني من السنة وهو تقريره صلى الله عليه وآله وسلم للصحابة على ما كانوا يأخذون به من العمومات والاطلاقات قبل البحث عن مخصصاتها ومقيداتها وربما وقع في أخذهم من العموم بما هو مخصوص في الواقع فيلعب ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيرشداهم إلى وجه الصواب ويعرفهم المراد من الآية والحديث ويقرهم على تمسكهم بذلك العموم مع تخصيصه والاطلاق مع تقييدهم (فقد إحتلم عمرو بن العاص في ليلة باردة شديدة البرد لما بعث في غزوة ذات السلاسل قال فأشفقت إن اغتسلت أن أهلك فتميمت ثم صليت بأصحابي صلاة الصبح فلما قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذكرنا ذلك له فقال يا عمرو صليت بأصحابك وأنت جنب فقلت ذكرت قول الله عز وجل (ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما) فتميمت ثم صليت فضحك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقل شيئا) رواه أحمد وأبو داود وغيرهما قال المجذبان تيمية في الأحكام فيه من العلم إثبات التيمم لخوف البرد وسقوط الفرض به وصحة إفتداء المتوضى بالتيمم وإن التيمم لا يرفع الحدث وأن التمسك بالعمومات حجة واضحة صحيحة اه وقال عمار بن ياسر (أجبت فلم أصب الماء فتمعكت في الصعيد وصليت فذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال إنما كان يكفئك هذا وضرب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكفيه الأرض) الحديث وهو في الصحيحين وغيرهما فتمسك عمار بعموم آية التيمم ولم يعلم أن ذلك خاص بالوجه والكفين فأرشده النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأقره على استدلاله وفهمته عائشة العموم في قوله تعالى فسوف يحاسب حسابا يسيرا فأخبرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن

ذلك خاص بالعرض وأن من نوقش الحساب يهلك كما في الصحيح فافرها على إستدلالها ولم يقرها على فهمها ومثل هذا كثير فدل تقريره صلى الله عليه وآله وسلم الذي هو أحد وجوه السنن أن إشتراط البحث عن المعارض غير معتبر (الوجه الرابع): أن عمل الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان أبصاعاً خلافاً فانهم كانوا يأخذون بالأحاديث بدون توقف ولا بحث عن معارض فاذا وصلهم الحديث رجعوا إليه وقالوا بمقتضاه بعد استمرارهم على العمل بالأول وقضاياهم في ذلك كثيرة لو تتبعنا لجاء منها مجلد كما قال ابن القيم في الاعلام وضم ابن عبد البر إليها قضايا التابعين في ذلك أيضاً ثم قال وهذا لا يكاد يحيط به كتاب فضلاً عن أن يجمع في باب ولما حكى ابن القيم الخلاف بين المتأخرين فيمن كان عنده الصحيحان أو أحدهما أو كتاب من السنن موثوق به هل له أن يبقى به أم لا قال بل يتعين ذلك عليه كما كان الصحابة يفعلون إذا بلغهم الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحدث به بعضهم بعضاً بادر إلى العمل به من غير توقف ولا بحث عن معارض اهـ .

(الوجه الخامس): أن إشتراطه يفرض إلى إسقاط التكليف بكثير من ضروريات الدين وواجباته المؤقتة على المجتهد حالة طلبه ما يفيد العلم أو الظن باتقاء المعارض فانه ما من نص إلا ويحتمل وجود ناسخ له ولا عام إلا ويحتمل وجود ما يخصه ولا مطلق إلا ويحتمل وجود ما يقيد ولا أمر إلا ويحتمل وجود ما يصرفه عن الوجوب بل ولا لفظ إلا ويحتمل وجود ما يصرفه عن الحقيقة إلى المجاز وطلب ما يفيد العلم باتقاء جميع هذا ان لم يكن متعذراً فهو متعسر يستدعى طول بحث واستغراق عمر في التنقيب والسؤال فان آلة الاجتهاد لم تحصل لأحد دفعة واحدة بل المجتهد يترقى في ذلك شيئاً فشيئاً ويصله من العلم بطريق التلقي والبحث وطريق استعمال الفكر وإمعان النظر في كل وقت مالم يدركه قبله وقد يمكن المدة الطويلة في استخراج حكم المسألة الواحدة حتى إن بعضهم طلب

حكم مسألة أربعين سنة وهذا فيما لم يكن ضرورياً ولم تنزل نازلته أماماً هو متعلق بالعبادات المؤقتة وغيرها فالعمل به لازم على الفور لضيق وقته فكيف يترك العمل به إلى أن يعلم انتفاء معارضه بل هذا لم يتل به أحد وذلك دليل على عدم إشتراط البحث عن المعارض

(الوجه السادس) أنه يستلزم الاحاطة بجميع السنة وما ورد في معاني التنزيل ومدارك الأحكام إذ لا يمكن القطع بانتفاء المعارض إلا من هذا وصفه والاحاطة بمجموعة فيدل على أنه لم يوجد في الأمة مجتهد صحيح الاجتهاد مقبوله واللازم باطل فالملزوم مثله (فان قلت) المراد بالعلم غلبة الظن المناط بها غالب الأحكام وهي لا تستلزم الاحاطة بل تحصل لكل من له سعة اطلاع ودقة نظر بعد البحث والتنقيب (قلت) الظن المطلوب يحصل من جهة كون الأصل عدم المعارض كما نص عليه الصيرفي وغيره فلا يتوقف على البحث الطويل والعناء الشديد ويؤيد هذا وضوحاً

(الوجه السابع) وهو أن ما شرطوه في المجتهد وجوزوا له به الاجتهاد من معرفة آيات الأحكام التي هي خمسماية وأحاديثها التي هي أربعة آلاف على أكثر ما عاقل وأنه يكفي في الاجتهاد الرجوع إلى سنن أبي داود والبيهقي على رأى الغزالي والرافعي ومن تبعهما أو الأحكام الكبرى لعبد الحق على ما قاله ابن عرفة ومن تبعه لا يحصل معه الظن باتقاء المعارض فان هذه الكتب وأضعافها غير حاوية لتفاصيل أحاديث الأحكام فقد نرجع إليها في البحث عما ورد في أمر ضروري فلا نجد فيها ونجد في غيرها وبما بحثنا عنه في الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم والاجزاء الموجودة فلا نجد في شيء منها وأحاديثها بالغة آلاف مؤلفة ومع ذلك يبقى احتمال وجوده في غيرها مالم نقف عليه فكيف بسنن أبي داود وأحكام عبد الحق مالم لا يفيد البحث فيه بهذا ظناً ولا علماً فتجوز الاجتهاد بما فيها دليل على عدم إشتراط البحث عن المعارض

(الوجه الثامن) إن الأئمة المسلم اجتهدهم بالاتفاق والمقبول فبيهم للمعارض بأقرار القرافي قد وجدنا عدم اطلاعهم على المعارض في كثير مما ذهبوا اليه وأخذوا به من أدلة الاحكام وذلك يدل على أنهم لم يروا البحث عن المعارض ولا العلم به شرطاً في العمل بل نص عليه منهم الامام الشافعي كما سيأتي ولذلك كان يتغير اجتهدهم وترد عنهم أقوال متعارضة بحسب ما وقفوا عليه من المعارض بعد الاجتهاد الأول ولو بحثوا عن المعارض ورأوه شرطاً لما حصل منهم ذلك التعارض .

(الوجه التاسع) ان هذا المعارض المشترط علمه والبحث عنه معدوم كما تقدم عن التقي السبكي أن الاحاديث ليس فيها شيء معارض متفق عليه والذي يقوله الاصوليون من أن خبر الواحد إذا عارضه خبر متواتر أو قرآن أو إجماع أو عقل إنما هو فرض وليس شيء منه واقعاً وقد سبق السبكي إلى هذا إمام الأئمة ابن خزيمة فقال ابن الصلاح في علوم الحديث رويناه عن محمد بن إسحاق بن خزيمة الامام أنه قال لا أعرف أنه روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حديثان باسنادين صحيحين متضادين فمن كان عنده فليأتني به لا وافي بينهما اه وقال ابن حزم في الاحكام لا تعارض بين شيء من نصوص القرآن ونصوص كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وما نقل من أفعاله بين ذلك قول الله عز وجل مخبراً عن رسوله عليه الصلاة والسلام (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى) وقوله (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) وقال تعالى (لو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً) فاخبر عز وجل أن كلام نبيه صلى الله عليه وآله وسلم وحي من عنده فالقرآن في أنه وحي وفي أن كلاماً من عند الله عز وجل وأخبرنا تعالى أنه راض عن أفعال نبيه صلى الله عليه وآله وسلم وأنه موافق لما ربه تعالى فيها لترغيبه عز وجل في الاتساع به عليه الصلاة والسلام فلما صح أن كل ذلك من عند الله تعالى وقد أخبر أنه لا اختلاف فيما كان من عنده تعالى صح أنه لا تعارض.

ولا اختلاف في شيء من القرآن والحديث الصحيح وأنه كله متفق كما قلنا ضرورة وبطل مذهب من أراد ضرب الحديث ببعضه ببعض أو ضرب الحديث بالقرآن وصح أن ليس شيء من كل ذلك مخالفًا لساير علمه من علمه وجهله من جهله اه (قلت) والسنة أيضاً شاهدة بهذا وقد قدمنا بعضها في الوجه الأول وحيث قد علمنا المعارض في كلام أهل الاصول ليس على حقيقته بل مرادهم به دليل تأويل الظاهر لأن تخصيص العام بصرفه عما يتناوله من الاستغراق وقصره على بعض أفراده تأويل وصرفه عن ظاهره وكذلك تقييد المطلق لإدلائاً تعارض بين عام وخاص ولا مطلق ومقيد فلم يبق معارض إلا المنسوخ وهو محصور منضبط بل هو أقل من التدايل فإن الاحاديث المجمع على نسخها لا تتجاوز العشرة كما قال ابن القيم وغيره وما كان أقل من القليل لا يوجب التوقف عن العمل بجميع نصوص الشريعة (الوجه العاشر) وعلى أن العامل وقع في حديث منسوخ ولم يعرف ناسخه ففرضه الثبات على ما بلغه من المنسوخ لأنه مأمور به جملة حتى يبلغه الناسخ كما تقرر في الاصول قال الغزالي في المستصفى اختلفوا في النسخ في حق من لم يبلغه الخبر فقال قوم النسخ حصل في حقه وإن كان جاهلاً به وقال قوم ما لم يبلغه لا يكون ناسخاً في حقه والمختار أن للنسخ حقيقة وهي ارتفاع الحكم السابق ونتيجة وهي وجوب القضاء وانتفاء الاجزاء بالعمل السابق أما حقيقته فلا تثبت في حق من لم يبلغه وهو رفع الحكم لأن من أمر باستقبال بيت المقدس فاذا نزل النسخ بمكة لم يسقط الأمر عن هو بالبين في الحال بل هو مأمور بالتمسك بالامر السابق ولو ترك لعصى وإن بان أنه كان منسوخاً ولا يلزمه استقبال الكعبة بل لو استقبلها لعصى وهذا لا يتجه فيه خلاف وقال ابن حزم في الاحكام قال قوم النسخ يقع حين نزول الوحي لأن المنسوخ إنما هو أمر الله المتقدم لأفعال المأمورين إلا أن الغائب لا تقع عليه الملامة ولا الوعيد إلا بعد بلوغ الأمر التام اليه وأجره على فعل ما نسخ مالم يبلغه نسخه أجر واحد لأنه مجتهد مخطئ كما نص رسول الله صلى الله عليه وآله عليه

وآله وسلم في ذلك والذي نقول به أن النسخ لا يلزم إلا إذا بلغ وبين ما قلنا قوله تعالى (لا تدركم به ومن بلغ) فأنما وجب الحكم بعد البلوغ اه وقال في فصل الأوامر هل على الفور أم على التراخي فان اعترضوا بمن بلغه المنسوخ ولم يبلغه الناسخ قلنا هو بمنزلة من لم يبلغه الأمر في أنه لم يلزم حكماً فلا يلام على تركه حتى يبلغه ولا يعذب على تركه حتى يعلمه بل حكمه الثبات على ما بلغه من المنسوخ لا أنه مأمور به جملة حتى يبلغه الناسخ بقوله تعالى لا تدركم به ومن بلغ فصح أن الذي بلغه من أمر الله تعالى في القرآن وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وآله وسلم هو اللازم له لقوله عز وجل أطيعوا الله وأطيعوا الرسول حتى يبلغه الأمر الناسخ فحينئذ يسقط عنه المنسوخ ويلزمه الناسخ

(الوجه الحادى عشر) وإذا ثبت أن التمسك بالمنسوخ الذى هو معارض واجب حتى يتبين الناسخ وأنه لا اثم عليه في العمل بالمنسوخ فالتمسك بالعام قبل معرفة المخصص أولى بالوجوب وأنه الموفق .

(الوجه الثانى عشر) ومن أجل هذا ذهب المحققون والجمهور الى عدم اشتراط البحث عن المعارض فقال التاج السبكي في جمع الجوامع ويتمسك بالعام في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل البحث عن المخصص وكذا بعد الوفاة خلافا لابن سريج زاد الجلال المحلى في شرحه ومن تبعه في قوله لا يتمسك به قبل البحث لاحتمال المخصص وأجيب بأن الأصل عدمه وهذا الاحتمال متف في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأن التمسك بالعام إذ ذاك بحسب الواقع فيما ورد لا جله من الوقائع وهو قطعى الدخول لكن عند الأكثر وما نقله الآمدى وغيره من الاتفاق على ما قاله ابن سريج مدفوع بحكاية الأستاذ والشيخ أبى اسحاق الشيرازى الخلاف فيه وعليه جرى الامام الرازى وغيره ومال الى التمسك قبل البحث واختاره البيضاوى وغيرهم وتبعهم المصنف وهو قول الصيرفى كما نقله عنه الامام الرازى وغيره اه . ولما قال التاج السبكي في

في مبحث الاجتهاد وليبحث عن المعارض واللفظ هل معه قرينة قال الجلال المحلى وهذا أولى لا واجب ليوافق ما تقدم من أنه يتمسك بالعام قبل البحث عن المخصص على الأصح اه . وقال الامام الرازى في الحصول قال ابن سريج لا يجوز التمسك بالعام مالم يستقص في طلب المخصص فإذا لم يوجد بعد ذلك المخصص فحينئذ يجوز التمسك به في إثبات الحكم وقول الصيرفى يجوز التمسك به في ابتداء الأمر مالم يظهر دلالة مخصصة واحتج الصيرفى بأمرين أحدهما لو لم يحجز التمسك بالعام إلا بعد طلب المخصص لم يحجز التمسك بالحقيقة إلا بعد البحث هل يوجد ما يقتضى صرف اللفظ عن الحقيقة إلى المجاز وهذا باطل فذاك مثله بيان الملازمة انه لو لم يحجز التمسك بالعام إلا بعد طلب المخصص لكان ذلك لا جمل الاحتراز عن الخطأ المحتمل وهذا المعنى قائم في التمسك بحقيقة اللفظ فيجب اشتراكهما في الحكم وبيان أن التمسك بالحقيقة لا يتوقف على طلب ما يوجب العدول الى المجاز هو أن ذلك غير واجب في العرف بدليل أنهم يحملون اللفظ على ظواهرها من غير بحث عن أنه هل وجد ما يوجب العدول أم لا وإذا وجب ذلك في العرف وجب أيضا في الشرع لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن والامر الثانى أن الأصل عدم التخصيص وهذا يوجب ظن عدم التخصيص فيكفى في إثبات ظن الحكم واحتج ابن سريج أن بتقدير قيام المخصص لا يكون العموم حجة في صورة التخصيص فقبل البحث عن وجود المخصص يجوز أن يكون العموم حجة وأن لا يكون والأصل أن لا يكون حجة إبقاء للشيء على حكم الأصل والجواب أن ظن كونه حجة أقوى من ظن كونه غير حجة لأن إجماعه على العموم أولى من حمله على التخصيص ولما ظهر هذا القدر من التفاوت كفى ذلك في ثبوت الظن اه . (قلت) والحديث المذكور أخرجه أحمد في السنة والبخارى والطيالسى والطبرانى وأبو نعيم في ترجمة ابن مسعود من الحلية موقوفا عليه باسناد حسن ولما نقل

صاحب التحرير الاجماع على وجوب البحث قال شارحه ابن الهمام مانصه قال الشيخ تاج الدين السبكي دعوى الاجماع على أنه لا بد من البحث ممنوعة فالمسألة مشهورة بالخلاف بين أئمتنا حكاها الأستاذ أبو اسحاق الاسفراينى والشيخ أبو اسحاق الشيرازى ومن يطول تعداده وعليه جرى الامام الرازى وأتباعه اه. وقدح الفاضل الأبهري فيه أيضاً مع مخالفة الصيرفى بأنه إن كان فى عصره فكيف ينقذ مع مخالفته وهو من أهل الاجماع ولو كان قبله لعرفه فلم يخالف لانه أقعد بمعرفته وإن كان بعد ابن الحاجب الحاكى له لكن خالفه كثير من المحققين كمصنئى الحاصل والتحصيل والمنهاج فانهم اختاروا جواز العمل به والتمسك به مالم يظهر مخصص وأسندوا إيجاب طلبه الى ابن سريج ثم الفاضل الكرماني قال بعد حكاية قول الصيرفى قلت وهو موافق لما فى رسالة الشافعى والكلام إذا كان عاماً ظاهراً كان على عمومته وظهوره حتى يأتى دلالة على خلاف ذلك اه. وقد قال السبكي ثم قال الشيخ أبو حامد وذكر الصيرفى أن ما ذهب اليه مذهب الشافعى فذكر هذا بعينه قال ابن الهمام ثم هذه المسألة لم أقف فيما وصلت اليه من كتب الحنفية على صريح لهم فيها نعم اصولهم توافق ما ذهب اليه الصيرفى ولا سيما ما ذهب اليه معظمهم القائلون بأن موجهه قطعى كموجب الخاص اه. وفى فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت يجوز العمل بالعام قبل البحث عن المخصص واستقصاء تفتيشه عندنا وعليه الصيرفى والبيضاوى والارموى ويلوح آثار رضى صاحب المحصول ونقل الغزالي والآمدى الاجماع على المنع وهو ممنوع والنقل غير مطابق فان الأستاذ أبا اسحاق الاسفراينى وأبا اسحق الشيرازى والامام الرازى حكوا الخلاف بل الأستاذ حكى الاتفاق على التمسك به قبل البحث فى حياته صلى الله عليه وآله وسلم كما فى التيسير وأدل الدليل على أن نقل الاجماع غير مطابق ان عمر رضى الله عنه حكم بالدية فى الأصابع لمجرد العلم بكتاب عمرو بن حزم رضى الله عنه وترك القياس والرأى

ولم يبحث عن المخصص ولم يسأل عنه وكذا سيدة النساء فاطمة الزهراء عليها الصلاة والسلام تمسكت بمأظفته عاماً فى الميراث مع عدم البحث والسؤال عن المخصص ثم ظهر المخصص ظهور الشمس على نصف النهار وبالجملة لم ينقل عن واحد من الصحابة قط التوقف فى العام إلى البحث عن المخصص ولا إنكار واحد منهم فى المناظرات على من تمسك بالعام قبل البحث عن المخصص وكذا فى القرن الثانى والثالث والحنفية يوجبون العمل به قبل البحث واستقر هذا المذهب إلى الآن فأين الاجماع وقد تقدم النقل عن القاضى الامام أبى زيد من أن التوقف مبتدع بعد القرن الثالث وقال هو أيضاً وجملة الجواب ان العام يلزمه العمل بعمومه كما سمع وأما الفقيه فيلزمه أن يحتاط لنفسه فيقف ساعة لاستكشاف هذا الاحتمال بالنظر فى الاشياء مع كونه حجة للعمل به إن عمل لكن يقف احتياطاً حتى لا يحتاج إلى نقض ما مضاه بتبين الخلاف لكن الكلام فى موجب النص نفسه أما الاحتياط فضرر معين يترك به الأصل إلا أن الترتك به لا يجب حتماً وهذا الكلام ناطق بجواز العمل قبل البحث قال مطلع الأسرار فى الالهية التفصيل الأحسن أن الصحابة يجوز لهم العمل به قبل البحث عن المخصص فإنه لا يحتمل الخفاء عليهم لو كان وأما العلم الذى يحتمل الخفاء عليه فلا بد له من التوقف وأما المجتهدون الذين هم ذووا حظ عظيم من العلم فهم فى حكم الصحابة وهذا مخالف لما نقل عن القاضى الامام وقد مر أنه خفى على سيدة النساء عليها الصلاة والسلام المخصص القطعى لما ظنته عاماً وعملت به قبل البحث عنه ولا وجه للتوقف بعد قيام دليل شرعى موجب للحكم الالهي إلا احتياطاً ساعة لمن له رتبة الاجتهاد والتأمل لنا ما تقدم أنه قطعى دلالة فيستفاد منه الحكم قطعاً فلا يتوقف على عدم احتمال المدارض احتمالاً لا غير معتد به كما لا يتوقف فى سائر القواطع على عدم احتمال النسخ والتأويل وهذا ظاهر جداً ثم هذا الدليل يتم على القول بالظنية أيضاً فإنه يفيد ظن الحكم الالهي ظناً قوياً فيجب العمل به من

غير توقف لاجل احتمال مرجوح للاجماع على العمل بالراجح قالوا عارض
دلالة احتمال المخصص قلنا العام قاطع ولا احتمال للتخصيص الاعقلا كاحتمال
المجازي الخاص والاحتمال عقلا لا يعارض الدلالة وضعا ولو سلم أنه ظني
فاحتمال المخصص احتمال مرجوح فلا يعارض العموم الوضعي الراجح ولا
يتوقف دون المعارضة اهـ ولما قال ذلك المنتصب الزيدي لا يرجح بالخبر حتى يعلم
أنه غير منسوخ ولا مخصص ولا معارض بما هو أقوى من إجماع أو غيره كتب
عليه ابن الوزير في الروض الباسم مانصه هذا الذي ذكره لا يجب على المجتهد عند
جماهير علماء الاسلام كما ذلك مقرر في علم الأصول وأنه لا سبيل إلى العلم بعدم
المعارض والناسخ والمخصص وإنما اختلف العلماء في وجوب الظن لعدم هذه
الأمور في حق المجتهد فقط ولا أعلم أن أحداً شرط ذلك في ترجيح المقلد وإنما
اختلف العلماء في وجوب الترجيح على المقلد بما يفيد الظن ولم يختلفوا في جواز
ذلك وحسنه وإنما اختلفوا في وجوبه مع اتفاقهم أنه زيادة في التحري فلا يخلو
المترض اما أن يقر أن الترجيح بخبر الثقة يفيد الظن أولاً أن قال إنه لا يفيد
الظن فذلك ممنوع لان الظن يحصل بخبر الثقة من غير توقف على العلم بعدم
المعارض والناسخ والمخصص ووجود الظن عند خبر الثقة ضروري ولو كان
ظن صحة الحديث النبوي يتوقف على ذلك لتوقف الظن على ذلك في سائر
أخبار الثقات وكان يجب إذا أخبرنا ثقة بوقوع مطر أو نفع دواء أو غير ذلك
أن لا نظن صحته متى يطلب المعارض والمخصص بل يلزم إذا أفتى المفتي أن لا
تقبل فتواه حتى يطلب معارضها من غيره فلا يوجد وكذلك يلزم أن لا يعتد
بإذن المؤذن حتى يطلب المعارض وكذلك اذا شهد الشاهدان وإما أن يسلم
أن الظن يحصل بخبر الثقة قبل طلب المعارض ونحوه فالدليل على وجوب
الترجيح به وجوه الاول أن مخالفته قبل المعارض وغيره مع ظن صحته يقتضي
الاقدام على ما يظن أنه حرام وإن مضرة العقاب واقعة عليه وتجنب الحرام المظنون.

واجب سمعا وتجنب المضرة المظنونة واجب عقلا الثاني أن الدليل على وجوب
العمل بخبر الواحد قائم قبل طلب هذه الامور وقبل ظن عدمها كما هو قائم
بعد ذلك الثالث أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه لما سئل عن سهم الجدة فاخبره
الغيرة ومحمد بن مسلمة لم يطلب المعارض والناسخ ونحو ذلك وكذلك عمر
ابن الخطاب لما أخبره عبد الرحمن بقوله صلى الله عليه وآله وسلم في المجوس
سنوا بهم ستة أهل الكتاب عمل به ولم يطلب المعارض والناسخ ونحوه وشاع
ذلك وذاع ولم ينكر فكان إجماعاً من الصحابة رضي الله عنهم الرابع أن رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لمعاذ في حديثه المشهور (يتم تحكيم) قال بكتاب الله
قال فان لم تجد قال بسنة رسول الله الحديث وفيه ما يدل على تقرير معاذ على ما ذكره
ولم يذكر فيه طلب المعارض والناسخ بعد وجود الحكم في الكتاب أو السنة وكان
طالب ذلك في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أولى بالوجوب لانه
يطلب من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذلك طلب مفيد لليقين وحديث
معاذ هذا وإن كان في إسناده مقال عند بعض أهل الحديث فقد قواه غير واحد
منهم القاضي أبو بكر العربي المالكي والحافظ ابن كثير الشافعي وذكر أنه جمع
جزأ في شواهد وطرقه وقال هو حديث حسن مشهور اعتمد عليه أئمة الاسلام
في اثبات أصل القياس وكذلك علماء المعتزلة والزيدية احتجوا به بل قال الامير
الحسين في شفاء الاثوام أنه حديث معلوم فان قلت فهذه الوجوه تقتضي أن
البحث عن المعارض أو الناسخ والخاص غير واجب في حق المجتهد قلت هو
كذلك وهو اختيار الفخر الرازي وحكاة في المحصول عن غيره اهـ وقال ابن
القيم في إعلام الموقعين في الكلام على العمل بما في كتب الحديث الموثوق بصحتها
مانصه والصواب في هذه المسألة التفصيل فان كانت دلالة الحديث ظاهرة بينة
لكل من سمعه لا تتحمل غير المراد فله أن يعمل به ولا يطلب له التزكية من قول
فقيه وامام بل الحجة قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وان خالفه من خالفه

وان كانت دلالاته خفية لا يتبين المراد منها لم يحز له أن يعمل ولا يفتى بما يتوهمه مراداً حتى يسأل ويطلب بيان الحديث ووجهه وان كانت دلالاته ظاهرة كالعام على افراده والامر على الوجوب والنهي على التحريم فهل له العمل والفتوى به يخرج على الاصل وهو العمل بالظواهر قبل البحث عن المعارض وفيه ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره الجواز والمنع والفرق بين العام فلا يعمل به قبل البحث عن المخصص والامر والنهي فيعمل به قبل البحث عن المعارض وهذا كله إذا كان ثم نوع أهلية ولكنه قاصر في معرفة الفروع وقواعد الأصوليين والعريضة وإذا لم تكن ثم أهلية فنرضه ما قال الله تعالى (فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون) وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم (ألا سألوا إذ لم يعلموا فأنما شفاء العي السؤال) وإذا جاز اعتماد المستفتي على ما يكتبه المفتي من كلامه أو كلام شيخه وإن علا وصعد فن كلام إمامه فلا يجوز اعتماد الرجل على ما كتبه الثقات من كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أولى بالجواز وإن قدر أنه لم يفهم الحديث كما لو لم يفهم فتوى المفتي فبسأل من يعرفه معناه كما يسأل من يعرفه معنى جواب المفتي اه وقال العلامة ^{هذه} السنوسي في الايقاظ ^{كتاب} والذي حققه الثقات المبادرة بالأخذ به يعني الحديث ^{إيقاظ} بمجرد الحصول قال بعضهم بعد أن ذكر الخلاف ودليل وجوب الأخذ ما ^{الوسنان} نصه ومن هنا عرفت أنه لا يتوقف في العمل بالحديث الصحيح بعد وصوله على عدم النسخ أو الاجماع على خلافه أو المعارض بل ينبغي العمل به إلى أن يظهر شيء من الموانع فينظر في ذلك ويكفى في وجوب العمل كون الاصل عدم هذه الموانع وقد بنى العلماء على اعتبار الاصل في الاشياء أحكاماً كثيرة في المساء ونحوه لا تخفى على متابع كلامهم اه وقال أيضاً في بغية المقاصد في الكلام على شروط الاجتهاد ما لفظه وسادسها البحث عن المعارض أعني التمسك بالعام قبل البحث عن المخصص وبالمطلق قبل علم مقيدته مثلاً وله حالان فإن وجد اللفظ الدال على الحكم مجرداً عن القرائن فاهم فيه خمسة

أقوال الأول جواز التمسك في العمل بمقتضاه قبل البحث عن المعارض وهو الأصح وبه قال الصيرفي والامام وعليه مشى صاحب جمع الجوامع والمنهاج والجمهور بناء على أن الأصل عدم المعارض الثاني وجوب اعتقاد عمومته مثلاً والمساغة إلى العمل بمقتضاه وبه قال الامام الرازي أيضاً والامام الشيرازي ونص مالك الثاني في شرح الممتع إن وردت هذه الألفاظ الموضوعة للعموم فهل يجب اعتماد عمومها في الحال عند سماعها والعمل بمقتضاه اختلاف أصحابنا فقال أبو بكر الصيرفي يجب اعتماد العموم في الحال عند سماعها والعمل بموجبها ومثله في البرهان للزركشي الثالث ندب البحث عن المعارض كما قال الجلال المحلى ليسلم من تطرق الخدش إليه لو لم يبحث الرابع منع العمل به قبل البحث وبه قال ابن سريج والغزالي والأستاذ أبو إسحق والآمدني محتجين باحتمال المخصص وعليه فهل يكفي في البحث ظن أن لا مخصص وهو الراجح أولاً بد من القطع ويحصل بتسكّر النظر والبحث واشتهار كلام الائمة من غير أن يذكر أحد منهم مخصصاً وبه قال الباقلاني الخامس الفرق بين العام فلا يعمل به قبل البحث عن المخصص والامر والنهي مثلاً فيعمل به قبل البحث عن المعارض وأما إن وجد اللفظ المذكور غير مجرد عن القرائن فقال الزركشي والشيخ ولي الدين العراقي من شروط الاجتهاد البحث عن المعارض فيبحث عن العام هل له مخصص وعن المطلق هل له مقيد وعن النص هل له ناسخ وفي اللفظ هل له قرينة تصرفه عن ظاهره إلى أن يغلب على الظن مرجح ذلك فيعمل به أو عدمه فيعمل بما يقتضيه ظاهر اللفظ قال ولا ينافي في هذا ما تقرّر من جواز التمسك بالعام قبل البحث عن المخصص لأن ذلك في جواز التمسك بالمجرد عن القرائن والكلام هنا في اشتراط معرفة المعارض بعد ثبوت كونه معارضاً اه .
وحينئذ فاشتراط البحث بمقيد بالثبوت لا مطلق اه . كلام السنوسي وفي جعله الأقوال خمسة ما لا يخفى والصواب أنهما ثلاثة كما يدرك بالتأمل من نفس

كلامه والتحقيق عندى وهو الواقع إن شاء الله تعالى وإن لم أر من ذكره أن الخلاف لفظي فإن المانعين على قسمين قسم اكتفى بظن العدم وقسم اشترط القطع به ومن اكتفى بالظن جعل طريقه أمرين أحدهما التمسك بالأصل المجرد عن القرائن الدالة على المعارض وثانيهما سكون النفس واعتقاد أن لا معارض بالقرائن اللائحة من المقام وهذا عين قول المجوزين فإن كلامهم فيما هو مجرد عن القرائن كما صرح به الزركشى والولى العراقى وابن القيم وغيرهم واعتمادهم على الأصل المفيد للظن وسكون النفس إلى عدم المعارض أمام وجود القرينة الدالة على أن هناك معارضا فلا أظن أحدا منهم يقول حينئذ بطرح البحث عن ذلك المعارض الذى دلت على وجوده القرينة وإن لم يكن بحقق الوجود ومن اشترط القطع بنفى المعارض جعل الحصول عليه من طريقين أيضا أحدهما عدم إشتهار المعارض بين الائمة وثانيهما أنه لو كان موجودا لنصبه الله تعالى للمكلفين ولبلغهم ذلك وما خفى عليهم وهو أيضا عين قول المجوزين فإنهم يقولون لو كان العموم غير مراد ولا مأذون فى العمل به إلا بعد البحث عن المخصص لنصب الشارع ذلك المخصص وقرنه به أو بما يدل على وجوده فلما لم يفعل دل على أننا مأذونون فى العمل بهذا العموم إلى أن يظهر لنا مخصصه وبأنه لو كان موجودا لا يشتهر بين الائمة ووصل إلينا من طريقهم كما اشتهر بينهم العام ووصل إلينا من طريقهم فلما وصلنا العام ولم يصلنا المخصص عامنا أنه غير موجود واكتفينا بمجرد العام فإن اتضح خطأنا بعد بوجوده عملنا به كما لو اتضح خطأ المستدل بهذا على العدم بوجوده بعد فمصير القولين واحد كما ترى ولما قرر الغزالى فى المستصفى وجوب البحث عن المعارض رجع فاستشكله واستشكل أدلة القائلين به من جهة الحصول عليه فقال ولكن المشكل أنه متى يجب البحث فإن المجتهد وإن استقصى أمكن أن يشذ عنه دليل لم يعثر عليه فكيف يحكم مع إمكانه أو كيف يتجسم سبيل إمكانه وقد انقسم فى هذا على ثلاثة

مذاهب فقال قوم يكفيه أن يحصل غلبة الظن بالتفاء عند الاستقصاء فى البحث كالذى يبحث عن متاع فى البيت فيه أمتعة كثيرة فلا يجده فيغلب على ظنه عدمه وقائل يقول لا بد من اعتقاد جازم وسكون نفس بأنه لا دليل أما إذا كان يشعر بجواز دليل يشذ عنه ويحسب فى صدره إمكانه فكيف يحكم بدليل يجوز أن يكون الحكم به حراما نعم إذا اعتقد جزما وسكنت نفسه إلى الدليل جاز له الحكم كان مخطئا عند الله أو مصيبا كما لو سكنت نفسه إلى القبة فصلى إليها وقال قوم لا بد أن يقطع بانتفاء الأدلة وإليه ذهب القاضى لأن الاعتقاد الجزم من غير دليل قاطع سلامة قلب وجهل بل العالم الكامل تشعر نفسه بالاحتمال حيث لا قاطع ولا تسكن نفسه والمشكل على هذا طريق تحصيل القطع بالنفى وقد ذكر فى القاضى مسلكين أحدهما أنه إذا بحث فى مسألة قتل المسلم بالنفى عن مخصصات قوله لا يقتل مؤمن بكافر مثلا فقال هذه مسألة طال فيها خوض العلماء وكثر بحثهم فيستحيل فى العادة أن يشذ عن جميع مدركها وهذه المدارك المتقولة عنهم علمت بطلانها فأقطع بأن لا مخصص لها قال الغزالى وهذا فاسد من وجهين أحدهما أنه حجر على الصحابة أن يتمسكوا بالعموم فى كل واقعة لم يكثر الخوض فيها ولم يطل البحث عنها ولا شك فى عملهم مع جواز التخصيص بل مع جواز نسخ لم يبلغهم كما حكموا بصحة المخابرة بدليل عموم حلال البيع حتى روى رافع ابن خديج النهى عنها الثانى أنه بعد طول الخوض لا يحصل اليقين بل إن سلم أنه لا يشذ المخصص عن جميع العلماء فمن أين لى جميع العلماء ومن أين عرف أنه باغى كلام جميعهم فلعل منهم من تنبه لدليله وما كتبه فى تصنيفه ولا نقل عنه وإن أورده فى تصنيفه فلعله لم يبلغه وعلى الجملة لا يظن بالصحابة فعل المخابرة مع اليقين بانتفاء النهى وكان النهى حاصل ولم يبلغهم بل كان الحاصل إما فلنا وإما سكون نفس . المنسلك الثانى قال القاضى لا يبعد أن يدعى المجتهد اليقين وإن لم يدع الاحاطة بجميع المدارك إذ يقول لو كان الحكم خاصا لنصب الله تعالى عليه

دليلا للمكلفين ولبلغهم ذلك وماخفى عليهم قال الغزالي وهذا أيضا من الطراز الأول فإنه لو اجتمعت الأئمة على شيء أمكن القطع بأن لا دليل يخالفه إذ يستحيل إجماعهم على الخطأ أما في مسألة الخلاف كيف يتصور ذلك والمختار عندنا أن تيقن الانتفاء إلى هذا الحد لا يشترط وأن المبادرة قبل البحث لا تجوز بل عليه تحصيل علم وظن باستقصاء البحث أما الظن فبانتفاء الدليل في نفسه وأما القطع فبانتفائه في حقه بتحقيق عجز نفسه عن الوصول إليه بعد بذل غاية وسعه فيأتي بالبحث الممكن إلى حد يعلم أن بحثه بعد ذلك سعى ضائع ويحس من نفسه بالعجز يقينا فيكون العجز عن العثور على الدليل في حقه يقينا وانتفاء الدليل في نفسه مظهرين وهو الظن بالصحابة في المخابرة ونظائرها اهـ كلام الغزالي فأبطل اشتراط القطع بالانتفاء واكتفى بظنه والظن كما يحصل بما ذكره كذلك يحصل بالتمسك بالأصل العاري عن انقراض الدالة على وجود المعارض فانفق القولان على أننا أثبتنا اتفاقهما وأن المصير واحد حتى على قول من اشترط القطع بالانتفاء على ما أبداه الغزالي من دلائل بطلانه ثم ما حمل هو عليه فعلى الصحابة من البحث المؤدى إلى العجز غير مسامح لمن عرف أحوال الصحابة وسيرهم وهو مناقض أيضا لقوله قبل ذلك ولا شك في عملهم مع جواز التخصيص بل مع جواز نسخ لم يباغهم الخ . لا يقال إنه محمول في نظره على عملهم بعد البحث والعجز كما صرح به فلا تناقض لأنه أو وقع منهم البحث لتحصلوا عليه قبل الأخذ بالعام فإن غالب من يجدون عنده المخصص يكون معهم في بادئهم سواء الموجودون بالمدينة أو مكة أو البصرة أو الشام أو غير هاور بما اجتمعوا كل يوم خمس مرات لأداء الفريضة في الجماعة وذلك يسهل لهم الحصول على المخصص قبل التمسك بالعام والواقع أنهم يتمسكون به في بعض القضايا مدة طويلة كما وردت بعين قدرها بعض الآثار بسنتين وبعضها بأكثر وذلك دال على أنه لم يحصل منهم بحث حتى اشتهر مأخذوا به وأفتوا به فبلغ ذلك من عنده المخصص فأخبر به ومن رجع

إلى كتب السنة تحقق هذا وجزم به وأيضا لو حصل منهم بحث في جميع ما وقع لهم من ذلك لنقل اليأس كما نقل بحث عمر عن أدلة لم يعلمها وبمبحث أبي بكر وابن عباس وغيرهم وبالله التوفيق .

(الوجه الثالث عشر) أن هذا لازم أيضا لنصوص الأئمة فإن فيها العام المخصوص والمطابق المقيد بل فيها المتعارض على الحقيقة التي لا يمكن الجمع بينه بحال كما يوجد عن الإمام رواية بالجواز وأخرى بالنقد وأخرى بالكرهية وأخرى بالمنع في المسألة الواحدة كزده فقد فهم جماعة من رواية ابن القاسم فيها الكراهية وروى عنه العراقيون المنع وروى الجمهور النقد وبعضهم الجواز وطا نظائر لا تحصى وتكون رواية الجواز في كتاب ورواية المنع في آخره حيث وجد هذا بكثرة في كلامهم تطرق احتمال وجوده في جميعه ففهم مسألة نص عليها الإمام إلا ويحتمل أن عمومها غير مراد وأنه خصص في موضع آخر أو أنه رجع عنه إلى القول بضده فيجب على المقلد أن لا يعمل بشيء من نصوصه حتى يطلب المعارض ويحصل عند العلم بانتفائه وتطابقه إنما يكون من الكتب التي قصدت لنقل نصوص الإمام وأكثرها نادر معدوم كالأوضاع والغنية والموازية وذخيرها وكذلك المفتى في النازلة الذي يستخرج حكمها من مسألة منصوصة لا مامه أو إمام من أئمة مذهبه يجب أن لا يؤخذ بفتواه حتى يعلم انتفاء معارض للنص الذي قاس عليه كلام الإمام ثم ينظر في نفس فتواه واستنباطه هل له معارض ولا يعمل به إلا بعد انتفائه وهكذا لا يبقى كلام إلا ويتوقف العمل به على العلم بانتفاء معارضه وبه يبطل التكليف وتتطل الشريعة ومن قصر وجود المعارض على كلام الله ورسوله ونفاذ من هؤلاء نقد ناقض الكتاب والسنة وكابر الحس ودافع المشاهدة كما أن من أوجب الجمع بين المتعارض من كلام الله ورسوله ولم يوجبه بين المتناقض المتضاد من كلام الفقهاء فهو قائل بأن في كلام الله ورسوله ما يجب تركه وإيسر في كلام الفقهاء وترك بل كله مقبول سواء تناقض أو توافق وكفى

به ضللاً وخسرانا والله يعصمنا منه

(فصل) الامر الثاني مما وقع في كلام القرافي قوله ان نفى المقلد للمعارض غير مقبول وإنما يقبل نفيه من المجتهدين وهذا باطل من وجوه

(الوجه الاول) أن هذا تحكم لا دليل عليه وكل ما كان كذلك فهو باطل بيانه أن من قال بوجوب البحث عن المعارض لم يشترط انتفاءه في نفسه بل اشترط العلم بانتفائه والعلم بانتفاء الشيء لا يستلزم أن يكون منتفياً في نفسه فقد يكون موجوداً ويستفرغ الباحث وسعه المؤدى إلى غلبة الظن عنده فلا يهتدى اليه حينئذ فالمعتبر حصول الظن أو القطع على الخلاف السابق وهذا يستوى فيه المقلد مع المجتهد من جهة مطلوية العمل من كل واحد منهما بما أداه اليه ظنه وإن كانت الوسائل المؤدية للمجتهد إلى حصول الظن بآتياء المعارض قد تكون أقوى منها في المقلد ولكنه مكلف بما أداه اليه ظنه على حسب وسعه وطاقته لا على حسب طاقة الغير ووسعه لأنه من التكليف بما لا يطاق وهو محال فإذا أراد أحد الصلاة مثلاً ولم يعرف القبلة فالواجب عليه أن يجتهد بحسب وسعه وطاقته حتى يغلب على ظنه أنه أصاب جهة القبلة أو عينها على الخلاف ثم يصلي وإن بان بعد أنه كان مخطئاً في ظنه ولا يجب عليه في تلك الساعة أن يجتهد على حسب وسع فلان الذي هو أعرف منه بسمت القبلة والدلائل المعينة لجهتها لأنه ليس في وسعه وطاقته فهو غير مكلف به وهكذا حكم الظن المناط به حكم كثير من مسائل العبادات والفروع الفقهية إنما هو بحسب ظن المرء نفسه لا بحسب ظن غيره فإذا استفرغ المقلد وسعه في البحث عن المعارض حتى غلب على ظنه انتفاءه جاز له حينئذ العمل بما طلب معارضه وإن كان وسع المجتهد أعلى وأكمل بحيث لو استعمله لا يمكن وقوفه على المعارض كما أن المجتهدين درجاتهم متفاوتة في الحفظ وقوة المدرك فقد يستفرغ المجتهد وسعه في البحث والنظر فيؤديه إلى ظن انتفاء المعارض ويكون في الواقع موجوداً

أو معلوماً لمن هو أحفظ منه أو أوسع نظراً وأقوى إدراكاً ولا قابل مع هذا بعدم اعتبار نفى الاول فالمقلد مثله لأن الكل اداه نظره المعتبر في حقه (فان قيل) ظن المقلد غير مقبول بخلاف ظن المجتهد (قلنا) ان كان عدم قبوله لاحتمال وقوع الخطأ فيه فالاحتمال واقع في ظن المجتهد أيضاً فهما سواء وإن كان لمجرد اجتهداه فهو تحكم باطل إذ لا دخل للاجتهد في تحقيق الظنون

الوجه الثاني ما قررناه من أن الاصل عدم المعارض والتمسك بالاصل يفيد ظن عدم وجوده كما قال الصيرفي والامام الرازي وظن عدم الوجود هو المطلوب من المجتهد والمقلد مثله

الوجه الثالث ما قررناه أيضاً من انحصار المعارض في المنسوخ وهو أقل من القليل لا يشد شيء منه عن علم الباحث المقلد بل هو مضبوط ومنحصر في مؤلفات صغيرة يمكن الاطلاع على ما فيها بل وحفظه بسهولة أمام من أطال فيه كالحازمي في الاعتبار فلا دخاله فيه ما ليس منه مما هو من قبيل التخصيص كما قال ابن الصلاح في علوم الحديث وفيمن عاناه من أهل الحديث من أدخل فيه ما ليس منه لحفاء معنى النسخ وشرطه وأشار الى هذا الحافظ السيوطي في الفيتة فقال:

فاعن به فانه مهم وبعضهم أتاه فيه الوهم

وإلا فكتاب ابن الجوزي فيه صغير جداً لا يبلغ نصف كراس وقد قال ابن القيم في اعلام الموقعين في الفائدة الثامنة والاربعين من الفوائد المعقودة آخره مانصه قالوا والنسخ الواقع في الاحاديث الذي أجمعت عليه الامة لا يبلغ عشرة احاديث البتة بل ولا شطرها اه وقال صاحب الروض الباسم التمثيل لا صعب علوم الاجتهاد بالناسخ والمنسوخ جهل مفرط لأن معرفته يسيرة فان النسخ قليل في الشريعة ثم سرد كل ما قيل بنسخه من المجمع عليه والمختلف فيه في نحو ورقة ثم قال فاذا عرفت أن الذي ذكرناه هو كل المنسوخ أو جلّه (١٤ - متون)

فكيف يقال إنه أصعب علوم الاجتهاد وأن معرفته اجتهاد ومن المعلوم لكل منصف أن تعلم مثل هذا أسهل من تعلم كتاب الصلاة في كثير من الكتب التقليدية اهـ (قلت) وما نقله ابن الصلاح عن الزهري من قوله أعياء الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ حديث رسول الله ﷺ من منسوخه فذلك كان في أول الامر قبل تدوين السنة وتمحيص ناسخها من منسوخها لأن الناسخ تسلك فيه رسول الله ﷺ ثم كان متداولاً بين الصحابة والتابعين ثم مفرقاً في كتب السنة والخلاف إلى أن جرد له غير واحد من الأئمة مصنفات كآبي داود صاحب السنن وآبي حنيفة بن شاهين وآبن الجوزي في مصنفين أحدهما في الرد على جماعة من العلماء دعوى النسخ في كثير من الاحاديث وثانيهما في تجريد الاحاديث المنسوخة وهو مختصر جداً وكالحازمي والبرهان الجعبري وغيرهم أما بعد تدوينه وجمعه على انقراذه فالحصول عليه من أسهل السهل للمقادير لا يبعد من يقول إن نفي المقلد له أولى بالتبول من نفي بعض المجتهدين الذين لم تدون في عهدهم مطلق السنة فضلاً عن الناسخ وحده وبالله التوفيق

(الوجه الرابع) أنه على تسليم جعل المخصص ونحوه معارضا وإن فيه لا يقبل إلا من مجتهدا حديث الأحكام الموجودة كلها معمول بها عند الأئمة اجتماعا وانفرادا إذ ما من حديث إلا وأخذ به إمام أو أئمة مجتهدون كما قال الترمذي في العلل التي بآخر جامعهم جميع ما في هذا الكتاب من الحديث هو معمول به وبه أخذ بعض أهل العلم ما خلا حديثين حديث ابن عباس أن النبي ﷺ جمع بين الظاهر والعصر بالمدينة والمغرب والعشاء من غير خوف ولا سفو ولا مطر وحديث أنه ﷺ قال إذا شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد في الرابعة فاقتلوه اه وقد بين الحافظ العراقي في نكته على ابن الصلاح أن من العلماء من أخذ بالحديث الثاني فقال روى أحمد بن خليل في مسنده عن عبد الله بن عمر وأنه قال آتوني برجل قد شرب الخمر في الرابعة فلكم على أن أقتله وقال حكى أيضا عن الحسن البصري وهو قول ابن

[illegible]

(الوجه الخامس) انه اذا كان نفى المجتهد مقبولا قبل تدوين السنة ووقت ان كانت الاحاديث مشقة في صدور الرجال وهم مفرقون في الاقطار والامصار كما روى ابن سعد في الطبقات عن مالك أنه قال لما حج المنصور قال لي عزمت على أن أمر بكتيبك هذه التي وضعتها فتنسخ ثم ابعث الى كل مصر من أمصار المسلمين منها نسخة وأمرهم أن يعملوا بما فيها ولا يتعدوه الى غيره فقلت يا أمير المؤمنين لا تفعل هذا فإن الناس قد سبقت اليهم أقوال وسمعوا أحاديث ورووا

روايات وأخذ كل قوم بما سبق اليهم ودانوا به فدع الناس وما اختار أهل كل بلد منهم لا أنفسهم (وروى) أبو نعيم في الحلية عنه أيضاً أنه قال شاورني هرون الرشيد أن يعلق الموطأ في الكعبة ويحمل الناس على ما فيه فقلت لا تفعل فإن أصحاب رسول الله ﷺ اختلفوا في الفروع وتفرقوا في البلدان وكل صيب قال وفقك الله تعالى يا أبا عبد الله (وروى) الخطيب عن أبي بكر الزبيري قال قال الرشيد للمالك لم نر في كتابك ذكرنا لعل وابن عباس فقال لم يكونا بيلدى ولم القر جالهما فهذا تصريح من مالك بأنه لم يصله جميع السنة وأقاويل الصحابة مع أنه أحفظ الأمة أو من أحفظهم وهكذا غيره من الأئمة لأن السنة في زمانهم كانت مفرقة في الاقطار بتفرق أهلها وحاملها فإذا كان فيهم مقبولا والحالة كذلك فنفي المقلد الذي دونت له السنة ووجدتها مجموعة بين يديه مرتبة على الفصول والابواب مبينة المراتب مضمومة كل نوع منها الى مثله منصوصا على النسخ منها والنسوخ والمعمول به والمتروك والعام والخاص والمطلق والمقيد كما هو مبين في شروح السنة وكتب الخلاف يكون أولى بالقبول

(الوجه السادس) ان المقلد لا يتطلب المعارض ولا يبحث عنه إلا في مظانه من كتب السنة ودواوين الخلاف وأصحابها كلهم حفاظ وأئمة مجتهدون وقد أوردوا كل حديث في الباب ومعارضه كما أوضحناه فإذا استفرغ المقلد وسعه في البحث عن المعارض في هذه الكتب ولم يعثر عليه فيها فذلك كالنص من أصحابها على انتفاية وعدم وجوده ففيه مستند الى نفيهم وهو مقبول

(الوجه السابع) أنهم جوزوا للمجتهد الرجوع الى الكتب المصنفة في الحديث واكتفاهم بوجودها لديه مع معرفة المظان منها ولم يشترطوا عليه حفظ ما فيها ولا استحضار معناه في ذهنه كما هو مقرر في محله وفي بعية المتأخرين شروط المجتهد أن يكون عارفاً من الكتب والسنة متعاقب الاحكام بأن يعرف خصوص آيات الاحكام وأحاديثها وفي كون الأول مائة أو خمسمائة والثاني

تسمائة وبه قال ابن المبارك أو ألفاً ومائة وبه قال أبو يوسف أو أكثر خلاف وهل المراد الاحاطة بمعظم قواعد الشريعة وممارستها بحيث يكتسب قوة يفهم بها مقاصد الكلام وعليه جماعة منهم الامام التتبي السبكي والدالتاج أو ما يحصل به المقصود منها فقط وعليه الجمهور ذاهبين الى أن المراد من ذلك معرفة موافعها لتراجع عند الحاجة اليها ولا يشترط حفظ المتن بل يكفي من السنة أن يكون عنده من الأصول ما إذا راجعه فلم يجد ما يدل على الواقعة ظل أنه لا نص فيها قال الغزالي ويكفيه من السنة أن يكون عنده أصل مصحح يجمع أحاديث الأحكام كسنة أبي داود والبيهقي أو أصل وقعت العناية فيه بجمع أحاديث الأحكام ويكتفي منه بمواقع كل باب فيراجع وقت الحاجة اليه ومثله للرافعي في العزيز وابن عرفة مثلاً بمثل الأحكام الكبرى لعبد الحق اه فنصوا على أن المجتهد يكتفي بها في نفي المعارض فالمقلد مثله

(فصل) الأمر الثالث في كلام القراني قوله فهذا القائل من الشافعية ينبغي أن يحصل لنفسه أهلية الاستقراء قبل أن يصرح بهذه الفتوى لسكنه ليس كذلك فهو مخطيء في هذا القول اه وهو قول فاسد من وجوه

(الوجه الأول) أن حكمه عليهم بأنه ليس فيهم أهلية الاستقراء حكم لم يعم عليه دليلاً وهو في نفسه لا دليل عليه وكل ما كان كذلك فهو باطل ويستدل على بطلانه أيضاً بنفس كلامه لأن الحكم على جميع العلماء بأنهم ليسوا من أهل الاستقراء يتوقف على استقراء تام بأحوالهم ومعرفة سعة كل واحد منهم في العلم والقراني ليس من أهل هذا الاستقراء ولا هو في أمكانه لتقدم جمهورهم عن عصره فهو أيضاً مخطيء

(الوجه الثاني) أن هذه مكابرة للمحسوس فإن في المقلدة من أهلية الاستقراء فيهم أبلغ من أهلية كثير من المجتهدين بل فيهم من هو أحفظ من جميعهم بحيث لو وزن ما عنده من الحديث بما عندهم لرجح به وهو بمن تأخر

وجوده عن القراني فكيف بمن عاصره ومن قبلهم من أهل القرون الفاضلة إلى زمان الأئمة المجتهدين وقد يستعظم هذا من لا خبرة له بأحوال القوم ولا علم عنده بتحقيق القضية لكن من رجع إلى ما قررناه سابقاً من الوجوه في اعتماد نفى الحافظ للحديث يهون عليه الخطب بمعرفة السبب ويسقط لديه العجب وقد قال الشوكاني في إرشاد الفحول رداً على من أدعى خلو العصر من الاجتهاد ما نصه وما قاله الغزالي رحمه الله من أن العصر خلأ عن المجتهد قد سبقه إلى القول به القفال ولكنه ناقض ذلك فقال أنه ليس بمقلد للشافعي وإنما وافق رأيه رأيه كما نقل ذلك عنه الزركشي وقال قول هؤلاء القائلين بخلو العصر عن المجتهد مما يقضى منه بالعجب فانهم إن قالوا ذلك باعتبار المعاصرين لهم فقد عاصر القفال والغزالي والرازي والرافعي من الأئمة الثمانية بعلوم الاجتهاد على أوفاء السكال جماعة منهم ومن كان له الإمام بعلم التاريخ والاطلاع على أحوال علماء الإسلام في كل عصر لا يخفى عليه مثل هذا بل قد جاء بعدهم من أهل العلم من جمع الله له من العلوم فوق ما اعتاده أهل العلم في الاجتهاد وإن قالوا ذلك لانهذا الاعتبار بل باعتبار أن الله عز وجل رفع ما تفضل به على من قبل هؤلاء من هذه الأمة من كمال الفهم وقوة الإدراك والاستعداد للمعارف فهذه دعوى من أبطل الباطلات بل هي جهالة من الجهالات وإن كان ذلك باعتبار تيسر العلم لمن قبل هؤلاء المنكرين وصعوبته عليهم وعلى أهل عصورهم فهذه أيضاً دعوى باطلة فانه لا يخفى على من له أدنى فهم أن الاجتهاد قد يسره الله للمتأخرين تيسراً لم يكن للسابقين لأن التفاسير للكتاب العزيز قد دوت وصارت في الكثرة إلى حد لا يمكن حصره والسنة المتطهرة قد دوت وتسكلم الأئمة على التفسير - والتجريح والتصحيح والترجيح بما هو زيادة على ما يحتاج إليه المجتهد وقد كان السلف الصالح ومن قبل هؤلاء المنكرين يرحلون للحديث الواحد من قطر إلى قطر فالاجتهاد على المتأخرين أيسر

وأسهل من الاجتهاد على المتقدمين ولا يخالف في هذا من له فهم صحيح فنص الزركشي على أن المتأخرين أعلم بمواد الاجتهاد من المتقدمين ولا مفهوم للزركشي بل كل من تسكلم في باب الاجتهاد والتقليد من أهل العلم الصحيح والعقل الراجح نص على هذا مع ظهوره ووضوحه واستغنايه على تنبيه منه وإرشاد مرشد ثم قال الشوكاني ولما كان هؤلاء صرحوا بعدم وجود المجتهدين شافعية فما نحن نصرح لك بمن وجد من الشافعية بعد عصرهم ممن لا يخالف مخالف في أنه جمع أضعاف علوم الاجتهاد فمنهم ابن عبد السلام وتلميذه ابن دقيق العيد ثم تلميذه ابن سيد الناس ثم الزين العراقي ثم ابن حجر العسقلاني ثم السيوطي فهؤلاء ستة أعلام قد بلغوا من المعارف العلمية ما يعرفه من يعرف مصنفاتهم حق معرفتها وكل واحد منهم إمام كبير في الكتاب والسنة محيط بعلوم الاجتهاد احاطة متضاعفة عالم بعلوم خارجة عنها وقد قال الزركشي في البحر مالفظة ولم يختلف اثنان في أن ابن عبد السلام بلغ رتبة الاجتهاد وكذلك ابن دقيق العيد وهذا الإجماع من هذا الشافعي يكفى في مقابلة حكاية الاتفاق من ذلك الشافعي الرافعي اه (قلت) ولم يقننه الشوكاني لكون الغزالي والرافعي ناقض كل منهما قوله وأوجب عدم خلو العصر من المجتهد كما نقل نصهما في ذلك الحافظ السيوطي في الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض ثم إن كلام القراني صادق أيضاً على من لم يدع الاجتهاد من حفاظ الحديث واشتهر تقليده كالدارقطني وابن حبان وابن منده والحاكم والبيهقي وأبي نعيم والطبراني وابن عبد البر والخطيب والبغوي وابن الجوزي وابن عساكر وابن النجار وابن الصلاح وابن القطان والنووي والمنذري والذمياطي وغيرهم من حملة الشريعة وحفاظ السنة وهم مقلدون للأئمة الأربعة فكل هؤلاء ليس فيهم أهلية الاستقراء لأنهم مقلدة ويكفى في سقوطه جريان اسم هؤلاء الأئمة الأعلام فلا نطيل بذكر ما يدل على علوه

كبيهم في الحفظ وباهر قوتهم فيه وامتداد باعهم في الاطلاع الذي لم ينقل
مثله عن الائمة المجتهدين ولا كان في عصرهم ما يعين عليه والله الموفق
(الوجه الثالث) أن نفى وجود من له أهلية الاستقراء في الحديث مع كونه
مكابرة للواقع ومدافعة للحس يستلزم القول بخلو العصر من المجتهد وانقطاع
الاجتهاد لأن معرفة الحديث هي ركسه الأعظم وأساسه المتين الأقوم فإذا لم
يوجد محدث له أهلية الاستقراء التي يحسن معها نفى المعارض لم يوجد مجتهد
من باب أولى وهذا خلاف المقرر في فقه الائمة الأربعة وغيرهم من أن
الاجتهاد فرض على الكفاية في كل عصر وخلاف مانص عليه القرافي نفسه
فقد قال في التنقيح أيضا في باب الاجتهاد مالفظة الفصل الثالث فيمن يتعين
عليه الاجتهاد أفتى أصحابنا رحمهم الله أن العلم على قسمين فرض عين وفرض
كفاية وحكى الشافعي في رسالته والغزالي في أحياء علوم الدين الإجماع على
ذلك فذكر القرافي فرض العين إلى أن قال وأما فرض الكفاية فهو العلم الذي
لا يتعلق بحالة الانسان فيجب على الائمة أن يكون منهم طائفة يتفقهون في
الدين ليكونوا قدوة للمسلمين حفظا للشريعة من الضياع والذي يتعين لهذا
من المسلمين من جاد حفظه وحسن ادراكه وطابت سجيته وسريته ومن
لا فلا الخ وقال قبل ذلك في الفصل الثاني في حكم الاجتهاد مذهب مالك
وجهور العلماء رضى الله عنهم وجوبه وإبطال التقليد لقوله تعالى فاتقوا الله
ما استطعتم اه وأصل هذا الكلام بحروفه للإمام أبي الحسن ابن القصار في
مقدمته في الاصول كما نقله الحافظ السيوطي عنه ثم قال ونص القاضى عبدالوهاب
أيضا في كتاب المقدمات في أصول الفقه على فرضية الاجتهاد وأطال الكلام
في تقرير ذلك في نحو كراس وقال أيضا في كتاب المخلص في أصول الفقه
باب القول في صحة النظر اعلم أن النظر صحيح ومثمر للعلم بالمنظور فيه ومفيد
لحقيقته إذا رتب على سننه واستوفى على واجبه وهو قول كافة أهل العلم ثم

أقام الأدلة على ذلك ثم قال إذا ثبتت صحته وأنه مشعر للعلم بالمنظور فيه فانه
واجب خلافا لمن نفى وجوبه والدليل على ذلك انه قد ثبت اختلاف أهل
الصلاة فيما بينهم في أحكام وأشياء لا يجوز أن يكون جميعها حقا لتضادها
واختلافها ولا أن جميعها باطلا لان الحق لا يخرج عنهم فلم يبق إلا أن يكون
بعضها حقا وبعضها باطلا ولا طريق يميز به بين ذلك إلا النظر والاستدلال
ويدل على ذلك في النص قوله تعالى فاعتبروا بأولى الألبصار وقوله أفلا يتدبرون
القرآن وهذا حث منه تعالى على النظر في آياته وما تشتمل عليه من الأحكام
وقوله وجادلهم بالتي هي أحسن وهذا من المناظرة ونصرة الدين بها وقوله
ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن في نظائر لهذه الآيات يكثر تتبعها اه
وفي بغية المقاصد قال البرزلى ظاهر ما ذكره ابن رشد في صفة المفتي أن
الاجتهاد لم يزل قائما وهو ما ذكره شيخنا الامام ابن عرفة فانه قال إذا حصل
الطالب التهذيب للبرادعي في فقه المالكية والجزولية في علم العربية واليسير من
أصول الفقه للرازي ونحوها حصلت له أدوات الاجتهاد وينقل ذلك عن بعض
شيوخه ويزيده ويحصل مثل الأحكام الكبرى لعبد الحق في علم الحديث وقال
ابن عبدالسلام ومواد الاجتهاد في زماننا أيسر منها في زمن المتقدمين لو أراد الله
بنا الهداية اه ومثله للشيخ خليل في توضيحه معللا ذلك بأن التفاسير قد دونت
والاحاديث قد جمعت وكان الرجل يرحل للحديث الواحد مسافة شهر اه وفي
الجامع لابن عبد البر روى عيسى بن دينار عن ابن القاسم قال سئل مالك قيل له
لمن تجوز الفتوى فقال لا تجوز إلا لمن علم ما يختلف الناس فيه قيل له اختلاف أصحاب
الرأى قال اختلاف أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم وعلم الناسخ والمنسوخ
من القرآن ومن حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اه وقال في موضع
آخر قد ذكر الشافعي في كتاب أدب القضاء أن القاضى والمفتي لا يجوز له أن
يقضى ويفتى حتى يكون عالما بالكتاب وما قال أهل التأويل في تأويله وعالما بالسنن
(١٥ - متون)

والآثار وعالمنا باختلاف العلماء حسن النظر صحيح الاود ورعا مشاورا فيما
اشبهه عليه قال ابن عبد البر وهذا كله مذهب مالك وسائر فقهاء المسلمين في
كل مصر يشترطون أن القاضي والمفتي لا يجوز أن يكون إلا بهذه الصفات ثم
ذكر خلاف الحنفية في ذلك وقال الباجي في المتقى في الكلام على صفات
القاضي وأن منها كونه عالما بالفظه والذي يحتاج اليه من العلم أن يكون من أهل
الاجتهاد وقد بينا صفة المجتهد في كتب الفقه وقد روى ابن القاسم عن مالك
في المجموعة لا يستقضى من ليس بفقهاء وقال أشهب في المجموعة ومطرف
وابن الماجشون وأصبغ في الواضحة لا يصلح أن يكون صاحب حديث لا فقه
له أو صاحب فقه لا حديث عنده ولا يفتى إلا من كانت هذه صفته إلا أن
يخبر بشيء سمعه ومعنى ذلك أن يكون قد جمع صفات المجتهدين والاصل في
ذلك قول الله تعالى لتبين للناس ما نزل اليهم ولعلمهم يتفكرون فاعلم تعالى أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا بين للناس ما أنزل يتفكروا ويعتبروا فإذا لم
يكن عندهم تبين النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما أنزل الله من الكتاب لم
يتمكن لهم التفكر في أحكامه وقد قال تعالى انا أنزلنا اليك الكتاب بالحق
لتحكم بين الناس بما أراك الله ومن ليس من أهل الاجتهاد فانه لا يرى شيئا
وبذلك قال الفقهاء المتقدمون انه لا يفتى من لا يعرف ذلك إلا ان يخبر بما سمع
فلم يجعل ذلك من باب الفتوى وإنما هو اخبار عن فتوى صاحب المقالة عند
الضرورة لعدم المجتهد الذي تجوز له الفتوى اه وقال ابن العربي في «العارضة»
قوله اذا اجتهد الحاكم دليل على أن من صفاته الاجتهاد وذلك معنى يختص
بالعلم دون المقلد وقال بعض أصحاب أبي حنيفة يجوز أن يولى المقلد القضاء
وكذلك رجل علم الحق فقتى به وهذا ليس بصفة المقلد قالوا كما يشهد
يقضى وهذه عمدتهم قلنا يلزمكم أن يقضى بما علم كما يشهد بما علم فان قيل
أليس يقلد الشهود والمقومين قلنا لانه جاهل بطريق الشهادة ولا سبيل له الى

أحكامها وكذلك التقويم فكانت ضرورة وهما هنا لا يجوز له أن يجمل طريق
الحكم ولا يخفى عليه طريق الحق فكان كالمفتى ومن لا يفتى لا يقضى اه
وقال المواق في شرح المختصر على قوله مجتهد إن وجد والا فامثل مقلد قال
عياض والمازري وابن العربي يشترط كونه مجتهدا أو مقلدا إن فقد المجتهد اه
وقال الحافظ السيوطي في الرد على من أخذ الى الارض نص الشافعي رضى الله
تعالى عنه والاصحاب بأسرهم على انه يشترط في القاضي أن يكون مجتهدا وكذا
أطبق عليه المالكية والحنابلة ولم يخالف في ذلك الا الحنفية اه وقال ابن عبد السلام
في شرح مختصر ابن الحاجب لا خلاف في اعتبار الاجتهاد في القاضي مع
القدرة على وجوده الى أن قال وأما قول المؤلف يعنى ابن الحاجب وقيل لا يجوز
الا بالاجتهاد فهو قول في المسألة ومعناه أنه لا يجوز تولية المقلد البتة ويرى هذا
القائل أن رتبة الاجتهاد مقدور على تحصيلها وهي شرط في الفتوى والقضاء
وهي موجودة الى الزمان الذي أخبر عنه صلى الله عليه وآله بانقطاع العلم ولم نصل اليه الى
الآن والا كانت الامة مجتمعة على الخطأ وذلك باطل اه وحكى غير واحد
الاجماع على اشتراط الاجتهاد في المفتى وان المقلد لا يجوز له الافتاء
وقال ابن عرفة في المختصرة قال في المدونة لا ينبغي لطالب العلم أن يفتى حتى
يراه الناس أهلا للفتوى وزاد ابن رشد في حكايته ويرى هو نفسه أهلا لذلك
وهي زيادة حسنة لانه أعرف بنفسه وذلك أن يعلم من نفسه أنه كملت له
آلات الاجتهاد وذلك علمه بالقرآن وناسخه وسرد شروط الاجتهاد وقال
أيضا قال شيخنا ابن عبد السلام لا يخلو الزمان عن مجتهد إلى زمن انقطاع
العلم كما أخبر به صلى الله عليه وآله وسلم والا كانت الامة مجتمعة على الخطأ
قال ابن عرفة وقد قال الفخر الرازي في المحصول وتبعه السراج في تحصيله
والتاج في حاصله في كتاب الاجماع ما نصه ولو بقى من المجتهدين والعياذ بالله
واحد كان قوله حجة قال فاستعاذتهم تدل على بقاء الاجتهاد في عصرهم قال

والفخر توفي سنة ست وستائة اه ونصوصهم في هذا مع نصوص أئمة المذاهب الأخرى أكثر من أن تحصر إذ ما من كتاب في الفقه وديوان في الأصول الا وفيه مثل هذا وقد ألم ببعض ذلك الحافظ السيوطي في الرد على من أخذ العلامة الغلاني في ايقاظهم أولى الابصار للاقتداء بسيد الماجرين والانصار

(فصل) واذ قد فرغنا من الكلام مع القرافي رحمه الله وبيننا وجه فساد مقالاته وتناقضها فلنرجع الى بيان فساد استدلال المتعصب بها وذلك من وجوه

(الوجه الاول) أنها مقالة باطلة متناقضة كما أوضحناه وكل ما كان كذلك فالاستدلال به فاسد باطل .

(الوجه الثاني) أنه على فرض صحتها ووجود شايبة من الصواب فيها فإراد القرافي بها المجتهد لا المرجح والمؤلفون في القبض لم يدعوا أنهم خالفوا مالكا واجتهدوا لأنفسهم ولا حالمهم في الواقع كذلك بل بينوا أن القبض هو الراجح من مذهب مالك ولذلك خالفهم المتعصب زاعما أنه منتصر للمذهب ولو كان غرضهم الاجتهاد ومخالفة المذهب لما اتبعوا أنفسهم بتتبع نصوص الأئمة فيه وذكروا وجوه الترجيح وطرقه حتى كتبوا في مسألة لا يحتمل ذكر دليلها صحيفة ما يزيد على مائة ورقة بل لو اجتهدوا وليتهم فعلوا لكان الامر أسير عليهم والخطب هين لديهم إذ يكفي علمهم بصحة الحديث فيه لكنهم أرادوا الانتصار لإمامهم بايضاح الحق والصواب من مذهبه وتبرية ساحته من مخالفة السنة الصحيحة الصريحة بدون مسوغ لا مقبول ولا مردود فهم مرجحون لا يجتهدون بل هم مبينون لمذهب مالك وقوله الذي لم يرو عنه خلافه إلا أن وجود الخلاف الناشئ من الخطأ في فهم رواية ابن القاسم حكم عليهم أن يقفوا موقف المرجح لا موقف المبين إذ لا ترجيح في هذه المسألة بالنظر الى الواقع ونفس الامر كما أوضحناه وحيث اقتضى الحال أن يكونوا مرجحين فلم يقل أحد

أن المرجح لا يجوز له النظر في الحديث وإلا كان قوله متناقضا لأن الترجيح اختيار الراجح والراجح هو ما قوى دليله والدليل هو الحديث عند وجوده فكيف يكون مرجحا بدون النظر فيما يقتضيه الترجيح هذا تناقض بل إبطال للترجيح وباطاله لعدم التمييز بين صحيح الاقوال وضعيفها الذي نص العلماء على حرمة العمل والفتوى به فتنزيل المتعصب كلام القرافي على المرجح من جهله المفرط. وغباوته المتزايدة لطف الله به

(الوجه الثالث) وعلى فرض أن كلام القرافي ينزل على المرجح أيضا فقد عرفت أن المرجح للقبض هم الأئمة المتقدمون المتوفرة فيهم شروط الاجتهاد المستقل فضلا عن المذهب ومن كان كذلك جاز له العمل بالحديث والترجيح به لقبول نفهم للمعارض وعلمهم بعام النصوص وخاصها ومطلقها ومقيدتها على كلام القرافي فكيف يستدل المتعصب بكلام هو عليه لا له سبحانه هذا جهل عظيم

(فصل) وقول أئمة مصيب عقب كلام القرافي قلت وعلى قوله إن هذه الاهلية لا تحصل إلا للمجتهد المطلق اذا حصلت لا أحد خرج عن رتبة تقليد الشافعي لأنه صار مجتهدا مطلقا اه فضول منه لم يكن لذكره لزوم لولا أن الله أراد كشف المستور من جهله فإن المجتهد المطلق لا يخرج اجتهاده عن تقايد إمام من الأئمة قبله وإنما يخرج اجتهاد المستقل والقرافي انما عني الاجتهاد المطلق لا الاجتهاد المستقل لأن الثاني نص العلماء ودل الدليل على عدم امكانه بعد انقراض الطراز الاول من المجتهدين وهو خلاف المطلق والمقيد فانه موجود ولن يزال إلى إتيان أمر الله قال الحافظ السيوطي لهج كثير من الناس اليوم بأن المجتهد المطلق فقد من قديم وانه لم يوجد من دهر إلا المجتهد المقيد وهذا غلط منهم ما وقفوا على كلام العلماء ولا عرفوا الفرق بين المجتهد المطلق والمجتهد المستقل ولا بين المجتهد المقيد والمجتهد المنتسب وبين كل مما ذكر فوق ولهذا ترى أن من وقع في عباراته

ان المجتهد المستقل مفقود من دهر ينص في موضع آخر على وجود المجتهد المطلق والتحقيق في ذلك أن المجتهد المطلق أعم من المجتهد المستقل وغير المجتهد المقيد فان المستقل هو الذى استقل بقواعده انفسه يبنى عليها الفقه خارجا عن قواعد المذاهب المتفرقة وهذا شيء فقد من دهر بل لو أراد الانسان اليوم لامتنع عليه ولم يجوز له نص عليه غير واحد قال ابن برهان في كتابه في الاصول أصول المذاهب وقواعد الأدلة منقولة عن السلف فلا يجوز أن يحدث في الاعصار خلافها وقال ابن المنير اتباع الأئمة الآن الذين حازوا شروط الاجتهاد مجتهدون ملتزمون أن لا يحدثوا مذهبا أما كونهم مجتهدين فلا ن الاوصاف قائمة بهم وأما كونهم ملتزمين أن لا يحدثوا مذهبا فلا ن إحداث مذهب زايد بحيث يكون لفروعه أصول وقواعد مبنية لسائر قواعد المتقدمين متعذر الوجود لاستيعاب المتقدمين سائر الاساليب هذا كلام ابن المنير وهو من أئمة المالكية وذكر نحوه ابن الحاج في المدخل وهو مالكي أيضا وأما ابن برهان المنقول عنه أولا فمن أصحابنا وأما المجتهد المطلق غير المستقل فهو الذى وجدته فيه شروط الاجتهاد التى اتصف بها المجتهد المستقل ثم لم يتسكن لنفسه قواعد بل سلك طريقة إمام من أئمة المذاهب في الاجتهاد فهذا مطلق منتسب لامستقل ولا مقيد هذا تحرير الفرق بينهما فبين المستقل والمطلق عموم وخصوص فكل مستقل مطلق وليس كل مطلق مستقلا وبهذا الذى ذكرناه صرح ابن الصلاح ثم النواوى قال في شرح المهذب المفتون قسمان مستقل وغيره فالمستقل شرطه أن يكون قيا بمعرفة الاحكام الشرعية من الكتاب والسنة والاجماع والقياس الى أن قال فمن جمع هذه الاوصاف فهو المفتى المطلق المستقل الذى يتأدى به فرض الكفاية وهو المجتهد المطلق المستقل لا نه يستقل بالأدلة بغير تقليد وتقييد بمذهب أحد القسم الثانى المفتى الذى ليس بمستقل ومن دهر طويل عدم المفتى المستقل وصارت الفتوى الى المنتسبين الى

أئمة المذاهب المتبوعة وللمفتى المنتسب أربعة أحوال أحدها أن لا يكون مقلدا لإمامه لاقى المذهب ولا فى دليله لا تصافه بصفة المستقل وإنما ينسب اليه لسلوكه طريقه فى الاجتهاد وادعى الاستاذ أبو اسحق هذه الصفة لأصحابنا فحكى عن أصحاب مالك وأحمد وداود وأكثر الحنفية أنهم صاروا الى مذاهب أئمتهم تقليدا لهم ثم قال والصحيح الذى ذهب اليه المحققون ما ذهب اليه أصحابنا وهو أنهم صاروا الى مذهب الشافعى لا تقليدا له بل لما وجدوا طريقه فى الاجتهاد والقياس أسد الطرق ولم يكن لهم بد من الاجتهاد سلكوا طريقه فطلبوا معرفة الاحكام بطريق الشافعى وذكر أبو على السجزي نحو هذا فقال اتبعنا الشافعى دون غيره لأننا وجدنا قوله أرجح الاقوال وأعد لها لا انا قلدها قال النووى من زيادته مانصه قلت هذا الذى ذكره موافق لما أمرهم به الشافعى ثم المزنى فى أول مختصره وغيره بقوله مع اعلامه بنهيه عن تقليد غيره قال ثم فتوى المفتى فى هذه الحالة كفتوى المستقل فى العمل بها والاعتداد بها فى الاجماع والخلاف ثم قال الحالة الثانية أن يكون مجتهدا مقيدا فى مذهب إمامه مستقلا بتقرير أصوله بالدليل غير أنه لا يتجاوز فى أدلته أصول إمامه وقواعده وشرطه كونه عالما بالفقه وأصوله وأدلة الاحكام تفصيلا بصيرا بمسالك الاقيسة والمعانى تام الارتياض فى التخييج والاستنباط قيا بألحاق ما ليس منصوصا عليه لإمامه بأصوله ولا يعزى عن شوب تقليده لا خلا له ببعض أدوات المستقل بأن يخل بالحديث أو العربية وكثيرا ما أخل بهما المقلد ثم يتخذ نصوص إمامه أصولا يستنبط منها كفعل المستقل بنصوص الشرع وربما اكتفى فى الحكم بدليل امامه ولا يبحث عن معارض كفعل المستقل فى النصوص وهذه صفة أصحابنا أصحاب الوجود والعامل بفتوى هذا مقلد لإمامه لاله ثم ظاهر كلام الاصحاب أن من هذا حاله لا يتأدى به فرض الكفاية قال ابن الصلاح ويظهر تأدى الفرض به فى الفتوى وإن لم يتأدى فى إحياء العلوم التى منها استمداد

الفتوى الحالة الثالثة أن لا يبلغ رتبة أصحاب الوجوه لكنه فقيه النفس حافظ
للمذهب إمامه عارف بأدله قائم بتقريرها يصور ويحرر ويقر ويهدد ويذيف
ويرجح لكنه قصر عن أولئك لقصوره عنهم في حفظ المذهب أو الارتياض
في الاستنباط ومعرفة الأصول ونحوها من أدلتها الحالة الرابعة أن يقوم بحفظ
المذهب ونقله وفهمه في الراضحات والمشكلات ولكن عنده ضعف في تقرير
أدله وتحرير أقيسته فهذا يعتمد نقله وفتواه فيما يحكيه من مسطورات مذهبه
وما لا يجده منقولاً إن وجد في المنقول معناه بحيث يدرك بغير كبير فكر وأنه
لا فرق بينهما جاز إلحاقه به والفتوى به وكذا ما يعلم اندراجه تحت ضابط مجتهد
في المذهب وما ليس كذلك يجب إمساكه عن الفتوى فيه اه كلام النووي في
شرح المذهب تبعاً لابن الصلاح في كتاب آداب الفتيا فانظر رحمك الله كيف
قسم المجتهد الذي ليس بمستقل الى أربعة أقسام الأول المطلق وهو الذي لم
يقلد إمامه ولكن سلك طريقه في الاجتهاد الثاني المقيّد وهو الذي سمي مجتهد
التخريج والثالث مجتهد الترجيح والرابع مجتهد الفتيا وإنما جاء الغلط لأن أهل
عصرنا من ظنهم ترادف المطلق والمستقل وليس كذلك لما قد عرفه والذي
ادعيته هو الاجتهاد المطلق لا الاستقلال بل نحن تابعون للإمام الشافعي رضي الله
تعالى عنه وسالكون طريقه في الاجتهاد امثالاً لا أمراً ومعدودون من أصحابه
وكيف يظن أن اجتهادنا مقيد والمجتهد المقيد إنما ينقص عن المطلق باخلاله بالحديث
أو العربية وليس على وجه الأرض من مشرقها إلى مغربها أعلم بالحديث (١)

(١) ان كانت هذه المقالة صدرت منه بعد وفاة الحافظ السخاوي فقد شهد التاريخ
بصدقه فيها فانه لم يكن بمشارك الأرض ومغاربها من يساويه في الحديث فضلاً عن
أن يكون أعلم به منه وان كانت في حياة الحافظ السخاوي فلا فانه كان أقعد بفنون
الحديث وأوسع اطلاعا على فتونه بسبب ملازمته للحافظ وساعه عليه وعلى أقرانه
المنصفين والجزاء التي لم يتيسر للحافظ السيوطي سماع عشر العشر منها بل لم يتيسر
له سماع الكتب الستة بتمامها فيما أعلم فضلاً عن غيرها وعلوم الحافظ السيوطي كانت
مروية من الله وفتحاً أكثر منها تلقياً وأخذاً مؤلفه

والعربية مني الا أن يكون الخضر أو القطب أو وليا لله تعالى فان هؤلاء لم أقصد
دخولهم في عبارتي اه كلام الحافظ السيوطي رضي الله عنه فانظر كيف نص على
أنه مجتهد مطلق وأنه غير خارج عن تقليد الشافعي وكذا قال العلامة السنوسي
المالك في الايقاظ إنه لا منافاة بين بلوغ رتبة الاجتهاد المطلق في جميع الأبواب
ومسائلها وتقليد الامام فيها بموافقه رأيه والجريان على قواعده وأصوله قال
ابن دقيق العيد كان القفال يقول للسائل سألتني عن مذهب الشافعي أم عما عندي
وقال هو وآخرون منهم تلبذه القاضي حسين لسنا مقلدين للشافعي بل وافق
رأينا رأيه وقال ابن الرفعة لم يختلف اثنان في أن ابن عبد السلام وتلميذه ابن
دقيق العيد بلغا رتبة الاجتهاد وفي الطبقات لابن السبكي المحمودون الأربعة محمد
ابن نصر ومحمد بن جرير وابن خزيمة وابن المنذر من أصحابنا قد بلغوا رتبة
الاجتهاد المطلق ولم يخرجهم ذلك عن كونهم من أصحاب الشافعي المخرجين على
أصوله الممتذهين بمذهبه لوافق اجتهادهم اجتهاده بل قد ادعى من بعدهم من
أصحابنا كالشيخ وغيره انهم وافق رأيهم رأى الامام فتبعوه ونسبوا اليه
لأنهم مقلدون له في ذلك فهؤلاء الأربعة وان خرجوا عن رأيه في كثير من
المسائل لم يخرجوا عنه في الأغلب فاعرف ذلك واعلم أنهم في أحزاب الشافعية
معدودون وعلى أصله في الأغلب مخرجون وبطريقه مهتدون وبمذهبه متمذهبون
اه قال السنوسي فلا منافاة بين بلوغ الاجتهاد المطلق والنقل إلى الامام فالتقليد
إمّا هو بالنسبة إلى الجريان على قواعده والتخريج على أصوله والاجتهاد
بالنسبة إلى استنباط الأحكام من أدلتها الموافق لرأيه غالباً اه (قلت) وتحقيق
ذلك في مذهب مالك أن الأئمة أصحاب الوجوه والتخريج فيه مثل القاضي
عبد الوهاب والباجي وابن رشد وابن العربي والمازري وعياض واضرابهم
بلغوا رتبة الاجتهاد المطلق كما وصفهم به من ترجمهم من الحفاظ ويصفهم به
كل من عرف حالهم ومارس كتبهم بل فيهم من صرح بذلك وأخبر به عن

نفسه وهو ظاهر لكل أحد عالمهم من المسائل والأقوال التي استنبطوها من الدليل. ولم يكن فيها نص عن الإمام ولا ما يقاس عليه منها وإنما استخرجوها من الدليل. على قواعد أصول مذهبه ومع ذلك فهم مالكيون وأقوالهم سائرة بين المالكية ومنسوبة إلى مذهب مالك لا إلى مذهبهم الخاص وقد نقل القاضي عبد الوهاب في أوائل كتابه المقدمات في الأصول بعد إبطال التقليد مانصه فإن قيل فهذا خلاف ما أتم عليه من دعائكم إلى مذهب مالك بن أنس واعتقاده والتدين بصحته وفساد ما خالفه قلنا هذا ظن منك بعيد وإغفال شديد لأننا لا ندعو من ندعوه إلى ذلك إلا إلى أمر قد عرفنا صحته وعلمنا صوابه بالطريق التي بينها فلم نخالف بدعائنا إليه ما قررناه وعقدنا الباب عليه اه فين أنه مجتهد وأن اجتهاده وافق اجتهاد مالك وكذا قال ابن عبد البر وابن العربي وأضرابهم وذلك ليس منحصرافهم ولا في أهل عصرهم بل وصف بالاجتهاد من أئمة المالكية العدد الكثير في كل عصر إلى المائة التاسعة والعاشر وقد عد جماعة منهم العلامة السوداني في كفاية المحتاج ومن قبله الحافظ السيوطي في كتابه في الاجتهاد بل ألف الشوكاني كتابه البدر الطالع في وصف بالاجتهاد من بعد القرن السابع في مجلدين وكل المذكورين فيه منسوب إلى إمام من الأئمة الأربعة فإن من هذا أن مقالة المتعصب جهل صرف وضعف ظاهر والله يرحمنا بمنه .

(فصل) وقوله قال التسولي في شرح التحفة أن المقلد لا يعدل عن المشهور وإن صح مقابله وأنه لا يطرح نص إمامه للحديث وإن قال إمامه وغيره بصحته الخ قول أبطل من أن يشتغل برده أو يتم بيان سقوطه فإن فساد معلوم بالضرورة من دين الإسلام لمن أزاح الله عن قلبه رين التقليد البالغ بصاحبه إلى هذا الحد الممقوت وقد ألف العلماء قديما وحديثا في رده وإبطاله ويان فساد وضلاله ما أتوا به في مجلدات وذكروا من الوارد في ذمه ما أنزله الله في كتابه وأوحاه على لسان رسوله ونطق به الصحابة والتابعون والأئمة المجتهدون.

والسلف الصالحون بما يلين له الحجر الصلد فلم تلن له قلوب المقلدة الجامدين والمتعصبة الجاهلين لما طبعوا عليه من الجهل والعناد وركب في غرايزهم من ملازمة الباطل والفساد فلا يرجو العاقل في تذكير هؤلاء فائدة تعود عليه من هدايتهم فإنهم لا يهتدون بل ولا يطمع في اسماعهم ما ورد عن الله ورسوله من الزجر البالغ والنهي الشديد فإنهم صم لا يسمعون وغلف لا يفقهون فلا حيلة إلا في ذكر نصوص العلماء والأئمة الذين اتخذوهم أربابا من دون الله وجعلوا أقوالهم ناسخة للشرائع السماوية وآراءهم ماحية للسنة النبوية فقد موها على الكتاب والسنة في العمل بمنطوقها ومنهزمها وعامها وخاصها ومتفقها ومتعارضها وصحيحها وضعفها بدور توقف ولا بحث ولا تمييز بين الصحيح والضعيف والمقبول والمردود بل العام منها مقبول على عمومها والخصوص معمول به على خصوصه والمتعارض مقبول على تعارضه وتناضيه ونسبته إلى دين الله تعالى ولا يعمل بكلام رسوله صلى الله عليه وآله وسلم لا بعامة ولا بخاصه ولا بصحيحه ولا بضعيفه إلا إذا كان فيه تأييد أو شاهد لما ذهبوا إليه فانه حجة ولو كان واهيا أو موضوعا بل وكلام الأئمة أنفسهم إذا وجد فيه الحث على إتباع السنة والعمل بها فانه مردود مثلها وزايل عن إقائله وصف الإمامة والقدوة فيها كان مالكا قائله غير مالك قائل الأقوال الأخرى كما قال العلامة الفلاني المالكي في إيقاظ همم أولى الابصار بعد كلام له مع جهلة المقلدة مانصه وإن وجد كتابا من كتب إمامه المشهورة قد تضمن نصحه وذم الرأي والتقليد وحرص على إتباع الأحاديث المشهورة نبذه وراء ظهره وأعرض عن نهيه وأمره واتخذ حجرا محجورا وجعل مختصرات المتأخرين سعيًا مشكورا لتركهم الدليل وتعصبهم للتقليد واعتقادهم أنه الرأي السديد اه وإلا فقد قال ابن عبد البر في العلم أخبرنا عبيد الله بن محمد بن عبد المؤمن قال حدثنا أبو عبد الله محمد بن أحمد القاضي المالكي قال حدثنا موسى

ابن اسحاق قال حدثنا ابراهيم بن المنذر قال حدثنا معني بن عيسى قال سمعت مالكا يقول إنما أنا بشر أخطئ وأصيب فانظروا في رأيي فكل ماوافق الكتاب والسنة فخذوا به وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه فكيف يتفق هذا مع قول التسولي وكل من وافقه عليه إن المقلد لا يطرح نص إمامه للحديث فما بالهم طرحوا نص إمامهم المؤيد بالكتاب والسنة ولم يعتبروه أصلا أليس هو من كلامه أم ليس مالك قائله هو صاحب تلك النصوص الأخرى وقائنها وقال ابن عبد البر أيضا ذكر ابن مزين عن عيسى بن دينار عن ابن القاسم عن مالك قال ليس كل ما قال رجل قولاً وإن كان له فضل يتبع عليه يقول الله تعالى الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه وذكر الطبري في كتابه تهذيب الآثار له حدثنا الحسن بن الصباح البزار قال حدثني اسحاق بن ابراهيم الحنيني قال قال مالك قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد تم هذا الأمر واستكمل فانما ينبغي أن تتبع آثار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا يتبع الرأي وذكر ابن عبد البر أن رجلاً جاء إلى مالك فسأله عن مسألة فقال له قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كذا وكذا فقال الرجل أريت فقال مالك فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم وقال الهيثم بن جميل قلت لمالك بن أنس يا أبا عبد الله إن عندنا قوما وضعوا كتباً يقول أحدهم عن فلان عن عمر بن الخطاب بكذا وكذا وفلان عن ابراهيم ويأخذ بقول ابراهيم قال مالك وصح عندهم قول عمر قلت إنما هي رواية كما صح عندهم قول ابراهيم قال مالك هؤلاء يستتابون فإذا كان تارك قول عمر يستتاب في رأي مالك فكيف بتارك قول الله ورسوله لقول من هو دون ابراهيم النخعي قال الفلاني في الايقاظ بعد نقله فيكون عند مالك من أكفر الكفرة بحيث لا يستتاب بل هو زنديق اه وقال ابن عبد البر ذهب مالك والشافعي ومن سلك سبيلهما من أصحابهما وهو قول الليث بن سعد

والاوزاعي وأبي ثور وجماعة أهل الظاهر أن الاختلاف إذا تدافع فهو خطأ وصواب والواجب عند اختلاف العلماء طلب الدليل من الكتاب والسنة والاجماع والقياس على الأصول منها وذلك لا يعدم فإن استوت الأدلة وجب الميل مع الأشبه بما ذكرنا بالكتاب والسنة فإذا لم يبين ذلك وجب التوقف ولم يجوز القطع الا يبين فان اضطر أحد إلى استعمال شيء من ذلك في خاصة نفسه جاز له ما يجوز للعامة من التقليد واستعمل عند افراط التشابه والتشاكل وقيام الأدلة على كل قول بما يعضده من قوله صلى الله عليه وآله وسلم البر ما اطمأنت إليه النفس والاثم ما حاك في الصدر فدع ما يريك إلى ما لا يريك هذا حال من لا يمعن النظر وأما المفتون فغير جائز عند أحد من ذكرنا قوله أن يفتي ولا يقضي حتى يتبين له وجه ما يفتي به من الكتاب والسنة والاجماع أو ما كان في معنى هذه الأوجه اه فهذا ابن عبد البر يحكي عن مالك واتباعه انه لا يجوز العدول عن الحديث وهذا التسولي يقول لا يجوز العمل به والعدول عن الرأي إليه نعوذ بالله من مقالته وقد قال ابن مسدى قد علم أن كل ما خالف الكتاب والسنة من أراء مالك فليس بمذهب له بل بمذهبه ماوافق الكتاب والسنة كما هو مذهب الشافعي اه ونقل الحافظ في الفتح عن ابن بطال المالكي انه قال في شرح البخاري له لا عصمة لاحد إلا في كتاب الله وفي سنة رسوله أو في اجماع العلماء على معنى أحدهما اه ونقل صاحب الايقاظ عن كتاب الجامع من العتية لا يجوز مخالفة نص الحديث إلا إذا خالف عمل أهل المدينة اه وقال الشاطبي في كتاب الاجتهاد من الموافقات المجتهدون بالنسبة إلى العامى يعنى المقلد كالدليين بالنسبة إلى المجتهد فكما يجب على المجتهد الترجيح أو التوقف كذلك المقلد ولو جاز تحكيم التشهي والأغراض في مثل هذا لجاز للحاكم وهو باطل بالاجماع قال وأيضاً فإن في مسائل الخلاف ضابطاً قرآنياً ينبى اتباع الهوى جملة وهو قوله تعالى فان تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول وهذا المقلد قد تنازع في

مسألته مجتهداً، إن فوجبه ردها إلى الله والرسول وهو الرجوع إلى الأدلة الشرعية وهذا أبعد من متابعة الهوى والشهوة اه وقال أيضاً موضع الخلاف موضع تنازع فلا يصح أن يرد إلى هوى النفوس وإنما يرد إلى هوى الشريعة وهي تبين الراجح من القولين فيجب اتباعه لا الموافق للغرض اه وقال العلامة السنوسي في بغية المقاصد الفصل الثالث في نصوص القائلين بالتفصيل بين ما علم دليله وما لم يعلم فما علم دليله من أقوال مقلده تبعه فيه وما جهل أو خالف تبع الدليل أو توقف وعلى هذا جم غفير من محققى أئمة المذهب وشهره بعضهم فقد قال القرافى فى الأحكام المشهور من مذهب مالك امتناع التقليد اه وأشار إلى بيانه ووجه دليله الامام أبو اسحاق الشاطبى قائلاً فالواجب علينا أن نقف مع الاقتداء بمن يمتنع عليه الخطأ ونقف عن الاقتداء بمن يجوز عليه إذا ظهر فى الاقتداء به إشكال بل نعرض ما جاء عن الأئمة على الكتاب والسنة فأقبله قبلناه وما لم يقبله تركناه وما علمناه عملنا به اذ قام لنا الدليل على اتباع الشارع ولم يقم لنا الدليل على اتباع أقوال الفقهاء وأعمالهم إلا بعد عرضها وبذلك وصى شيوخهم وأمرؤا به قال ونكون بذلك متبعين لأئمتهم مهتدين بهديهم خلافاً لمن تعرض عليه الأدلة ويحمد على تقليدهم فيما لا يصح فيه تقليدهم على مذهبهم والأدلة الشرعية والانتظار الفقهي تدمه وترده وتحمد من تحرى واحتاط وتوقف عند الاشتباه واستبرأ لدينه وعرضه قال الشيخ زروق بعد نقل كلام الشاطبى وما اشتمل عليه من نقول الأئمة مانصه قد فهمنا من كلام هؤلاء الأئمة أن كل من قلده واحداً من العلماء المجتهدين فى نازلة من النوازل بعد ظهور كرون رأى ذلك الامام مخالفاً نص كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس جلى عند القائل به وعلم المقلد النص المذكور فصمم على التقليد فهو كاذب فى دعواه الاقتداء بالامام المذكور وكاذب فى تقليده إياه بل هو متبع لهواه وعصيته والأئمة كلهم يريسون منه فهو مع الأئمة بمنزلة أحبار أهل الكتاب مع أنبيائهم قال

يغدعوى أحبار أهل الكتاب الذين كذبوا محمداً صلى الله عليه وآله وسلم كونهم على دين موسى وعيسى وجميع الأنبياء صلوات الله عليهم بريثون من هؤلاء الأحبار وهم مكذبون بجميع الأنبياء صلوات الله عليهم وهكذا شأن من جمد على التقليد لا حدى من الأئمة الأربعة فى مسألة خالف ذلك المجتهد أحد الأصول المذكورة وعلم المقاد المذكور أن رأى الامام المشهور خالف أصول الشريعة فصمم على التقليد فهو كاذب فى دعواه التقليد ومخالف لإمامه بل هو مخالف للأئمة الأربعة لأن كل واحد منهم قد حذر أصحابه من مخالفة الأصول الشرعية المذكورة فالأئمة الأربعة بريثون منه وهو برىء منهم وهو مبتدع متبع هواه ضال مضل لا يشك كل مسلم فى ذلك اه كلام هذا الامام رضى الله عنه وقال القرافى لا يجوز تقليد الامام فى مسألة ضعف مدركه فيها ولو لمقلده فى غيرها فالمالكى لا يجوز له تقليد مالك فى حكم ضعف مدركه فيه وإنما يقلده فيما وافق فيه الدليل أو قوى دليله على دلائل غيره اه فهذه نصوص مالك وأئمة مذهبه تنادى بمناقضة مانقله المتعصب عن التسوى وموافقيه على تلك المقالة المحققة المناهضة لأصل دين الاسلام فإن كانوا مقلدين لهم فهذه أوامرهم باتباع الكتاب والسنة ونبذ ما خالفهما من الرأى فليتبعوها وليقلدوهم فيها كما قلدوهم فى آرائهم والآفهم مثل من قال فيهم الحق سبحانه وتعالى اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله فقد روى الترمذى وابن جرير من طريق عبد السلام بن حرب عن غطف بن أعين عن مصعب بن سعد عن عدى بن حاتم أنه أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يقرأ هذه الآية اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله قال فقلت إنهم لم يعبدوهم فقال بلى إنهم حرموا عليهم الحلال وأحلوا لهم الحرام فاتبعوهم فذلك عبادتهم إياهم قال الترمذى حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث عبد السلام بن حرب وغطف ليس بمعروف اه قلت غطف ذكره ابن حبان فى الثقات والحديث لم ينفرد به عبد السلام ابن حرب كما يفهم

من قول الترمذى انه لا يعرفه الا من حديثه فقد ورد من غير طريقه أخرجه
الواقدي في كتاب الردة له حدثني أبو مروان عن أبان بن صالح عن عامر بن سعد عن
عدي بن حاتم به وعن الواقدي أسنده ابن سعد في ترجمة عدي بن حاتم من الطبقات
وله طريق ثالث فذكر الحافظ الزيلعي في تخريج أحاديث الكشاف أن ابن مردويه
خرجه في تفسيره من حديث عمران القطان ثنا خالد العبدى عن صفوان بن سليم
عن عطاء بن يسار عن عدي بن حاتم به وجاء هذا التفسير عن جماعة من السلف
منهم حذيفة ابن اليمان وهو مروي عنه من طرق متعددة في تفسير ابن جرير وغيره
وعبد الله بن عباس والحسن والسدى وأبو البختري وكلها مستندة في تفسير ابن جرير
وقال ابن عبد البر في العلم في باب فساد التقليد قد ذم الله تبارك وتعالى التقليد في غير
موضع من كتابه فقال اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله وروى حذيفة
 وغيره قالوا لم يعبدوهم من دون الله ولكنهم أحلوا لهم وحرمو عليهم فاتبعوهم ثم
ذكر حديث عدي وأسنده الأثر عن حذيفة وأبي البختري وكذا قال ابن العربي
وجماعة لا يحصون إن أهل الجود على التقليد بعد استبانة الدليل على خلاف قول
المقاد داخلون في هذه الآية (فإن قلت) في الحديث أحلوا لهم الحرام وحرمو عليهم
الحلال وليس حال المقادة مع أئمتهم كذلك (قلت) بل حالهم كذلك وأشد
من ذلك فأننا لم نر قولاً لا امام خالف فيه صريح السنة لعذر من الاعذار المبيحة
له ذلك والممانعة غيره من تقليده فيه ككونه لم يبلغه الحديث أولم يصح عنده
وصح عند غيره لوقوفه من طريقه على ما لم يقف عليه الامام أو ضعف مدركه
ضعفاً بينا من جهة النظر والاستدلال الا وجمد المتعصبون على القول به
ونصرتهم ورد ما خالفه بكل طريق وسبيل ولو أدى الحال الى الكذب واستعمال
الحيل وصرف الأدلة والالفاظ الى ما لم يدل عليه في عرف ولألفه كما سلكه
المتعصب في هذه المسألة وهي من باب تحريم الحلال بل أشد من ذلك لأنه
جعل الفعل المسنون الذي فعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وواظب

عليه طول حياته وأخبر أنه من سنن الأنبياء والمرسلين وان الله يحبه مكروهه
قيحاً مذموماً أشد الذم مذموماً فاعله وناصره والداعى اليه ذماً بليغاً مقروناً
بالتعدي والكذب عليه بل بالبهتان والازدراء به كل هذا انتصاراً لما فهموه من رواية
ابن القاسم الذي اتخذه رباً من دون الله كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
بل في مذاهب المقلدة من عين المتصوص عليه في الحديث الكثير الذي لو تتبع
لجاء منه جزء مفرد كامل وهذا لحم السباع يقول فيه النبي صلى الله عليه وآله
وسلم كل ذى ناب من السباع ومخلب من الطير فهو حرام ويقول المالكية انه
حلال بيد انه مكروه وهذه لحوم الخيل أحلام الشارع وحرمتها المالكية وكملها
من نظير أفليس هو تحريم الحلال واحلال الحرام المذكور في الحديث
ولو فتح باب المناظرة مع هذا الضرب لأفضى الحال الى تسويد مجلدات ولكن
البحث معهم ضايع كما قال سلطان العلماء عز الدين بن عبد السلام في قواعده
الكبرى ونقله عنه المواق في شرح المختصر لدى قول خليل كجماعة في باب
سجود التلاوة بعد ذكره مخالفة مالك لحديث ما اجتمع قوم في بيت من بيوت
الله يتلون كتاب الله الحديث ونصه قال عز الدين بن عبد السلام في قواعده
من العجب العجيب أن يقف المقلد على ضعف مأخذ امامه وهو مع ذلك
يقلده كأن امامه نبي أرسل اليه وهذا نأى عن الحق وبعد عن الصواب لا يرضى
به أحد من أولى الالباب بل تجد أحدهم يناضل عن مقلده ويتحيل
لدفع ظواهر الكتاب والسنة ويتأولها وقد رأيناهم يجتمعون في المجالس فإذا
ذكر لاحدهم خلاف ما وطن عليه نفسه تعجب منه غاية التعجب لما ألفه من
تقليد امامه حتى ظن أن الحق منحصر في مذهب امامه ولو تدبر لكان تعجبه
من مذهب امامه أولى من تعجبه من مذهب غيره فالبحث مع هؤلاء ضايع
مفض الى التقاطع والتدابير من غير فائدة يجديها فالأولى ترك البحث مع هؤلاء
الذين إذا عجز أحدهم عن تمشية مذهب امامه قال لعل امامي وقف على دليل لم

أقف عليه ولا يعلم المسكين ان هذا مقابل بمثله وتفضيل لخصمه بما ذكره من
الدليل الواضح فسبحان الله ما أكثر من أعمى التقليد بصره حتى حمله على مثل
ما ذكرته وفقنا الله لاتباع الحق أينما كان وعلى لسان من ظهر اه وحدثني بعض
أئمة هذا العصر علما وولاية انه ناظر بعض المتعصب في مسألة إلى أن قال ذلك
المتعصب ونعوذ بالله من ذكر مقالاته قبل حكايتها ما قاله الله ورسوله أضعه
تحت قدمي وما قاله خليل اجعله فوق رأسي وناظرت بعضهم في مسألة خالف
ابن القاسم فيها نص الحديث وجعلت أذكر له أدلتها فلما عجز صار يصيح ويقول
ما هذا أتدعوننا الى الكفر اتدعوننا الى العمل بالحديث ومخالفة المذهب وهكذا
يقول المتعصب في آخر رسالته إن القبض مختلف فيه في المذهب والارسال
لم يختلف فيه فالورع في دينه ينبغي له أن يأخذ ما اتفق عليه ويترك ما اختلف
فيه فانظر إلى هذا الكلام الملعون الذي يجعل فيه ترك السنة من الورع في
الدين وقد حكى العلامة الفلاني في أواخر كتابه أيقاظ همم أولى الأبصار
بعضا من هذه المقالات الشنيعة الواقعة من متعصب عصره ومن قبلهم فهذا
الضرب من المقلدة لا يشك مسلم انهم اتخذوا أئمتهم أربابا من دون الله فانا
نته وإننا اليه راجعون .

(فصل) وقول التسولي وقد صرح بذلك ابن الصلاح وغيره لا يخلو
أن يكون من الكذب على ابن الصلاح أو الخطأ في فهم المراد من كلامه البتة
فان ابن الصلاح ما قال هذا ولا نطق بما يقاربه بل أعاده الله أن يصدر منه مثله
فانه من أعظم الأئمة وأساطين حفاظ الشريعة بل كلامه صريح في رده فقد
قال العلامة السنوسي في بغية المقاصد قال الشيخ تقي الدين ابن الصلاح إذ ثبت
حديث على خلاف قول المقلد وقتش فلم يجد له معارضا وكان المفتش له أهلية
فانه يترك قول صاحب المذهب ويأخذ بالحديث ويكون حجة للمقلد في ترك
مذهب مقلده اه وللنووي في شرح المذهب مثله اه فكيف يزعم التسولي ان

ابن الصلاح صرح بمثل مقالاته الخبيثة وكأنه فهم ذلك من عبارة نقلها عنه ابن
فرحون ونقلها عن ابن فرحون الخطاب في شرح المختصر في باب القضاء عند
قول خليل مجتهد ان وجد والا فامثل مقلد يحكم بقول مقلدة فقال قال ابن فرحون
فصل يلزم القاضي المقلد إلى أن قال فقد قال ابن الصلاح في كتاب أدب المفتي
والمستفتى أعلم أن من يكتفي بأن يكون في فتياه أو علمه موافقا لقول أو وجه
في المسألة أو يعمل بما شاء من الأقوال والوجوه من غير نظر في الترجيح فقد
جهل وخرق الاجماع وسبيله سبيل الذي حكى أبو الوليد الباجي عن بعض فقهاء
أصحابه أنه كان يقول الذي لصديقي على إذا وقعت له حكومة ان أفتيه بالرواية
التي توافقه وحكى الباجي عمن يثق به انه وقعت له واقعة فأفتى فيها وهو غائب
من فقهاءهم يعني المالكية بما يضره فلما عاد سألهم فقالوا ما علمنا أنها لك وأفتوه
بالرواية الاخرى التي توافقه قال الباجي وهذا لا خلاف فيه بين المسلمين بمن
يعتمد به في الاجماع انه لا يجوز قال ابن الصلاح فاذا وجد من ليس أهلا
للتخريج والتريج بين اختلاف أئمة المذهب فينبغي أن يفرع في الترجيح
الى صفاتهم الموجبة لزيادة الثقة بأرائهم فيعمل بقول الاكثر والأورع والاعلم
فاذا اختص أحدهم بصفة أخرى قدم الذي هو أخرى منهما بالاصابة
فالأورع الا علم مقدم على الأورع العالم وكذا إذا وجد قولين أو وجهين
ولم يبلغه عن أحد من أئمة المذهب بيان الاصح منهما اعتبر أوصاف ناقلهما
أوقائهما اه وهذا لا يفهم منه ما عزاه التسولي اليه فضلا عن أن يكون مصرحا
به بل هو صريح في نقيض ما حكاه عنه كما هو ظاهر والله الموفق .

(فصل) وقوله بل قال ابن عبد البر في التمهيد إذا ظفر بحديث يتعلق
بالاحكام فان كان من المقلدين لم يلزمه السؤال عنه وان كان من المجتهدين لزمه
سماعه ليكون أصلا في اجتهاده ذكره الماوردي والرويانى قالوا وعلى متحمل
السنة أن يرويها إذا سئل عنها ولا تلزمه روايتها إذا لم يسئل عنها الا أن يجد الناس

على خلافها اه فيه رد على المتعصب من وجوه .

(الوجه الأول) قوله لم يلزمه السؤال عنه يريد إذا سمع الحديث ولم يثبت عنده ضعف مدرك إمامه فيما هو مقابله أو عدم وصوله إليه فانه والحالة هذه باق على ظنه واعتماده على أن لإمامه دليلا فيما تمسك به أما إذا ثبت عنده مخالفة الامام للحديث فقد وجب السؤال عليه للعمل به كما نص عليه ابن عبد البر في غير موضع من كتبه ومسألة الوضع ثبت عند من ألف فيها أن الامام يرى من القول بالارسال فضلا عن أن يكون ضعف مدركه فيه فوجب عليه نصره السنة وتبيين الحق من مذهبه بالحديث .

(الوجه الثاني) أن ما قاله ابن عبد البر ان ثبت عنه فهو في حق المقلد الصرف لا في حق المرجح لأن المرجح يجب عليه النظر في الدليل ليحكم بأرجحية أحد القولين إذا لم يثبت من النظر في الحديث لبطل الترجيح وهو باطل كما قدمناه .

(الوجه الثالث) أنه قال ولا يلزمه روايتها إذا لم يسأل عنها إلا أن يجد الناس على خلافها أى يقتلزمه حينئذ والمؤلفون في الوضع قد وجدوا الناس على خلاف السنة وخلاف مذهب مالك أيضا فلزمهم أن يبينوا للناس سنة نبينهم ومذهب إمامهم فكلام ابن عبد البر على المتعصب لاله كما تراه واضحا جليا وبالله التوفيق .

(فصل) وقول المتعصب فيخاف عليهم من الضلال عند الأخذ منه ولذا روى خليل الخ فيه أمران .

(الأول) أن المتعصب أول داخل في الضلال الذي حكم به على المقلد الآخذ بالأحكام من الحديث لأنه مقلد أخذ حكم الارسال من الحديث على ما أداه إليه فهمه القاصر وكل من أخذ الحكم من الحديث إذا كان مقلدا فهو عند المتعصب ضال فالمتعصب عند نفسه ضال (فان قال) لم آخذ الحكم من الحديث وإنما أوردته دليلا لمذهبي (قلنا) وكذلك المرجحون لم يأخذوا حكم الوضع من الحديث وإنما أوردوه دليلا لمذهبهم بيد أنهم صادقون فيما نسبوه إلى مذهب مالك ومتمسكون

بصريح الأحاديث وأنت كاذب فيما نسبته إلى الحديث وجاهل بمذهب مالك (الأمر الثاني) أن قوله روى خليل في جامعه جهل منه باصطلاح أهل الحديث فان روى يقال لمن استخرج الحديث باسناده لا لمن أتى به معلقا كما يقال في معلقات البخارى ذكره تعاقبا ولا يقال رواه تعليقا ولوقيل ذلك في حق البخارى لكان له وجه باعتبار أن الحديث مروى له باسناده لأنه لا يعلق في الصحيح إلا ما وقع له مسندا فيه أو في غيره والشيخ خليل ليس من أهل الرواية ولا كان في عصرها ولئن كان من أهلها وفي عصرها فرضا فالواقع أنه لم يستند أثر سفيان في جامعه ومن هنا تعلم أن الرجل أجهل الناس بالحديث .

(فصل) وقوله ولذا قال ابن وهب كل صاحب حديث ليس له إمام في الفقه فهو ضال الخ استدلال باطل من وجوه .

(الوجه الأول) أن مراد ابن وهب بصاحب الحديث من كان همه الرواية والسماع وجمع الطرق الكثيرة وطلب العالي والنازل والمتون الغريبة وغير ذلك بما تعمق فيه محدثوا عصر ابن وهب ومن بعدهم إلى المائة السادسة والسابعة مع الاعراض عن تفهم معانيه ومعرفة فقهه والتضلع من علوم الآلة أو معرفة ما يكفي منها لفهم المراد من الحديث وأخذ الحكم منه فمن كان هذا حاله إذا وقع له حديثان متعارضان بحسب الظاهر كحديث أيما إهاب دبغ فقد طهر مثلا مع حديث لا تتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب وحديث من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له مع ما صح أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا سأل عن طعام فلم يجد قال إذا أنا صائم وأمر بصيام عاشوراء عند منتصف النهار وأمثال هذا تحير ولم يدر كيفية الجمع بينهما كما أنه قد يتعارض عند الحديثان ويكون أحدهما منسوخا فلا يعرفه ولا ما يبدل على نسخته من غيره وقد يكون المراد من الحديث المجاز فيجمله على الحقيقة كما روى أن بعض المحدثين روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه نهى أن يسقى الرجل ماءه زرع غيره فقال جماعة ممن حضر قد كنا إذا فضل

لنا ما في بسايتنا سر حناه إلى جيراننا ونحن نستغفر الله ولم يفهموا أن المراد وطمع
الحبالى من السبايا ومن هنا نشأت لهم أوهام في الصفات حتى وردت عنهم في التشبيه
والتجسيم طامات ولكن وجود هذا الضرب مع قلته في الأزمان المتأخرة التي
انتشرت فيها علوم الآلة لا يكون سببا في منع الجميع من العمل بالحديث وأخذ
الأحكام منه والترجيح به حتى يكون مانعا لمثل ابن عبد البر وعياض وابن
القطان بل وللمتأخرين الذين ألفوا في القبض من الترجيح به وأخذوا أحكام
منه فلا يأخذ كلام ابن وهب على عمومته إلا جاهل أو متعصب .

(الوجه الثاني) أن مراده أيضاً بالإمام في الفقه ما يشمل فقاهاة النفس الكافية
في استنباط الأحكام من الأدلة على الوجه الصحيح وإن لم يكن هناك إمام فإن
الصحابة والتابعين جلهم أصحاب حديث ولا يعرف لأحد منهم إمام في الفقه
بالمعنى المعروف الآن وكذلك الأئمة الأربعة وبقية المجتهدين كانوا أصحاب
حديث ولم يكن لهم في الفقه إمام ولو كان لهم لزال عنهم وصف الاجتهاد وكانوا
مقلدين ومن كان له منهم إمام فإما كان يأخذ عنه أئمة السلف وفتاويه في النوازل
التي لم يرد فيها خبر ولا أثر ليلقاه فيها بل ليتهدى منها إلى طريق الاستنباط
والاستدلال وهكذا كان حال مالك مع ابن هرمز وربيعة وابن شهاب وكذلك
أبو حنيفة مع شيوخه وأحمد مع الشافعي وقد لامة إنسان يوم أقي حضور مجلس
الشافعي وتركه مجلس سفيان بن عيينة فقال له أحمد أسكت فإنك حديث
بعلمو تجده بنزول ولا يضرك وإن فاتك عقل هذا الفتى أخاف أن لا تجده فيمن
أحمد أنه كان يأخذ عن الشافعي كيفية الاستنباط وتحصيل الفقه بالحديث وهذا
قد استوى في أصله المتأخرون مع الأئمة بل ربما وجد في المتأخرين من أربى فيه على
بعض المتقدمين لاستكمال الفن في زمانهم وبلوغه إلى الغاية التي لم يبلغ عشرين
زمان المتقدمين فكيف يحتاج بكلام ابن وهب أو ينزل على من هذه صفته .

(الوجه الثالث) أن الضلال في كلامه بمعنى الحيرة لا بمعنى الضلال الذي هو ضد الهداية

كما صرح بذلك في قوله أكثر من الحديث فحيرني ولو أراد الضلال الذي هو
ضد الهداية لدخل فيه الصحابة والتابعون لأنهم أصحاب حديث ليس لهم في
الفقه إمام وهذا ضلال

(الوجه الرابع) أن هذا صدر من ابن وهب قبل تدوين علم الأصول وإن
دونه الشافعي في زمانه فهو لم يشتهر إلا بعد عصرهما وباشتهاره سهل الخطب على
الناس وزالت عنهم الحيرة التي وقع في مثلها ابن وهب ولهذا كان للإمام الشافعي
رضي الله عنه منة عظيمة على جميع من جاء بعده من العلماء لأنه فتح لهم باب الاجتهاد
ومهد لهم طريق الاستنباط وأزاح عنهم بعلم الأصول كل ما يعرض عند العمل
بالكتاب والسنة من وقفة وإشكال فامن الله به من الحيرة كل من أجاد هذا الفن
وأحكم مسائله وأصحابنا الذين احتجوا بالرجحية القبض على الإرسال بالأحاديث
من ضرب لهم بالسهم الوافر فيه فلا يعترض عليهم بكلام ابن وهب الذي لم
يكن هذا العلم موجوداً في عصره .

(الوجه الخامس) أن القضية التي ذكرها ابن وهب يسميها المناطق قضية
كاذبة لأن بعض أهل الحديث ممن ليس له إمام في الفقه غير ضال كالصحابة
والأئمة المجتهدين ولأنه أخطى في قياسه جميع الناس على نفسه لوجود الفارق
الحق بديان العقول وفوق كل ذى علم عليم فلا يلزم من حيرته هو عند
اكتنازه من الحديث أن يتحير غيره حتى تكون قضيته الكلية صادقة فقد
وجدنا من الحفاظ من كان يحفظ ألف ألف حديث فلم يقل أنها حيرته ولا
كان له في الفقه إمام يرشده .

(الوجه السادس) أن كلام ابن وهب فيمن أكثر من الأحاديث وأراد
استنباط الأحكام منها وأصحابنا ليس حالهم كذلك فانهم ما أكثروا من
الاحاديث حتى تحيرهم ويضلون إنما هي مسألة أخذ بها أمامهم فينبوا دليلها وجمعوا
الاحاديث الواردة فيها فهم مقلدون لا مجتهدون وإنما يستدل بكلام ابن وهب .

لو كان صحيحاً على من رفض المذاهب كلها واستقل لنفسه بالاجتهاد وأين هذا من صنيع أصحابنا لو كان متدبراً

(فصل) وقوله وانظر ما قاله ابن وهب الواصل إلى رتبة الاجتهاد الخ ثم قال بعده انتهى هو من تدليسه الذي نهيتك سابقاً على أنه اخترعه للتزوير والشويش واكد ذلك هنا بقوله عقبه فقد بان لك مما ذكرناه من النصوص ليكون ما قبل انتهى من قوله تعلم جرأة المدعين الخ داخل في نصوص العلماء لامن كلامه هو وكفى بهذا دليلاً على سخافته وعدم ديانته وأمانته فان مثل هذا التدليس المكشوف لا يستعمله ظاناً رواجه الا من أعماه التعصب والجأه العناد إلى نصره الباطل وترويع الضلال ورفع جلباب الحياء عن وجهه ولم يبال بمثل هذه السقطات المخزيات فالحمد لله الذي عافانا مما ابتلاه به وفضلنا على كثير من خلقه تفضيلاً

(فصل) وقوله فقد بان لك مما ذكرناه من نصوص العلماء أن المقلد ولو كان مجتهد مذهب لا يعدل عن مشهور مذهب امامه الى الحديث فيه أمران (الأمر الأول) الكذب الصراح فانه لم يتقدم في نص من النصوص التي ذكرها هذا المعنى أصلاً وانما تقدم في كلام التسولي أن المقلد لا يعدل عن مشهور المذهب وفرق بين المقلد المذكور في كلام التسولي وبين المقلد الموصوف بالاجتهاد المذهبي الذي زاده المتعصب من عنده وزعم أنه تقدم في نصوص العلماء فانظر الى هذا الكذب المزوج بالتزوير

(الأمر الثاني) الجهل الذي يدرك قبجه عوام الناس وغفلتهم فان المجتهد المذهبي اذا كان مقيداً بالمشهور ملزوماً أن لا يخرج عنه فمافائدة اجتهاده وفي أي شيء يجتهد وما الفرق حينئذ بينه وبين المقلد غير المجتهد بل ما وصف ذاك بالاجتهاد إلا لكونه يصحح ويضعف ويرجح ويظهر وليس ذلك إلا بالنظر في المرجحات التي منها الدليل وإلا كان مرجحاً بغير مرجح وهو باطل وأيضا المشهور ما وجد

إلا بعد تشهير المجتهد فاذا كان لزاماً للمجتهد أن لا يخرج عن المشهور لزم منه الدور وهو محال وقد قال الشاطبي في الموافقات في الكلام على المسئلة انثالثه من كتاب الاجتهاد ما لفظه اختلاف العلماء بالنسبة الى المقلدين كاختلاف الأدلة بالنسبة الى المجتهدين قال فتعارض الفقهاء عليه كتعارض الدليلين على المجتهد فكما أن المجتهد لا يجوز في حقه اتباع الدليلين ولا اتباع أحدهما من غير اجتهاد ولا ترجيح كذلك لا يجوز للعامة اتباع المفتين معاً ولا أحدهما من غير اجتهاد ولا ترجيح اه وقال أيضاً المجتهدون بالنسبة الى العامة كالدليلين بالنسبة الى المجتهد فكما يجب على المجتهد الترجيح أو التوقف كذلك المقلد ولو جاز تحكيم التشهي والأغراض في مثل هذا لجاز للحاكم وهو باطل بالاجماع اه (فصل) وإذ قد بينا فساد تفاصيل هذه المقدمة فلنبين لك وجه فسادها من أصلها وانها مبذية على جهل ومغالطة وذلك ان المقلد يلزمه اتباع المجتهد فيما يقع عليه فيه وصف الاجتهاد الذي هو استفراغ الوسع في تحصيل حكم ظني أما الحكم القطعي الذي لا يتوقف على استنباط فالمقلد والمجتهد فيه مستويان فاذا صح الخبر وكان قطعي الدلالة وجب الأخذ به على المقلد من غير التفات إلى رأى المجتهد قال ابن أبي الاصبع الاندلسي :

والاجتهاد إنما يكرن في كل مادله مظلون
أما الذي فيه الدليل القاطع فهو كما جاء ولا منازع

وقال القرافي في الاحكام ضابط المذاهب التي تقلد فيها الاثمة خمسة أشياء
السادس لها الاحكام الشرعية الفروعية الاجتهادية وأسبابها وشروطها وموانعها
والحجج المثبتة للأسباب والشروط والموانع ثم فصل ذلك إلى أن قال ومعنى
التقليد في الأسباب والشروط والموانع التقليد في كونه أسباباً وشروطاً وموانع
لأى وقوعها فصرح بأن الاجتهاد إنما يكرن في الفروع الاجتهادية المدركة
بالاجتهاد وأما ما هو منصوص عليه في الحديث كسنية وضع اليمين على الشمال

عن أبي وائل بن حجر قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ وهذا مخالف لما مر عن مسلم ووائل بن علقمة قال الذهبي في الميزان لا يعرف ثم رواه بعد ذلك عن عبد الجبار عن أبيه أنه أبصر النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يديه مع التكبيرة فانظر هذا مع ما مر قريبا من قول عبد الجبار كنت غلاما لأعقل صلاة أبي وهذا حدث عن أبيه بدون واسطة ثم رواه بعد ذلك عن عبد الجبار قال حدثني أهل بيتي عن أبي أنه حدثهم الخ ثم رواه بعد ذلك عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر قال قلت لانظرن إلى صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف يصلي الخ وعاصم ابن كليب هذا كان مرجيا ووثقه ابن معين وقال ابن المديني لا يحتج بما انفرد به اه هذا مافيه من الاضطراب وهو اضطراب شديد موجب للضعف الشديد كما هو مسطور في كتب أصول الحديث الوجه الثالث الذي في المتن هو أن هذا الحديث روى عن وائل بن حجر بالروايات المتقدمة من غير الزيادة الآتية ورواه أبو داود عن عاصم بن كليب الذي مرت الرواية عنه وفيها ثم أخذ شماله يمينه وقال في هذه الرواية الاخيرة ثم وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرسغ والساعد وقال فيه ثم جيت بعد ذلك في زمان فيه برد شديد فرأيت الناس عليهم جل الثياب تحرك أيديهم من تحت الثياب ففي رواية عاصم الاولى لم يذكر ثم جيت بعد ذلك في زمان فيه برد شديد الخ ولم يذكرها غيره ممن روى هذا الحديث عن وائل بن حجر وذكرها عاصم بن كليب في هذه الرواية وهذه الزيادة إما أن تكون مقبولة أو غير مقبولة فان كانت مقبولة كانت دالة دلالة واضحة على نسخ ما رواه في المرة الاولى من القبض لان قوله تحرك أيديهم تحت الثياب ظاهر في الارسال لان تحرك الايدي حالة القبض غير يمكن بدون حركة الجسم جميعا كما هو ظاهر بالمشاهدة والتجربة لمن شك في ذلك وما هي دالة عليه من النسخ للقبض هو الذي نقول به وقوله ثم جيت بعد ذلك

متصلا بقوله ثم وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى صريح في أن مارآه في المرة الثانية مخالف لما رآه في المرة الاولى وإلا لما احتاج الى ذكر ذلك وإن كانت غير مقبولة لكونها مخالفة لما رواه الكثير عن وائل كانت موجبة لاضطراب حديث عاصم بن كليب عنه اه .

إلى هنا كلام هذا الجاهل وفيه من الفساد والجهل ما يتضح من وجوه .
(الوجه الاول) ان الطعن في أحاديث الصحيحين خرق لاجماع المسلمين واتباع لغير سبيل المؤمنين فان الامة مجمعة على صحة أحاديث الصحيحين ومتفقة على تاقى مافيهما بالقبول حتى ألحق كثير من محققى آئمة الحديث والفقهاء والاصول أحاديثهما بالمواتر في إفادته العلم القطعي وقالوا لو حائف إنسان بالطلاق على صحة إضافتها للنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحتث في يمينه بل حكى الامام الحافظ أبو نصر الوايلي السجزي الاجماع على هذا أيضا فقال أجمع أهل العلم من الفقهاء وغيرهم أن رجلا لو حلف بالطلاق أن جميع مافى البخارى مما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد صح عنه ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قاله لا شك فيه أنه لا يحتث والمرأة بحالها في حباتها وكذا قال إمام الحرمين فيما حكاه عنه ابن الصلاح في شرح مسلم انه لو حلف إنسان بطلاق امرأته ان مافى كتاب البخارى ومسلم مما حكاه بصحته من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما ألزمته بالطلاق ولا حنثته لاجماع علماء المسلمين على صحتها قال ابن الصلاح ولنا قيل أن يقول إنه لا يحتث ولو لم يجمع المسلمون على صحتها للشك في الحنث فانه لو حلف بذلك في حديث ليس هذه حفته لم يحتث وان كان راويه فاسقا فعدم الحنث حاصل قبل الاجماع فلا يضاف إلى الاجماع قال والجواب أن المضاف إلى الاجماع هو القطع بعدم الحنث ظاهرا وباطنا وأما عند الشك فمحكوم به ظاهرا مع احتمال وجوده باطنا فعلى هذا يحمل كلام امام الحرمين وهو اللابق بتحقيقه اه وقال النسوى في شرح مسلم إن ما قاله ابن الصلاح

في تأويل كلام إمام الحرمين في عدم الحنث فهو بناء على ما اختاره الشيخ وأما على مذهب الأكثرين فيحتمل أنه أراد أنه لا يحنث ضاهراً ولا يستحب له التزام الحنث حتى تستحب الرجعة كما إذا حلف بمثل ذلك في غير الصحيحين فإنا لا نحنثه لكن يستحب له الرجعة احتياطاً لاحتمال الحنث وهو احتمال ظاهر قال وأما الصحيحان فاحتمال الحنث فيهما في غاية من الضعف فلا يستحب له الرجعة لضعف احتمال موجبهما اهـ وقال ابن الصلاح في علوم الحديث إن أعلى أقسام الصحيح ما أخرجه البخاري ومسلم وهو الذي يقول فيه أهل الحديث كثراً صحيح متفق عليه يطلقون ذلك ويعنون به اتفاق البخاري ومسلم لاتفاق الأئمة عليه لكن اتفاق الأئمة عليه لازم من ذلك وحاصل معه لاتفاق الأئمة على تلقى ما اتفقا عليه بالقبول قال وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته والعلم اليقيني النظري واقع به خلافاً لقول من نفي ذلك محتجاً بأنه لا يفيد في أصله الا الظن وإنما تلقته الأئمة بالقبول لأنهم يجب عليهم العمل بالظن والظن قد يخطئ قال وقد كنت أميل إلى هذا وأحسبه قوياً ثم بان لي أن المذهب الذي اخترناه أولاً هو الصحيح لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ والأئمة في إجماعها معصومة من الخطأ ولهذا كان الإجماع المبتنى على الاجتهاد حجة مقطوعاً بها وأكثر إجماعات العلماء كذلك وهذه نكتة نفيسة نافعة ومن فوائد القول بأن ما انفرد به البخاري ومسلم مندرج في قبيل ما يقطع بصحته لتلقى الأئمة كل واحد من كتبهما بالقبول اهـ وأيده شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني بما قرأته في محاسن الاصطلاح له أن بعض الحفاظ المتأخرين نقل عن جماعة من الشافعية كالإسفرائيني وأبي إسحاق الشيرازي والسرخسي من الحنفية والقاضي عبد الوهاب من المالكية وجماعة من الحنابلة كابن يعلى وابن الخطاب وأبي حامد وابن الزاغوني وأكثر أهل الكلام من الأشعرية وغيرهم منهم ابن فورك وأهل الحديث قاطبة ومذهب السلف عامة أنهم يقطعون بالحديث

الذي تلقته الأئمة بالقبول وفي صفوة التصريف لأبي طاهر المقدسي وذكر الصحيحين أجمع المسلمون على صحة ما أخرج فيهما وما كان على شرطهما اهـ (قلت) ومراد البلقيني ببعض الحفاظ المتأخرين ابن تيمية كما قال السكالك ابن أبي شريف في حاشيته على النخبة وقال الحفاظ السخاوي في شرح الالفية ما أورده البخاري ومسلم مجتمعين ومنفردين بإسنادهما المتصل دون ما فيهما من المنتقد والتعاليق وشبههما مقطوع بصحته لتلقى الأئمة المعصومة في إجماعها عن الخطأ كما وصفها صلى الله عليه وآله وسلم بقوله لا تجتمع أمتي على ضلالة لذلك بالقبول من حيث الصحة وكذا العمل ما لم يمنع منه نسخ أو تخصيص أو نحوها وتلقى الأئمة للخبر المنحط عن درجة المتواتر بالقبول يوجب العلم النظري كذا لابن الصلاح حيث صرح باختياره له والجزم بأنه هو الصحيح وإلا فقد سبقه إلى القول بذلك في الخبر المتلقى بالقبول الجمهور من المحدثين والأصوليين وعامة السلف بل وكذا غير واحد في الصحيحين ولفظ الاستاذ أبي إسحاق الإسفرائيني أهل الصنعة يجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بصحة أصولها ومترونها ولا يحصل الخلاف فيها بحال وإن حصل فذاك اختلاف في طرقها ورواتها قال فمن خالف حكمه خبراً منها وليس له تأويل سائغ للخبر نقضنا حكمه لأن هذه الأخبار تلقته الأئمة بالقبول اهـ ولما تعقب النووي ما اختاره ابن الصلاح وجزم به من أن أحاديثها تفيد القطع بقوله وخالفه المحققون والأكثر كثرون فقالوا يفيد الظن ما لم يتواتر لأن ذلك شأن الأحاد ولا فرق في ذلك بين الشيخين وغيرهما وتلقى الأئمة بالقبول إنما أفاد وجوب العمل بما فيهما من غير توقف على النظر فيه بخلاف غيرهما فلا يعمل به حتى ينظر فيه ويوجد فيه شروط الصحيح ولا يلزم من إجماع الأئمة على العمل بما فيهما إجماعهم على القطع بأنه كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم الخ تعقبه شيخ الإسلام البلقيني في محاسن الاصطلاح فقال هذا ممنوع فقد ذكر بعض الحفاظ المتأخرين عن جماعة من

الشافعية الخ ما سبق عنه قريبا وكذلك تعقبه الحافظ فقال ما ذكره الذوى مسلم من جهة الاكثرين أما المحققون فلا فقدوافق ابن الصلاح أيضا محققون وقال في شرح النخبة الخبير المحتف بالقرائن يفيد العلم خلافا لمن أبى ذلك قال وهو أنواع منها ما أخرجه الشيخان في صحيحهما بمالم يبلغ حد التواتر فانه احتف به قرائن منها جلالتهما في هذا الشأن وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما وتلقى العلماء لكتائيهما بالقبول وهذا التلقى وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر إلا أن هذا محتص بمالم ينتقده أحدهم الحفاظ وبالم يقع التجاذب بين مدلوليه حيث لا ترجيح لاستحالة أن يقيد المتناقضان العلم بصدقهما من غير ترجيح لاحدهما على الآخر وما عدا ذلك فلا إجماع حاصل على تسليم صحته قال وما قيل من أنهم انما اتفقوا على وجوب العمل به لا على صحته ممنوع لأنهم اتفقوا على وجوب العمل بكل ما صح ولولم يخرجوا فلم يبق للصحيحين في هذا مزية والاجماع حاصل على أن لهما مزية فيما يرجع إلى نفس الصحة قال ويحتمل أن يقال المزية المذكورة كون أحاديثهما اصح "صحيح اه وكذا نصر هذا القول الحافظان أبو الفدا اسماعيل بن كثير وأبو الفضل السيوطي وقالوا هو الذي نختاره ونقول به فالطعن في حديث أجمعت الامة على صحته وتلقيه بالقبول واختار المحققون إفادته للعلم القطعي عناد ظاهر يوقع صاحبه في الكفر كما نص عليه بعض العلماء أما كونه بدعة وضلالة فأمر يجمع عليه وفي الحطة بذكر الصحاح الستة اتفق المحدثون على أن جميع ما في الصحيحين من المتصل المرفوع صحيح بالقطع وانهما متواتران إلى مؤلفيهما وإن كل من يهون أمرهما مبتدع متبع غير سبيل المؤمنين اه وأصله لمحدث الهند ولي الله الدهلوى ولما أورد الذهبي في ترجمة خالد بن مخلد القطوانى من الميزان حديث ان الله عز وجل قال من عادى لي وليا فقدأذنته بالحرب الحديث قال هذا حديث غريب جدا ولولا هيبة الجامع الصحيح لعدته في منكرات خالد ابن مخلد اه فهذا الذهبي امام أهل النقد وأبصر المتأخرين بالرجال يهب الجامع

الصحيح أن يطعن في حديثه وهذا المتعصب أجهل خاق الله يلعب بحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويحرق إجماع المسلمين لنصرة هواه .
(الوجه الثانى) أن الحديث على شرط الصحيح المتفق عليه بين أئمة الحديث والاصول بقطع النظر عن كونه مخرجا في الصحيح ثم هو مشهور بين أهل الحديث عن وائل كما قال البخارى في جزء رفع اليدين ويان ذلك أنه رواه عن وائل ابنه عبد الجبار وعلقمة وأمهما ومولى لهم وبعض أهل بيتهم وكليب ابن شهاب الجرمى وعبد الرحمن اليحصبي وحجر بن العيسر بعضهم مطولا وبعضهم مختصرا (فرواية) عبد الجبار أخرجهما أحد حدثنا يحيى بن أبى بكر ثنا زهير ثنا أبو إسحاق عن عبد الجبار بن وائل عن وائل قال (رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يضع يده اليمنى على اليسرى فى الصلاة قريبا من الرسغ ورفع يديه حين يوجب حتى باعنا أذنيه وصليت خلفه فقال غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقال أمين يجر) (وقال) أيضا حدثنا حسن بن موسى حدثنا زهير عن أبى إسحاق عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه قال (رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يضع يده اليمنى فى الصلاة على اليسرى) فذكر مثل حديث ابن أبى بكر (وأخرجها) الدارمى حدثنا أبو نعيم حدثنا زهير عن أبى إسحاق عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه قال (رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يضع يده اليمنى على اليسرى قريبا من الرسغ) (وأخرجها) أبو دواد حدثنا عثمان بن أنى شيدة حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن الحسن بن عبيد الله النخعى عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه به مختصرا (وأخرجها) النسائى أخبرنا قتيبة قال حدثنا أبو الاحوص عن أبى إسحاق عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه به كذلك (وقال) أيضا أخبرنا محمد بن رافع قال حدثنا محمد بن بشر قال حدثنا فطر بن خليفة عن عبد الجبار بن وائل به (وأخرجها) البيهقى فى سننه قال أخبرنا على بن محمد بن عبد الله بن بشران العدل انبانا أبو جعفر الرزاز انبانا جعفر بن محمد (١٩ - مشونى)

ابن شاكر ثنا عفان ثنا همام ثنا محمد بن جحادة عن عبد الجبار بن وائل ومولى لهم أنهما حدثاه عن أبيه وائل بن حجر أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين دخل في الصلاة كبر قال عثمان وصف همام حيال أذنيه ثم التحف بثوبه ثم وضع يده اليمنى على اليسرى فلما أراد أن يركع أخرج يديه من الثوب ورفعهما فكبر فلما قال سمع الله لمن حمده رفع يديه فلما سجد سجد بين كفيه (ورواية) علقمة وردت عنه من طريق موسى بن عمير وحجر بن العنبر وعبد الجبار بن وائل وقيس بن سليم وغيرهم (فطريق) موسى بن عمير أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه قال حدثنا وكيع عن موسى بن عمير عن علقمة بن وائل بن حجر عن أبيه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واضعاً يمينه على شماله في الصلاة (وأخرجه) أحمد حدثنا وكيع فذكره بسنده ومثله (وأخرجه) الدارقطني في سننه قال حدثنا الحسين بن اسماعيل وعثمان بن جعفر بن محمد الأحمول قال حدثنا يوسف بن موسى ثنا وكيع ثنا موسى بن عمير العنبري به (وأخرجه) البيهقي أخبرنا أبو الحسن ابن الفضل القطان ثنا عبد الله بن جعفر ثنا يعقوب بن سليمان ثنا أبو نعيم ثنا موسى بن عمير العنبري حدثني علقمة بن وائل عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا قام في الصلاة قبض على شماله بيمينه ورأيت علقمة يفعل (قال يعقوب ابن عمير كوفي ثقة) (وأخرجه) البغوي في شرح السنة أخبرنا أحمد بن عبد الله الصالحى أنا أبو بكر أحمد بن الحسين الحيرى أنا حاجب بن أحمد الطوسى ثنا عبد الله بن هاشم ثنا وكيع ثنا موسى بن عمير العنبري عن علقمة بن وائل عن أبيه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واضعاً يمينه على شماله في الصلاة (وطريق) حجر بن العنبر أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده حدثنا شعبة أخبرنا سلمة بن كهيل قال سمعت حجراً أبا العنبر قال سمعت علقمة بن وائل يحدث عن وائل وقد سمعت من وائل أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما قرأ غير المغضوب عليهم

ولا الضالين قال آمين خفض بها صوته ووضع يده اليمنى على يده اليسرى وسلم عن يمينه وعن يساره (وأخرجه) أحمد في المسند حدثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة به سنداً ومثلاً (وطريق) عبد الجبار أخرجه أحمد حدثنا عفان قال حدثنا همام ثنا محمد بن جحادة قال حدثني عبد الجبار بن وائل عن علقمة بن وائل ومولى لهم أنهما حدثاه عن أبيه وائل بن حجر أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رفع يديه حين دخل في الصلاة كبر وصف همام حيال أذنيه ثم التحف بثوبه ثم وضع يده اليمنى على اليسرى فلما أراد أن يركع أخرج يديه من الثوب الحديث (وأخرجه) مسلم في الصحيح حدثنا زهير بن حرب ثنا عفان ثنا همام بسنده ومثله (وأخرجه) أبو داود في سننه حدثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة الجشمي ثنا عبد الوارث بن سعيد ثنا محمد بن جحادة حدثني عبد الجبار بن وائل بن حجر قال كنت غلاماً لا أعقل صلاة أبى فحدثني وائل بن علقمة عن أبى وائل بن حجر قال صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكان إذا كبر رفع يديه قال ثم التحف ثم أخذ شماله بيمينه وأدخل يديه في ثوبه قال فإذا أراد أن يركع أخرج يديه ثم رفعهما وإذا أراد أن يرفع رأسه من الركوع رفع يديه ثم سجد ووضع جبهته بين كفيه وإذا رفع رأسه من السجود أيضاً رفع يديه حتى فرغ من صلاته قال محمد فذكرت ذلك للحسن بن أبى الحسن يعنى البصرى فقال هى صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعله من فعله وتركه من تركه يعنى الرفع فى الانتقال (قال) أبو داود روى هذا الحديث همام عن ابن جحادة لم يذكر الرفع من الرفع من السجود (قلت) وهم بعض رواة الحديث فقال وائل بن علقمة والصواب علقمة بن وائل وقد نبه على هذا ابن حبان فى صحيحه فقال أخبرنا أبو يعلى قال ثنا إبراهيم بن الحجاج الشافعى قال ثنا عبد الوارث قال ثنا محمد بن جحادة قال ثنا عبد الجبار بن وائل بن حجر قال كنت غلاماً لا أعقل صلاة أبى فحدثني وائل بن علقمة عن وائل

ابن حجر قال (صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكان إذا دخل في الصف رفع يديه وكبر ثم التحف فأدخل يده في ثوبه فأخذ شماله بيمينه فإذا أراد أن يركع أخرج يديه ورفعهما وكبر ثم ركع فإذا رفع رأسه من الركوع رفع يديه فكبر فسجد ثم وضع وجهه بين كفيه قال ابن جحادة فذكرت ذلك للحسن بن أبي الحسن فقال هي صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعله من فعله وتركه من تركه) قال ابن حبان بن محمد بن جحادة من الثقات المتقنين وأهل الفضل في الدين إلا أنه وهم في إسم هذا الرجل إذ الجواد يعثر فقال وائل ابن علقمة وإنما هو علقمة بن وائل اه (قلت) والصواب عندي أن الوهم فيه من عبد الوارث فتدروا همام عن ابن جحادة على الصواب كما مر عند أحمد ومسلم على أن إبراهيم بن الحجاج وعمران بن موسى روياه عن عبد الوارث بهذا الإسناد فقال علقمة بن وائل على الصواب فكان الوهم حصل منه في بعض المرات والله أعلم (وطريق) قيس ابن سليم أخرجه النسائي أخبرنا سويد بن نصر قال أنبأنا عبد الله بن المبارك عن موسى بن عمير العنبري وقيس بن سليم العنبري قالوا حدثنا - علقمة بن وائل عن أبيه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان قائما في الصلاة قبض يمينه على شماله (وأخرجه) الدارقطني قال حدثنا محمد بن عبد الله بن زكريا والحسن بن الخضر قالوا حدثنا أحمد بن شعيب هو النسائي به (ورواية) أنهما أخرجهما البيهقي أخبرنا أبو سعيد أحمد بن محمد الصوفي أنبأنا أبو أحمد بن عدى الحافظ حدثنا ابن صاعد حدثنا إبراهيم بن سعيد حدثنا محمد بن حجر الحضرمي حدثنا سعيد بن عبد الجبار بن وائل عن أبيه عن أمه عن وائل بن حجر قال حضرت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أوجب نهض إلى المسجد فدخل المحراب ثم رفع يديه بالتكبير ثم وضع يمينه على يساره في الصلاة على صدره (ورواية) أهل بيته أخرجهما أحمد حدثنا وكيع حدثنا المسعودي عن عبد الجبار بن وائل حدثني أهل بيتي عن أبي أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرفع يديه

مع التكبير ويضع يمينه على يساره (وأخرجهما) أبو داود حدثنا مسدد حدثنا يزيد يعني بن زريع حدثنا المسعودي حدثنا عبد الجبار بن وائل حدثني أهل بيتي عن أبي به (ورواية) المولى أخرجهما أحمد ومسلم في صحيحه والبيهقي كما سبق (ورواية) كليب بن شهاب رواها عنه ابنه عاصم ثم رواها عن عاصم جماعة منهم سلام بن سليم وعبد الواحد وزائدة وسفيان بن عيينة وسفيان الثوري وزهير وشعبة وبشر بن المفضل وعبد الله بن إدريس وشريك - وشقيق وغيرهم (فطريق) سلام أخرجه أبو داود الطيالسي حدثنا سلام بن سليم قال حدثنا عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل الحضرمي قال (صليت خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت لا تحفظن صلاته فافتتح الصلاة فكبر ورفع يديه حتى بلغ أذنيه وأخذ شماله بيمينه الحديث) (وأخرجه) الطحاوي في معاني الآثار حدثنا صالح بن عبد الرحمن حدثنا يوسف بن عدى قال حدثنا أبو الأحوص وهو سلام بن سليم عن عاصم به (وطريق) عبد الواحد أخرجه أحمد حدثنا يونس بن محمد حدثنا عبد الواحد حدثنا عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر الحضرمي قال أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت لا نظرن كيف يصلي فذكره (وطريق) زائدة أخرجه أحمد أيضا حدثنا عبد الصمد حدثنا زائدة حدثنا عاصم بن كليب أخبرني أبي أن وائل بن حجر الحضرمي أخبره قال قلت لا نظرن إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كيف يصلي قال فتظرت إليه قام فكبر ورفع يديه حتى حادتا أذنيه ثم وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرسغ والساعد الحديث (وأخرجه) أبو داود حدثنا الحسن بن علي حدثنا أبو الوليد حدثنا زائدة عن عاصم بن كليب به (وأخرجه) النسائي أخبرنا سويد بن نصر قال أنبأنا عبد الله بن المبارك عن زائدة قال حدثنا عاصم بن كليب قال حدثني أبي أن وائل بن حجر قال قلت لا نظرن إلى صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكره (وأخرجه) ابن حبان في صحيحه أخبرنا الفضل بن الحباب قال حدثنا أبو الوليد الطيالسي قال حدثنا زائدة

ابن قدامة قال حدثنا عاصم بن كليب قال حدثني أبي فذكره (وأخرجه) البيهقي في سننه قال أخبرنا أبو عبد الله الحافظ أنبأنا أبو الحسن أحمد بن محمد الغبري حدثنا عثمان بن سعيد حدثنا عبد الله بن رجاء حدثنا زائدة حدثنا عاصم بن كليب الجرهمي فذكره (وطريق) سفيان بن عيينة أخرجه أحمد قال حدثنا عبد الله بن الوليد حدثني سفيان عن عاصم بن كليب عن أبيه به (وأخرجه) البيهقي قال أخبرنا أبو عبد الله الحافظ أنبأنا أبو العباس أنبأنا الربيع أنبأنا الشافعي أنبأنا سفيان بن عيينة عن عاصم به (وطريق) سفيان الثوري أخرجه البيهقي أخبرنا أبو بكر بن الحارث حدثنا أبو محمد بن حبان حدثنا محمد بن العباس حدثنا محمد بن المثني حدثنا مؤمل ابن اسماعيل حدثنا سفيان الثوري عن عاصم به وفيه (وضع يمينه على شماله ثم وضعهما على صدره) (وأخرجه) الطحاوي قال حدثنا أبو بكر حدثنا مؤمل به (وطريق) زهير أخرجه أحمد حدثنا أسود بن عامر حدثنا زهير بن معاوية عن عاصم بن كليب به (وطريق) شعبة - أخرجه أحمد حدثنا أسود بن عامر حدثنا شعبة عن عاصم بن كليب قال سمعت أبي يحدث عن وائل فذكره (ورواه) أحمد أيضاً عن هاشم بن القاسم عن شعبة مختصراً (وطريق) بشر بن المفضل أخرجه أبو داود حدثنا مسدد حدثنا بشر بن المفضل عن عاصم بن كليب عن أبيه به (وأخرجه) ابن ماجه حدثنا علي بن محمد حدثنا عبد الله بن إدريس ح وحدثنا بشر بن معاذ الضرير حدثنا بشر بن المفضل قال حدثنا عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي فأخذ شماله بيمينه (وطريق) عبد الله بن إدريس أخرجه ابن ماجه في الذي قبله (وأخرجه) ابن أبي شيبة في مصنفه قال حدثنا عبد الله بن إدريس عن عاصم عن أبيه عن وائل ابن حجر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين كبر أخذ شماله بيمينه (وأخرجه) ابن الجارود في المنتقى حدثنا علي بن خشرم قال حدثنا عبد الله يعني ابن إدريس عن عاصم به (وطريق) شريك أخرجه أحمد في مسنده عنه وأبو

داود عن عثمان بن أبي شيبة عنه والطحاوي عن فهد بن سليمان عن محمد بن سعيد ابن الاصبهاني عنه كلهم ذكروه مختصراً (ورواية) عبد الرحمن اليحصبي أخرجه أبو داود الطيالسي وأحمد والدارمي في مسانيدهم إلا أنه روى أصل الحديث (ورواية) حجر أخرجه أبو داود الطيالسي وأحمد في مسنديهما وقد سبق ذكرها ﴿فصل﴾ أما رواية عبد الجبار فهي منقطعة كما صرح به هو فقال كنت غلاماً لا أعقل صلاة أبي فحدثني أهل بيتي كما مرو به يرد قول من قال أنه ولد بعد موت أبيه ثم إنه بين في الروايات الأخرى السابقة أن المراد بأهل بيته أمه وأخوه علقمة والمولى وأنه تلقى الحديث عن جميعهم فحدث به مرة عن أمه وهي أم يحيى ومرة عن أخيه علقمة ومرة عن المولى أما أمه والمولى فهما في عداد - المحمولين فلم يبق الاعتماد إلا على روايته عن أخيه علقمة فبعد إسقاط روايته ورواية أمه والمولى وعدم اعتبارها بقي الحديث مروياً عن وائل من طريق أربعة كلهم معروفون ثقات على شرط الصحيح لو انفرد واحد منهم كان كافياً في الحكم بصحة حديثه فضلاً عن اجتماعهم وعن متابعة غيرهم لهم في أصل الحديث وهم علقمة وكليب بن شهاب وعبد الرحمن اليحصبي وحجر بن عنبس (أما علقمة) فذكره ابن سعد في الطبقة الثالثة من أهل الكوفة وقال كان ثقة قليل الحديث وذكره ابن حبان في الثقات (وأما) كليب بن شهاب فقال أبو زرعة ثقة وقال ابن سعد كان ثقة ورأيتهم يستحسنون حديثه ويحتجون به وذكره ابن حبان في الثقات وقال أبو داود كان من أفضل أهل الكوفة بل ذكره ابن عبد البر وغيره في الصحابة وإن وهموا في ذلك (وأما) عبد الرحمن اليحصبي فذكره ابن حبان في الثقات كما قال الحافظ في تعجيل المنفعة (وأما) حجر بن العنيس فقال ابن معين شيخ كوفي ثقة مشهور وقال الخطيب كان ثقة وقال الحافظ صحيح الدارقطني وغيره حديثه وذكره ابن حبان في الثقات في التتابعين (ثم رواه) عن هؤلاء جماعة من الثقات الذين هم على شرط الصحيح لو انفرد واحد منهم لحكم حديثه بالصحة فضلاً عن اجتماعهم

وهم موسى بن عمير وعبد الجبار بن وائل وقيس بن سليم وعاصم بن كليب وسلمة
ابن كهيل (أما موسى بن عمير فهو التميمي العنبري الكوفي قال ابن معين وأبو
حاتم ومحمد بن عبد الله بن نمير والخطيب والعجلي والدولابي ثقة وقال أبو زرعة
لابأس به (وأما) عبد الجبار بن وائل واذكره باعتباره راويا عن أخيه علقمة
لا باعتباره راويا عن أبيه فقال إسحاق بن منصور عن ابن معين ثقة وقال الدوري
عن ابن معين ثبت وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن سعد كان ثقة إن شاء الله
قليل الحديث (وأما) قيس بن سليم فقال أبو زرعة وأبو حاتم ثقة وذكره ابن
حبان في الثقات وقال مرفوع رأسه للسماء تعظيم الله تعالى (وأما) سلمة بن كهيل
فقال أحمد متقن للحديث وقال ابن معين ثقة وقال العجلي كوفي تابعي ثقة ثبت
في الحديث وقال ابن سعد كان ثقة كثير الحديث وقال أبو زرعة ثقة مأمون
ذكرى وقال أبو حاتم ثقة متقن وقال يعقوب بن شيبه ثقة ثبت على تشيعه وقال
النسائي ثقة ثبت وثنا لا إثم عليه كثير (ثم) رواه عن هؤلاء جماعة من الأئمة
والحفاظ منهم أبو إسحاق والحسن بن عبيد الله النخعي ومحمد بن جحادة ووكيع
وأبو نعيم وعبد الله بن المبارك وسعيد ابن عبد الجبار والمسعودي وسلام بن
سلم وزايدة وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وزهير وشعبة وبشر بن المفضل
وشريك مع أنه يكفي لأصح الحديث رواية واحد مثل شعبة والثوري وابن
المبارك ووكيع وابن عيينة الذين هم أمراء المؤمنين في الحديث ثم رواه عن
تلامه عدد مثلهم إلى أصحاب الكتب وهم أحمد وابن أبي شيبه والدارمي
والطيالسي والبخاري وقد أكثر من طرقه في رفع اليدين ومسلم وأبو داود
والنسائي وابن ماجه وابن الجارود وابن حبان والطحاوي والدارقطني والبيهقي
والبغوي فإن لم يكن هذا الحديث من أصح الصحيح فضلا عن الصحيح فما هو
لصحيح وماذا يقال في الأحاديث الغرائب الأفراد التي لم تروا إلا من طريق
واحد في جميع الطبقات وهي كثيرة بل معظم الأحاديث الأحكام من قبيلها

وهذا حديث انما الاعمال الذي هو ربع الفقه أو ثلثه لم يروه عن عمر الاروا
واحد ليس هو باوثق من الاربعة الذين روهوا هذا الحديث عن وائل وهكذا
الذي بعده مع الذين بعدهم في هذا الحديث افيستجيز عاقل له ادنى معرفة بالعلم
ودراية بهذا الشأن ان يطعن في حديث باغت رواته عن صحابه حد الشهرة
والاستفاضة بل التواتر على رأى مع وجود شرط الصحيح في الجميع فضلا عن
كونه منخرجا في الصحيح المجمع على صحته وتلقى ما فيه بالقبول
الوجه الثالث أن الطعن في الحديث جهل منه بتواتره المفيد للعلم اليقيني
وعلى فرض علمه بذلك فهو جهل منه بان المتواتر لا يبحث عن رجاله اما كون
الحديث متواترا فيبانه من ثلاثة طرق

(الطريق الأول) وروده من رواية جمع تحيل العادة تواطؤهم على الكذب أو
توافقهم عليه فقد رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وائل بن حجر وعلى بن
أبي طالب وسهل بن سعد وهلب الطائي وعطيف بن الحارث وابن عباس وجابر بن
عبد الله وابن الزبير وسعد بن أبي وقاص وعائشة وشداد بن شرحبيل وأبو هريرة
وأنس بن مالك وعبد الله بن مسعود وحذيفة بن اليمان وعبد الله بن عمر وأبو
الدرداء ويعلى بن مرة وعبد الله بن جابر ومعاذ بن جبل وأبو بكر الصديق
وأبو حميد وأبو زياد مولى بنى جمع وعمر بن حريث وطرفة والد تميم والحسن
وطاوس وأبو عثمان النهدي وأبراهيم النخعي مرسل وغيرهم

(أما حديث) وائل فتقدم عزوه مبسوطا في الوجه الذي قبله وبيننا أنه
مشهور مستفيض كما قال البخاري

(وأما حديث) على فورد عنه من طريق أبي جحيفة وجريير الضبي
والنعمان بن سعد وعقبة بن ظهير (فطريق) أبي جحيفة أخرجه ابن أبي شيبه
في مصنفه قال حدثنا أبو معاوية عن عبد الرحمن بن إسحاق عن زياد بن زبد
السوائي عن أبي جحيفة عن علي عليه السلام قال (من سنة الصلاة وضع الأيدي
(٢٠ - متون)

على الايدى تحت السرة (وأخرجه) عبد الله بن أحمد في زوائد مسند أبيه
قال حدثنا محمد بن سليمان الاسدي لوين ثنا يحيى بن أبي زائدة ثنا عبد الرحمن
ابن اسحق به وكذلك أخرجه والده (وأخرجه) أبو داود في السنن
حدثنا محمد بن محبوب ثنا حفص بن غياث عن عبد الرحمن بن اسحاق به
(وأخرجه) الدارقطني في سننه قال حدثنا يعقوب بن إبراهيم البزاز ثنا الحسن
ابن عرفة ثنا أبو معاوية عن عبد الرحمن بن اسحاق ح وحدثنا محمد بن القاسم
ابن زكريا المحاربي ثنا أبو كريب ثنا يحيى بن أبي زائدة عن عبد الرحمن بن اسحاق
به (وأخرجه) البيهقي في السنن قال أخبرنا أبو بكر بن الحارث الفقيه أنبأنا
علي بن عمر هو الدارقطني فذكره بسنده الثاني (وطريق) جرير أخرجه
ابن أبي شيبة قال حدثنا وكيع ثنا عبد السلام بن شداد الجريري أبو طلوت
عن غزوان بن جرير الضبي عن أبيه قال (كان) علي إذا قام إلى الصلاة وضع
يمينه على راسه فلا يزال كذلك حتى يركع متى ما ركع إلا أن يصلح ثوبه أو
يحك جسده (وأخرجه) أبو داود في سننه قال حدثنا محمد بن قدامة بن
أعين عن أبي بدر عن أبي طلوت عبد السلام عن ابن جرير عن أبيه قال
رأيت عليا عليه السلام يمسك شماله بيمينه على الراس فوق السرة (وأخرجه)
البيهقي قال أخبرنا أبو الحسين بن بشران ثنا جعفر بن محمد الانصاري أملاء
ثنا إبراهيم بن عبد الله بن مسلم ثنا مسلم ابن إبراهيم ثنا عبد
السلام بن أبي حازم ثنا غزو ان بن جرير عن أبيه أنه كان
شديد اللزوم لعلي بن أبي طالب قال كان علي إذا قام إلى الصلاة فكبر ضرب
أيديه اليمنى على راسه الأيسر فلا يزال كذلك حتى يركع إلا أن يحك جلده
أو يصلح ثوبه فإذا سلم سلم عن يمينه سلام عليكم ثم يلتفت عن شماله فيحرك
شفته فلا ندرى ما يقول ثم يقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له لا حول
ولا قوة إلا بالله ولا تعبد إلا إياه ثم يقبل على القوم بوجهه فلا يبالي عن

يمينه انصرف أو عن شماله قال البيهقي هذا اسناد حسن (وطريق) النعمان بن
سعد أخرجه الدارقطني قال حدثنا محمد بن القاسم ثنا أبو كريب ثنا حفص
ابن غياث عن عبد الرحمن بن اسحاق عن النعمان بن سعد عن علي (أنه كان
يقول ان من سنة الصلاة وضع اليمين على الشمال تحت السرة) (وطريق) عقبة
ابن ظهير أخرجه ابن أبي شيبة قال حدثنا وكيع قال حدثنا يزيد بن زياد بن
أبي الجعد عن عاصم الجحدري عن عقبة بن ظهير عن علي عليه السلام (في قوله
تعالى (فصل لربك وانحر) قال وضع اليمين على الشمال في الصلاة) (وأخرجه)
البخاري في التاريخ الكبير قال أنبأ موسى بن اسماعيل ثنا حماد بن سلمة عن
عاصم الجحدري عن أبيه عن عقبة بن ظبيان عن علي (فصل لربك وانحر
وضع يده اليمنى على وسط ساعده على صدره) قال البخاري وقال لنا قتيبة
عن حميد بن عبد الرحمن عن يزيد بن زياد بن أبي الجعد عن عاصم الجحدري
عن عقبة بن أصحباب عن علي عن علي عليه السلام (وضعها على الكبر سوغ) (وأخرجه)
الحاكم في المستدرک قال حدثنا علي بن حمشاد العدل ثنا هشام ومحمد بن أيوب
قالا حدثنا موسى بن اسماعيل ثنا حماد بن سلمة عن عاصم الجحدري عن عقبة
ابن صهبان عن علي عليه السلام (فصل لربك وانحر قال هو وضعك يمينك على
شمالك في الصلاة) سكت عنه هو والذهبي (وأخرجه) البيهقي من طريق أبي
الشيخ حدثنا أبو الحريش السكلاي ثنا شيان ثنا حماد بن سلمة ثنا عاصم
الجحدري عن أبيه (أن عليا عليه السلام قال في هذه الآية فصل لربك وانحر
قال وضع يده اليمنى على وسط يده اليسرى ثم وضعها على صدره) (وأخرجه)
أبيضا عن الحاكم بسنده ثم قال عقبه كذا قال شيخنا عاصم الجحدري عن عقبة
بن صهبان ورواه البخاري في التاريخ في ترجمة عقبة بن ظبيان عن موسى بن
اسماعيل عن حماد بن سلمة سمع عاصم الجحدري عن أبيه عن عقبة بن ظبيان
عن علي فذكره (وأخرجه) ابن جرير في التفسير حدثنا عبد الرحمن بن الاسود

الطفاوى قال حدثنا محمد بن ربيعة قال حدثني يزيد بن زياد بن أبي الجعد عن
عاصم الجحدري عن عقبة بن ظهير عن علي عليه السلام في قوله تعالى (فصل
لربك وانحر) قال وضع اليمين على الشمال في الصلاة (وقال) أيضا حدثنا ابن
بشار قال حدثنا عبد الرحمن قال حدثنا حماد بن سلمة عن عاصم الجحدري عن
عقبة ابن صهبان عن أبيه عن علي (فصل لربك وانحر) قال وضع يده اليمنى على
وسط ساعده اليسرى ثم وضعهما على صدره (وقال) أيضا حدثنا أبو كريب
ثنا وكيع عن زيد بن زياد عن عاصم الجحدري عن عقبة بن ظهير عن علي
(فصل لربك وانحر) قال وضع اليمين على الشمال في الصلاة (وقال) أيضا حدثنا
ابن حميد ثنا أبو صالح الخراساني قال حدثنا حماد عن عاصم الجحدري عن أبيه
عن عقبة ابن خليان (أن علي بن أبي طالب عليه السلام قال في قول الله تعالى
(فصل لربك وانحر) قال وضع يده اليمنى على وسط ساعده اليسرى ثم
وضعهما على صدره

(وأما حديث) سهل بن سعد فاخرجه مالك في الموطأ عن أبي حازم بن
دinar عن سهل بن سعد أنه قال (كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى
على فرائضه اليسرى في الصلاة قال أبو حازم لا أعلم إلا أنه ينمى ذلك) (واخرجه)
البخارى في صحيحه قال حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك فذكره
(وأما حديث) هلب الطامى فاخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه قال حدثنا
وكيع عن سفيان عن سماك عن قبيصة بن هلب عن أبيه قال (رأيت النبي صلى
الله عليه وآله وسلم واضعا يمينه على شماله في الصلاة) (واخرجه) أحمد في
سنده حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان حدثني سماك عن قبيصة بن هلب عن
أبيه قال (رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينصرف عن يمينه وعن يساره
ورأيت قال يضع هذه على صدره وصف يحيى اليمنى على اليسرى فوق المفضل
(واخرجه) عبد الله بن أحمد في زوائد قال حدثنا زكريا بن يحيى بن صبيح ثنا شريك

عن سماك عن قبيصة بن هلب عن أبيه قال (سالت النبي صلى الله عليه وآله وسلم
عن طعام النصارى فقال لا يختلجن في صدرك طعام ضارعت فيه النصرانية قال
ورأيت يضع إحدى يديه على الأخرى قال ورأيت ينفرد مرة عن يمينه ومرة عن
شماله) (واخرجه) عبد الله أيضا قال حدثنا العباس بن الوليد الترسى وهناد بن
السرى قال حدثنا أبو الاحوص عن سماك عن قبيصة بن هلب عن أبيه قال (كان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يؤمنا فيأخذ شماله بيمينه وكان ينصرف
عن جانبيه جميعا عن يمينه وعن شماله) (واخرجه) الترمذى في سننه قال حدثنا
قتيبة حدثنا أبو الاحوص عن سماك بن حرب عن قبيصة بن هلب عن أبيه قال
(كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يؤمنا فيأخذ شماله بيمينه) قال الترمذى
حديث هلب حديث حسن والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى
الله عليه وآله وسلم والتابعين فمن بعدهم يرون أن يضع الرجل يمينه على شماله في
الصلاة (وقال) البغوى في شرح السنة عقب إيراده حديث وائل مانصه وعن
قبيصة فذكر الحديث ثم قال هذا حديث حسن والعمل على هذا عند عامة أهل
العلم من الصحابة فمن بعدهم لا يرون إرسال اليمين (واخرجه) ابن ماجه
قال حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا أبو الاحوص عن سماك بن حرب عن
قبيصة بن هلب عن أبيه قال (كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يؤمنا فيأخذ
شماله بيمينه) (واخرجه) الدراقطنى قال حدثنا أبو محمد بن صاعد ثنا يعقوب
ابن ابراهيم الدورقى ثنا عبد الرحمن بن مهدى عن سفيان ح وحدثنا محمد بن مخلد
ثنا محمد بن اسماعيل الحسائى ثنا وكيع ثنا سفيان عن سماك عن قبيصة بن هلب عن
أبيه قال (رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واضعا يمينه على شماله في
الصلاة) لفظها واحد (اخرجه) البيهقى في السنن قال أخبرنا أبو بكر أحمد
ابن الحسين القاضى انبانا حاجب بن أحمد الطوسى ثنا عبد الله بن هاشم ثنا وكيع
به بمثل الذى قبله

(واما حديث) غطيف بن الحارث فاخرجه ابن أبي شيبة في المصنف قال حدثنا زيد بن حباب حدثنا معاوية بن صالح قال حدثني يونس بن سيف عن الحارث بن غطيف أو غطيف بن الحارث الكندي شك معاوية قالهما رايت فنفست لم انس اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وضع يده اليمنى على اليسرى يعني في الصلاة (واخرجه) أحمد قال حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا معاوية بن يونس بن سيف عن الحارث بن غطيف أو غطيف بن الحارث قال ما نسيت من الاشياء لم انس اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واضعا يمينه على شماله في الصلاة (واخرجه) البخاري في التاريخ الكبير قال قال معن يعني ابن عيسى عن معاوية هو ابن صالح عن يونس بن سيف فذكره وكذا أخرجه البيهقي والطبراني وجماعة (ورجالة ثقات) قاله ابن أبي شيبة (واما حديث) ابن عباس فاخرجه ابن حبان في صحيحه قال اخبرنا الحسن ابن سفيان ثنا حرمة بن يحيى ثنا ابن وهب قال انا عمرو بن الحارث أنه سمع عطاء بن ابي رباح يحدث عن ابن عباس (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال انا معشر الانبياء امرنا ان تؤخر سحورنا ونعجل فطرنا وان نمسك بايماننا على شمائلنا في صلاتنا) قال ابن حبان سمع هذا الخبر ابن وهب من عمرو بن الحارث ومن طلحة بن عمرو عن عطاء بن ابي رباح (واخرجه) الدارقطني قال حدثنا ابن السكينة ثنا عبد الحميد بن محمد ثنا مخلد بن يزيد ثنا طلحة عن عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال انا معشر الانبياء امرنا ان تؤخر السحور ونعجل الافطار وان نمسك بايماننا على شمائلنا في الصلاة (واخرجه) الطبراني من وجه آخر عنه بسند رجاله الصحيح وله في الباب حديث آخر (اخرجه) البيهقي في السنن قال اخبرنا زكريا ابن أبي اسحاق انبأنا الحسن بن يعقوب ابن البخاري انبأنا يحيى بن أبي طالب انبأنا زيد بن الحباب ثنا روح بن المسيب قال حدثني عمرو بن مالك التكري

عن أبي الجوزاء عن ابن عباس رضي الله عنهما (في قول الله عز وجل فصل لربك وانحر قال وضع اليمين على الشمال في الصلاة عند النحر)

(واما حديث) جابر بن عبد الله فاخرجه أحمد قال حدثنا محمد بن الحسن الواسطي يعني المزني ثنا أبو يوسف الحجاج يعني ابن أبي زينب الصيقل عن عن أبي سفيان عن جابر قال (مر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برجل وهو يصلي وقد وضع يده اليسرى على اليمنى فانتزعها ووضع اليمنى على اليسرى) (واخرجه) الدارقطني قال حدثنا أحمد بن محمد بن جعفر الجوزي ثنا مضر بن محمد ثنا يحيى بن معين ثنا محمد بن الحسن الواسطي فذكره بأسناده مثله وكذلك رواه الطبراني في الاوسط ووجاله رجال الصحيح

(واما حديث) عبد الله بن الزبير فاخرجه أبو داود في سننه قال حدثنا نصر ابن علي انا أبو أحمد عن العلاء بن صالح عن زرعة بن عبد الرحمن قال سمعت ابن الزبير يقول (صف القدمين ووضع اليد على اليد من السنة) (وأخرجه) البيهقي في السنن قال اخبرنا أبو علي الروذباري انبأنا أبو بكر ابن داسه ثنا أبو داود به وقال النووي في شرح المذهب اسناده حسن

(واما حديث) سعد بن أبي وقاص فاخرجه الحاكم في المستدرک قال حدثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب ثنا علي بن الحسن بن أبي عيسى ثنا معن ثنا أسد ثنا وهيب عن محمد بن عجلان عن محمد بن ابراهيم التيمي عن عامر بن سعد عن أبيه قال (أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بوضع اليدين ونصب القدمين في الصلاة) قال الحاكم هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه وقد صح بلفظ اشقى من هذا (حدثنا أبو بكر بن اسحاق انبأنا أبو المثني ثنا عبد الرحمن بن المبارك ثنا وهيب عن محمد بن عجلان قال اخبرني محمد بن ابراهيم التيمي عن عامر بن سعد بن مالك عن أبيه قال (أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بوضع الكفين ونصب القدمين في الصلاة) (وأخرجه) الترمذي عن

عبد الله بن عبد الرحمن عن معلى بن اسد عن وهيب به ثم قال وروى يحيى بن سعيد القطان وغير واحد عن محمد بن عجلان عن محمد ابن ابراهيم عن عامر ابن سعد به مرسل وهو اصح

(واما حديث عائشة فاخرجه سعيد بن منصور في سننه قال حدثنا هشيم نامصور بن زاذان عن محمد بن ابان الانصارى عن عائشة قالت ثلاث من النبوة تعجيل الافطار وتأخير السحور ووضع اليمنى على اليسرى في الصلاة (واخرجه) البيهقي في السنن قال اخبرنا أبو بكر بن الحارث الفقيه ابانا علي بن عمر الحافظ ثنا عبد الله بن عبد العزيز ثنا شجاع بن مخلد ثنا هشيم قال منصور حدثنا عن محمد بن ابان الانصارى عن عائشة رضى الله عنها قالت ثلاث من النبوة الحديث قلت علي بن عمر هو الدارقطني والحديث في سننه وصحح البيهقي استاده وتعقبه النووي ثم الحافظ بقول البخارى ان محمد بن ابان لا يعرف له سماع من عائشة وغفلا ان البيهقي قال هذا صحيح عن محمد بن ابان فلا تعقب عليه

واما حديث شداد بن شرحبيل فاخرجه ابن السكن قال حدثنا أبو بكر ابن أحمد قال حدثنا محمد بن عوف حدثنا حيوة بن شريح قال حدثنا بقة بن الوليد حدثنا حبيب بن صالح عن عياش بن يونس عن شداد بن شرحبيل قال (هما نسيت من شيء فلم أنس اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واضعا يده اليمنى على اليسرى في الصلاة قابضا عليها) قال ابن السكن ليس لشداد بن شرحبيل غير هذا الحديث (واخرجه) ابن عبد البر في الاستيعاب قال حدثنا أبو القاسم خلف بن قاسم املاء علي قال حدثنا أبو علي سعيد بن عثمان بن السكن به (واخرجه) ابن أبي عاصم والطبراني والاسماعيلي كلهم من طريق بقة به قال الحافظ في الاصابة ورواه جماعة عن بقة فادخلوا بين عياش وشداد رجلا وفي رواية الاسماعيلي ومن وافقه عن عياش عن حدثه عن

شداد اه وقال الحافظ نور الدين في الزوائد رواه البزار والطبراني في الكبير وفيه عياش بن يونس ولم أجد من ترجمه الياء الخفيفة و صواب عياش بن يونس (واما حديث) أبي هريرة فاخرجه الدارقطني قال حدثنا ابن صاعد ثنا زياد بن أيوب ثنا النضر بن اسماعيل عن ابن أبي ليلى عن عطاء عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (امرنا معشر الانبياء أن نعجل افطارنا ونؤخر سحورنا ونضرب بايماننا على شمالكنا في الصلاة) وكذا أخرجه البيهقي وابن عبد البر (واخرجه) الدارقطني أيضا حدثنا أحمد بن عيسى الخواص ثنا ابراهيم بن أبي الجحيم ثنا محمد بن محبوب ثنا عبد الواحد بن زياد عن عبد الرحمن بن اسحاق عن سيار أبي الحكم عن أبي وائل عن أبي هريرة قال (وضع الكف على الكف في الصلاة من السنة) (واخرجه) أبو داود قال حدثنا مسدد ثنا عبد الواحد بن زياده (وقال) وهب بن بقة حدثنا محمد بن المطلب عن ابان بن بشر المعلم ثنا يحيى بن أبي كثير ثنا أبو سلة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث من النبوة تعجيل الفطر وتأخير السحور ووضع اليمنى على اليسرى في الصلاة ذكره ابن القيم في الاعلام (ولابي هريرة) حديث آخر اخرجه الترمذي و اخر الجنائز من سننه قال حدثنا القاسم بن دينار الكوفي ثنا اسماعيل بن ابان الوراق عن يحيى بن يعلى الاسلمى عن أبي فروة يزيد بن سنان عن زيد بن أبي أنيسة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كبر على جنازة فرفع يديه في أول تكبيرة ووضع اليمنى على اليسرى (واخرجه) البيهقي في سننه عن الحاكم ابانا أبو بكر أحمد بن سليمان الفقيه حدثنا محمد بن سليمان الواسطي ثنا اسماعيل بن ابان به بلفظ (كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى على جنازة رفع يديه في أول التكبيرة ثم يضع يده اليمنى على يده اليسرى) قال البيهقي وقد رواه محمد بن الحسن سجاده عن يحيى بن يعلى فان

كان حفظه فهو مما انفرد به يزيد بن سنان اه قلت وليس كذلك فقد ذكر الحافظ المزي في الاطراف ان الحسن بن عيسى رواه عن اسماعيل الوراق عن يحيى بن يعلى عن يونس بن خباب عن الزهري نحوه

(وأما حديث) أنس فاخرجه البيهقي في السنن من طريق أبي الشيخ قال حدثنا أبو الحريش ثنا شيخان ثنا حماد ثنا عاصم الاحول عن رجل عن أنس قال عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في هذه الآية فصل لربك وانحر قال وضع يده اليمنى على وسط يده اليسرى ثم وضعهما على صدره (وهذا أخرجه الشيخان في السنن) وأما حديث ابن مسعود فاخرجه أبو داود قال حدثنا محمد بن بكر بن الريان عن هشام بن بشير عن الحجاج بن أبي زينب عن أبي عثمان النهدي عن ابن مسعود (أنه كان يصلي فوضع يده اليسرى على اليمنى فرآه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوضع يده اليمنى على اليسرى) (وأخرجه) النسائي أخبرنا عمر بن علي قال ثنا عبد الرحمن قال حدثنا هشيم عن الحجاج بن أبي زينب قال سمعت أبا عثمان يحدث عن ابن مسعود قال (رآني النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد وضعت شمالى على اليمنى في الصلاة فأخذ بيمنى فوضعها على شمالى) (وأخرجه) ابن ماجه حدثنا أبو اسحاق الهروي ابراهيم بن عبد الله بن حاتم أنبا هشيم أنبا الحجاج بن أبي زينب السلمي عن أبي عثمان النهدي عن عبد الله ابن مسعود قال مر بي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكره (وأخرجه) البيهقي من طريق أبي داود والدارقطني من طريق النسائي وقال النووي في شرح المهذب اسناده صحيح على شرط مسلم وقال ابن سيد الناس رجاله رجال الصحيح (قلت) ولا ابن مسعود في الباب حديث آخر أخرجه الدارقطني قال حدثنا أبو محمد بن صاعد ثنا علي بن مسلم ثنا اسماعيل بن أبان الوراق حدثني منديل عن ابن أبي ليلى عن القاسم عن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله بن مسعود (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأخذ شماله بيمينه)

(وأما حديث) حذيفة فاخرجه الدارقطني في الافراد عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (إنما عشر الانبياء أمرنا بتعجيل فطرنا وتأخير سحورنا وأن نضع أيماننا على شمالكنا في الصلاة)

(وأما حديث) ابن عمر فاخرجه البيهقي في السنن قال أخبرنا أبو سعد الماليني أنبا أبو أحمد بن عدى ثنا إسحاق بن أحمد الخزاعي بمكة ثنا يحيى بن سعيد بن سلام القداح قال حدثنا عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد عن أبيه عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (أنا معشر الانبياء أمرنا بثلاث تعجيل الفطر وتأخير السحور ووضع اليمنى على اليسرى في الصلاة) (وقال) الطبراني في الصغير ثنا إسحاق بن أحمد الخزاعي المكي به وقال لم يروه عن نافع الا عبد العزيز ولا عنه إلا ابنه عبد المجيد تفرد به يحيى بن سعيد (وأما حديث) أبي الدرداء فاخرجه ابن أبي شيبة في المصنف قال حدثنا وكيع عن اسماعيل بن أبي خالد عن الاعمش عن مجاهد عن مورك عن أبي الدرداء قال (من أخلاق النبيين وضع اليمين على الشمال في الصلاة) وهكذا رواه الطبراني في الكبير باسناد صحيح كما قال الحافظ نور الدين (ورواه) ابن ماجه من وجه آخر مرفوعا إلا أن في رجاله من لا يعرف

(وأما حديث) يعلى بن مرة فاخرجه الطبراني وغيره من طريق محمد ابن حميد الرزي ثنا ابراهيم بن المختار ثنا عمر بن عبد الله بن يعلى عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ثلاث يحبها الله عز وجل تعجيل الافطار وتأخير السحور وضرب اليدين احدهما بالآخرى في الصلاة) (وأما حديث) عبد الله بن جابر فاخرجه الطبراني وابن أبي عاصم من طريق عبد الله بن أبي سفيان المدني عن جده قال رأيت عبد الله بن جابر الساضي

صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واضعا إحدى ذراعيه على الأخرى في الصلاة (ورواه) ابن السكن من هذا الوجه فقال عن جده يعنى عقبة بن أبي عائشة قال رأيت عبد الله بن جابر فذكره وزاد فيه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعله)

(وأما حديث) معاذ فاخرجه الطبراني في الكبير وسيأتى الكلام عليه (وأما حديث) أبي بكر فاخرجه ابن أبي شيبة في المصنف قال حدثنا يحيى بن سعيد ثنا ثور عن خالد بن معدان عن أبي زياد مولى دراج قال (مارأيت فنسيت وإنى لم أنس أن أبا بكر كان إذا قام إلى الصلاة قال هكذا فوضع اليمنى على اليسرى)

(وأما حديث) أبي حميد الساعدي فاخرجه الجماعة إلا أنه لم يقع فيه ذكر وضع اليمين على الشمال وذكر ابن حزم في المحلى أنه من روى وضع اليمين على الشمال في وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يستد ذلك ولا بين من أخرجه وقد اشترط في خطبة كتابه أنه لا يحتج إلا بصحيح أو حسن ثم نظرت في طرق الحديث فإذا عبد الحميد بن جعفر زاد كما عند أبي داود والبيهقي وابن الجارود وغيرهم (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا قام إلى الصلاة رفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ثم يكبر حتى يقر كل عظم في موضعه معتدلاً وهذه اللفظة دالة على وضع اليمين على الشمال لأن هذا ليس موضعاً للنص على إقرار اليمين موضعهما ولا على الاعتدال لأنه سيعتدل ضرورة قراءة الفاتحة والسورة ولو كان مرسلًا لما احتاج إلى نص على ذلك إذ معلوم إنه لا يبقى رافعا يديه طول القيام ولا ماداً لهما وإنما أراد أن يفيد بهذا حكماً زائداً وهو أنه بعد التكبير يرسل حتى يقر كل عظم موضعه ثم يقبض كما هو مذهب جماعة من العلماء ولا يوضع قبل تمام الإرسال وهذا ظاهر

لاخفاء به والله الموفق

(وأما حديث) أبي زياد فاخرجه الطبراني في مسند الشاميين من طريق سفيان ابن حبيب عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن أبي زياد قال (مارأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلى وضع يده اليمنى على اليسرى في الصلاة) كذا ذكره الحافظ في الإصابة وعندى فيه نظر والله أعلم

(وأما حديث) عمرو بن حريث فاخرجه البيهقي في باب من مس لحيته في الصلاة من غير عبث من سنته قال أخبرنا علي بن محمد بن عبد الله بن بشران أنبأنا أبو محمد دعلج بن أحمد ثنا إبراهيم بن علي ثنا يحيى بن يحيى أنبأنا هشيم عن حصين عن عبد الملك عن عمرو بن حريث قال (كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يضع اليمنى على اليسرى في الصلاة وربما مس لحيته وهو يصلي) (وأما حديث) طرقة فاخرجه ابن أبي حاتم في العلال قال حدثنا أحمد بن عصام الانصاري عن أبي بكر الحنفي عن سفيان عن سماك بن حرب عن تميم ابن طرفة عن أبيه قال (كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يضع يده اليمنى على اليسرى وربما انصرف عن يمينه وربما انصرف عن شماله) ثم قال سمعت أبي يقول إنما هو سماك عن قبيصة بن هلب عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (قلت) وقد ذكر الحافظ في الإصابة أن سعيد بن يعقوب أخرجه هذا الحديث في الصحابة عن أحمد بن عصام شيخ بن أبي حاتم به وذكر كلام أبي حاتم ثم قال فإن كان محفوظاً فلعل لسماك فيه شيخين

وأما مرسل الحسن فاخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه قال حدثنا وكيع عن يوسف بن ميمون عن الحسن قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (كانى انظر إلى أجبار بنى إسرائيل واضعى إيمانهم على شمالهم في الصلاة) وتقدم في حديث وائل عند أبي داود عن الحسن أنه قال هي صلاة رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم فعله من فعله وتركه من تركه

وأما مرسل طاووس فاخرجه أبو داود في سنته رواية ابن الاعرابي وفي مراسيله قال حدثنا أبو توبة حدثنا الهيثم يعني ابن حميد عن ثور عن سليمان بن موسى عن طاووس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يضع يده اليمنى على يده اليسرى ثم يشد بهما على صدره وهو في الصلاة (وذكره ابن أبي عمير) (٥٧)

وأما مرسل ابن عثمان فاخرجه ابن أبي شيبة قال حدثنا يزيد قال أخبرنا الحجاج بن أبي زينب قال حدثني أبو عثمان (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر برجل يصلي وقد وضع شماله على يمينه فاخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم يمينه فوضعها على شماله)

وأما مرسل ابراهيم فاخرجه محمد بن الحسن في باب الصلاة قاعدا والتعمد على الشيء من كتاب الآثار له فقال أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن ابراهيم (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يعتمد باحدى يديه على الاخرى في الصلاة يتواضع لله تعالى)

وفي الباب آثار اخرى فروى مالك في الموطاعن عبد الكريم بن أبي المخارق قال (من كلام النبوة اذا لم تستح فاصنع ما شئت ووضع اليدين أحدهما على الاخرى في الصلاة وتعجيل الفطر والاستيناء بالسحور) (وقال) سحنون في المدونة حدثنا ابن وهب عن سفيان الثوري عن غير واحد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (أنهم راوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واضعا يده اليمنى على اليسرى في الصلاة) (وقال) ابن أبي شيبة في المصنف حدثنا وكيع عن ربيع عن أبي معشر عن ابراهيم قال (وضع يمينه على شماله في الصلاة تحت السرة) (وقال) محمد بن الحسن في الآثار أخبرنا الربيع بن صبيح عن أبي معشر عن ابراهيم النخعي به (وقال) ابن أبي شيبة

حدثنا يزيد بن هرون قال أخبرنا الحجاج بن حسان قال سمعت مجالدا أو سألته قال قلت (كيف اصنع قال تضع باطن كف يمينك على ظاهر كف شمالك وتجعلها أسفل من السرة) (وقال) أيضا حدثنا حفص عن ليث عن مجاهد (أنه كان يكره أن يضع اليمنى على الشمال بقول على كفه أو على الرسغ ويقول فوق ذلك ويقول اهل الكتاب يفعلونه) (وقال) البيهقي في السنن أخبرنا أبو زكريا بن اسحاق أنبانا الحسن بن يعقوب ثنا يحيى بن أبي طالب أنبانا زيد حدثنا سفيان عن ابن جريج عن ابى الزبير قال (أمرني عطاء أن أسأل سعيدا أين تكون اليدين في الصلاة فوق السرة أو أسفل من السرة فسألته عنه فقال فوق السرة يعني به سعيد ابن جبير) وكذلك قال أبو مجلز لاحن بن حميد (وقال) ابن جرير في التفسير حدثنا مهران عن حماد بن سلمة عن عاصم الاحول عن الشعبي (في قوله تعالى فصل لربك وانحر قال وضع يده اليمنى على وسط ساعده اليسرى ثم وضعهما على صدره) (وقال) أيضا حدثنا ابن بشار ثنا أبو عاصم قال حدثنا عوف عن أبي القموص (في قوله فصل لربك وانحر قال وضع اليد على اليد في الصلاة)

فهؤلاء خمسة وعشرون صحابيا وأربعون تابعيا يروى عنهم مثلهم ثم عنهم مثلهم أو أكثر وهكذا الى اصحاب المصنفات يخبرون بهذه السنة وان اختلفت الفاظهم فالمعنى الذى يدور عليه حديثهم واحد وهو سنية وضع اليمنى على الشمال في الصلاة ويستحيل عادة ان يتواطء كل هؤلاء بما فيهم من الائمة على الكذب او يتوافقوا فيه فثبت تواتر هذه السنة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبالله التوفيق.

فصل الطريق الثانى كون هذه السنة مخرجة في كتب الائمة الاربعة مالك والشافعى واحمد بن حنبل وأبى حنيفة وفي صحيح البخارى ومسلم وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وابن السكن وابن الجارود وسنن أبى داود والترمذى والنسائى وابن ماجه وابن منصور والدارقطنى والدارمى والبيهقى

ومسند أبي داود الطيالسي والبخاري ومجمع الطبراني
ومصنف ابن أبي شيبة ومعاني الآثار للطحاوي وتفسير ابن جرير
وغيرها وهي متواترة إلى أصحابها ومقطوع بنسبتها إلى مولفها وقد تعددت
أسانيدهم إلى الصحابة وتباينت مخارجهم فيها وذلك مما يفيد التواتر قال الحافظ
في شرح النخبة ردا على ابن الصلاح دعواه عزة التواتر بعد كلام مانصه ومن
أحسن ما يقرر به كون التواتر موجودا وجود كثرة في الأحاديث أن الكتب
المشهورة المتداولة بأيدي أهل العلم شرقا وغربا المقطوع عندهم بصحة نسبتها إلى
مؤلفيها إذا اجتمعت على إخراج حديث وتعددت طرق تعددا تحيل العادة تواطؤهم
على الكذب أفاد العلم اليقيني بصحته إلى قائله اهـ وفصل القنوجي في الحطة
كتب الحديث باعتبار الصحة والشهرة أربع طبقات وإن الطبقة الأولى
منحصرة بالاستقراء في الموطأ والصحيحين ثم قال وما كان أعلى حد في الطبقة
الأولى فإنه يصل إلى حد التواتر وما دون ذلك يصل إلى الاستفاضة الخ
واظفر بقيته فيه

فصل الطريق الثالث النقل المتوارث بالفعل في صفة الصلاة فإن أهل كل زمان
عند المغاربة يقبضون في الصلاة كما رأوا وشاهدوا ذلك من الذين قبلهم وهكذا
في كل عصر وجيل إلى زمان الصحابة كما هو الحال في نقل أصل الصلاة
وغيرها من ضروريات الدين فإنها غير متوقفة على ثبوت أحاديث في أصلها
بل لكل العامة والخاصة تلقت ذلك من فعل الذي قبلها كما تلقوا القرآن
واختلاف القراءات فيه وهذا أعلى ما يطلب في التواتر بل هو نهايته لأنه نقل
الامة عن مثلها في كل عصر وزمان فلو فرضنا المحال وسلمنا تواطؤ كل هؤلاء
على الكذب لما أمكن إنكار النقل المتوارث بالفعل من تسعة أشارا لامة في
كل زمان عن مثلهم هذا مما لا يتوقف ناطق في الحكم على منكره والشاك في
بؤنه بالجنون وسلب العقل كما لو جهر أحد بالقراءة في صلاة الظهر والعصر

يطمن في الأحاديث الواردة بالأسرار فيهما فإنها قليلة جدا والصريح منها
ضعيف والصحيح منها غير صريح ولكن العمدة فيه وفي كثير من أمثاله
النقل المتوارث فكيف بهذه السنة المنقولة بطريق التوارث والأسناد المتواتر
والله الموفق

فصل وأما كون المتواتر لا يبحث عن رجاله فمعلوم مقرر في كتب الحديث
والأصول لأن البحث إنما يكون عن رجال الأحاد الذين يشترط فيهم العدالة
أما التواتر فلا تشترط العدالة في رجاله على الصحيح لأن حصول العلم الضروري
بالخبر الذي نقله عدد تحيل المادة تواطؤهم على الكذب لا يتوقف على ذلك
بل يحصل بخبر الكفار والفاسق والصغار المميزين والاحرار والعبيد (قال)
الزركشي في البحر المحيط بعد حكايته عن ابن عبدان اشتراط العدالة والاسلام
في ناقل التواتر مانصه والصحيح خلاف ما قال قال سليم في التقريب
لا يشترط في وقوع العلم بالتواتر صفات المخبرين بل يقع ذلك باخبار المسلمين
والكفار والعدول والفاسق والاحرار والعبيد والصغار إذا اجتمعت الشروط
وكذا قال أبو الحسين بن القطان في كتابه ذهب قوم أصحابنا إلى أن
شرط التواتر في الكفار أن يكون معهم مسلمون للعصمة وعندنا لا فرق بين
الكفار والمسلمين في الخبر وإنما غلطت هذه الفرقة فنقلت ما طريقه الاجتهاد
إلى ما طريقه الخبر وصرح القفال الشاشي بأن الاسلام ليس بشرط وإنما
رددنا خبر النصاري بقتل عيسى لأن أصله ليس بمتواتر لأنهم بلغوه عن آحاد
ثم تواتر الخبر من بعده وكذا قال الأستاذ أبو منصور قال ولا يشترط
أن تكون نقلته مؤمنين أو عدولا والفرق بينه وبين الإجماع حيث يشترط
الإيمان والعدالة فيه أن الإجماع حكم شرعي فاعتبر في أهله كونهم من أهل
الشرعية وقال ابن برهان لا يشترط اسلامهم خلافا لبعضهم وجرى عليه
المأخرون من الأصوليين وقطع به ابن الصباغ في باب السلم من الشامل اهـ

(وقال) ابن السبكي في رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ممزوجا بمثته ما نصه وشرط قوم الاسلام وآخرون العدالة لاخبار النصارى بقتل المسيح فانه لم يحصل العلم وما ذلك الا لكفرهم فان الكفر عرضة الكذب والتحريف وكذلك اخبار الامامية عن نص علي رضي الله عنه وما ذلك الا لفسقهم والفسق عرضة الكذب ايضا وجوابه انه ليس لما ذكر بل حصل اختلال في الاصل والوسط لان الطبقة الاولى فيه لم يبلغوا عدد التواتر وكذلك بعض طبقاته الوسط وقضية بخت نصر وقتله النصارى بحيث لم يبق فيهم عدد التواتر معروفة وعبرة الآمدي ربما أوهمت ان مشروط الاسلام هو مشروط العدالة وعليها جرى شارحوا هذا المختصر وليس كذلك الخ كلامه (وقال) الحافظ السيوطي في شرح نظمه لجمع الجوامع ولا يشترط في المتواتر اسلام رواه ولا عدم احتواء بلد عاينهم بل يجوز ان يكونوا كفارا وان يحويهم بلد لان الكثرة مانعة من التواطؤ على الكذب اه ولهذا قال الحافظ في شرح النخبة ان الكلام على التواتر ليس من مباحث علم الاسناد اذ علم الاسناد يبحث فيه عن صحة الحديث أو ضعفه ليعمل به أو يترك من حيث صفات الرجال وصيغ الاداء والمتواتر لا يبحث عن رجاله بل يجب العمل به من غير بحث اه وقال في التوجيه ما قاله ابن الصلاح من ان المتواتر لا يبحث عنه في علم الاثر بما لا يمتري فيه قال بعض العلماء ليس المتواتر من مباحث علم الاسناد اذ هو علم يبحث فيه عن صحة الحديث أو ضعفه من حيث صفات رواه وصيغ آدائهم ليعمل به أو يترك والمتواتر لا يبحث فيه عن رواه بل يجب العمل به من غير بحث لافادته العلم اليقيني وان ورد عن غير الابرار بل عن الكفار واراد بما ذكر أن المتواتر لا يبحث فيه عن رواه وصفاتهم على الوجه الذي يجري في الاحاد وهذا لا ينافي بالبحث عن رواه إجمالا من جهة بلوغهم في الكثرة الى حد يمنع تواطؤهم على الكذب فيه أو حصوله

منهم بطريق الانفاق (وقال) الحافظ السيوطي في اللاآء المصنوعة في الكلام على حديث من أدى ذميا فانا خصه الحديث مانعه روى أبو داود من رواية صفوان بن سليم عن عدة من أبناء الصحابة عن آبائهم عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال الا من ظلم معاهدا وانتقصه أو كلفه فوق طاقته أو أخذ آمنه شيئا غير طيب نفس فانا حججه يوم القيامة راسناده جيد وان كان فيهم من لم يسم فانه عدة من أبناء الصحابة يبلغون حد التواتر الذي لا يشترط فيه العدالة فقد رويناه في سنن البيهقي الكبرى فقال في روايته عن ثلاثين من الصحابة اه (الوجه الرابع) على فرض ان الحديث ضعيف معلول كما قال للقاعدة عند أهل الحديث ان الخبر اذا ورد من طرق متعددة فلو اوجب الحكم على الحديث باعتبار مجموعها لا بالنظر الى كل سند على انفراده فقد يكون كل منها ضعيفا والحديث باعتبار مجمرعها حسنا أو صحيحا ومن هنا نشأ لهم الصحيح لغيره والحسن لغيره والقول بالاعتبار والمتابعة والشاهد للمعرفة في علوم الحديث ولذا قالوا ينبغي لمن وجد حديثا يسند ضعيف أن يحكم بالضعف على السند لا على المتن أو يقول في الحديث إنه ضعيف بهذا الاسناد ولا يطلق احترازا من أن يكون له أسناد صحيح أو أسانيد يرتقي معها الى الحسن والصحة لم يقف عليها لانه لا تلازم بين ضعف السند وضعف المتن فقد يكون السند ضعيفا وال متن صحيحا وبالعكس (قال) السراج الباقيني في محاسن الاصطلاح اذ رأيت حديثا بأسناد ضعيف فقل هو ضعيف بهذا الاسناد ولا تقل ضعيف المتن ليجرد ضعف السند الا ان يقول امام أنه لم يرد من وجه صحيح أو أنه حديث حديث وفسر ضعفه اه وقال الحافظ العراقي في شرحه على الفقيه إذا وجد حديث حديثا ضعيفا بأسناد ضعيف فليس لك أن تقول هذا ضعيف وتعني بذلك ضعفه مطلقا جاء على ضعف ذلك الطريق اذ لعل له أسنادا آخر صحيحا يثبت بمثله الحديث بل يقف جواز اطلاق ضعفه على حكم امام من ائمة الحديث بانه ليس له أسناد يثبت به مع وصف ذلك

الامام لبيان وجه الضعف مفسرا اه وأصله لابن الصلاح في المقدمة والنواوي في التريب ولو كان الحكم على الاحاديث باعتبار حال كل سند من اسانيدھا ونفع النظر عن اعتبار المجموع لما ثبت الحكم بالصحة أو الحسن في الاحاديث المرصوفة بهما لنصفها ولا لرابعها حتى احاديث الصحيحين فان الشيخين اخرجا في صحيحيهما احاديث كثيرة ممللة بعضها بالشذوذ وبعضها بالاضطراب وبعضها بالارسال وبعضها بضعف الرواة ارتكانا منهما على ما تلك الاحاديث من المتابعات والشواهد ولو اخرج الصحيحين ومع ذلك فالانفاق حاصل على صحة احاديثهما وهذا اعنى كون الاحاديث تقوى بكثرة الطرق وترفع معها من الضعف الى الحسن ومنه الى الصحة امر معلوم لا ينكره الا مكابرا وجاهل فلا حاجة بنا الى تقرير ذلك وذكّر نصوص الاثمة فيه ومن اجل عدم اعتبار الطرق والنظر الى مجموعها ونفع ابن الجوزي فيما وقع فيه من الخطأ الصراح فاكثرت في مضرعاته من اخراج الاحاديث الضعيفة التي لا تنحط الى دوجة الواهي فضلا عن الموضوع وكذلك اخرج الاحاديث الحسنة والصحيحة بل والمتواترة وكثير تعقب الحفاظ عليه ونهوا على موضوعاته وحذروا من الاعتماد على حكمه فيها الا للعارف الماهر وذلك انه يجد في اسناد الحديث راويا متهما أو مجمولا ولا يقف له على اسناد آخر فيادر الى الحكم بوضعه ويكون له في الواقع اسانيد يتعذر الحكم معها بوضعه بل قد ترفعه الى درجة الحسن والصحيح كما بين كثيرا منها الحفاظان العراقي وتليذه في مواضع متعددة من كتبهما واما لهما وافردا لما فيه من احاديث المسند جزأ مخصوصا وتقم ذلك الحفاظ السيرطى فذكره في تعقباته واظهر صحة كثير من تلك الاحاديث وحسنها باعتبار ما وجد لها من المتابعات والشواهد وابن الجوزي معذور في ذلك بمدوح مشكور على عنايته وذبه عن السنة لانه لم يفعل ذلك عن عناد ولا تعصب بل لعدم وقوفه على المتابعات والشواهد اما المتعصب فقد نقل في رسالته كثيرا من طرق الحديث ونقل عن

غيره انه ورد من طريق ثمانية عشر صحابيا فضلا عن كونه ينقله من الكتب المجموع على صحتها ثم مع ذلك يتلاعب بحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويحمل له من الطعن المكذوب ما لا يتحمله ومن الاعلال المفترى ما لا أصل له ففبح الله التعصب المفضى بصاحبه الى الوفاة والسخافة وسحقه ثم صحقا ولو أردت أن أنقل لك من احاديث الاحكام التي لم يثبت صلاحيتها للاحتجاج الا بمجموع طرقها لذكرت منها ما لم يبلغ مجلدا حافلا واذا تقرر هذا وعلمت ان الحديث ينبغي ضمفه بالمتابعات والشواهد ويحكم معها بصحته فاعلم اني ساجري هذا العنيد في تعصبه وأما فيه على عناده وانزل الحديث المقطوع بصحته منزلة الضعيف ثم ابين له من الصنعة الحديثية أن الحديث صحيح باتفاق المحدثين فأقول وبالله تعالى على هذا المتعصب اصول

غاية ما طعن به في الحديث أنه مقطوع ومضطوب وهو كاذب في دعواه كما ستره قريبا ان شاء الله تعالى وعلى تسليم الانقطاع وان علقمة لم يسمع من أبيه وائل فعلقمة لم ينفرد به بل تابعه عليه كليب بن شهاب وعبد الرحمن اليحصبي وحجر بن العنيس وكلهم ثقات ثابت سماعهم من وائل كما سبق ومتابعة واحد منهم كافية لرفع الحديث الى درجة الصحيح فكيف باجتماعهم ووجود شاهد للحديث من طريق أربعة وعشرين صحابيا وشاهد واحد يكفي لتصحيح الحديث أيضا فكيف وسماع علقمة ثابت لاشك فيه كما ستره ثم على فرض أن علقمة لم يدرك أباه فغاية الامر أن يكون الحديث مرسلا وهو على انفراد حجة عند مالك في أصل مذهبه أما اذا اعتضد برسل من يرسل عن غير رجال الاول أو بمسند ضعيف فهو حجة عند الجمهور وهذا الحديث المفروض ارساله قد اعتضد بخمسة مراسيل كل من مراسلها يرسل عن غير رجال الاخر والمطلوب في الاعتضاد مرسل واحد كما انه اعتضد أيضا بأربعة وعشرين مسندا فيها الصحيح والحسن والضعيف والمطلوب مسند واحد ضعيف

ليحصل الاعتقاد بالمجموع والا فالسند الصحيح وحده حجة فكيف والارسل
من أصله مدفوع ومكذوب وهكذا يقال فيما ادعاه من الاضطراب مع أن
الحديث ما شئ والله رائحة الاضطراب كما ستعرفه وانما هو مجرد افتراء أو جهل
بحقيقة الاضطراب فبان من هذا أن الحديث لو كان ضعيفا لارتقى الى الصحة
بهذه المتابعات والشواهد فكيف وهو متواتر ومجمع على صحته وبالله التوفيق
(الوجه الخامس) وعلى فرض المحال وهو ضعف هذا الحديث فالضعيف
معمول به في مثل هذه المسألة لانها من باب السنن والفضائل لا من باب الواجب
والمحذور والصحيح والفاقد وما كان كذلك فهو معمول فيه بالحديث
الضعيف احتياطا عند الجماهير من العلماء كما نقله عنهم النووي والحافظ
وتلميذه السخاوي وغيرهم وهذا بقطع النظر عن كون الحديث متاقيا من الامة
بالقبول وإلا فالعمل به اذا كان كذلك واجب مقدم حتى على الصحيح المقطوع
به عند المعارضة وهذا الحديث قد تآقت الامة بالقبول كما حكاه الترمذي
والبخاري وابن عبد البر وغيرهم ثم الضعيف أيضا مقدم على الرأي عند الائمة
الاربعة فضلا عن رواية وقع الوهم في فهم معناها وعلى فرض انها صريحة
في الارسل فابن القاسم خالف فيها ثقات أصحاب مالك والمنصوص في كتبه
المتواترة عنه المقطوع بصحة نسبتها اليه ثم ان مالك وأتباعه قد احتجوا
بالاحاديث الواهية والمنكرة فضلا عن الضعيفة فيما هو من باب الواجب
والمحذور فضلا عن السنن والفضائل

✓ فقد احتجوا لعدم التوقيت في المسح على الخفين بحديث أبي بن عمار وهو
ضعيف باتفاق المحدثين كما قال النووي في شرح المذهب بل قال الجوزجاني
انه موضوع ولما رواه أبو داود في السنن نبه على ضعفه وقال اختاف في اسناده
وكذا قال الدارقطني وزاد انه اسناد لا يثبت وفيه مجهولون وقال أبو زرعة
من أحمد انه ليس بمعروف الاسناد ونقل البيهقي عن البخاري أنه قال لا يصح

وقال الازدي حديث ليس بالقائم وقال ابن عبد البر لا يثبت وليس له اسناد
قائم ولهذا قال ابن رشد في البداية ينبغي المدول عنه الى القياس (قلت) وفي
منها أحاديث ذكرتها في تخريج دلائل الرسالة لم يحتج بها أحد من المالكية
إلا أن جميعها ضعيف أيضا رمائت منها لادلالة فيه على المطلوب

واحتجوا لاختفاء التأمين بحديث وائل بن حجر أنه صلى مع النبي صلى الله
عليه وآله وسلم فلما بلغ غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال آمين وأخفى بها
صوته وهي رواية ضعيفة من جهة الاسناد وباطلة من جهة النظر وهم فيها شعبة
كما قال الدارقطني لان الثوري رواه عن شيخ شعبة فقال ورفع بها صوته
ولم يصح في اخفاء التأمين حديث ولا يمكن أن يصح

واحتجوا لوقوف الامام على الرجل عند وسطه وعلى المرأة عند منكبيها
في صلاة الجنازة باثر يروى عن ابن مسعود باسناد في غاية الوهن والسقوط
لانه من رواية اسماعيل بن رافع المدني عن رجل عن ابراهيم النخعي عن ابن
مسعود واسماعيل بن رافع متروك والرجل مجهول وابراهيم لم يدرك ابن مسعود
واحتجوا بحديث لا اعتكاف إلا بصيام وهو من رواية سويد بن عبد العزيز
عن سفيان بن حسين وسويد ضعيف باتفاق المحدثين إلا ما نقل عن دحيم
أنه وثقه وقال البيهقي في الحديث أنه وهم من سفيان بن حسين أو من سويد
ابن عبد العزيز وسويد ضعيف لا يقبل ما تفرد به اه وفي الباب حديث عن
ابن عمر قال الدارقطني تفرد به ابن بديل وهو ضعيف الحديث قال وسمعت
أبا بكر النيسابوري يقول هذا حديث منكر لان الثقات من أصحاب عمرو
ابن دينار لم يذكروه منهم ابن جريج وابن عيينة وحماد بن سلمة وحماد بن
زيد وغيرهم

واحتجوا بحديث عبد الله بن عكيم في الاهاب وهو معلل بالارسل
والاقتطاع والاضطراب لان ابن عكيم لم يسمعه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم

لم يسمعه عبد الرحمن بن أبي ليلى من عبد الله بن عكيم ثم اختلفت ألفاظه فيه
 فمرة قال عن كتاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومرة قال عن مشيخة من
 جهينة ومرة قال عن قرأ الكتاب الى غير ذلك ثم رواه بعضهم من غير تقييد
 وبعضهم بغير شهر وبعضهم بشهرين وبعضهم بأربعين يوماً وبعضهم بثلاثة أيام
 قبل الوفاة ولهذا تركه الامام أحمد بعد ما ذهب اليه كما حكاه عنه الترمذي

واحتجوا بحديث (لا يؤمن أحد بعدى قاعداً) وهو من رواية جابر الجعفي
 عن الشعبي مرسلًا وجابر متروك وقد قال ابن عبد البر أنه حديث لا يصح عند
 أهل العلم بالحديث لأنه يرويه جابر الجعفي مرسلًا وليس بحجة فيما أسند
 فكيف فيما أرسله وضعفه الشافعي والبيهقي والدارقطني والحازمي وابن
 العربي والنواوي وقال الحافظ لا يصح من وجه من الوجوه

واحتجوا بحديث ابن مسعود في التشهد في السهو وهو ضعيف مضطرب
 والرواية الصحيحة ليس فيها ذكر التشهد

واحتجوا بحديث (خير خاكم خل خرمك) على جواز تخليل الخمر وهو ضعيف
 لأنه من رواية غير بن زياد قال أحمد ضعيف الحديث له من أكبر وقال البيهقي
 ليس استاده بالقوي

واحتجوا بحديث أبي الدرداء (أنه سجد مع النبي صلى الله عليه وآله رسام
 إحدى عشرة سجدة ليس فيها من المفصل شيء) وهو من رواية عثمان بن فايد
 وهو ضعيف وقال أبو دارد في سننه أنه حديث واه

واحتجوا للتسليمة الواحدة بأحاديث كلها معلولة لا يقاوم مجموعها أحاديث
 التسليمتين بل لا تنهض للاحتجاج بدون معارضة

واحتجوا بحديث جابر وخالد بن الوليد في تحريم لحوم الخيل وهما شاذان
 منكران واهيان كما قال أبو داود والبيهقي وابن حزم والحافظ وغيرهم الى غير ذلك
 لا يتسع لبسطه المقام ولا ينبغي أن يتبع الا في كتاب مفرد (فان قال)

امالم نعمل بحديث القبض لضعفه مع وجود ما هو أقوى منه (قلنا) كذب
 أولاً في دعواه فن القبض صحيح متواتر والارسال لم يرد فيه حديث البتة فضلاً
 عن أن يكون أقوى من المتواتر ثم تلغض ثانياً فان تلك الاحاديث المنكرة
 الواهية التي احتجوا بها قد عارضها ما هو أقوى منها

فقد عارض حديث أبي بن عمارة في عدم التوقيت في المسح على الخفين الحديث
 المتواتر به من حديث علي عند أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه وحديث
 خزيمه بن ثابت عند أحمد وأبي دارد والترمذي وصححه هر وابن معين
 وحديث أبي بكره عند ابن خزيمة وابن حبان وابن الجارود في صحاحهم وصححه
 أيضاً الخطابي والشافعي وحديث صفوان بن عسال عند أحمد والترمذي وابن
 خزيمة وصححه وحديث ابن عمر عند البزار والطبراني وأبي يعلى بسند رجاله عند
 الاول والثالث ثقات وحديث ابن مسعود عند البزار وحديث عوف بن مالك
 عنده وعند الطبراني في الاوسط برجال الصحيح وحديث جرير عند الطبراني في
 الاوسط والكبير وحديث المغيرة عنده فيها أيضاً بسند حسن وحديث البراء بن
 عازب وانس بن مالك وأبي بردة وابن عباس وأبي امامة وأسامة بن شريك ويعلى بن
 مرة أخرج جميعها الطبراني وحديث عمر بن الخطاب عند البزار وأبي يعلى وحديث
 عائشة عند النسائي والطبراني وحديث أبي بكر عند أحمد وإسحاق والبزار
 وصححه ابن خزيمة وابن حبان وحسنه البخاري وحديث يسار عند العقيلي
 وحديث خالد بن عرفطة عند أسلم بن سهل في تاريخ واسط وحديث مالك
 ابن سعد عند أبي نعيم في المعرفة وحديث يزيد بن أبي مريم عن أبيه عند أبي
 نعيم أيضاً وقد أوردت الفاظ أحاديثهم في تخريج دلائل الرسالة وأسانيدها في
 كتاب المتواتر

وعارض حديث وائل في اخفاء التامين حديث أبي هريرة عند أبي داود
 وابن ماجه والدارقطني وصححه الحاكم وقال البيهقي حسن صحيح وحديث

وائل عند أحمد وأبي داود والترمذي والدارقطني وابن حبان وحديث أم الحصين عند الطبراني في الكبير وغيرهم
وعارض حديث ابن مسعود في الوقوف على المرأة في الجنازة حديث سمرة عند أحمد والبخاري ومسلم والاربعة وحديث أنس عند أحمد وأبي داود والترمذي وحسنه وابن ماجه وقال الحافظ رجاله ثقات وقد قال ابن رشد في البداية لأعلم لمذهب ابن القاسم دليلاً من جهة السمع في ذلك الا ما روى عن ابن مسعود من ذلك وعارض حديث لا اعتكاف الا بصيام حديث عائشة في صحيح مسلم في اعتكافه صلى الله عليه وآله وسلم العشر الاول من شوال وصيام يوم العيد حرام وحديث ابن عمر عند البخاري ومسلم في اعتكافه ليلة بالمسجد الحرام وحديث ابن عباس مرفوعاً ليس على المعتكف صيام الا أن يجعله على نفسه صححه الحاكم وعارض حديث عبد الله بن عكيم (دباغ الاديم طهره) المتواتر من حديث ابن عباس عند مسلم والشافعي وأبي داود والترمذي وابن حبان وحديث ابن عمر عند الدارقطني وحسنه وقال الحافظ انه على شرط الصحيح وحديث جابر عند الخطيب في تلخيص المشابه وحديث سلمة بن المحبق عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن حبان والبيهقي باسناد صحيح وحديث عائشة عند النسائي وابن حبان والطبراني والدارقطني والبيهقي وحديث المغيرة عند أحمد والطبراني في الكبير وحديث زيد بن ثابت عند الطبراني والحاكم في التاريخ وأبي أحمد الحاكم في الكنى وحديث ابني امامة عند الطبراني في الاوسط والكبير وحديث أم سلمة عند الطبراني فيما أيضاً والدارقطني وحديث بعض أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند البيهقي وحديث أنس عند الطبراني في الاوسط باسناد حسن وحديث عبد الله بن مسعود عند ابن منده في مستخرجه وحديث عبد الله بن الحارث صححه الحاكم وحديث ميمونة عند أبي داود والنسائي وابن حبان وأصله في الصحيحين وحديث جرون بن قتادة عند البغوي وابن قانع وابن منده

وحديث أبي ليلى عند أحمد ومرسل عطاء عند عبد الرزاق وعارض حديث لا يؤمن احد بعدى (قاعدة الحديث) لما جعل الامام ليؤتم به وفيه واذا صلى قاعدا فصلوا قعوداً (أجمعون) وهو صحيح متفق عليه وعارض حديث (خير خالككم) حديث أنس في صحيح مسلم سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الخمر تتخذ خلا قال لا وله حديث آخر عند أحمد والحاكم والبيهقي وحديث جابر نحوه أيضاً
وعارض حديث أبي الدرداء في سجود القرآن حديث عمرو بن العاص عند أبي داود وابن ماجه والدارقطني والحاكم وحسنه النووي والمنذري في تلخيص السنن وحديث ابن مسعود عند أحمد والبخاري ومسلم وحديث ابن عباس عند البخاري والترمذي وحديث أبي هريرة عند أحمد ومسلم والاربعة
وعارض حديث التسليمة الواحدة حديث التسليمتين المتواتر من حديث ابن مسعود وسعد بن أبي وقاص وعمار بن ياسر والبراء بن عازب وسهل بن سعد وحذيفة وعدى بن عميرة وطلح بن علي والمغيرة ووائل ووائل ويعقوب بن الحصين وأبي رمة وجابر بن سمرة ورجل من الصحابة واعرابي منهم وعبد الله ابن عمر وأبي هريرة وأبي حميد وأرس بن أوس وأبي موسى الاشعري وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن زيد وجابر بن عبد الله وأبي مالك وقد خرجتها في الالمام وفي تخريج دلائل الرسالة
وعارض حديث جابر في تحريم لحوم الخيل حديثه المخرج في الصحيحين والسنن وحديث أسماء بنت أبي بكر في الصحيحين بل ذكر بعضهم أن الاحاديث باباحة لحوم الخيل متواترة فما كان جوابه عن رد هذه الاحاديث الصحيحة لتلك الاحاديث الضعيفة فهو جوابنا في تقديم الاحاديث الصحيحة المتواترة على الحديث المعلوم والمفروض وجرده من أجل رواية لم يفهم الناس المراد منها مع مخالفتها للروايات الصحيحة عن مالك على أن الاحتجاج بالحديث

الضعيف في الاحكام ليس هو خاصا بالمالكية بل كل الائمة يحتاجون به ولذلك كان قولهم الضعيف لا يعمل به في الاحكام قولاً ليس على اطلاقه كما يفهمه جل الناس أو كما هم لانك اذا نظرت في أحاديث الاحكام الآخذ بها الائمة على الاجتماع والانفراد تجد فيها من الضعيف ما لعله يبلغ نصفها أو يزيد وربما رجحت فيه المنكر والسائط الفريب من الموضوع إلا أن بعضها قالوا فيه تاقى بالقبول وبعضها قالوا انعقد الاجماع على مضمونه وبعضها قالوا وافقه القياس وبقي منها ما لم يجدوا له دعامة فاحتجوا به على علانيته وانفراده غير ناظرين إلى ما أصلوه من أن الضعيف لا يعمل به في الاحكام كما هو الواجب لان ما ورد عن الشارع صلى الله عليه وآله وسلم وان كان ضعيف السند لا يعدل عنه إلى غيره اذ الشرع شرعه والقول قوله والضعيف غير مقطوع بعدم نسبته اليه ما لم يكن واهياً أو معارضاً بأصل أقوى منه فإسنادنا نعيب الاحتجاج به عند عدم ورود غيره بل نرى التمسك به هو الاولى والواجب وانما نعيب الاضطراب في شأنه وهو تركه عند المدافعة والاستهجان والعمل به عند الموافقة والاستحسان وقد عاب هذا على الفقهاء قديماً الامام الحافظ أبو سليمان الخطابي فقال في مقدمه معالم السنن وأما الطبقة الاخرى وهم أهل الفقه والنظر فإن أكثرهم لا يرجعون من الحديث إلا على أقله ولا يكادون يميزون صحيحه من سقيميه ولا يعرفون جيده من رذيله ولا يعثون بها بلغهم منه أن يحتجوا به على خصوصهم اذا وافق مذاهمم التي ينتحلونها ووافق آراءهم التي يعتقدونها وقد اصابوا على مواضع بينهم في قبول الخبر الضعيف والحديث المنقطع اذا كان ذلك قد اشتهر عندهم وتداولته الا لسن فيما بينهم من غير ثبت فيه أو يقين علم به فكان ضلّة من الراي وغبناً فيه اه ثم شرع بعد هذا في ذم الاحتجاج بالضعيف مطلقاً وافق الراي أو خالفه وهو لا يتمشى مع أصول مذهبه فكذلك من حديث ضعيف احتج به الامام الشافعي رضي الله عنه في كتبه بل سأل أصحابه أن

يعمل عليهم ما صح من السنن فامتنع وأجاب بان الصحيح من السنن قابل كما أنه احتج برجال اشتهروا بالضعف عند غيره وبلغه الجرح فيهم فلم يكن ذلك ما نعاله من الاحتجاج بخبرهم وكذلك مالك احتج بالمراسيل والبلاغات وبرجال تنفق على ضعفهم عند أهل الحديث وهكذا بقية الائمة ما منهم أحد إلا وقد اضطروا إلى الاخذ به في كثير من الاحكام وصرح بعضهم بأنه عنده أقوى من الراي ومقدم على القياس بل قدمه أبو حنيفة على القياس في مسائل متعددة وبسط المقام يستدعي طويلاً وأقرب طريق يوصلك إلى النتيجة به ما يذكره الترمذي في السنن عقب أحاديث ينص على ضعفها وغلبيتها ثم يقول وعليه العمل عند أهل العلم والمقصود أن تمسك المتعصب بضعف الحديث لا ينفعه في نفى هذه السنة فان امامه استدل به كسائر الائمة فليكن المرجحون للقبض مثاهم هذا على مجاراته في دعواه أن الحديث ضعيف فكيف وهو من أصح الصحيح على الاطلاق وبالله التوفيق

الوجه السادس دعواه أن حديث وائل منقطع لانه من رواية ابنه علقمة عنه وعلقمة لم يسمع منه فيه أمور

الأمر الاول التدايس فانه زعم أن علقمة لم يسمع من أبيه ثم استدلى على ذلك بأن أبا داود صرح في روايته بأن عبد الجبار لم يسمع من أبيه فإسناد في باب رفع اليدين عنه أنه قال كنت غلاماً لا أعقل صلاة أبي وقطع المتعصب الحديث عند هذا الكلام ونقل عن المازري أن مسلماً روى في الصحيح أربعة عشر حديثاً منقطعاً ورجى المنعصب أن يكون هذا منها ثم جزم بانقطاعه وأن المنقطع أقل أحواله نفى الصحة ثم ختم ذلك بقوله انتهى فاشتمل كلامه هذا من الخطب والتدليس على أقصى ما يمكن الاتيان به في هذه الجملة القليلة فادعى عدم سماع علقمة من أبيه واستدل على عدم سماع عبد الجبار ونحن لا تنازع في عدم سماع عبد الجبار فانه لم يدرك أباه ولا كنه روى الحديث في صحيح مسلم

عن أخيه علقمة عنه وسماع علقمة ثابت لاشك فيه كما سأذكره فالعدول عن إقامة الدليل على نفى سماع علقمة إلى إيراد ما يدل على عدم سماع أخيه عبد الجبار هذيان وتدليس بمزج بضرب من الغباوة والجنون كما هو واضح ثم دلس ثانيا حيث ذكر قول عبد الجبار كنت غلاما لا أعقل صلاة أبي وقطع الحديث وبقية فحدثني علقمة بن وائل عن أبي وائل والمتعصب لم يترك هذه الجملة إلا ليوهم أن قائل كنت غلاما لا أعقل صلاة أبي هو علقمة الذي ادعى عدم سماعه من أبيه وبُيِّنَ الانقطاع بالكذب الفاضح والتدليس المعقوت ثم دلس ثالثا بما نقله عن المازري من أن مسلما روى أربعة عشر حديثا منقطعا وزعم أن هذا منها وهو يعلم أن النووى تتبع جميعها ونبه على كل حديث منها عند ذكره في موضعه ولم يذكر هذا منها ولا يتصور أن يذكره لأن الانقطاع طرأ على الحديث بعد وفاة المازري والنووى بقرون عديدة ثم دلس رابعا بقوله عقب كلام المازري فما قيل فيه من الانقطاع أقل أحواله نفى الصحة عنه اهـ فالأيتان بقوله انتهى عقب جملة تدليس منه وإيهام أن القول بنفى صحة الحديث من تمام كلام المازري أو غيره لا من كلامه هو وقد استعمل هذا التدليس في أمساكى من رسالته كما نبهت عليه فيما مضى وأنبه على باقيه فيما يأتي

(الامر الثانى) جهله بالادلة الصحيحة المصرحة بسماع علقمة من أبيه وعدم بحثه وتحريه فقد أخرج البخارى في رفع اليدين قال حدثنا أبو نعيم الفضل بن دكين أنبأنا قيس بن سليم العنبري قال سمعت علقمة بن وائل بن حجر يقول حدثني أبي فذكر الحديث وقال أبو داود في باب الامام يأمر بالعفو في الدم حدثنا عبد الله بن ميسرة الجشمي ثنا يحيى بن سعيد عن عوف ثنا حمزة أبو عمر العابدى حدثني علقمة بن وائل قال حدثني وائل بن حجر فذكر الحديث فهذا تصريح منه بالسماع من أبيه وقد أورد الترمذى في باب ما جاء في

المرأة اذا استكرهت على الزنا حديثا من رواية علقمة عن أبيه ثم قال وعلقمة بن وائل بن حجر سمع من أبيه اهـ وتقدم قول عبد الجبار كنت غلاما لا أعقل صلاة أبي فحدثني علقمة فهذا أيضا صريح في سماع علقمة من أبيه والا لما كان لذكر أخيه معنى حيث كان مساويا له في عدم السماع من أبيه وقال ابن عبد البر في الاستيعاب لم يسمع عبد الجبار من أبيه فيما يقولون بينهما علامة بن وائل اهـ وقال النووى في ترجمة وائل من تهذيب الاسماء روى عنه ابنه علقمة وعبد الجبار وقيل لم يسمعه عبد الجبار وقدم في ترجمة علقمة النقل عن يحيى بن معين بأن كلا منهما لم يسمع أباه ولم يقره على ذلك في ترجمة وائل بل حكى القول بعدم سماع عبد الجبار فقط وأثبت سماع علقمة وفرق بين ما يذكره الرجل معتمدا لإياه وبين ما يحكيه عن غيره وإن كان فسكوته عليه مافيه لكن الواجب النظر في قوله والجمع بين كلامه ومن هنا تعلم أن اطلاق المتعصب العزو إلى النووى فيه ضرب من التدليس لأنه نقل حكايته عن ابن معين في نفى سماع علقمة وأعرض عن اثباته السماع له في ترجمة والده كما أنه دلس أيضا في عزو ذلك إلى تهذيب التهذيب فان الحافظ قال فيه مانصه علقمة بن وائل بن حجر الحضرمى الكندى الكوفى روى عن أبيه والمغيرة ابن شعبة وطارق بن سويد على خلاف فيه ثم ذكر الرواة عنه ومن وثقه ثم قال وحكى العسكرى عن ابن معين أنه قال علقمة بن وائل عن أبيه مرسل اهـ فثبت الحافظ أولا سماعه جازها به ثم حكى القول عن ابن معين بعدم سماعه كما هي العادة في كتب الرجال يذكر فيها كل ما قيل في الرجل من جرح وتعديل وسماع وعدمه ولكن المصدا به هو المعتمد الصحيح وقد صرح الحافظ براويته عن المغيرة بن شعبة والمغيرة مات في أمانة معاوية سنة خمسين وكذلك وائل بن حجر مات في ولايته فمن أدرك المغيرة وروى عنه وقد مات بعد ولاية معاوية بعشر سنين أدرك أباه وسمع منه لا محالة على أن تصريحه بالسماع من

أيه رافع لكل إشكال ودافع لكل مقال يعارضه والله أعلم
 (الامر الثالث) جهله أو تجاهله بأن الحديث مروى عن وائل من غير طريق
 ابنه علقمة فرواه البيهقي من طريق امرأة وائل عنه ورواه أبو داود الطيالسي
 وأحمد وأبو داود والنسائي والطحاوي وابن حبان والبيهقي من طرق متعددة
 عن عاصم ابن كليب عن أبيه عنه ورواه أحمد والدارمي وأبو داود الطيالسي من
 رواية عبد الرحمن اليحصبى عنه ورواه الطيالسي وأحمد من رواية حجر بن
 العنيس عنه كما قدمناه مفصلاً ونقلنا عن البخارى أنه قال عن الحديث أنه مشهور
 عن وائل فلو سلمنا أن رواية علقمة منقطعة وأنه لم يسمع من أبيه فسماع هؤلاء
 ثابت متفق عليه والاسانيد اليهم صحيحة فلا يستجيز عاقل له أدنى دراية
 بهذا الشأن أن يتكلم في حديث تعددت طرقه واشتهر عن روايته ويصفه بالانقطاع
 من أجل رواية واحدة هو كاذب فيما أدعاه فيها من الانقطاع كما حققناه ومن
 هذا تعلم أن ما نسبته الى البخارى ومسلم أمامى الحفاظ وأهل صناعة الحديث بالاتفاق
 من الجمل بعله ما أخرجاه وإطلاعه هو على ذلك غاية في الوقاحة وقلة الحياء
 ونهاية في الجنون وسخافة العقل نعم هو صادق في أن البخارى ومسلم لم يطلعا
 على علة اختفاها هو بجمله واستخرجها بعباوته من بعد موتها بازيد من ألف سنة
 (الوجه السابع) دعواه أن الحديث مضطرب الاسناد جهل منه بحقيقة الاضطراب
 ودليل على ما قدمناه من أنه يرى في كتب الحديث الفاظاً فيستعملها الجمله في غير
 موضعها فانه أراد أن يحكم على الحديث بالاضطراب من أجل أن عبد الجبار
 قال في رواية مسلم عن أخيه علقمة ومولى لهم عن وائل وقل في رواية أبي
 داود كنت غلاماً لا أعقل صلاة أبي فحدثني وائل بن علقمة عن أبي وائل وهذا
 مغالط لما رواه مسلم فانظر إلى هذا الجمل الذى به كان أبصر بمثل الحديث من
 البخارى ومسلم فان قول عبد الجبار في رواية مسلم عن أخيه علقمة بن وائل
 ومولى لهم هو عين قوله في رواية أبي داود كنت غلاماً لا أعقل صلاة أبي فحدثني

وائل بن علقمة إذ المراد علقمة بن وائل انقلب اسمه على بعض الرواة في
 الطريق إلى عبد الجبار ولم يقع ذلك منه حتى يكون اضطراباً على أنه ليس في الرواة
 من اسمه وائل بن علقمة كما قال الذهبى وقد نبه على هذا ابن حبان في صحيحه
 لانه وقع له وائل بن علقمة مثل ما وقع لابي داود فقال عقب إخراج الحديث
 من رواية محمد بن جحادة عن عبد الجبار مانصه محمد بن جحادة من الثقات
 المتقين وأهل الفضل في الدين إلا أنه وهم في اسم هذا الرجل إذ الجواد يعتر
 فقال وائل بن علقمة وإنما هو علقمة بن وائل اه وقد قدمت نقل هذا عن ابن حبان
 وبينت أن الوهم فيه من عبد الوارث لا من محمد بن جحادة لأن هما رواه عن
 ابن جحادة على الصواب كما عند أحمد ومسلم في الصحيح على أن إبراهيم بن
 الحجاج وعمران بن موسى رواه عنه فقال عن علقمة بن وائل على الصواب
 أيضاً فلعل أحدهما وهم فيه مرة وحدث به على الصواب أخرى وقد نبه
 الحافظ في التهذيب على هذا أيضاً فقال وائل بن علقمة عن وائل بن حجر
 في صفة صلاة النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال الفواريرى عن عبد الوارث
 عن محمد بن جحادة عن عبد الجبار بن وائل عنه به وتابعه أبو خيثمة عن عبد الصمد
 ابن عبد الوارث عن أبيه وقال إبراهيم بن الحجاج وعمران بن موسى عن عبد
 الوارث بهذا الاسناد فقال عن علقمة بن وائل وكذا قال اسحاق بن أبي إسرائيل عن
 عبد الصمد وكذا قال عفان عن همام عن محمد بن جحادة وهو الصواب اه
 وكذلك قوله في الرواية الاخرى فحدثني أهل بيتي عن أبي ليس هو من الاضطراب
 فقد قدمنا لك أن عبد الجبار سمع الحديث من أمه وأخيه وعلقمة ومولى لهم
 فحدث به مرة عنهم كما وقع عند أبي داود فحدثني أهل بيتي وحدث به مرة
 عن أمه كما وقع عند البيهقي وحدث به مرة عن أخيه كما وقع عند جماعة وحدث
 به مرة عن أخيه وضم اليه المولى كما وقع عند مسلم وكل هذا بعيد من
 الاضطراب بعد المتعصب عن الصواب فان الرجل اذا سمع الحديث من جماعة

ووقع له من عدة طرق ساغ له أن يحدث به كل مرة عن شيخ منهم بل ذلك هو الأول والمرغوب فيه عند أهل الحديث حتى أن الواحد منهم إذا اضطرب إلى إعادة الحديث وتكراره ولم يكن له فيه شيوخ متعددون وضاق به المخرج ربما استعمل التذليل في اسم شيخه إيهاما أن الحديث عنده من طرق لاستثقالهم إعادة الحديث بالسند الواحد فلو كان تحديث الراوى عن جميع من روى عنهم الحديث اضطرابا لكانت عامة الاحاديث مضطربة فهذا البخارى يكرر الحديث الواحد في مواضع من صحيحه يورده في كل منها عن شيخ غير الذى رواه عنه في الموضع الآخر غالبا وربما ذكره في باب بإسناد وأعاده في غيره بإسناد آخر ولم يقل أحدا إن ذلك اضطرابا من البخارى ولا من فوقه لما هو معلوم أن الراوى قد يكون له في الحديث مائة شيخ إمام سند واحد أو بمائة إسناد وقد سمعنا حديث الرحمة المسلسل بالاولية من نحو ثلاثين شيخا فلو حدثناه ثلاثين مرة وسميناه في كل مرة منها شيخا لما كان ذلك اضطرابا وهذا واضح لا خفاء به والله الموفق

(فإن قلت) فما هو الاضطراب (قلت) هو أن يرد الحديث عن الراوى بأوجه مختلفة لا يمكن الترجيح فيها ولا الجمع بينها بحال كالحديث الذى رواه أبو داود وابن ماجه من طريق إسماعيل بن أمية عن أبي عمرو بن محمد بن حريث عن جده حريث عن أبي هريرة مرفوعا إذا صلى أحدكم فليجعل شيئا تلقاه وجهه الحديث اختلف فيه على إسماعيل اختلافا كثيرا فرواه بشر بن المفضل وروح بن القاسم عنه هكذا ورواه سفيان الثوري عنه عن أبي عمرو بن حريث عن أبيه عن أبي هريرة ورواه حميد بن الاسود عنه عن أبي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث عن جده حريث بن سليم عن أبي هريرة ورواه وهيب بن خالد وعبد الوارث عنه عن أبي عمرو بن حريث عن جده حريث ورواه ابن جريج عنه عن حريث ابن عمار عن أبي هريرة ورواه داود بن علي بن الحارثي عنه عن أبي عمرو ابن محمد عن جده حريث بن سليمان ورواه سفيان بن عيينة واختلف فيه

على ابن عيينة اختلافا كثيرا نحو ما سبق فهذا هو الاضطراب لعدم إمكان الجمع والترجيح فيه بحال أما مع إمكان أحدهما كالجمع بتعدد الشيوخ ونحوه أو الترجيح برجه من وجوه المروقة في أصول الحديث كحفظ الراوى ويزيد ضبطه وإتقانه وطول صحبته للشيخ وملازمته وكثرة الرواة وغيرها فلا يسمى الحديث معها مضطربا أصلا بل إن كان الراوى المرجوح حديثه ثقة سمى حديثه شاذا وحديثه مقابله محفوظا وإن كان ضعيفا سمى حديثه منكرا وحديثه مقابله معروفا ولهذا لما ادعى بعض الحفاظ رجوع الأرجحية في هذه الروايات السابقة في حديث أبي هريرة اعترض على ابن الصلاح في تمثيله به بالمضطرب لأن من شرط الاضطراب عدم وجود الترجيح فكيف بحديث عبد الجبار بن وائل الذى حدثه أهل بيته عن أبيه فصار يجمعهم مرة ويفرقهم أخرى وربما أسقط ذكرهم وحدث عن أبيه بارسال كما يفعل كثير من الصحابة في إخبارهم عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بما لم يسمعه منه وإنما سمعه من غيره فاذا استفسروا بينوا ذلك وكذا التابعون يرسلون مرة ويسندون أخرى فأين هذا من الاضطراب الواقع عن الراوى الواحد في اسم شيخه واسم أبيه واسم جده وكنيته وكنية أبيه وجده وروايته عن أبيه عن جده عن الصحابي مرة وعن جده بنون واسطة أخرى وعن أبيه عن جده عن راو آخر عن الصحابي إلى غير ذلك مما سبق فهو المضطرب

(فصل) أما قوله ثم رواه بعد ذلك عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل وجعله هذا من الاضطراب فاقسم بالله إنه لمن التلاعب وتممد الكذب والتزوير والتبديل والتحرif إذ سوق هذا لا معنى له أصلا سوى التعمية والتبليس فإن كان الضمير في قوله ثم رواه عائدا على عبد الجبار وهكذا يريد أن يفهم الناس حيث ذكر ذلك عقب الكلام على اضطراب عبد الجبار كان كاذبا مفتريا فإن عبد الجبار لم يرو الحديث عن عاصم بن كليب لا في سنن أبي داود ولا في

غيرها بل ولا روى عنه مطلقا وعبد الجبار أكبر منه ولو فرضنا أنه رواه عنه
 لكن أيضا بعيدا من الاضطراب بعد المتعصب من الصواب ولكان عاصما
 من جملة شيوخه الذين روى عنهم الحديث وحدثوه به عن أبيه غير أن ذلك ما وقع
 ولا رواه عبد الجبار عن عاصم أصلا وإن كان الضمير هاتدا على أبي داود
 كما هو الواقع فإنه أخرجه من طرق متعددة عن عاصم كان هذا أقبح من كذبه
 وأنحش من تدليسه إذ أراد أن يفهم الناظر أن كثرة الطرق التي هي أهمل
 ما يطلب في صحة الحديث دالة على اضطرابه موجهة لضعفه فهذا من الجهل البالغ
 بصاحبه إلى حد الجنون فإنه يدل على أن الاحاديث المتواترة المفيدة للعالم القطعي
 بكثرة طرقها مضطربة ضعيفة أشد الضعف وكذلك القرآن والقرآآت المتواترة فيه
 فإن طرقها كثيرة وألفاظها مختلفة فهكذا فليفع العناد بأهله والا فلا (يفعل)
 حانا الله بمنه آمين

(فصل) وقوله في عاصم كان مرجئيا ووثقه ابن ميمون وقال ابن المديني لا يحتاج
 به هو من تدليسه وتليسه فإن الرجل لم يوثقه ابن معين وحده بل وثقه عامة النقاد
 النسائي وابن حبان وابن شاهين وأحمد بن صالح وابن سعد ومسلم واحتج به في
 صحيحه وأثنى عليه أبو داود وقال كان من العباد ومن أفضل أهل الكوفة وقال
 أحمد لابأس بحديثه فقول الجماعة مقدم على قول ابن المديني كما هو مقرر عند
 أهلنا لو خالفنا الأصول وقدمنا قول ابن المديني لكان حديث عاصم هنا محتجا
 به بنص كلام ابن المديني فإنه جعله ليس بحجة إذا انفرد وهو لم ينفرد بل تابعه
 سبعة من الرواة متابعين تامين عن شيخه فالحديث صحيح حتى على قول ابن المديني
 ولكن المتعصب جاهل بليد من جهة ومتعصب عنيد من أخرى وكذلك ذكره
 لأرجاء عاصم فإنه لا فائدة فيه إلا التوهم والتشويش إذ العقيدة لا تأثر لها في
 الرواية ما لم يكن صاحبها داعية روى ما يؤيد عقيدته وعاصم لم يكن بداعية إلى
 الأرجاء بل ولا نسبة ذلك إليه محققة وعلى فرض وقوعها فهذا الحديث ليس

له تعلق بالأرجاء حتى يتهم بأنه أختلفه ليؤيد به مذهبه فما كان حق هذا الرجل
 إلا أن يستتر جهله بالسكوت ويورى قصوره بالصمت

(الوجه الثامن) وكذلك دعواه أن الحديث مضطرب المتن لأن بعض الرواة لم
 يذكر فيه أخذ الشمال باليمين وذكره عاصم وزاد ثم جئت بعد ذلك في زمان
 فيه برد شديد الخ فإنه تلاعب سخي فوفاة سمجة بل دليل على اضطراب
 في عقله لا في متن الحديث فإنه قال بعد ذلك وهذه الزيادة إما أن تكون مقبولة
 وإما أن تكون مردودة ثم بنى على قبولها أن أحاديث القبض منسوخة بها وعلى
 ردها أن الحديث مضطرب لا تقوم به حجة وهذا هذيان لم يسمع بمثله في
 كلام الحنفى والمجانبين فبينما هو يدعى أن الحديث مضطرب ساقط إذ يجعله
 من قبيل المزيد في مثته ثم يجعل تلك الزيادة لها جهتان جهة دلت بها على أن
 أحاديث القبض منسوخة فصارت حيثنذ صحيحة مقبولة ولذلك أعادها في
 باب أدلة الارسل واحتج بها على نسخ أحاديث القبض وجهة أخرى دلت بها
 على أن الحديث مضطرب شديد الضعف لا يحتاج به بحال وهذا أقصى ما يمكن في
 التناقض والالتيان بالمحال

إثبات ضدين معًا في حال أقبح ما يأتي من المحال
 ثم اعلم أن الحديث من المزيد في مثته كما هو حال أكثر الأحاديث بل كلها فما
 من حديث له مخارج متعددة إلا واختصره بعض الرواة وطوله البعض بقدر
 حفظه وعنايته بتأدية الحديث على وجهه إلا أن حكم ما يزيد البعض يختلف
 بحسب الموافقة والمخالفة وحال راوى تلك الزيادة فإن كان ثقة فزيادته مقبولة
 لأنها بمنزلة حديث مستقل ولأنه حفظ ما لم يحفظه الآخر ومن أجل ذلك
 عظمت فائدة الكتب المستخرجة على الأصول المدونة وخصوصا الصحيحين كما
 قال الحافظ العراقي

وما يزيد فاحكم بصحته فهو مع العلو من فائدته

لأن أصحاب المستخرجات يعتمدون بالرواية المشتعلة على الزيادة على أحاديث الأصل لأنها تزيد المعنى وضوحاً وتحل ما يشكك في بعض الأحاديث المختصرة وبها استمان الحافظ في الفتح وأتى بما يأت به أحد قبله من اقتصر على الأحاديث ولم يبحث عن بقية طرقها أو الفاظها في المستخرجات والسنن والمعاجم والاجزاء والمسانيد والحاصل أن الزيادة في الحديث نوع من أنواع علومه ولها أحكام تذكر في كتب أصول الحديث وأصول الفقه أما الاضطراب في المتن فهو مجيء الحديث بالفاظ مختلفة متناقضة لا يمكن الجمع بينها ولا التجميع كما مر في اضطراب الاسناد وذلك كحديث أنس قال (صليت خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول القراءة ولا في آخرها) وفي رواية (صليت خلف أبي بكر وعمر وعثمان) لم يذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي رواية (فكانوا يستفتحون بأثم القرآن) ومعنى هذا غير معنى الحمد لله رب العالمين لأن أم القرآن اسم للسورة فيشمل البسملة وفي رواية (فكانوا لا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم) وفي رواية (فكانوا يقرءون بسم الله الرحمن الرحيم) وفي رواية (أن أبا سلمة سأله أكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستفتح بالحمد لله رب العالمين أو بسم الله الرحمن الرحيم فقال إنك سألتني عن شيء ما أحفظه وما سألتني عنه أحد قبلك) إلى غير ذلك فهذا هو الاضطراب ويشترط فيه أيضاً أن لا يوجد ترجيح لرواية من هذه على بقيتها وتكون كلها متساوية في الاسناد أما مع وجود مرجح فلا اضطراب بل الحكم للراجحة والمرجوحة شاذة كما فصلناه فإين هذا من ورود زيادة في الحديث غير مخالفة زائدا ثقة صدوق حافظ كما عرفت وبالله التوفيق

جئت بعد ذلك في زمان فيه برد شديد فرأيت الناس عليهم جل الثياب تحرك أيديهم تحت الثياب دالة دلالة واضحة على نسخ ما رواه في المرة الأولى فهم سخييف واستنباط باطل معلوم الفساد بالضرورة واضح البطلان بالبداهة يتحاشى عن فهمه كل مسلم عاقل يقدر فضل الصحابة ويعلم مكانتهم من العلم والاهتمام بهدى أفضل الخلق صلى الله عليه وآله وسلم فانه صريح في أن جميعهم كانوا يلعبون في الصلاة لافرق بين فاضلهم ولا مفضولهم لأن وائلا أضاف التحرك تحت الثياب إلى جميعهم فحمله هذا الجاهل على مطلق التحرك الذي هو عن العبث في الصلاة وليت شعري ما السبب الحامل لهم في نظره على تحريك أيديهم تحت الثياب في الصلاة هل كانوا يلعبون أم يحكون جلودهم من جرب أصاب جميعهم أم كانوا يفعلون ماذا فإن وائلا لم يقل رأيت بعضهم يحرك يديه حتى يمكن أن يقال لعله عرض له عارض أوجب ذلك كما يحصل لكل الناس بل أضاف ذلك إلى الجميع ولو حدث انسان بمثل هذا من غير قرينة تعين المراد كما في حديث وائل وحكاه عن مطلق جماعة من المسلمين لما فهم مسلم منه ما فهمه هذا الغبي ولا حكم على جماعة من المسلمين بالاتفاق على أمر منكر في الصلاة مبطل لها على بعض المذاهب فضلاً عن أعلم الخلق بالله وأتقاهم له بعد النبيين وهم خلف من كان يقول لهم والله ما يخفى على ركوعكم ولا سجودكم إني لأراكم من خلفي ومن أمامي فما خاف الله هذا المتعصب ولا استحي من نبيه صلى الله عليه وآله وسلم أن ينسب أصحابه إلى المواطأة على فعل منكر في الصلاة محضره وإقراره صلى الله عليه وآله وسلم ولا هاب في نصرة هواه إن يأتي بما لا يخطر بها جس مسلم فضلاً عن فاضل بل ولا هاب الكذب الذي هو بجانب للايمان كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإنا لا نكذب الكذب الذين لا يؤمنون بآيات الله) فإن هذا كذب

هذا الفهم السخيف يدلك على ذلك أن في سنن أبي داود عقب هذه الرواية مباشرة ما لفظه حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا شريك عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين افتتح الصلاة رفع يديه حيال أذنيه قال ثم أتيتهم فرأيتهم يرفعون أيديهم إلى صدورهم في افتتاح الصلاة وعاليهم برانس وأكسية ثم قال حدثنا محمد بن سليمان الأنباري ثنا وكيع عن شريك عن عاصم بن كليب عن علقمة بن وائل عن وائل بن حجر قال أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الشتاء فرأيت أصحابه يرفعون أيديهم في ثيابهم في الصلاة فمن يرى هذا عقب الحديث الذي نقله وينظر إلى هذه الصراحة التامة في أن المراد بالتحريك في المرة الأولى هو رفع اليدين عند الانتقال تحت الثياب ثم يتغافل عنها ويحمل التحرك على العبث في الصلاة فهو قاصد للتحريف والتزوير ومتعمد للكذب على الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه وقد ترجم البيهقي في سننه على هذا الحديث بقوله باب رفع اليدين في الثوب ثم قال أخبرنا أبو عبد الله الحافظ أنبأنا أبو الحسن أحمد ابن محمد العنزي ثنا عثمان بن سعيد ثنا عبد الله بن رجاء ثنا زائدة ثنا عاصم بن كليب الجرمي قال أخبرني أبي أن وائل بن حجر أخبره قال قلت لا نظرن إلى صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كيف يصلي قال فنظرت إليه فقام فكبر ورفع يديه وذاكر الحديث وقال في آخره (ثم جئت بعد ذلك بزمان فيه برد فرأيت الناس عليهم الثياب تحرك أيديهم من تحت الثياب) قال البيهقي ورواه سفيان ابن عيينة عن عاصم وقال في الحديث (ثم أتيتهم في الشتاء فرأيتهم يرفعون أيديهم في البرانس) ثم أسنده البيهقي من طريق الشافعي عن سفيان على أنه لو لم ترد هذه الرواية المصرحة بالمتصو دل كان قوله رفع يديه في أول الحديث وقوله في آخره ثم أتيت في الشتاء فرأيتهم تحرك أيديهم من تحت الثياب دليلاً واضحاً على أنه أراد تأكيد هذه السنة التي هي رفع اليدين وأنهم ما كانوا يتركونها

حتى في وقت تعسرها لاشتغالهم بالثياب من أجل البرد بل كانوا يحركون أيديهم بالرفع تحت الثياب فهل للحديث معنى غير هذا وهل يفهم منه تحريك العبث في الصلاة الامدلس متلاعب بالدين نعوذ بالله من الخذلان

فصل قال المتعصب وأما حديث البخاري فاخرجه عن عبد الله بن مسلمة القعنبي عن مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال كان الناس يومئذ يرفعون أيديهم في الصلاة على ذراعهم اليسرى في الصلاة قال أبو حازم لأعلمه إلا ينمى ذلك إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اسماعيل يمتنى ذلك ولم يقل ينمى اه وحديث البخاري هذا معلول من وجهين الوجه الأول قال الداني في الاطراف هذا الحديث معلول لأنه ظن من أبي حازم وأجاب عنه ابن حجر بأن أبا حازم لو لم يقل لا أعلمه الخ لكان في حكم المرفوع لان قول الصحابي كذا أو كذا يصرف بظاهره إلى من له الأمر وهو النبي صلى الله عليه وآله وسلم لان الصحابي في مقام تبليغ الشرع فيحمل على من صدر عنه الشرع ومثله قول عائشة كذا أو كذا بقضاء الصوم فإنه محمول على أن الأمر بذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم واطلق البيهقي أنه لا خلاف في ذلك بين أهل العلم ورد بأنه لو كان مرفوعاً ما احتاج أبو حازم إلى قوله لا أعلمه الخ والجواب أنه أراد الانتقال إلى التصريح فالأول لا يقال له مرفوع وإنما يقال له حكم الرفع هذا ما قاله ابن حجر في فتح الباري وفيه اعتراض من وجهين الأول هو أن قوله الصحابي كذا أو كذا في حكم المرفوع غير متفق عليه فيمكن أن يكون الداني اعتمد شطر الخلاف الآخر فلا يرد عليه شطر الخلاف الذي لم يعتمد وقول البيهقي أنه لا خلاف في ذلك بين أهل العلم رده ابن حجر لما مر وهو كقول ابن عبد البر أن قول الصحابي من السنة كذا له حكم الرفع اتفاقاً ومأقوله مردود بوجود الخلاف منصوباً في المسألتين فقد قال ابن حجر بنفسه في نخبه الفكر بعد نقل حكاية ابن عبد البر للاتفاق مانعه وفي نقل الاتفاق نظر فعن الشافعي في أصل

المسألة قولان وذهب الى أنه غير مرفوع أبو بكر الصيرفي من الشافعية وأبو بكر الرازي من الحنفية وابن حزم من الظاهرية ثم قال وما هو في حكم المرفوع قول الصحابي أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا فالخلاف فيه كالحلاف في الذي قبله قال شارحه المناوي والتصحيح فيه كالتصحيح في الذي قبله قال لان ذلك ينصرف بظاهره الى من له الأمر والنهي وهو النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتمسك المخالفون باحتمال ان يكون المراد غيره كأمر القرآن أو الاجماع أو بعض الخلفاء أو الولاة أو الاستنباط ولذلك قال على القاري الحنفي في شرح موطن محمد في قول سهل كان الناس يؤمرون الخ مانصه يعني يأمرهم الخلفاء الاربعة أو الامراء والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يعني انه محتمل لذلك وقد نص أبو عمر بن عبد البر في التقيص على أن هذا الاثر موقوف على سهل ليس الاو يدلل لما قاله المخالفون ما أخرجه ابن أبي شيبة كما في تدريب الراوي عن حنظلة السدوسي قال سمعت أنس بن مالك يقول كان يؤمر بالسوط فقطع ثم رثته ثم يدق بين حجرين ثم يضرب به فقلت في زمن من كان هذا قال في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أه فهذا دال دلالة صريحة على الاحتمال الذي ذكره المخالفون وقول ابن دقيق العيد إن محل الخلاف اذا كان للاجتهاد في المروى مجال والا كان حكمه الرفع لم يتابع عليه واحتجاج المخالفين بان الأمر يمكن أن يكون القرآن أو الاجماع يرد ما قاله لان القرآن أو الاجماع اذا كانا هما الأمرين لا يتمتع أن يعند اليهما ما ليس للرأي فيه مجال اه فبان من هذا ان المسألة خلافية وان كان الصحيح فيها ان له حكم الرفع فالحديث المروى بذلك لم يقطع بنسبته للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وهذا القدر كاف في ثبوت إعلاله . الوجه الثاني من وجهي الرد على ابن حجر هو ان قوله إن أبا حازم اراد الانتقال الى التصريح فيه أن ما قاله ليس فيه تصريح لان أبا حازم لم يقطع بان الصحابي نعى ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وإنما أتى بكلمة غير مفيدة للقطع اذ لو كان جازما قاصدا للتصريح

لقال بدل هذه العبارة نعى ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فبقى كلامه على ما قاله الداني سابقا من أنه ظن منه اه الوجه الثاني الذي لم يجب عنه من وجهي الاعلال هو أن قول البخاري السابق وقال اسماعيل ينعى ذلك ولم يقل ينعى قصد به تبين أن رواية اسماعيل بن أبي أويس للحديث عن مالك مفيدة ليكون الحديث مرسلًا لامتناعه قال في الفتح قول اسماعيل ينعى ذلك هو بضم أوله رفتح الميم بلفظ المجهول والثاني وهو المنفى رواية القعنبي روى بفتح أوله وسكون الون وكسر الميم فعلى رواية اسماعيل الهاء في لا أعلمه ضمير الشأن فيكون مرسلًا لان أبا حازم لم يعين من نماء له وعلى رواية القعنبي الضمير لسهل شيخه فهو متصل قال وقد وافق اسماعيل بن أبي أويس على هذه الرواية عن مالك سويد ابن سعيد أخرجه الدارقطني في الغرائب اه فهذا تصريح من ابن حجر الذي مذهبه القبض بان إحدى روايتي الحديث مرسله وهذا كاف في إعلاله فان الدليل اذا تطرق الاحتمال سقط به الاستدلال وإذا قيل إن رواية القعنبي مقدمة على رواية اسماعيل لكونه أوثق منه فالجواب هو ان رواية اسماعيل اعتضدت برواية سويد بن سعيد وعلى كل حال احتمال الارسال لا يزياده تقديم رواية القعنبي على رواية اسماعيل اه قلت وبما ظهر لك من اطلاع البخاري على اعلال الحديث الذي لم يرو حديثا في القبض سواء تعلم أنه لو اطالع على حديث صحيح في القبض سالم من الاعلال الذي ذكره في الحديث المروى من طريق مالك لا ورده واقتصر عليه وحيث انه لم يرو غيره علم انه لم يجد حديثا اقوى عنده منه وهذا ادل دليل على ما قدمناه من ان القبض لا يوجد فيه حديث صحيح سالم من الطعن اه هذا ما قيل من الاعتراض على حديثي الصحيحين اه

الى هنا كلام المتعصب وهو مشتمل على ضروب من الخيانة والكذب والتدليس وصنوف من الجمل والتناقض والوهم والتحريف كما ستعرفه مع بيان صحة الحديث في فصول

(الفصل الاول) أنه أعل الحديث بعلمين العلة الاولى ما قاله الداني من أن رفعه مشكوك فيه لانه ظن من أبي حازم وهذه العلة ساقطة من وجوه (الوجه الاول) أن قول أبي حازم لا أعلم إلا أنه ينمى ذلك ليس من الظن في شيء بل عبارته صيغة حصر تقتضى حصر علمه في الرفع فهمي أعلا في تحقيقه مما لو قال رفعه أو ناه لان هذه الصيغة قد يحتمل معها حصول سهو في الرفع بخلاف قوله لا أعلم إلا أنه ينمى ذلك فانه يفيد أن عنده يقينا وجزما بالرفع وأنه لا يعلم غيره كما تقتضيه صيغة الحصر بل عبارته هذه هي أعلا صيغ الحصر كما في جمع الجوامع وغيره فلا يتطرق معها احتمال سهو ولا نسيان أصلا فسقط تعليل الداني من أصله (فان قالت) إذا كان الحال هكذا فلم يدل أبو حازم عن الصيغة المعتادة بين الرواة في ذلك من قولهم ناه أو رفعه الى هذه الصيغة وما الموجب لهذا الحصر هنا (قلت) السبب في ذلك تعلمه واضحا جلليا من الوجه الآتي بعده

الوجه الثاني أنه ليس مراد أبي حازم بقوله لا أعلم إلا أنه ينمى ذلك أى يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالصيغة الصريحة في الرفع كما مرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأمر الناس كما فهمه الداني لان هذا يقتضى أن يكون سهل بن سعد جمع بين قوله كان الناس يؤفرون وقوله أمرهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فحدث عنه ابو حازم بالشق الاول وشك في الثاني وهذا بعيد غاية البعد لا ينبغي أن يحمل عليه صنيع الصحابي إذ لو أراد ذلك لقال من أول مرة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمر الناس أن يضعوا أيماهم على شمالكهم في الصلاة لانه لا داعي لابهام الأمر ولا ثم تبيينه ثانيا بل مراد أبي حازم بقوله لا أعلم إلا أنه ينمى ذلك التفسير لمعنى كلام سهل وأن قوله هذا لأعلمه إلا من صيغ الرفع وأنه قصد بالآمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويزيد هذا وضوحا رواية اسماعيل التي فيها ينمى بصيغة

المجهول أى لا يعلم هذا التعبير الا مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند أهل العلم والا فكلامه على هذه الرواية فيه خلل يحل عنه عالم مثله اذ مقتضاه حدثني سهل بالحديث ولا أعلم إلا أن هذا الحديث يرفع وينمى ولو أراد إبهام الرفع لكان إبهام سهل الذي لم يرفعه على فهم من فهم ذلك أولى لان دواعيهم كانت متوفرة على ذكر الرفع لأعلى إبهامه فصيح أن مراده لا أعلم إلا أن هذه العبارة مرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإنما لم يصرح بذلك محافظة على لفظ الصحابي كما فعل أبو قلابه حين روى عن أنس انه قال من السنة اذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعا قال أبو قلابه لو شئت لغلت إن أنسا رفعه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو في الصحيحين أى لو قلت ذلك لما كذبت لأن قوله من السنة هذا معناه لكن إرادته بالصيغة التي ذكرها الصحابي أولى فكذلك أبو حازم قال لا أعلم في الحديث الوارد بهذه الصيغة إلا أنه مرفوع ولكنني أتيت بلفظ الصحابي محافظة على الرواية وتحريا فيها ويؤيد هذا أن البخاري لم يعتبر خلاف اسماعيل والقعبي في ضبط ينمى مؤثرا في الحديث كما فهمه الحافظ اذ لو فهم ذلك لتجنب إخراجهم كما فعل في غيره بل فهم أن كلتا الروايتين متفقة ليس واحدة منهما تدل على إرسال الحديث فن قال ينمى بصيغة المبني للفاعل فعناه لا أعلم سهلا إلا أنه يقصد بهذه الصيغة رفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأنه الآخر بذلك ومن قال بصيغة المبني للمجهول فعناه لا أعلمه أى هذا اللفظ لا ينمى عند أهل العلم ويرفع إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وآله وسلم فكل من الروايتين لا يحتمل إرسالهما كما ترى والله أعلم (الوجه الثالث) وعلى فرض أن معنى كلام أبي حازم على ما فهمه منه الداني فالحديث لا يعمل بمثل هذا في مذهب من المذاهب ولا قول من الأقوال أصلا بل هذا الاعلال وهم من الداني ومغالطة ولا بد لانه على فرض طرح هذه الزيادة وعدم صدورهما من أبي حازم فأصل الحديث وهو قول سهل كان الناس يؤفرون

لم يحصل فيه شك من أبى حازم فيقال حينئذ هذا التندر الثابت الذى لم يحصل فيه شك إما أن يكون دالا على الرفع أولا فإن كان الاول فتلك الزيادة إنما هي مؤكدة فلا أثر لها في إعلال الحديث وإن كان الثانى فغاياته أنه موقوف ولم يقل أحد إن وقف الحديث علة موجبة لضعفه وإلا كانت جميع الموقوفات مطروحة مردودة والاعلال الذى يحصل بالوقف إنما هو من أجل الاضطراب كما إذا روى بعضهم حديثا مرفوعا ورواه آخر عن شيخ الذى رفعه مرفوقا فيعمل حينئذ بذلك لأنه دليل على الاضطراب وعدم الثبوت ما لم يوجد مرجح وليس حديث أبى حازم كذلك لأن لفظه واحد لم يضطرب فيه هو ولا أحد من الرواة عنه وإنما حصل الخلاف في ما يغتبه هل تدار على الرفع أم لا وتلك الزيادة التى زادها إنما هي ترجيح منه للرفع فإن ثبتت ترجيح الرفع وان لم تثبت بقى اللفظ على الخلاف واحتمال المعنيين فيطلب المرجح من الخارج لا من نفس الزيادة فبان من هذا أن الدانى اشتبه عليه الحال وأعل الحديث بما ليس هو من باب الاعلال

الوجه الرابع ما أجاب به الحافظ من أن هذه الصيغة في نفسها حكم الرفع وإن أبى حازم أراد الانتقال بماله حكم الرفع إلى المرفوع صريحا كما سبق في كلامه الذى نقله المتعصب فعلى فرض أن عبارة أبى حازم فيها ما يدل على الشك فهو حاصل منه في صريح المرفوع فقط أما ماله حكم الرفع فلم يحصل منه شك فيه أصلا وهو كفاية في المطلوب لأن ماله حكم الرفع كالمرفوع في الاحتجاج وقد ذهب الجمهور إلى أن قول الصحابى أمرنا أو كنا نؤمر وكانوا يؤمرونه حكم الرفع وهو الذى لا ينبغي أن يشك فيه عاقل لا دلة قاطعة مذكور بعضها في غرضون كلام الأئمة الآتى فقد قال الحاكم في علوم الحديث في باب معرفة الاسانيد التى لا يذكر سندها بعد أن روى حديث ابن عباس كنا نتمضمض من اللبن ولا نفرضا منه مانصه هذا باب كبير يطول ذكره بالاسانيد فن

ذلك ما ذكرنا ومن ذلك قول الصحابى المعروف بالصحة أمرنا أن نفعل كذا ونهينا عن كذا وكنا نؤمر بكذا وكنا ننهى عن كذا وكنا نفعل كذا وكنا نقول كذا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فينا وكنا لا نرى بأسا بكذا وقول الصحابى من السنة كذا وأشباه ما ذكرناه إذا قاله الصحابى المعروف بالصحة فهو حديث مستد وكل ذلك مخرج في المسانيد اه وقال الخطابى في معالم السنن في الكلام على حديث أنس (أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة) مانصه قوله أمر بلال يريد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو الذى أمره بذلك والأمر مضاف إليه دون غيره لأن الأمر المطلق في الشريعة لا يضاف إلا إليه وقد زعم بعض أهل العلم أن الأمر له بذلك أبو بكر أو عمر رضى الله عنهما وهذا تأويل فاسد لأن بلالا لحق بالشام بعد موت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واستخلف سعد القرظ على الأذان في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال ابن دقيق العيد في شرح العمدة على هذا الحديث أيضاً ما لفظه مختار الاصوليين أن قوله أمر راجع إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم وكذا أمرنا ونهينا لأن الظاهر انصرافه إلى من له الأمر والنهى شرعا ومن يلزم اتباعه ويحتج بقوله وهو النبى صلى الله عليه وآله وسلم وفي هذا الموضع زيادة على هذا وهو أن العبادات والتفديرات فيها لا تؤخذ إلا بتوقيف اه (قلت) وحديث الباب من هذا القبيل وقال أيضا في الكلام على حديث عائشة في الحيض كان يصيبنا ذلك فنؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة ما لفظه فيه دليل لما يقوله الاصوليون من أن قول الصحابى كنا نؤمر وننهى في حكم المرفوع إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم والالم تقم الحججة به اه وقال النووي في شرح المهذب إذا قال الصحابى أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا أو من السنة كذا ونحو ذلك فكله مرفوع إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم على مذهبننا الصحيح المشهور ومذهب الجاهير ولا فرق بين أن يقول ذلك في حياة رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم أو بعده صرح به الغزالي وآخرون وقال الامام أبو بكر الاسماعيلي من أصحابنا له حكم الموقوف على الصحابي اه وقال البلقيني في محاسن الاصطلاح قول الصحابي أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا مرفوع عند أكثر أهل العلم وخالف فريق منهم الاسماعيلي والاول هو الصحيح لانصراف ذلك ظاهرا الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم اه وأصله لابن الصلاح ونظمه الحافظ العراقي في ألفيته فقال

قول الصحابي من السنة أو نحر أمرنا حكمه الرفع ولو
بعد النبي قاله بأعصر على الصحيح وهو قول الأكثر

وبما يؤيد مذهب الجمهور أنه لا يكاد يوجد حديث بهذه الصيغة إلا ويوجد التصريح بأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذلك في رواية أخرى أو حديث آخر وقد ورد التصريح بأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو الأمر كما سبق في حديث سعد بن أبي وقاص عند الحاكم بسند على شرط مسلم وهو قوله (أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بوضع الكفين ونصب القدمين) كما أنه ورد عنه الحث والترغيب الذي يؤخذ منه الأمر التذني اذ لا غرض من ذكره للامة الاطالع فعله والحض عليه وقد قال الحافظ في الفتح انه يستأنس على تعيين الأمر والمأمور بالحديث الذي أخرجه ابو داود والنسائي وابن السكن في صحيحه عن ابن مسعود قال (رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم واضعا يدي اليسرى على يدي اليمنى فزعاها ووضع اليمنى على اليسرى) إسناده حسن اه وكأنه لم يستحضر ما ذكرته مما هو صريح في ذلك والله الموفق

(الفصل الثاني) وأما العلة الثانية فزعم المتعصب فهي كون الحديث مرسلا على رواية اسماعيل عن مالك حيث قال ينمي بصيغة المجهول وهذه العلة باطلة من وجوه

الوجه الاول ما قدمناه من أن قول أبي حازم لا اعلمه الا ينمي ذلك

لا يحتمل إرسالاً على كلتا الروايتين لان معناه على رواية القعنبي المبنية للفاعل أن الضمير لسهل بن سعد أي لأعلم سهلاً الا أنه يقصد بقوله كان الناس يؤمرون أن الأمر لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واما على رواية اسماعيل المبنية للمجهول فالضمير في قوله ينمي للحديث أي لا أعلم الحديث الوارد بهذا اللفظ الامر فوعا الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما أراضحناه (الوجه الثاني) ان هذه الزيادة لا تؤثر إرسالاً في الحديث لا على رواية اسماعيل ولا على رواية غيره لان اللفظ ثابت عن سهل لا شك فيه وهو في نفسه له حكم الرفع عند الجمهور ولو ذهبنا الى انه ليس بمرفوع فغايبته انه موقوف فمن أين يأتيه الارسال

(الوجه الثالث) ان هذا الحديث لا يتصور فيه الارسال لان الارسال اسقاط من سمع الحديث من النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الاسناد وإضافته اليه بدون ذكر الوساطة وهذا الحديث لم يصرح فيه أبو حازم بإضافته الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى يقال فيه إنه مرسل

(الوجه الرابع) ان الحديث ثابت في أصل الموطأ ليس فيه هذه الرواية الدالة على الارسال فسقط هذا الاعلال من أصله بسقوط رواية اسماعيل المبنية للمجهول من الموطأ (فان قلت) مزأين لك ان رواية الموطأ مبنية للفاعل على وفاق رواية القعنبي (قلت) لنا على ذلك أدلة متعددة (الدليل الاول) التمسك بالاصل الذي يقتضيه سياق الكلام ونظامه (الدليل الثاني) ان رواية القعنبي ترجح، لانه أوثق من اسماعيل (الدليل الثالث) ان الامام أحمد رواه في مسنده عن عبد الرحمن بن مهيدي عن مالك وفي آخره قال ابو عبد الرحمن ينمي يرفعه الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ففسره بالفعل المبني للفاعل وكذلك فعل الحافظ السبوطي في شرحه وغيره (الدليل الرابع) ان ابن عبد البر ذكره في التقصى ولم ينبه على هذه الرواية مع اعتنا به بروايات الموطأ

واختلاف الفاظ الرواة فيه بما لم يعتن به أحد مثله (الدلائل الخامسة) ان ابن عبد البر صرح بان مالكا روى عن ابى حازم حديثا واحدا مرسلوه وروايته عن سعيد بن المسيب مرفوعة انتهى عن بيع الغرر فلو كانت هذه الرواية ثابتة في أصل الموطأ ومفيدة للارسال لجمعاهما حديثين ولومع التنبيه على الخلاف في ذلك

(الوجه الخامس) وعلى فرض ثبوت هذا الخلاف في الموطأ وان رواية اسماعيل تفيد الارسال فرواية القعنبي مقدمة وراجحة على رواية اسماعيل والمرجوة لانوثرتنا في الراجحة كما هو المقرر في علوم الحديث اما كون رواية القعنبي مقدمة وراجحة فمن وجهين

(الوجه الاول) من وجهين تقديم رواية القعنبي على رواية اسماعيل موافقة الثقات الاثبات له كيجي بن يحيى وعبد الرحمن بن مهدي ومطرف وغيرهم ورواية الجماعة مقدمة على رواية الواحد (فان قلت) قد نقل المنعصب عن الحافظ ان سويد بن سعيد وافق اسماعيل على روايته فاعتضدت به (قلت) سويد بن سعيد مطروح لا يلتفت الى موافقته ولا مخالفته فقد ذكر الحافظ في التمهيد انه روى عن مالك الموطأ سماعا من خلف حائط كما قيل فضعف في مالك ايضا وهو الى الضعف اقرب وقال البخاري كان قد عمى فيلقن ما ليس من حديثه وقال يعقوب بن شيبة صدوق مضطرب الحفظ ولا سيما عندما عمى وقال صالح بن محمد صدوق لا أنه كان عمى فكان يلقن أحاديث ليست من حديثه وقال انسائي ليس بثقة ولا مأمون فكيف يعتضد برواية من هذا حاله في مخالفة جماعة الحفاظ الاثبات

(الوجه الثاني) من وجهين تقديم رواية القعنبي انه على انفراد ارفع من اسماعيل فقد قال ابن أبي خيثمة عن ابني معين صدوق ضعيف العقل ليس بذلك قال الحافظ يعني انه لا يحسن الحديث ولا يعرف أن يؤديه أو يقرأ من غير (١٢٠ - ٢٠٢)

كتابه وقال معاوية بن صالح عن ابن معين هو وأبوه ضعيفان وقال احمد بن ابى يحيى عنه ابن ابى أويس وأبوه يسرقان الحديث وقال ابراهيم بن الجنيد عن يحيى مخطئ يكذب ليس بشيء. وقال أبو حاتم محله الصدق وكان مغفلا وقال الاكثاني بالغ النسائي في الكلام عليه الى أن يؤدي الى تركه ولعله بان له منه ما لم يبين لغيره لان كلام هؤلاء كلهم يؤول الى أنه ضعيف وقال ابن عدى روى خاله أحاديث غرائب لا يتابعه عليها احد وقال الدولابي في الضمفاء سمعت النضر بن سلة المروزي يقول ابن أبى أويس كذاب كان يحدث عن مالك بمسائل ابن وهب وقال ابن حزم في المحلى قال أبو الفتح الازدي حدثني سيف بن محمد أن ابن أبى أويس كان يضع الحديث وقال سلة بن شبيب سمعت اسماعيل ابن أبى أويس يقول ربما كنت أضع الحديث لاهل المدينة اذا اختلفوا في شيء فيما بينهم قال الحافظ وهذا هو الذي بان للنسائي منه حتى تجنب حديثه واطاق القول فيه بانه ليس بثقة اه فكيف تقبل رواية من هذا حاله فيما انفرد به فضلا عما خالف فيه الثقات (فان قلت) متى وصل في السقوط الى هذه الدرجة فكيف احتج به الشيخان وأخرجاه في الصحيحين (قلت) أجاب عن هذا الحافظ في مقدمة الفتح بانهما لم يكثرا من تخريج أحاديثه ولا أخرج له البخاري مما انفرد به سوى حديثين وأما مسلم خرج له أقل مما أخرج له البخاري قال وروينا في مناقب البخاري بسند صحيح ان اسماعيل أخرج له أصوله وأذن له أن يلتقي منها وان يعلم له على ما حدث به لحدث به ويعرض عما سواه وهو مشعر بان ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه لانه كتب من أصوله وعلى هذا لا يحتاج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره الا ان يشاركه فيه غيره فيعتبر به اه

وأما كون رواية الجماعة متدمة على رواية الواحد والثمة أو الاوثق مقدما على الضعيف والثقة فامر معلوم لا يحتاج الى تقرير

(الوجه السادس) وعلى فرض تعادل الروايتين وأن كلاماً من راويهما في درجة واحدة بحيث لا ترجيح بينهما فالمقرر في علمي الحديث والاصول أن رواية من وصل الحديث مقدمة على رواية من أرسله لأن الوصل زيادة من ثقة فتقبل كما يقبل حديثه لأنها بمنزلة نفى التقريب مع التدريب إذا روى بعض الثقات الضابطين الحديث مرسلًا وبعضهم متصلًا أو بعضهم وقوفًا وبعضهم مرفوعًا أو وصله هو أو رفعه في وقت وأرسله ووثقه في وقت آخر فالصحيح عند أهل الحديث والفقهاء والاصول أن الحكم لمن وصله أو رفعه سواء كان المخالف له مثله في الحفظ والالتقان أو أكثر منه لأن ذلك زيادة ثقة وهي مقبولة اه وفي محاسن الاصطلاح للباقيين بعد حكاية الخلاف مانصه ومنهم من قال الحكم لمن أسنده إذا كان عدلاً ضابطاً وإن خالفه غيره واحداً كان أو جماعة وصحيحه الخطيب وهو الصحيح في الفقه وأصوله . وسئل البخاري عن حديث لانكاح الابولى فحكم لمن وصله وقال الزيادة من الثقة مقبولة كذا قال البخاري مع أن شعبة وسفيان أرسلاه وهما جبلان لهما من الحفظ والالتقان الدرجة العالية اه وأصله لابن الصلاح في المقدمة هذا إذا كان كل من الذي وصل وأرسل في درجة واحدة أو كان الذي أرسل أعلا وأحفظ فكيف مع عكس الحال كما هنا والله الموفق

(الفصل الثالث) واذ قد بينا فساد ما تعلق به في إعلال الحديث وأسفرنا عن وجه الحق والصواب فيه بما لا مزيد إن شاء الله عليه فاسمع تفاصيل ما استعان به على إعلال الحديث وإبطاله من الخيانة والكذب والتدليس والجهل والتناقض والتحريف كما ذكرته لك ووعدتك ببيانه وشرحه .

فمن ذلك الخيانة في نقل كلام الحافظ فانه حرفه على ما يقتضيه مراده واختلاس منه ما لا يوافق هواه فان الحافظ قال مانصه واعترض الداني في أطراف الموطأ فقال هذا معلول لانه ظن من أنى حازم ورد بان أبا حازم لو لم يقل

لأعلمه الى آخره لكان في حكم المرفوع لأن قول الصحابي كنا نؤمر بكذا يصرف بظاهاه الى من له الأمر وهو النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأن الصحابي في مقام تعريف الشرع فيحمل على من صدر عنه الشرع ومثله قول عائشة كنا نؤمر بقضاء الصوم فانه محمول على أن الأمر بذلك هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وأطلق البيهقي أنه لا خلاف في ذلك بين أهل النقل والله أعلم

وقد ورد في سنن أبي داود والنسائي وصحيح ابن السكن شيء يستأنس به على تعيين الأمر والمأثور فروى عن ابن مسعود قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم واضعاً يدي اليسرى على يدي اليمنى فزعموا ووضع اليمنى على اليسرى إسناد حسن قيل لو كان مرفوعاً ما احتاج أبو حازم الى قوله لأعلمه الخ والجواب أنه أراد الانتقال الى التصريح فالاول لا يقال له مرفوع وإنما يقال له حكم الرفع اه كلام الحافظ فحذف منه المتعصب ذكر الحديث الدال على تعيين الأمر وأنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يحذفه لهذا الغرض وحده بل ولأن الحافظ صرح بأنه حديث حسن وهو يزعم أنه ليس في القبض حديث يصلح للاحتجاج ثم إن الحافظ سلم كلام البيهقي فلم يردده ولا حكى رده عن غيره بل عقبه بذكر الحديث وقال بعده قيل لو كان مرفوعاً لما احتاج أبو حازم الخ والمتعصب حكى عنه أنه قال عقب كلام البيهقي ورد بأنه لو كان مرفوعاً فجعل هذا من حكاية الحافظ لرد غيره على البيهقي

ومن ذلك الكذب على الحافظ في قوله وقول البيهقي إنه لا خلاف في ذلك بين أهل العلم رده ابن حجر بما مرفان الحافظ لم يردده ولا تعرض له أصلاً كما رأيت بل سلمه وذكر عقبه الحديث ثم حكى اعتراضاً على نفس الحديث لا على قول البيهقي فقال قيل لو كان مرفوعاً لما احتاج أبو حازم الى قوله لأعلمه الخ فأين هذا من الرد على البيهقي

ومن ذلك جهله بما تقتضيه عبارته فانه نسب الى الحافظ أنه قال عقب كلام البيهقي ورد الخ مع أنه لم يقل ذلك وهذا اللفظ الذي نسبته اليه يقتضى أنه حكى الرد عن غيره فكيف يقول رده ابن حجر بما مر

ومن ذلك جهله أيضا فيما رده جواب الحافظ بقوله إن قول الصحابي كذا تؤمر ليس متفقا على أن له حكم الرفع فلعل الداني اعتمد شطر الخلاف الآخر فلا يرد عليه بشطر الخلاف الذي لم يعتمد به الخ بيان هذا الجمل الممزوج بالغبوة أن الداني أم يعل الحديث بأن هذه الصيغة ليس لها حكم الرفع حتى يكون الحافظ قد اعترض عليه بهالم يعتمد به بل الداني أعله بأن قول أبي حازم لأعله إلا ينمى شك منه في الرفع فأجابه الحافظ بأن هذه الزيادة لا أثر لها في الرفع لانه مستفاد من الصيغة التي قبلها وإنما أتى بها أبو حازم لينقل ماله حكم الرفع الى المرفوع صريحا فإذا حصل منه شك في المرفوع صريحا فإله حكم الرفع لم يحصل منه شك فيه والداني معترف بأن قول الصحابي كذا يؤمر له حكم الرفع فجواب الحافظ مشرق واعتراض المتعصب مغرب

سره شتان بين مشرق ومغرب *

ومن ذلك الكذب الفاحش في قوله وقد نص أبو عمر بن عبد البر في التقصى على أن هذا الأثر موقوف على سهل ليس إلا فان ابن عبد البر ما قال هذا ولا يتصور أن يقوله بل قال في التقصى ما لفظه أبو حازم سلمة بن دينار الحكيم أصله من فارس وهو مولى لبني ليث توفي سنة أربعين ومائة لمالك عنه تسعة أحاديث منها واحد مرسل وآخر موقوف عند أكثر الرواة مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي أنه قال كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة قال أبو حازم لا أعلم إلا أنه ينمى ذلك يريد يرفع ذلك الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فصرح ابن عبد البر بأن الحديث مرفوع حيث زاد التفسير من عنده ثم ذكر الحديث

الثاني وهو لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر ثم الثالث إن كان نفى المرأة والفرس والمسكن يعنى الشؤم ثم الرابع في ذهاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى بنى عمرو بن عوف ليصلح بينهم ثم الخامس في المرأة التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم السادس في أنه أتى بشراب فشرب منه وعن يمينه غلام ثم السابع عن معاذ في فضل المتحابين ثم الثامن عن سعيد ابن المسيب مرسل أنه يبيع عن الخمر ثم التاسع عن سهل قال ساعتان تفتح لهما أبواب السماء وقل داع ترد عليه دعوته وهذا هو الموقوف عند أكثر الرواة ثم قال بعده وقد روى مرفوعاً من حديث مالك وغيره على ما ذكرناه في التمهيد اه وقد نقل كلامه فيه وفي غيره الحافظ السيوطي في شرح الموطأ فقال على قول سهل ساعتان تفتح لهما أبواب السماء قال ابن عبد البر هذا الحديث موقوف في الموطأ عند جماعة الرواة ومثله لا يقال من جهة الرأي وقد رواه أيوب بن سويد ومحمد بن محمد بن مخلد وإسماعيل بن عمرو عن مالك مرفوعاً وروى من طرق متعددة عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر اه فهذا هو الحديث الموقوف عند أكثر الرواة فانظر هذا المتعصب ما أجراه على الكذب وأقل حياته وخوفه من الله تعالى ومن ذلك الجهل والتناقض فيما رده على ابن دقيق العيد بقوله لأن القرآن والاجماع اذا كانوا الآمرين لا يمتنع (ن) يسند اليها وليس للرأي فيه مجال . وبيان جهله وتناقضه هنا من وجوه

(الوجه الأول) أنه لو كان القرآن هو الأمر بذلك لما حسن من الصحابي أن يخبر به لأنه أمر معلوم للناس كافة يفهمونه من القرآن فكيف يفيدهم بما هو ضروري عندهم .

(الوجه الثاني) أنه لو كان القرآن هو الأمر لما عبر بصيغة الماضي في قوله كان الناس يؤمرون ولقال إن الناس يؤمرون أو ما يؤمرون لأن الأمر لم

بنقض بل لازال موجودا فالواجب حينئذ التعبير بما يقتضى وجود الأمر .
(الوجه الثالث) وعلى فرض أن القرآن هو الأمر فهو أعظم حجة عليه
وأقوى برهان على ضلاله لأنه يكون حينئذ مخالفا لأمم القرآن باعترافه وإقراره
وداعيا الى ترك ما أمر به القرآن وذاما لفاعله وجاعلا تركه من الزرع في الدين
مع اعترافه بأن القرآن أمر به .

(الوجه الرابع) وكذلك اذا احتمل أن يكون الأمر هو الاجتماع فهو أيضا
من أعظم الحجج القاصمة لظهره لكونه حينئذ خارقا للاجماع ومنكر الما
انعقد عليه .

(الوجه الخامس) أن سهل بن سعد رضى الله عنه وهو آخر من مات من الصحابة
بالمدينة سنة احدى وتسعين أو ست وتسعين فيكون الأمر له حينئذ إجماع
أهل المدينة وهذا يكذب المتعصب فيما ادعاه بعد من أن عمل أهل المدينة
كان على الارسال فهذا آخر الصحابة موتا بها يخبر وهو في آخر القرن أن
إجماع أهل المدينة أمره بوضع اليمين على الشمال فكيف يدعى أن عمل أهل
المدينة كان على الارسال .

(الوجه السادس) أن سهلا من أهل الاجتماع فاخباره بأن الاجتماع كان
يأمر الناس الذين هو أحدهم إخبار بأنه أمر نفسه بنفسه وهو محال .

(الوجه السابع) أنه قال كان الناس يؤمرون فعبر بما يدل على أن الأمر
وقع في الزمان الماضي وأمر الاجتماع باق أبدا لأنه حجة على الاستمرار فكان
الواجب أن يقول إن الناس مأمورون كما مر نظيره في القرآن .

(الوجه الثامن) أن ما انعقد عليه الاجتماع لا يقال فيه إن الناس كانوا يؤمرون
به بل يقال دل الاجتماع على وجوب كذا أو سنية كذا ونحوه لأن الاجتماع
لا يعرفه كل الناس حتى يستفيدوا منه الأمر بجزئية من جزئيات الصلاة ثم
يقال كيف يمكن صدور هذا الأمر من الاجتماع فإنه معنى من المعاني ليس له

لسان ينطق به وغير ممة ولأن يجتمع أهل الاجتماع كافة ثم يدورون على الناس
يأمرونهم بالوضع أو غيره فإنه عادة من المحال .

(الوجه التاسع) أن الاجتماع واستفادة الحكم منه لم يكن مشهورا في عصر
الصحابة ولا ورد عن أحد منهم أنه احتج به على مسألة .

(الوجه العاشر) وعلى فرض ثبوت هذا الاجتماع فهو لا ينعقد بينهم الا
على دليل من السنة والافعال شرعا أن يجمعوا على أحداث شيء في الصلاة ليس
عندهم به توقيف فاجماعهم دال على ثبوت سنته عن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم وهو أعلا مما لو ثبتت بغير طريق الاجتماع فكيف ما دار الحال في هذا اللفظ
فهو راجع الى ما يجب امتثاله والانتظار بأمره فبان من هذا بطلان ما رده به
كلام ابن دقيق العيد وأنه ما صنع برده شيئا سوى أنه أقام الحجة على نفسه
وأثبت ما أراد أن يبطله وأبان قوة ذكائه وفطنته فبارك ربنا الفتح العليم .
(فصل) ومن ذلك التناقض في قوله فبان من هذا أن المسألة خلافية وإن

كان الصحيح فيها أن له حكم الرفع مع قوله بعد هذا بسطر واحد وهذا القدر كاف
في ثبوت إعلاله فكيف ثبت الاعلال مع اعترافك بأن الصحيح هو ما
ذهب اليه الجمهور وما فائدة هذا التصحيح إذا ثبت بالقول الضعيف إعلال
الحديث وعلى فرض أن للقول الضعيف وجها من الصحة فعلى أى مذهب
يثبت به الاعلال وقد فصلنا هذا فيما سبق فلا نعيد ذكره هنا والله المستعان
على هذين هذا المتعصب .

(فصل) ومن ذلك جهله باللغة العربية وقواعد أهل البلاغة فيما رده على
الحافظ بقوله إن ما قاله ابن حجر ليس فيه تصريح لأن أبا حازم لم يقطع بأن
الصحابي نعى ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وإنما أتى بكلمة غير مفيدة
للقطع إذ لو كان جازما قاصدا التصريح لقال بدل هذه العبارة نعى ذلك للنبي
صلى الله عليه وآله وسلم فهذا من الجهل التام الذي ينخرط به في سلك السوقة العوام

إذ كل من شئ للعلم رائحة يعلم أن قول أبي حازم لا أعلم إلا أنه ينهى ذلك صبغة حصر تقتضى حصر علم أبي حازم في الرفع وأنه لا يعلم غيره فهو قاطع وجازم به بل عبارته أعلا صيغ الحصر كما هو مقرر في علوم البلاغة وصرح به ابن السبكي في جمع الجوامع في قوله وأعلاه لأعالم الأزيد وهذا ظاهر واضح وبالله التوفيق .

(فصل) ومن ذلك جهله فيها أجاب به عن الاعتراض الوارد على كلامه حيث قال وإذا قيل إن رواية القعنبي مقدمة على رواية إسماعيل والجواب أن رواية إسماعيل اعتضدت برواية سويد بن سعيد اه فقد قدمنا لك ضد سويد بن سعيد وإسماعيل ما عرفت أنك أن العنبي لو انفرد لكنت روايته مقدمة عليهما إجماعا لأن الضعيف لا يعارض الثقة أصلا فكيف وقدوافقه جماعة من الحفاظ وذكرنا لك أنه على فرض كون كل منهما ثقة مع التساوي في العدد والحفظ والانتان فالذي وصل الحديث مقدم على الصحيح عند الجمهور على الذي أرسل فاما أن يكون المتعصب جاهلا بجميع هذا أو عارفا متجاهلا به فيدخل في زمرة الخائضين الكذابين ولا بد من أحد الأمرين والله يرحمنا بمنه .

(فصل) ومن ذلك الكذب الفاحش في قوله وبما ظهر لك من اطلاع البخاري على إلال الحديث وقوله أن البخاري صرح فيه بالاعلال فإنه كذب صراح فالبخاري ما أشار إلى علة الحديث ولا أوما إليها فضلا عما أن يكون صرح بها وكيف يصرح بعلة حديث احتج به في كتابه الذي اشترط أن لا يخرج فيه إلا ما هو صحيح يجمع عليه أو صحيح عنده ومن المعلوم أنه أضيق الناس شرطاً للصحيح وأشد هم فيه وقد قال ما أدخلت في كتاب الجامع إلا ما صح كما سيأتي فهذا من أصرح الكذب وأفحشه حمانا الله بمنه وفضله .

(فصل) هو ذلك الجهل في قوله عن البخاري وحيث لم يرو غير حديث مالك مع تبره وشدة اطلاعه علم أنه لم يجد حديثاً أقوى عنده منه وهذا دل

دليل على ما قدمناه من أن القبض لم يوجد فيه حديث صحيح سالم من الطعن اه فهذا قول فاسد وجهل قبيح يظهر لك من وجره .

(الوجه الاول) أن البخاري قد صحح حديث وائل فقال في جزء رفع اليدين مانعه وطعن من لا يعلم فقال في وائل بن حجر إسناده من أبناء ملوك اليمن وقدم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأكرمه وأقطع له أرضاً وبعث معه معاوية بن أبي سفيان قال وقصة وائل مشهورة عند أهل العلم وما ذكر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرة بعد مرة ولو ثبت عن ابن مسعود والبراء وجابر رضي الله تعالى عنهم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيء لكان في علل هؤلاء الذين لا يعلمون أنهم يقولون إذا ثبت الشيء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إن رؤسنا لم يأخذوا بهذا وليس هذا بما أخذوا لما يريدون الحديث للالقاء برأيهم ولقد قال وكيع من طلب الحديث كما جاء فهو صاحب سنة ومن طلب الحديث ليقوى هواه فهو صاحب بدعة يعني أن الإنسان ينبغي له أن يلغى رأيه لحديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم حيث يثبت الحديث ولا يعلل بعلم لا تصح ليقوى هواه وقد ذكر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به اه كلام البخاري رضي الله عنه وهو منطبق على حال المتعصب وطعنه في حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المتفق على صحته لهواه فهذا البخاري يرد على من طعن في حديث وائل وينص على أنه مشهور بين أهل العلم كما وضحت ذلك بطريقة ومع ذلك فلم يخرج في صحيحه .

(الوجه الثاني) وعلى فرض أنه لم ينص على صحة حديث في القبض سوي ما أخرجه من طريق مالك فذلك لا يدل على عدم صحة حديث في القبض عنده لا مبرين .

(الأمر الاول) أنه لم يلتزم إخراج جميع الصحيح عنده فقد روى إسماعيل

عنه قال لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحاً و ما تركت من الصحيح أكثر وقال أبو أحمد ابن عدى سمعت الحسن بن الحسين البزار يقول سمعت إبراهيم بن معقل النسفى يقول سمعت البخارى يقول ما أدخلت في كتاب الجامع إلا ما صح وتركت من الصحيح حتى لا يطول وقد عين في قول آخر ما تركه من الصحيح عنده الذى لم يدخله في الجامع الصحيح و هو ضعف أضعاف ما ذكره فقال محمد بن حمدويه سمعت البخارى يقول أحفظ مائة ألف حديث صحيح وأحفظ مائتى ألف حديث غير صحيح فأين مائة الف حديث كلها صحيحة عنده بما أخرجه في صحيحه الذى لا يتجاوز عدده بدون تكرار ألفين وستمائة كما حققه الحافظ ونظمه تلميذ تلامذته الحافظ السيوطى فى الفيته فقال

وعدد البخارى بالتحريـر الفان والرـبع بلا تكرير

وقد وقع فى مثل هذا الامام الحافظ أبو عمر بن عبد البر فان الترمذى حكى عن البخارى أنه صحح حديث البحر هو الطهور ماؤه الحل ميتته فتعقبه ابن عبد البر بقوله لو كان صحيحاً عنده لأخرجه فى صحيحه وتعقب ابن عبد البر الحافظ فى التاخيـص فقال وهذا مردود لانه لم يستلزم الاستيعاب اهـ (الأمر الثانى) وجود أحاديث كثيرة صحيحها البخارى ولم يخرجها فى صحيحه كالحديث السابق وحديث لا نكاح الا بولي وحديث عثمان فى التحليل وما لا يحصى كثرة مما نقل الحافظ عنه تصحيحه وأكثر الناس نقلاً لذلك وعناية به أبو عيسى الترمذى فى جامعه فانه كثيراً ما يقول وسألت محمد بن عوف هذا الحديث فقال لى إنه صحيح وسمعت محمد بن يعقوب يقول هذا حديث صحيح وأكثر تلك الأحاديث غير مخرج فى الصحيح

(الوجه الثالث) وعلى فرض أن عدم إخراجها للحديث يدل على عدم صحته عنده فلا يلزم من كون الحديث غير صحيح عنده أن لا يكون صحيحاً عند غيره فقد أجمعت الأمة على صحة أحاديث مسلم وفيها ما لم يخرجها البخارى ما يزيد على الآلاف

بكثير وكذلك الموطأ الذى هو أصل مالك فيه أحاديث كثيرة لم يخرجها البخارى وكذلك المستدرک للحاكم وصحيح ابن خزيمة وابن حبان وابن السكيت وابن الشرقى والجوزقى والمقدسى والازماتى للدارقطنى وما صححه الأئمة أبو عبيد واسحاق بن راهويه وشعبة وابن مهدي والشافعى واحمد والسفيان والترمذى وأبو داود وابن معين وأبو حاتم وابن المدينى والذهلى وغيرهم من شيوخ البخارى وشيوخ شيوخه وأفرانه ومن جاء بعدهم ما لم يصححه البخارى ولا أخرجه فى صحيحه وجلما من أحاديث الاحكام وأصول الدين فلو كانت غير صحيحة لكان جل أصول الشريعة وفروعها مبنيـا على ضعيف أو باطل ليكون البخارى لم يخرجها أولم يخرج منها الا القليل فهذه كتب دلـايل الاحكام لا تجدد فيها حديثاً معزوا الى البخارى حتى تجد عشرات معزوة الى غيره فالتعلق بكون البخارى لم يخرج فى القبض الاحديث واحد تمويه ليس وراه من الحقيقة الا الصراحة بعجز صاحبها المقرون بجهالة والافصاح بتلاعبه المزدوج بضلالة (فصل) ومن ذلك التدليس والكذب فيها أتى به عقب هذا الجهل الذى أوحاه إليه شيطان الهوى والتعصب من لفظه اهـ وقوله بعدها مباشرة هذا ما قبل من الاعتراض على أحاديث الصحيحين فدلـس بلفظة اهـ التى عقب بها كلامه ليسبق منها الى ذهن المغفلين الاغمار أن ما قبلها من كلام غيره لجريان العادة بذكرها عند انتهاء كلام الغير ثم أكد هذا التدليس بقوله عقبها هذا ما قبل من الاعتراض على حديثي الصحيحين فان هذا اللفظ صريح فى أن الاعتراض السابق حاصل من غيره مع أنه ليس فيه من اعتراض الغير الا كلام الدانى وباقيه من مفتريات المتعصب وأوهامه فهذا كذب مركب على كذب لانه كذب أولاً فيما ادعاه من ضعف حديثي الصحيحين لتيقنه بصحتهما فى نفسه وتصريحه بذلك فى غير هذا الموضع ثم كذب ثانياً فى نسبة ذلك الكذب الى غيره فكان كذباً مركباً على كذب ولعله الاول من نوعه فلو رآه الحافظ الذهبي القائل فى أبى الحسن

البكرى إنه كان مفرد زمانه في الكذب لتوجه بهذا اللقب فانه أولى من البكرى به ولا كرامة فمكذبا يحزى الله المستهزئين بأحاديث رسوله صلى الله عليه وآله وسلم والطائنين بالهوى في سنته

(فصل) قال المصنف وأذكر بعدهما ما قيل في حديث هلب الطائي ليكون النوى في شرح مسلم قال حجة الجمهور في استحباب وضع اليمين على الشمال حديث وائل وحديث أبي حازم الذي رواه البخاري وحديث هلب الطائي وقال رواه الترمذي وقال حديث حسن وانظره عن سماك بن حرب عن قبيصة ابن هلب عن أبيه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يؤمنا فيأخذ شماله بيمينه وهذا الحديث تكلم في سنده ومداره على سماك بن حرب عن قبيصة بن هلب وقبيصة هذا قال في تهذيب التهذيب قال النسائي مجهول وقال ابن المديني مجهول لم يرو عنه غير سماك بن حرب ووثقه المعجلي وذكره ابن حبان في الثقات وسماك بن حرب احتج به مسلم ووثقه ابن معين وقال أبو حاتم صدوق ثقة إلا أن أحمد قال مضطرب الحديث وضعفه شعبة وسفيان وقال صالح يضعف وقال النسائي إذا انفرد بأصل لم يكن بحجة اه فقد علمت أن حديث هلب بعيد من الصحة والحسن وهو الى الضعف أقرب لانه مما انفرد به سماك وقد قال النسائي إنه لا يحتج بما انفرد به وعن النسائي وابن المديني أن قبيصة مجهول فكيف يسوغ لاحد أن يقول إنه حسن مع ما بيناه من ضعف راويه وكونه لم يرو الا من وجه واحد والترمذي بنفسه اشترط في تعريف الحسن أن يروى من وجه آخر وهذا الشرط يرد ما نقله عنهما من كون هذا الحديث حسنا وقولهم الحسن كالصحيح في الاحتجاج به وان كان دونه في القوة قال في الاقترح فيه إشكال لأن ثمة أو صافا يجب معها قبول الرواية إذا وجدت فان كان هذا المسمى بالحسن فما وجد فيه أقل الدرجات التي يجب معها القبول فهو صحيح وان لم توجد لم يحز الاحتجاج به وان سمي حسنا اللهم إلا أن يرد هذا الى أمر

اصطلاحه بأن يقال إن هذه الصفات لها مراتب ودرجات فأعلاها وأوسطها يسمى صحيحا وأدناها يسمى حسنا وحينئذ يرجع الأمر في ذلك الى الاصطلاح ويكون الكل صحيحا في الحقيقة اه قاله السيوطي في تريب الراوى فعمل من هذا الكلام أن الحسن الذي يحتاج به هو ما كان صحيحا في الحقيقة وحديث هلب هذا بعيد من الصحة كما علمت فلا يصح الاحتجاج به اه

أقول حديث هلب حسنه الترمذي والبعوى في شرح السنة كما قدمناه في كلاهما السابق وأقرهما على ذلك جمع من الحفاظ بل لم يكتف الحفاظ أبو عمر ابن عبد البر بذلك حتى صرح بأنه صحيح فقال في الاستيعاب في ترجمة هلب روى عنه ابنه قبيصة أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم واضعا يده اليمنى على اليسرى في الصلاة قال ورأيتُه ينصرف عن يمينه وعن شماله في الصلاة وهو حديث صحيح اه وما قاله ابن عبد البر من كون الحديث صحيحا هو الصحيح عندي إنه شاء الله تعالى ويبان ذلك أن الحديث مشهور عن سماك رواه عنه سفيان الثوري وشعبة وأبو الأحوص عند ابن أبي شيبة واحمد وابنه والترمذي وابن ماجه والدارقطني والبيهقي كما سبق ذكر ذلك بأسانيدهم بل وأخرجه ابن قانع في معجمه من طرق تزيد على ما ذكرناه فلم يبق النظر في الاسناد الا من جهة سماك وشيخه قبيصة أما سماك فقد وثقه ابن معين وقال أبو حاتم صدوق ثقة وقال المعجلي جائز الحديث وقال يعقوب هو في غير عمرة صالح وليس من المتنبئين ومن سمع منه قديما مثل شعبة وسفيان فحديثهم عنه صحيح مستقيم إن شاء الله وهو من كبار تابعي أهل الكوفة وأحاديثه حسنة وهو صدوق لا بأس به واحتج به مسلم في صحيحه وأما قبيصة فقد لا المعجلي ثقة وذكره ابن حبان في الثقات صحح حديثه كما قال الذهبي فالحديث بالنظر الى هذا الاسناد على انفراده صحيح على رأى المعجلي وشرط ابن حبان وابن خزيمة ومن وافقه من الحفاظ وحسن على رأى الجمهور لان رجاله كلهم موثوقون ليس فيهم متروك ولا منهم

ولا سىء الحفظ فاحش الغلط ولا متفق على ضعفه وهذا شرط الحسن عند الجمهور ولذلك حسنه الترمذى والبغوى وجماعة فاذا انضم الى هذا الاسناد وجود المتابعة المتعددة من أربعين طريقا عن خمسة وعشرين صحابيا ارتقى من الحسن المتفق عليه والصحيح المختلف فيه الى الصحيح المتفق عليه بل يرتقى اليه بوجود متابعة واحدة إذا كانت مثله فضلا عما ذكر كما هو مقرر في علوم الحديث ولذلك صححه ابن عبد البر وهكذا غالب الاحاديث التي صححها الشيخان وافتمت الامة على صحتها من هذا القليل كما ستعرفه فاتضح أن ما حكم به ابن عبد البر من صحته صحيح فضلا عن حكم الترمذى والجمهور بأنه حسن والله الموفق

(فصل) اذا تقرر هذا فالمتعصب قد غمز الحديث بما ليس هو من بابيه عند أهله ولولا ما عرف من عناده لكان له نوع عذر فيما أتى به من الغمز في الحديث لجهله بعلوم روايته وبعده عن فنون صناعته مع غموض مثل هذا المقام وصعوبته لكنه معاند بخرق الاجماع متعصب بترك الاتباع وحاصل ما أتى به أن الحديث معطل بعلمين الاولى جهالة قبيصة كما قال النسائي وابن المديني وهذه علة باطالة لانه ليس المراد جهالة حاله حتى يكون ذلك طعنا فيه وفيما رواه بل المراد جهالة عينه كما صرح به ابن المديني بقوله مجهول لم يرو عنه غير سهاك ولا تلازم بين جهالة العين وجهالة العدالة كما ستعرفه فالعدالة تثبت بتنصيب عالين كما هو مقرر في علمي الحديث والاصول بل صحح الامام الرازى والسيف الآمدى وابن الصلاح الاكتفاء في ثبوتها بواحد واختاره الباقلاني وأبو بكر الخطيب وحكام الآمدى وابن الحاجب عن الأكثرين ومشي عليه الحافظ العراقي فقال في ألفيته وصححوا اكتشافهم بالواحد جرحا وتعديلا خلاف الشاهد

وقال الحافظ السيوطى في ألفيته

اثنان من زكاه عدل والاُصح : إن عدل الواحد يكفى أو جرح

وقبيصة قد وثقه العجلي وابن حبان فارتفعت جهالة حاله اتفاقا وبقي مجهول العين لانفراد سهاك بالرواية عنه والجهالة بالعين لا تؤثر طعنا في الحديث إذا ثبتت العدالة لان كثيرا من الصحابة بهذه الصفة لا يوجد عنهم إلا راو واحد وهم كثيرون أفردهم جمع من الحفاظ بالتأليف فيمن لم يرو عنه الا واحد كالمفردات والوحدان لمسلم بن الحجاج صاحب الصحيح وغيره فكلهم مجهول العين ومع ذلك فلم تؤثر الجهالة بأعيانهم لثبوت عدالتهم فصحح الاثمة أحاديثهم وأخرج البخارى ومسلم في صحيحيهما عن جماعة منهم كالمسيب بن حزن أخرجا حديثه في وفاة أبي طالب مع أنه لم يرو عنه غير ابنه سعيد بن المسيب وأخرج البخارى حديث عمر بن ثعلب مرفوعا إلى أن لا أعطى الرجل والذي أدع أحب إلى) ولم يرو عنه غير الحسن وأخرج أيضا عن مرداس الاسلمى حديث يذهب الصالحون الاول فالاول) ولم يرو عنه غير قيس بن أبي حازم الى غير ذلك وهكذا فى التابعين وأتباعهم جماعة ممن لم يرو عنه الا واحد وصحح الاثمة أحاديثهم وأخرج لجماعة منهم البخارى ومسلم أيضا كحصين بن محمد الانصارى اتفاقا عليه ولم يرو عنه الا الزهرى وزيد بن رباح المدنى روى له البخارى ولم يرو عنه الا مالك وعمر بن محمد بن جبير بن مطعم روى له البخارى ولم يرو عنه الا الزهرى وجابر بن اسماعيل الحضرمى روى له مسلم ولم يرو عنه الا عبد الله بن وهب الى غير هؤلاء ممن هم مفردون بالتأليف ولهذا نصوا على أن جهالة العين يرتفع حكمها بتوثيق الواحد إذا كان غير الراوى عن ذلك المجهول فقال الحفاظ فى شرح الخبئة فان سعى الراوى وانفرد راو واحد بالرواية عنه فهو مجهول العين كالمجهول الا أن يوثقه غير من انفرد عنه على الاصح وكذا من انفرد عنه إذا كان متاهلا لذلك

وقال الحافظ السيوطى فى التدريب وقيل إن زكاه أحد من أئمة الجرح

والتعديل مع رواية واحد عنه قبل ولا فلا واختاره أبو الحسن بن القطان وصححه شيخ

الاسلام اهو قال الحافظ السخاوى فى فتح المغيب وخص بعضهم القبول فى رواية الواحد بمن يركبه أحد من أئمة الجرح والتعديل واختاره ابن القطان فى بيان الوهم والايهام وصححه شيخنا وعليه يمشى تخريج الشيخين فى صحيحيهما لجماعة أفردهم المؤلف بالتأليف اه وقيصة قد نص على توثيقه اثنان فارتفع حكم جهالة العين عنه وصح حديثه كما قلنا والحمد لله رب العالمين

(فصل) العلة الثانية فى زعم المنعصب ما قيل فى سماك بن حرب مما نقله عن صالح وشعبة وسفيان والنسائي وهى علة باطللة أيضاً من وجوه

(الوجه الاول) أن ما قاله هؤلاء فى سماك لا يقتضى ضعف حديثه فانهم ما اتهموه ولا تركوه ولا رموه بفحش خطأ فيما يرويه بل غاية اقتضاء نزوله عن درجة الصحيح فيما ينفرد به الى درجة الحسن وقد قيل فى هذا إنه ما فيه ضعف قريب محتمل وهذا هو الذى صنعه الترمذى فاقصر على تحسين حديثه ولم يكتف بذلك لأن سماك لم ينفرد به بل تابعه عليه عدد التواتر فوجب أن يكون الحديث صحيحاً كما قال ابن عبد البر لأن ما خشى من ضعفه على رأى هؤلاء قد زال بالمتابعات والشواهد (الوجه الثانى) أن جرحهم غير مقبول كما هو مقرر عند أهل العلم لا أنه مقابل بمثله من المعدلين وهو مقدم على جرح لم يفسر سببه ولذلك لم يعتمد به مسلم فاحتج به فى صحيحه كما أن البخارى لا يعتبر مثل هذا الجرح فيخرج فى صحيحه لكثير ممن وجد فيه هذا الخلاف بل ثلاثة أرباع رجاله من هذا القبيل كما يعلم من كتب الرجال (الوجه الثالث) أن الذين ضعفوه لم يطلقوا ذلك بل قيدوه ببعض أحواله كروايته عن عكرمة كما قال جماعة أو فيما انفرد باصله كما قال النسائي وليس هذا الحديث من روايته عن عكرمة ولا مما انفرد بأصله كما علمت

(الوجه الرابع) أنهم نصوا على أن من سمع منه قديماً مثل شعبة وسفيان فحديثهم عنه صحيح مستقيم كما قال يعقوب وغيره وهذا الحديث من رواية سفيان الثورى وأقرانه عنه كما سبق فهو من صحيح حديثه وقد قال الحافظ

فى مقدمة اللسان إن مما ينبغي أن يتوقف فيه إذا ضعف الرجل فى مساهه من بعض شيوخه خاصة فلا ينبغي أن يرد حديثه كله لكونه ضعيفاً فى ذلك الشيخ اه والحديث صحيح باتفاق من المخرجين والمعدلين فضلاً عن أن يكون حسناً كما قال الترمذى وبالله تعالى العون والتأييد .

(فصل) وقول المنعصب فكيف يسوغ لأحد أن يقول إنه حسن مع ما بيناه من ضعف راوييه وكبره لم يرو الا من وجه واحد والتزمى بنفسه اشترط الخ باطل من وجوه

(الوجه الاول) أن رواييه ليسا بضعيفين ولا بين هو ضعفهما كما زعم فان قيصة لم ينقل فيه ضعفاً أصلاً بل نقل توثيقه عن العجلي وابن حبان وعن النسائي وابن المدينى أنه مجهول وليس مجهول العين هو الضعيف كما عرفت والا كان كثير من الصحابة ضعفاء وهذا خلاف الصحيح من مذاهب أهل السنة فيهم وانهم كلهم عدول ورواية جميعهم مقبولة وسماك بن حرب لا يطلق عليه أنه ضعيف مع توثيق جماعة من الحفاظ له واحتجاج مسلم به فى الصحيح وانما الضعيف من اتفق على ضعفه أو ترك أو أنهم أوترجح فيه الجرح على التعديل وليس حال سماك كذلك .

(الوجه الثانى) دعوا أن الحديث لم يرو الا من وجه واحد كذب وتناقض فكيف يكون حديثه مروياً من وجه واحد وهو قد ذكر قبله حديث سهل ابن سعد الساعدى وحديث وائل بن حجر وعقبه بحديث على وابن هريرة وابن مسعود وابن عباس وابن عمر وعائشة وجابر بن عبد الله وقدم قبل هذا أيضاً أنه ورد من طريق ثمانية عشر من الصحابة فهذا غاية فى التجاهل والتكاذب ونهاية فى التفاضل والتضارب فالتزمى إذا اشترط فى الحسن وروده من غير وجه فقد وجد فى هذا الحديث ما هو فوق شرطه بأكثر من الكثير .

(الوجه الثالث) أنه جهل معنى كلام الترمذى فانه لم يشترط فى كل حسن

بجيبته من غير وجه والا كان مشترطا في الحسن ما ليس شرطا في الصحيح فدل ذلك على أن الحسن عنده أعلا من الصحيح ولا قائل بهذا من العلماء. ولكن أيضا متناقضا في قوله في عدة احاديث هذا حديث حسن غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه ولا نعرف في الباب غيره ونحو هذا كما قال في حديث اسرائيل عن يوسف بن أبي بردة عن أبيه عن عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا خرج من الخلاء قال غفرانك هذا حديث حسن غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه ولا نعرف في الباب الا حديث عائشة اهـ وحينئذ فهو انما شرط ذلك في نوع من أنواع الحسن وهو ما كان راويه في درجة المستور ومن لم يثبت عدالته كما قال ابن سيد الناس وقال الحافظ إنه شرط ذلك فيما كان راويه قاصرا عن درجة راي الحسن لذاته وهو أن يكون غير متهم بالكذب فيدخل فيه المستور والمجهول ونحو ذلك اهـ فهذا الذي يشترط فيه الترمذي بجيبته من غير وجه لا مطلق الحسن وهذا السند إن سلمنا أنه من هذا القبيل فقد جاء حديثه من غير وجه كما رأيت وبالله التوفيق

(فصل) ونقله ما في الاقتراح ثم استدلاله به على أن الحسن الذي يحتاج به هو ما كان صحيحا في الحقيقة مبهم فاسد باطل واستحتاج ساقط عاطل فان ابن دقيق العيد أو رده استشكالا على تفرقهم بين الصحيح والحسن في الاسم والتعريف مع أن نتيجتهما في الخارج واحدة وهي صلاحية كل منهما للاحتجاج كما أن المعنى في رجالهما واحد وهو اشتغالهما على صفات القبول فالتفرقة حينئذ بين هذا النوع الواحد الذي هو مقبول الحديث وتسمية بعضه صحيحا وبعضه حسنا تفرقة لا نتيجة لها في الخارج فكان الأولى أن يسمى جميعه صحيحا أو جميعه حسنا ثم أجاب عن ذلك بأن المقبول له في نفسه درجات متفاوتة بتفاوت صفات القبول في الرجال فسموا ما كان في الدرجة العليا والوسطى صحيحا وفي ما كان في الدرجة الدنيا حسنا وذلك بحسب الاصطلاح لا لوجود

فرق بينها في الواقع لأن الكل من قسم المقبول هذا صريح كلام (ابن دقيق العيد وهو وان كان صحيحا مطابقا للواقع خصوصا ولا قدمون لم يكن مشهورا بينهم الصحيح والحسن إنما كان عندهم صحيح وضعيف إلا أن المتأخرين فرقوا بين درجات الصحيح وسموا أدناها حسنا لا مورا ليس هذا محل بسطها وهي أيضا ظاهرة فعكس المتعصب كلام ابن دقيق العيد وقلبه إلى ضده مع الاتيان بما هو تناقض ومحال فقال إن الحسن الذي يحتاج به هو ما كان صحيحا في الحقيقة فان أراد بالصحة التي يكون بها الحسن حجة كونه مشتملا على صفات القبول فكل حسن كذلك لأنه لا يسمى حسنا إلا إذا شتمل من صفات القبول ولو لم يكن ذلك داخل في الصحيح لشهدول القبول لكل منهما وما لا يشتمل على شيء من صفات القبول فليس بحسن أصلا بل هو من قسم الضعيف المردود وإن أراد بالصحة كونه في الدرجة العليا من صفات القبول التي خص المتأخرون اسم الصحيح بها فهذا محال أن يكون حسنا لاستحالة أن يكون الشيء الواحد أعلا في حالة كونه أدنى فلم يبق لكلام المتعصب معنى والله المستعان

(فصل) قال المتعصب ومن الاحاديث الدالة على انقباض ما أخرجه مالك في موطنه عن عبد الكريم بن أبي المخارق أنه قال (من كلام النبوة إذا لم تستح فاصنع ما شئت ووضع الدين إحداهما على الاخرى في الصلاة يضع اليمنى على اليسرى وتعجيل الفطر والاستيناء بالسجور) وهذا الحديث مرسل والمرسل وان كان معمولا به عند مالك لكنه بشرط أن يكون المرسل ثقة والمرسل هذا متروك منكر الحديث لأنه عبد الكريم بن أبي المخارق اهـ

أقول الجواب عن هذا من وجوه

(الوجه الأول) ان مالك قد احتج بالحديث فأخرجه في موطنه والمتعصب مقلد له فعليه أن يتبعه فيما احتج به ويعمل بما أخرجه وأقره ولا يبحث في صحته ولا ضعفه لان المقلد لا شأن له مع الامام ولا يجب أن

يعرف دلائل أقواله وإلا كان خارجا عن رتبة تقليده وصار مجتهدا كما يقر المتعصب في سابق كلامه فكان مقتضى جموده أن يكون الحديث عنده أصح الصحيح وراوي به أوثق الثقات لان الامام عمل بالحديث واحتج بمرسله ولولم يعلم أنه ثقة وحديث صحيح لما احتج به ولا أخرجه في كتابه والا كان محتجا وقابلا لخبر من نهى الله عن قبول خبره وفي هذا مخالفة لأمر الله تعالى والائمة برأهم الله من ذلك الى مثل هذا من تعلقات أهل الجرد في التقليد ومكابرة المحسوس على أن هذا الجرد لو صدر من المتعصب هنا لكان له نوع من القبول فقد نص ائمة الجرح والتعديل وبعض المحققين من أهل الفقه والاصول على أن الامام اذا وثق راويا وأهمه فعلى مقلده خاصة أن يكتفى بتوثيقه ولا يبحث بعد ذلك عن اسم الرجل وتعيينه لان الامام لا يذكر لأصحابه الا ما قامت به الحجة عنده على الحكم كما قال ابن الصباغ واخاره امام الحرمين ورجحه الرافعي في شرح المسند وعزاه النورى لبعض المحققين ونظمه الحافظ العراقي في ألفيته فقال .

وبعض من حقق لم يرد من عالم في حق من قلده

ومالك قد عرف عنه أنه لا يروى الا عن ثقة عنده فهلا سلك المتعصب هنا طريقه في الجود والعناد وتعصب لما لك وانتصر لكتابه الذي هو أصل مذهبه أن يوجد من بين شيوخه فيه رجل متروك متفق على ضعفه وتمسك بهذه الظواهر والعمومات وعاند الجمهور وطعن في طعنهم كما عاند سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وطعن فيها بدعوى الانتصار لمذهب مالك الذي هو عنده أفضل من سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإباليه يطعن في كتاب مالك وينسب اليه إخراج الأحاديث المنكرة الواهية ويناقض قوله في محل آخر إن الموطأ أصح من صحيح البخارى ومسلم وإن جميع ما فيه من مرسل ومقطوع ومعضل كله صحيح فهذا من قبيح تناقضه وفاسد اضطرابه وتقلبه

(الوجه الثاني) ان الحديث ورد موصولا من طرق متعددة فكان الاعتماد عليه بقريته انضمام تلك المتابعات والشواهد اليه كما أجاب به الحافظ أبو عمر ابن عبد البر .

فقال في التقصى عبد الكريم بن أبى المخارق أبو أمية كان معلما وهو بصرى ضعيف متروك لقيه مالك بمكة فروى عنه بها ولم يكن عرفه توفي سنة ست وعشرين ومائة لمالك عنه حديث واحد منقطع من حديث مالك يتصل من رواية الثقات غيره على ما ذكرناه في التمهيد وهو حديث فيه ثلاثة أحاديث حسن ثم ذكر الحديث وقال بعده في قوله يضع النبي على اليسرى أنه من قول مالك ليس من الحديث يعنى أن مالكا درجه في الحديث تفسير الوضع اليمين قال وهو أمر مجتمع عليه في هيئة الصلاة وضع اليمين إحداهما على الاخرى اه وقال الحافظ الذهبي في الميزان قال أبو عمر بن عبد البر بصرى لا يختلفون في ضعفه إلا أن منهم من يقبله في غير الاحكام خاصة ولا يحتج به وكان قد كتب كتاب حسن السمات غر مالكا منه سمته ولم يكن من أهل بلده فيعرفه ولم يخرج مالك عنه حكما بل ترغيبا وفضلا قال أبو الفتح اليعمرى لكن لم يخرج مالك عنه الا الثابت من غير طريقه إذا لم تستح فافعل ما شئت ورضع النبي على اليسرى في الصلاة اه فنص ابن عبد البر وابن سيد الناس والذهبي على أن حديث عبد الكريم ثابت معروف من غير طريقه وذلك أن قوله إذا لم تستح فاصنع ما شئت قد رواه البخارى وأبو داود وابن ماجه من طريق «نصور بن المعتمر بن ربعي بن خراش عن أبى مسعود وعقبة بن عمرو البدرى قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الاولى إذا لم تستح فاصنع ما شئت ورواه الطبراني في الاوسط من حديث أبى الطوفيل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كان يقال إن مما أدرك وذكره وأخرجه ابن عدى من حديث ابن عباس وورد من حديث «ذيفة وقوله ووضع اليمين على اليسرى قد علمت

وروده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من طريق اثنين وعشرين صحابيا وورد بخصوص هذا المعنى وهو كونه من سنن الانبياء حديث ابن عباس سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لانا معشر الانبياء امرنا بتعجيل فطورنا وتأخير سحورنا وأن نضع أيماننا على شمالكنا في الصلاة رواه الطبراني في الكبير وغيره وصححه جمع من الحفاظ منهم النور الهيثمي والجلال السيوطي وحديث أبي الدرداء رفعه ثلاث من أخلاق النبوة تعجيل الاطوار وتأخير السحور ووضع اليمين على الشمال في الصلاة رواه الطبراني أيضا وفي سنده من لم يعرفه الحفاظ الهيثمي لكنه رواه من وجه آخر موقوفا عليه بسند صحيح وكذلك أخرجه ابن أبي شيبة وهو موقوف له بحكم الرفع وحديث أبي هريرة مرفوعا ثلاث من النبوة تعجيل الاطوار وتأخير السحور ووضع اليمين على اليسرى في الصلاة رواه الدارقطني وابن عبد البر وحديث يعلى بن مرة مرفوعا ثلاث يحبها الله عز وجل فذكر نحوه أخرجه الطبراني في الاوسط وحديث عائشة ثلاث من النبوة الحديث أخرجه سعيد بن منصور وقد تقدمت أسانيد الجميع فأتضح ان الحديث صحيح في المعنى كما قال الحفاظ الثلاثة وغيرهم وبالله تعالى نستعين

(الوجه الثالث) ما أجاب به أبو عمر بن عبد البر أيضا من أن هذا الحديث إنما هو في الفضل والترغيب وعبد الكريم يحتاج بمثله في هذا الباب خصوصا وقد قال الذهبي إن ذكر البخاري ومسلم له في صحيحيهما يدل على أنه غيره طروح وبمثل هذا أجاب الحفاظ عن ذكر البخاري له في زيادة زاده في حديث أخرجه في باب التهجد بالليل فقال إنما أخرجه البخاري زيادة في حديث تتعلق بفضائل الاعمال ذكر ذلك في ترجمة عبد الكريم من التهذيب وقد بسطنا هذا المقام فيما سبق وبالله التوفيق .

(فصل) قال المتعصب رحمته لو منها ما أخرجه أحمد في المسند والبيهقي والدارقطني من رواية أبي شيبة عبد الرحمن بن اسحاق الواسطي عن علي رضي الله عنه أنه قال

من السنة في الصلاة وضع الألف على الألف تحت السرة قال النووي في شرح مسلم عبد الرحمن بن اسحاق الواسطي ضعيف باتفاق اهـ

أقول هذا الحديث مشتمل على حكمين أحدهما سنية وضع اليمين على الشمال وثانيهما كون محل الوضع تحت السرة . أما سنية الوضع فلم يتفرد بها أبو شيبة حتى يقال حديثه ضعيف بل تابعه على روايتها من حديث علي عبد السلام بن أبي حازم عن غزو بن جرير عن أبيه عن علي أخرجه البيهقي وقال هذا اسناد حسن وتابعه أيضا عاصم الجحدري عن عقبة بن ظهير عن علي أخرجه ابن أبي شيبة والبخاري في التاريخ والحاكم في المستدرک والبيهقي في السنن وتابعه على روايتها من غير حديث علي نيف وأربعون راويا من حديث خمسة وعشرين صحابيا فزال ما يخشى من ضعفه فيها وأما كون محل الوضع تحت السرة فهو الذي انفرد به أبو شيبة بل خالف فيه الثقات من رواية علي وغيره فهذه الزيادة هي المحكوم بضعفها لا أصل الحديث الثابت من رواية غيره كما هو معروف عند أهل الحديث ومن ضروريات مسائله فكمن حديث صحيح متفق عليه انفرد فيه بعض الضعفاء بزيادة فحكم الحفاظ على مجرد تلك الزيادة بالضعف أو النكارة أو الوضع على حسب حال من زاده لا على أصل الحديث كحديث من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين المخرج في الصحيح رواه بعض الضعفاء فزاد فيه (ويلهمه رشده) فحكم الذهبي بنكارة هذه الزيادة وحديث كل مسكر حرام المخرج في الصحيح أيضا بل والمتواتر زاده بعض الضعفاء (وان كان ماء قراحا) وحديث (إن الماء طهور لا نجسه شيء) الحسن أو الصحيح زاد فيه بعض الضعفاء (الا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه) واهمال هذا النوع كثيرة جدا وهكذا فعل النووي في شرح مسلم فانه أثبت أصل السنة وصحح أحاديث فيها ثم ضعف هذا باعتبار تلك الزيادة فقال بعد ذكر الخلاف في محل الوضع مانعه ودليل وضعهما فوق السرة حديث وائل بن حجر قال (صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ووضع

بيده اليمنى على يده اليسرى عند صدره) رواه ابن خزيمة في صحيحه وأما حديث
على رضى الله عنه أنه قال (من السنة في الصلاة وضع الا' كف على الا' كف
تحت السرة) فضعيف، تتفق على تضعيفه رواه الدارقطني والبيهقي من رواية
أبي شعبة عبد الرحمن بن اسحاق الواسطي وهو ضعيف بالاتفاق اهـ فاقصر
المتعصب على نقل كلامه في التضعيف كما اقتصر تارك الصلاة على قوله تعالى
ولا تقربوا الصلاة وقوله فويل للمصلين .

وقال النووي أيضا في شرح المذهب مذهبا ان المستحب جعلهما تحت صدره
فوق سرته وبهذا قال سعيد بن جبير وداود قال أبو حنيفة والثوري واسحاق
يجعلهما تحت سرته وبه قال إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ المروزي من أصحابنا وحكاه ابن المنذر
عن أبي هريرة والنخعي وأبي مجاز وعن علي بن أبي طالب رضى الله عنه
روايتان إحداهما فوق السرة والثانية تحتها وعن أحمد ثلاث روايات هاتان
والثالثة يتخير بينهما ولا تفضيل وقال ابن المنذر في غير الاشراف أظنه في الاوسط
لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك شيء وهو مخير بينهما واحتج
من قال تحت السرة بما روى عن علي رضى الله عنه أنه قال من السنة في الصلاة
وضع الكف على الكف تحت السرة واحتج أصحابنا بحديث وائل بن حجر
فذكر الحديث السابق وقال وأما ما احتجوا به من حديث علي فرواه الدارقطني
والبيهقي وغيرهما وانفقوا على تضعيفه لأنه من رواية عبد الرحمن بن اسحاق
الواسطي وهو ضعيف باتفاق أثناء الجرح والتمديد اهـ وهكذا فعل غير واحد
منهم الكمال بن الهمام في فتح القدير فكتب على قول شارح الهداية ويعتمد
بيده اليمنى على اليسرى تحت السرة لقوله عليه السلام إن من السنة وضع اليمين
على الشمال تحت السرة وهو حجة على مالك رحمه الله في الارسال وعلى الشافعي

وهذا لفظه قل النووي اتفقوا على تضعيفه لأنه من رواية عبد الرحمن بن
اسحاق الواسطي مجمع على ضعفه وفي وضع اليمنى على اليسرى فقط أحاديث
في الصحيحين وغيرهما تقدم بها الحجة على مالك اهـ فضعف الزيادة واثبت
أصل الحديث على أن المعنى أشار إلى تقوية هذه الزيادة فقال بعد حكاية الخلاف
وذكر دليل الشافعية وموافقيهم مانصه واحتج صاحب الهداية لأصحابنا في ذلك
بقوله صلى الله عليه وآله وسلم إن من السنة وضع اليمين على الشمال تحت السرة

قلت هذا قول علي بن أبي طالب واسناده إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير
صحيح وإنما رواه أحمد في مسنده والدارقطني ثم البيهقي من جهته في سننهما من حديث
أبي جحيفة عن علي رضى الله عنه أنه قال إن من السنة وضع الكف على الكف تحت
السرة وقول علي إن من السنة هذا اللفظ يدخل في المرفوع عندهم قال أبو عمر في
التقصي واعلم أن الصحابي إذا أطلق اسم السنة فالمراد سنة النبي صلى الله عليه
وآله وسلم وكذلك إذا أطلقها غير عالم تضاف إلى صاحبها كقولهم سنة العمرين
وما أشبه ذلك قال فان قلت سلمنا هذا ولكن الذي روى عن علي فيه مقال لأن
في سننه عبد الرحمن بن اسحاق الكوفي قال أحمد ليس بشيء منكر الحديث
قلت الحديث رواه أبو داود وسكت عليه ويعضده مارواه ابن حزم من حديث
أنس (من اخلاق النبوة وضع اليمين على الشمال تحت السرة) وقال الترمذي
العمل على هذا عند أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وضع اليمين
على الشمال في الصلاة ورأى بعضهم أن يضعها فوق السرة ورأى بعضهم أن
يضعها تحت السرة وكل ذلك واسع اهـ

قلت لكن ابن حزم لم يرو حديث أنس بإسناده إنما ذكر حديث عائشة
رضي الله عنها أنها قالت ثلاث من النبوة الحديث ثم قال وعن أنس مثل هذا

يستدل هو به في غالب أحواله بل يذم فاعل ذلك أشد الذم وأبلغه وإن كان هو أيضاً قد يقع في شله لاشتباهه أو ضرورة وعلى كل حال فالأثر الذي أوردته يستغنى به لتلك الزيادة كما يستغنى بسكوت أبي داود فإذا انضم إلى هذا ما روى عن أحمد من التخيير ربما أحدث قوة لأن ذلك يشعر بثبوت الأمرين عنده لكن يكرر عليه ما سبق عن ابن المنذر من قوله إنه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في تعيين الموضع شيء ولذلك اختار هو التخيير وقد يجاب بأنه لا يلزم من عدم ثبوته عند ابن المنذر أن لا يثبت عند غيره خصوصاً مثل أحمد بن حنبل على أنه وجد ما يرد كلام ابن المنذر في أجد الشقين وهو ثبوت الوضع على الصدر بالسند الصحيح عند ابن خزيمة والبيهقي وغيرهما فلا يبعد وجود ما يرد به في الشق الآخر ويكون الشارح قصد التخيير بين الأمرين أو أخبر كل صحابي بحسب ما رأى أو ظهر له من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبهذا التقرير يتقوى حديث أبي شيبه الواسطي بما فيه من الزيادة أما أصله فصحيح متواتر كما علمت والله المستعان .

وكذلك حديثه الذي رواه من حديث أبي هريرة هو من هذا القليل فقد تابعه على أصله من حديث أبي هريرة نفسه النضر بن اسماعيل عن ابن أبي ليلى عن عطاء عن أبي هريرة وتابعه أيضاً إبان بن بشر المعلم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة كما تقدم وتابعه على روايته من غير حديث أبي هريرة العدد الذي ذكرناه سابقاً في تواتر الحديث وبالله تعالى التوفيق

(فصل) قال المتعصب ^{منها} ما رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه من رواية الحجاج بن أبي زينب قال سمعت أبا عثمان يحدث عن عبد الله بن مسعود قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أصلي وقد وضعت شمالى على يمينى فأخذ يمينى فوضعها على شمالى وهذا الحديث مداره على الحجاج بن أبي زينب والحجاج قال أحداً أخشى أن يكون ضعيف الحديث وقال ابن المديني شيخ من

أهل واسط ضعيف وقال النسائي ليس بالقوى وقال الدارقطني ليس بقوى ولا حافظ وقال العقيلي روى عن أبي عثمان حديثاً لا يتابع عليه قلت لعله هذا الحديث لأنى لم أجده متابعاً عليه . وقال الشوكاني في نيل الأوطار هذا الحديث ضعيف والشوكاني من المنتصرين المتعصبين للقبض وقد اعترف بضعف هذا الحديث اهـ

أقول الحديث قال النووي في شرح المذهب إسناده صحيح على شرط مسلم وقال ابن سيد الناس في شرح الترمذي رجاله رجال الصحيح وقال الحافظ في الفتح إسناده حسن كما سبق عنه أما ما قاله النووي وابن سيد الناس فلأن مسلماً احتج بالحجاج بن أبي زينب في صحيحه وقال فيه ابن معين لا بأس به وقال ابن عدى أرجو أنه لا بأس به فيما يرويه وثلاً دارقطني فيه قولان قال مرة ليس بقوى وقال في موضع آخر ثقة وقال الآجري عن أبي داود ليس به بأس وذكره ابن حبان في الثقات فهذا شرط الصحيح وأما إقصار الحافظ على تحسينه فمن أجل مراعاة ما قيل فيه مما نقله المتعصب ولا تنس ما قدمته لك من أن التعديل مقدم على الجرح الذي لا يذكر سببه عند أهل الحديث وعليه عمل الشيخين ولذلك احتج مسلم بالحجاج بن أبي زينب في صحيحه ثم إنه لم ينفرد بالحديث كما قال المتعصب الجاهل بل تابعه عليه القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن ابن مسعود عند الدارقطني وهذه المتابعة التي يسميها أهل الحديث بالمتابعة القاصرة وله مع هذه المتابعة شاهد من رواية خمسة وعشرين صحابياً ونيف وأربعين راوياً كما سبق ذكر ذلك كله مفصلاً فلم يبق شك في صحته كما قال النووي وابن سيد الناس وبالأولى حسنه كما قال الحافظ

إذا عرفت هذا فاعلم أن المتعصب كذب هنا كذباً فاحشاً وهو معلود للكذب فنسب إلى الشوكاني بوقاحة تامة أنه قال في نيل الأوطار إنه حديث ضعيف وإليك نص الشوكاني في نيل الأوطار عقب ذكر ابن تيمية

للحديث وعزوه إياه لأبي دأرد والنسائي وابن ماجه الحديث قال ابن سيد الناس رجاله رجال الصحيح وقال الخازن في الفتح اسناده حسن وفي الباب عن جابر عن احمد والدارقطني قال مر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برجل وهو يصلي وقد وضع يده اليسرى على اليمنى فانزعها ووضع اليمنى على اليسرى والحديث يدل على أن المشروع وضع اليمنى على اليسرى دون العكس ولا خلاف فيه بين القائلين بمشروعية القبض هذا كل ما كتبه الشوكاني على هذا الحديث ولم يتعرض له في موضع آخر من هذا الكتاب أصلاً فانظر جرأة هذا الرجل على الكذب ووقاخته التي لم يعهد لها نظير من متعصب وجاهل قبله ولابته إذ كذب على الشوكاني أطلق العزوا إليه ولم يقيد به بئيل الاوطار حتى يبقى لكذب به مجال واحتمال ولكن أبن الله الا فضيحة من يستخف بحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويظعن في سنته بهواه

(فصل) قال المتعصب ومنها ما أخرجه البيهقي عن ابن عباس وابن عمر بلفظ إنا معشر الأنبياء أمرنا بثلاث تعجيل الإفطار وتأخير السجور وأخذ اليمين بالشمال قال البيهقي تفرد به عبد المجيد وإنما يعرف بطلحة بن عمرو عن عطاء عن ابن عباس وطائفة هو ابن عمرو بن عثمان الحضرمي قال أحمد لا شيء متروك الحديث الخ .

أقول دلس المتعصب هنا وأدخل حديثاً في حديث واسناداً في اسناد وحكم على كل منهما بما أداه إليه جهله واقتضاه هواه والواقع ان حديث ابن عباس حديث صحيح وحديث ابن عمر فيه ضعف قريب محتمل أما حديث ابن عباس فأخرجه ابن حبان في صحيحه قال أخبرنا الحسن بن سفيان ثنا حرملة ابن يحيى ثنا ابن وهب قال أنا عمرو بن الحارث أنه سمع عطاء بن أبي رباح يحدث عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (إنا معشر الأنبياء أمرنا أن نؤخر سجورنا ونعجل افطارنا وأن نمسك بأيماننا على شماننا

في صلاتنا) قال ابن حبان سمع هذا الخبر ابن وهب من عمرو بن الحارث وطلحة ابن عمرو عن عطاء بن أبي رباح أنه نقلته من ترتيب صحيح ابن حبان المسمى بالاحسان لأبي الحسن علي بن بلبان الفارسي من نسخته العتيقة المحفوظة بدار الكتب المصرية وقد عزاه الحافظ نور الدين في مجمع الزوائد إلى الطبراني في الكبير وقال رجاله رجال الصحيح فسقط كذب المتعصب وجهله وتدليسه وأما حديث ابن عمر فأخرجه البيهقي في السنن قال وأخبرنا أبو سعد الماليني أنبأنا أبو أحمد ابن عدي ثنا اسحاق بن أحمد الخزاعي بمكة ثنا يحيى بن سعيد بن سالم القداح قال حدثنا عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد عن أبيه عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (إنا معشر الأنبياء أمرنا بثلاث تعجيل الفطار وتأخير السجور ووضع اليمنى على اليسرى في الصلاة) قال البيهقي تفرد به عبد المجيد وإنما يعرف بطلحة بن عمرو وليس بالقوى عن عطاء عن ابن عباس مرة وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولكن الصحيح عن محمد بن أبان الانصاري عن عائشة رضي الله عنها ثلاث من النبوة فذكرهن من قولها أنه وقد وهم البيهقي في قوله إنما يعرف بطلحة بن عمرو فقد أخرجه ابن حبان والطبراني من غير طريقه رجال الصحيح كما رأيت وبالله التوفيق .

(فصل) قال المتعصب ومنها ما أخرجه البيهقي عن ابن عباس في قوله تعالى فصل لربك وانحر فقد رواه روح بن المسيب عن عمرو بن مالك النكري عن أبي الجوزاء عن ابن عباس قال (وضع اليمين على الشمال في الصلاة) وروى عن روح بن المسيب قال فيه ابن عدي يروى أحاديث غير محفوظة وقال ابن حبان يروى الموضوعات لا تحل الرواية عنه وعمرو بن مالك النكري قال فيه ابن عدي منكر الحديث عن الثقات يسرق الحديث وضعفه أبو يعلى الموصلي فبان لك غاية ضعف هذا الحديث أو نكره لشكارة راويه اه

أقول وهذا أيضاً من فاحش كذبه وتحريفه للكلم عن مواضعه فإن عمرو

بن مالك النكري ثقة ما غمره أحد بشيء أصلا وإنما المتكلم فيه عمرو بن مالك البصري ولا تظن أنه اشتبه عليه الحال بينهما فتبرى ساحة من الكذب بل هو متعمد لذلك فإن الذهبي نص على الفرق بينهما في أول ترجمة البصري وبنه على ذلك فقال عمرو بن مالك الراسبي البصري لا النكري ثم ذكر ما نقله المتعصب من الجرح وقال بعده فأما عمر بن مالك النكري عن أبي الجوزاء - عمرو بن مالك الجهني عن أبي سعيد الخدري فتقتناهما فلم يبق بعدهما البيان والايضاح من الذهبي التباس وقد ترجم الحافظ لعمرو بن مالك النكري في التهذيب ولم يذكر فيه جرحا أصلا بل قال ذكره ابن حبان في الثقات وقال يعتبر حديثه من غير رواية ابنه عنه بخط ويغرب اهـ أي لأن ابنه واسمه يحيى ضعيف فما وجد من رواية ابنه عنه فالضعف من ابنه لا منه رأينا روح بن المسيب فقال ابن معين صويلح وقال أبو حاتم هو صالح وليس بالقوي وقال الزائر في مسنده ثنا حميد بن مسعدة ثنا أبو رجاء روح بن المسيب الكلابي ثقة فحول ثلاثه من الحفاظ يعدلونه وقد انتقد الحافظ في اللسان ما ادعاه ابن حبان من تفرد روح بما اتهمه به وزالت عنه تهمة ابن حبان بالمتابعة كما أنه لم يفرد بهذا التفسير عن ابن عباس بل توقع على ذلك كما سبق أيضا منه وبالله التوفيق

(فصل) قال المتعصب ومنها ما أخرجه البيهقي من رواية يحيى بن أبي طالب

عن أبي الزبير قال أمرني عطاء أن أسأل سعيد بن جبيرة أين تكون اليدان في الصلاة فوق السرة أو أسفل السرة فسأله فقال فوق السرة ثم قال البيهقي أصح أثر روي في هذا الباب أثر ابن جبيرة هذا وتعقبه في الجوهر النقي فقال كيف يكون هذا أصح شيء في الباب وفي مسنده يحيى بن أبي طالب وقد قال فيه موسى بن هارون أشهد على يحيى بن أبي طالب أنه يكذب في كلامه ولم يعن بالحديث وقال أبو أحمد محمد بن اسحاق ليس بالمتين وقال أبو عبيد الآجري حظ أبو داود سليمان ابن الأشعث على حديث يحيى بن أبي طالب اهـ

أقول عقد البيهقي في سنته بابا للزد على الحنفية للقائلين بوضع اليدين تحت السرة وأورد فيه أحاديث وأثر سعيد بن جبيرة المذكور ثم قال بعده وكذلك قاله أبو مجاز لا حق بن حميد وأصح أثر روي في هذا الباب أثر سعيد بن جبيرة وأبي مجاز وروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه تحت السرة وفي إسناده ضعف فيكتب عليه ابن الترمذاني في الجوهر النقي ما نصه قلت في هذا أربعة أشياء أحدها أن قوله وكذلك قاله أبو مجاز الظاهر أنه من كلام البيهقي ولم يذكر مسنده لتتظر فيه ومذهب أبي مجاز الوضع أسفل السرة حكاه عنه أبو عمر في التمهيد وجاء ذلك عنه بسند جيد قال ابن أبي شيبه في مصنفه ثنا يزيد بن هارون أنا الحجاج بن حسان سمعت أبا مجاز وسأله قلت كيف أضع قال يضع باطن كف يمينه على ظهر كف شماله ويحملهما أسفل من السرة والحجاج هذا هو الثقفى قال أحمد ليس به بأس وقال مرة ثقة وقال ابن معين صالح ومع هذا كيف يجعل البيهقي ما نسبته إلى أبي مجاز بغير سند من الوضع فوق السرة أصح أثر روي في هذا الباب والثاني أن قوله أصح أثر يفهم منه صحة أثر علي وابن عباس المتقدمين وقد قدمنا ما فيهما والثالث كيف يكون أثر ابن جبيرة أصح ما في هذا الباب وفي مسنده يحيى بن أبي طالب الخ ما ذكره المتعصب والرابع أنه سمي كلام ابن جبيرة وأبي مجاز أثرا والمعروف عند الفقهاء أن الأثر ما وقف على الصحابي والأمر في هذا قريب وقال أبو حازم روي عن أبي هريرة قال وضع الكف على الكف في الصلاة تحت السرة وعن أنس قال ثلاث من أخلاق النبوة تعجيل الإفطار وتأخير السجود ووضع اليد اليمنى على اليسرى في الصلاة تحت السرة اهـ فكلام ابن الترمذاني إنما هو في تعيين محل الوضع لا في أصل سنيته مع أنه مخطئ في جميع ما اعترض به على البيهقي أما الأول فجوابه أن البيهقي حكى عن أبي مجاز أنه ذهب إلى الوضع تحت السرة وهو وإن كان لم يسنده إلا أنه ثقة باتفاق فلا يقول ذلك إلا وهو عنده مروي بإسناده كما يورد

في سننه أحاديث وآثارا معروفة اكتفاء بكونها مشهورة ولا يلزم مما رواه ابن أبي شيبة عن أبي مجلز من القول بوضع اليدين تحت السرة أن لا يكون له قول آخر في المسألة كما روى عن علي عليه السلام فيها أيضا قولان وحيث أن ابن الترمذاني لم يقف على سند البيهقي إلى أبي مجاز فلا يمكن أن يرد قوله إنه أصح أثر في الباب بما أورده من مصنف ابن أبي شيبة فلعل اسناد البيهقي إلى أبي مجاز أصح من اسناد ابن أبي شيبة إليه فكيف يحكم بكونه غير أصح وهو لم يره بعده ثم راجعت مصنف ابن أبي شيبة فإذا فيه هذا الأثر عن مجاز الدلائل عن أبي مجاز والنسخة عتيقة فلعل التي وقف عليها ابن الترمذاني محرفة فسقط اعتراضه من أصله وأما الثاني فجوابه أن قول البيهقي أصح أثر روى في الباب لا يقتضي أن يكون غيره صحيحا كما فهمه ابن الترمذاني بل هو ذم له منه عن صنع أهل الحديث في ذلك فانهم يطلقون هذا اللفظ ويريدون به الاصحية النسبية وفي الآثار ينح السكبر للبخاري وسنن الترمذي ومسنند البزار من هذا كثير جدا فان كلامهم يقول لم يصح شيء في هذا الباب وأصح حديث فيه كذا مع تنصيصهم على ضعفه كما تراه في كتب التخریج ونص عليه الحافظ السيوطي في التدریب وقال النووي في باب صلاة التيسيع من الأذكار عقب حكايته عن الدارقطني أنه قال أصح شيء في فضائل السور قل هو الله أحد وأصح شيء في فضائل الصلوات فضل صلاة التيسيع مانصه ولا يلزم من هذه العبارة أن يكون حديث صلاة التيسيع صحيحا فانهم يقولون هذا أصح ما جاء في الباب وإن كان ضعيفا أو مرادهم أرجحه وأقله ضعفا اه وأما الثالث فجوابه أن يحيى بن أبي طالب وثقه الدارقطني وغيره كما قال الذهبي وزاد أنه محدث مشهور ورد تضعيف موسى بن هارون بأن الدارقطني من أخبر الناس به وقد وثقه وقال الحافظ في اللسان قال مسند بن قاسم لا بائس به والناس يتكلمون فيه فهذا الاسناد أصح من الالهناد الذي فيه أبو شيبة عبد الرحمن ابن اسحاق الواسطي الراوي لوضع اليدين تحت السرة باتفاق من أهل الحديث

وأما الرابع فجوابه أن أهل الحديث يسمون كلاما من الموقوفات والمقاطيع أثرا كما هو مشهور بينهم ولولم يفعلوا ذلك لكان هذا اصطلاحا له فلا يناقش في اصطلاحه فإن من هذا صواب كلام البيهقي وصحة ما أتى به والله الموفق .

(نصل) ثم قال المتصحب قلت بما ذكره البيهقي هنا من كون هذا الأثر هو أصح أثر في الباب والأثر قد بينا لك ما فيه من الضعف يظهر لك أن الباب ليس فيه حديث صحيح لأن البيهقي من القائلين بالقبض المنتصرين له فإذا اعترف هو مع تجرعه في الحديث بأن أثر التابعي وفيه من الضعف ما فيه هو أصح ما في الباب علم بديهة أن الباب ليس فيه حديث صحيح اه

أقول بل الذي يعلم بديهة أن الرجل لا يستحي من الكذب ولا يخشى عاقبة الفضيحة بفاته نقل بعد هذا مباشرة عن البيهقي أنه صحيح حديث عائشة ثم إن البيهقي قال في سننه باب وضع اليد اليمنى على اليسرى في الصلاة وأخرج فيه حديث وائل من رواية جعفر بن محمد عن عفان ثم قال عقبه رواد مسلم في الصحيح عن زهير عن عفان ثم أخرجه من وجه آخر من روايته موسى بن عمير العنبري وقال عقبه قال يعقوب مرسى بن عمير كوفي ثقة ثم أخرج حديث سهل بن سعد من رواية اسماعيل بن اسحاق واسحاق بن الحسن كلاهما عن القعنبي عن مالك وقال عقبه رواه البخاري في الصحيح عن القعنبي ثم أخرج حديث عائشة وصححه ثم أخرج حديث علي أنه كان إذا قام إلى الصلاة فكبر ضرب بيده اليمنى على راسه الأيسر وقال هذا حديث حسن ثم قال باب وضع اليدين على الصدر في الصلاة من السنة وأورد فيه حديث وائل وعلي وابن عباس وأثر سعيد بن جبير المذكور وقال هو أصح أثر يروى في هذا الباب أي باب وضع اليدين على الصدر لا باب أصل الوضع لأنه خرج منه بعد أن نص على صحة أكثره وحسنه وأيضا قال أصح أثر ولم يقل أصح حديث لأن الحديث قد صح فيه أيضا عن وائل كما أخرجه هو وصححه ابن خزيمة والأثر غير الحديث

وإن كان هو أعم منه لانه يشمله لكن في غير هذا المقام كما يعرف من تعريفه والفرق بينهما عند أهل الحديث وبالله التوفيق

(فصل) قال المتعصب ومنها ما أخرجه البيهقي والدارقطني عن عائشة رضي الله تعالى عنها من رواية شجاع بن مخلد عن هشيم عن محمد بن أبان عن عائشة قالت ثلاث من النبوة تهجيل الافطار وتأخير السحور ووضع اليمين على الشمال قال البيهقي طريق محمد بن أبان عن عائشة صحيحة واعتزله صاحب الجوهر النقي فقال قال الذهبي في الميزان قال البخاري محمد بن أبان لا يعرف له سماع من عائشة وساق هذا الحديث بنفسه اهـ

قلت وفي سنده أيضا شجاع بن مخلد وقد قل في تهذيب التهذيب ذكره العقيلي في الضعفاء الخ اهـ

أقول الحديث أخرجه سعيد بن منصور في سنده قال حدثنا هشيم أنا منصور بن زاذان عن محمد بن أبان به فسقط التعاليل بشجاع بن مخلد من أصله لدى زاده المتعصب على ابن التركاني لانه ظن أن الطعن في الحديث هو أن تنظر في إسناده ثم تبحث عن رجال ذلك الاسناد في كتب الرجال من غير معرفة بالحديث ولا دراية بطرقه وأسانيده فشجاع بن مخلد إنما وقع في سنن الدارقطني لتأخره وإلا فسعيد بن منصور قد سمعه من هشيم وأخرجه في سنده كما نقله منها ابن القيم في اعلام الموقعين وأما محمد بن أبان فهو وإن لم يسمع من عائشة فقد سمع من عروة والقاسم بن محمد وهما ثقتان يرويان عن عائشة فالغالب أنه سمع من أحدهما فأرسله ولا يجوز أن يكون سمعه من ضعيف وأرسل عنه لانه ثقة كما قال ابن حبان وابن عبد البر وغيرهما الثقة لا يفعل مثل هذا ثم إن الحديث صحيح ثابت من غير روايته من غير حديث عائشة كما سبق فلا يضر فيه مثل

هذا الارسال والحمد لله

(فصل) ثم قال المتعصب ومنها ما رواه الدارقطني من رواية عبد الرحمن بن

اسحاق عن الحجاج بن أبي زينب عن أبي سفيان عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على رجل يصلي فوضع شماله على يمينه فأخذ يمينه فوضعها على شماله وهذا في سنده عبد الرحمن بن اسحاق وقد مر لك أنه ضعيف باتفاق وفيه الحجاج بن أبي زينب وقد مر لك أنه ضعيف أيضاً وفيه أبو سفيان وقد اختلف في وثوقه وسئل عنه ابن معين فقال لا شيء وقال ابن المديني كانوا يضعفونه في حديثه وسئل أبو زرعة عنه فقال أتريد أن أقول ثمة الثقة شعبة وسفيان وقال ابن عينة حديثه عن جابر إنما هو صحيفة اهـ

أقول وهذا أيضاً من كذبه الصراح فان الحديث ليس في إسناده عبد الرحمن بن اسحاق أصلاً . قال الدارقطني في سننه حدثنا أحمد بن محمد بن محمد بن جعفر الجوزي ثنا مضر بن محمد ثنا يحيى بن معين ثنا محمد بن الحسن الواسطي عن الحجاج عن أبي سفيان عن جابر فذكره وأخرجه الامام احمد في مسنده أيضاً قال حدثنا محمد بن الحسن الواسطي يعني المزني ثنا أبو يوسف الحجاج يعني ابن أبي زينب الصيقل عن أبي سفيان عن جابر فذكره فأين هو عبد الرحمن ابن اسحاق الواسطي الذي افتراه المتعصب على سند الحديث وأما الحجاج بن أبي زينب وأبو سفيان فكلاهما ثقة من رجال الصحيح احتج بهما مسلم في صحيحه فالحديث صحيح على شرطه ولهذا قال الحافظ نور الدين الهيثمي في مجمع الزوائد تعقب إيراده رواه أحمد والطبراني في الاوسط ورجاله رجال الصحيح اهـ (فصل) ومنها ما أخرجه أبو داود عن العلاء بن صالح عن زرعة بن عبد الرحمن

سمعت ابن الزبير يقول (ص) القدمين ووضع اليد على اليد من السنة وهذا الاثر في سنده العلاء بن صالح وهو مختلف فيه وثقه أبو داود وابن معين وقال أبو حاتم كان من عنق الشيعة وقال ابن المديني روى أحاديث مناكير اهـ

أقول العلاء وثقه ابن معين وأبو داود يعقوب بن سفيان وابن نمير والعجلي وقال ابو حاتم لا بأس به وقال ابن خزيمة شيخ وقال يعقوب بن شيبة مشهور

وذكره ابن حبان في الثقات فلا يبقى بعد هذا التوفيق شيء وكلم من رجال الصحيحين من لم يتفق على توثيقه اثنان فضلا عن تسعة أو عشرة فيهم ابن معين الذي هو أشد الناس تعنتا في الرجال فلا يؤثر فيه كلام ابن المديني على أن إتيانه بالمناكير لا يدل على ضعفه إذا لم ينفرد بها والحديث سكنت عنه ابرداود وقال النووي في شرح المذهب إسناده حسن

(فصل) قال المتعصب ^{٢٩٥} فبذا جل الاحاديث الواردة في القبض لان الترمذي في جامعه لما ذكر حديث هلب الطائي المتقدم قال وفي الباب عن وائل وخطيف بن الحارث وابن عباس وابن مسعود وسهل بن سعد وقد ذكرنا احاديث من ذكرهم الاغظيف بن الحارث فحديثه أخرجه ابن أبي شيبة ولم أظفر بلفظه ولا بسنده فلم يمكنني الحكم عليه بشيء. وذكرت احاديث جماعة من الصحابة لم يذكرهم كعلي وعائشة وابي هريرة وابن عمر وابن الزبير وجابر بن عبد الله وأثر سعيد بن جبير وقد علمت مما مر أن جميع الاحاديث المذكورة لم يسلم منها واحد من الطعن الموجب لضعفه حتى حديثي الصحيحين .

أقول الكلام على هذا من وجهين

(الوجه الاول) أنك علمت أيضا مما مر كذبه وجهله فيما افتراه من العلل على حديث الصحيحين وغيرهما ما ذكره .

(لوجه الثاني) انه اعترف بعدم وقوفه على جميع احاديث القبض وآثاره فينبغي أن يسأل عما لم يقف عليه ما نظره فيه وماجوابه عنه اذا صح ولم يوجد له طعن فان الذي لم يذكره من الاحاديث والآثار كثير منها حديث سعد بن أبي وقاص صححه الحاكم وحديث شداد بن شرحبيل إسناده حسن وحديث ابي الدرداء صححه الحافظ نور الدين الهيثمي في مجمع الزوائد وحديث عبد الله بن جابر البياضي قال الحافظ المذکور اسناده حسن وحديث أنس بن مالك وحذيفة بن اليمان ويعلى بن مرة وابي بكر ومرسل الحسن رطاووس وأثر

ابراهيم النخعي ومجالد والشعبي وابي سحار ومجاهد وابي القمص وغيرهم كما مر جميع ذلك وقد اعترف ايضا بعدم وقوفه على حديث غطيف بن الحارث وهو حديث معروف متداول أخرجه الامام احمد في مسنده ايضا والبخاري في التاريخ الكبير والبعثي في معجمه والطبراني في الكبير وذكره الحافظ نور الدين في مجمع الزوائد وقال رجاله ثقات وكذا ذكره الحافظ في الاصابة وغيرها فكيف يرد هذه السنة ويصرح بأنه لم يسلم جميع احاديثها من العلل الموجبة للضعف وهو يعترف بعدم وقوفه على جميعها لكنه معتمد على عناده وجازم أنه لو رأى ألف حديث صحيح لاستفرغ كل ما عنده من صنوف الجهل وضروب الكذب والتدليس حتى يأتي على جميعها كما فعل فيما سبق فالفه المستمان .

(فصل) قال المتعصب ^{٢٩٥} اذا قال قائل إن الاحاديث الضعيفة ترتقي الى درجة الحسن أو الصحة فيجب العمل بها فلجواب أن هذا محله ما لم يعارض المجموع الضعيف ما هو أقوى منه كالصحيح لذاته والحسن لذاته وهذه الاحاديث الضعيفة قد عارضها ما هو أقوى منها من الاحاديث وعمل أهل المدينة مع أنا معشر المالكية لا نقول بان القبض لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل نعتف بأنه ثبت عنه عاينه الصلاة والسلام لكثرة روايته عنه صلى الله عليه وآله وسلم وان كانت ضعيفة ولكننا نقول إنه منسوخ بالارسال كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى اهـ

أقول في هذا من مخازبه أمور

(الاول) الكذب في قوله وهذه الاحاديث الضعيفة قد عارضها ما هو أقوى منها من الاحاديث وعمل أهل المدينة وهو في أربعة مواضع (الكذب الاول) في قوله إنها ضعيفة مع جزمه بصحتها واعترافه بذلك بقوله مع أنا معشر المالكية نعتف بان القبض ثابت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

(الكذبة الثانية) في دعواه وجود معارض لها فانه لا معارض لها أصلا ولم يذكر هو من ذلك حديثا واحدا وما ذكره لا يسمى معارضا في مذهب من المذاهب ولا قول من الاقوال فلذلك عددنا هذا من كذبه لا من جهله لأن كون ما ذكره من الأحاديث غير معارض ضروري لكل أحد حتى للعوام أمثاله (الكذبة الثالثة) في دعواه أن الأحاديث التي ذكرها أقوى من أحاديث القبض فانه نفسه يعلم أن القبض متواتر كما صرح هو بوجوده من رواية ثمانية عشر صحابيا فيما سبق واعترف هنا بكثرة روايته عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (الكذبة الرابعة) في دعواه أن عمل أهل المدينة عارض أحاديث القبض فانه يعلم أن ما يدل على العمل في هذه المسألة معدوم وأن دعوى العمل حادث بعد الألف وستزيد لذلك تفصيلا عند ذكره إن شاء الله تعالى

(الامر الثاني) التناقض والتلاعب فان اعترافه هنا بأن القبض ثابت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لكثرة روايته يناقض كل ما طعن به في الأحاديث واقتراه من العلل السابقة

(الامر الثالث) الهذيان الدال على سخافة عقله وجنونه في قوله ولكننا نقول إنه منسوخ بالارسال فانه إذا كان يعتقد أن أحاديث القبض منسوخة بالارسال وكان هذا قول المالكية كما اقتراه عليهم فاشتغاله بتضعيف الأحاديث المنسوخة وذكر علمها يدل على حقه وجنونه إذ كان يكفيه أن يقول من أول مرة إن أحاديث القبض منسوخة بأحاديث الارسال ويقيم من أكاذيبه دليلا على نسخها بدل اشتغاله بتضعيفها فلما لم يفعل ذلك وهو يعتقد نسخها علما أنه مجنون كما نحكم بذلك على من نراه يطعن في الأحاديث المبيحة لنكاح الفتعة والمخبرة عن شرب الصحابة للخمر ونحوها مع اعتقاده أيضا أنها منسوخة ولكن يجب أن تعلم أنه لا يعتقد نسخ أحاديث القبض كما لا يعتقد ضعفها ولكنها فرية اقترأها ليتخلص بها من التناقض بين اعترافه بثبوتها وطعنه السابق فيها إلا أنه لفرط غباوته لم

يعرف طريقا للتخلص فوقع فيه فيا وقع مما يحمد الله تعالى عند سماعه على السلامة منه فالحمد لله رب العالمين .

(فصل) قال المتعصب ^{٨١} البحث الثاني في أدلة القائلين بالارسال وهي أمران

الامر الاول الاحاديث الدالة عليه فابدأ بحديث أبي حميد الساعدي لصحته التامة ودلالته على الارسال دلالة صريحة وقد قال في فتح الباري إنه أخرجه البخاري وأبو داود والترمذي وأحمد وابن خزيمة وأسوق هنا رواية أبي داود لما فيها من الزيادة الدالة على الارسال صريحا ولفظه حدثنا أحمد ثنا أبو عاصم الضحاك بن مخلد حدثنا يحيى وهذا حديث أحمد ثنا عبد الحميد يعني ابن جعفر أخبرنا محمد بن عمرو بن عطاء قال سمعت أبا حميد الساعدي في عشرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منهم أبو قتادة قال أبو حميد أنا أعلمكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالوا فلم فوالله ما كنت أكرثنا له تبعا ولا أقدمنا له حجة قال بلى قالوا فاعرض قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام إلى الصلاة يرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ثم يكبر حتى يقر كل عظم في موضعه معتدلا ثم يقرأ ثم يكبر فيرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ثم يركع ويضع راحتيه على ركبتيه ثم يعتدل فلا يصوب رأسه ولا يقنع ثم يرفع رأسه فيقول سمع الله لمن حمده ثم يرفع يديه حتى يحاذي منكبيه معتدلا ثم يقول الله أكبر ثم يهوى إلى الأرض فيجافي يديه عن جنبيه ثم يرفع رأسه ويشد رجله اليسرى فيقعد عليها ويفتح أصابع رجله إذا سجد ويسجد ثم يقول الله أكبر ويرفع ويشد رجله اليسرى فيقعد عليها حتى يرجع كل عظم إلى موضعه ثم يصنع في الأخرى مثل ذلك ثم إذا قام من الركعتين كبر ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه كما كبر عند افتتاح الصلاة ثم يصنع ذلك في بقية صلاته حتى إذا كانت السجدة التي فيها التسليم أخرج رجله اليسرى وقعد متوركا على شقه اليسر قالوا صدقت هكذا كان يصلي صلى الله عليه

وآله وسلم ثم تكلم المتعصب على صحة الحديث ثم قال فإذا علمت صحة الحديث فأوضح لك موضع الدلالة منه والاستدلال به على الإرسال وهو قوله إذا قام إلى الصلاة رفع يديه حتى يحاذي بها منكبيه ثم يكبر حتى يفر كل عظم في موضعه معتدلاً فغير خاف على عامي فضلاً عن عالم أن معنى يقر يثبت في محله ولا شك أن محل اليدين من الإنسان جنباه وذلك هو الإرسال بعينه لا ينازع في ذلك إلا مجنون أو مكابر في المحسوس اهـ

أقول من المعلوم أنه لا يوجد حديث واحد يحوى أحكام الشريعة ولا أحكام فرع من فروعها كالطهارة والصلاة والصيام والزكاة والحج والجهاد وغيرها من أحكام الاطعمة والاشربة والبيوع والمعاملات إنما ثبتت أحكام كل واحد منها على انفراد من أحاديث متعددة عن جماعة من الرواة متكاثرة فلا يوجد حديث يذكر فيه جميع فرائض الوضوء وسننه كما لا يوجد حديث فيه جميع فرائض الصلاة ومآلها من السنن والمستحبات أصلاً وهكذا سائر فروع العبادات والمعاملات وقد ألف الإمام الحافظ أبو حاتم بن حبان كتاب الصلاة المفرد عن الصحيح ذكر في أوله أن الأربع ركعات تشتمل على ستائة سنة منقولة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم بين ذلك بالأحاديث التي أتى بها في مجلد حافل ومعلوم أنه لا يوجد من الأحاديث الصحيحة ما يسود كراساً فضلاً عن مجلد وهكذا كتاب الصلاة من صحيح البخاري ومسلم والسنن الأربعة وغيرها فيه مئات من الأحاديث كلها متعلق بالأربع ركعات كما أنه لا يوجد من الصحابة من تصدى لفرع من فروع الشريعة فنقل جميع الأحكام المتعلقة به بحيث لا يوجد عند غيره من متعلقات ذلك الفرع ما ليس عنده وإن كان أحفظهم على الإطلاق أو أشدهم ملازمة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأكثرهم حرصاً وعناية ولو بنقل أحكام ذلك الفرع الخصوص فإن منهم من اعتنى بنقل طهارته صلى الله عليه وآله وسلم كعثمان وعلي والربيع بنت معوذ بن عفراء . ومنهم من

اعتنى بنقل صلاته كآبي حميد الساعدي ووائل بن حجر وآبي هريرة وابن عمر وابن عباس ومنهم من اعتنى بنقل أحكام الزكاة كآبي بكر الصديق ومنهم من اعتنى بنقل أحكام الحج كجابر بن عبد الله ومنهم من اعتنى بسؤاله عن أحكام الصيد والاطعمة والآرائ كعدى بن حاتم وآبي ثعلبة الخشني ومنهم من اعتنى بسؤاله عن الفتن وأشرط الساعة كحذيفة بن اليمان ومع ذلك فإنك تجد في سنن الوضوء ما لم يذكره عثمان ولا علي ولا الربيع بنت معوذ وتجد من فرائض الصلاة وسننها ما لم يذكره أبو حميد ولا وائل ولا ابن عمر وهكذا في سائر الأبواب ثم إن الصحابي الذي وجه عنايته لفرع من الفروع لا يوجد عنه حديث واحد يذكر فيه جميع ما تلقاه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أحكام ذلك الفرع بل تجد عنه فيه أحاديث متعددة (المخرج متبينة الطرق مختلفة التاريخ يذكر في كل منها من حكم ذلك الفرع ما لم يذكره في الآخر فمن عثمان وعلي والربيع في الطهارة أحاديث ذكروا في كل واحد منها ما لم يذكره في الآخر وعن أبي هريرة وابن عمر وابن عباس في الصلاة أحاديث ذكروا في كل واحد منها ما لم يذكره في الآخر وعن عدى وآبي ثعلبة الخشني في أحكام الصيد والآرائ كذلك وهكذا حال جميع الصحابة فيما نقلوه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يكن الواحد منهم قليل الصحبة والرواية عنه صلى الله عليه وآله وسلم كالذين اجتمعوا به مرة واحدة وسألوه عن أشياء ثم فارقوه فلم يكن عندهم ما يحدثون به عنه غير ذلك الحديث الواحد فإنه في الغالب ينقل عنهم بما به ما لم يكن يتحدثون به وتسكت الخراج عنهم به أما للذين أكثروا عنه كآبي هريرة وعائشة وابن عمر وابن عباس وجابر وآبي سعيد الخدري وأنس بن مالك وأمثالهم فلا يحدثون بجميع ما عندهم في الباب الواحد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مرة واحدة إلا إذا كانت أحكام ذلك الباب قليلة وقد يقصد الواحد منهم في بعض الأحيان الاستيعاب فيأتي على جميع ما سمعه

أوشاهده من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما فعل جابر في الحج ووائل
ابن حجر وغيره في الصلاة فلا تنفق الرواة على نقله عنه كذلك والسبب
في هذا أمور

(أولها) أن الشريعة لم تنزل مرة واحدة بل كانت تتجدد وقتنا فوقتنا ولم
ينقطع التشريع إلا بوفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكان يحدث
أوفى أو يقضى أو يفعل الشيء فيسمعه أو يراه من يكون حاضرا ثم في وقت
آخر يحدث أو يفتى أو يقضى أو يفعل الشيء فيغيب عنه من كان حاضرا في الوقت
الأول ويشهده غيرهم فيحدث كل بحسب ما رآه أو سمعه ثم قد يكون ما شاهد
أحدهما شرعا زائدا على ما شاهد الآخر منه تعلقه بفعل واحد وقد يكون فيه
ما هو ناقص عما شاهده الآخر إما لكون ذلك القدر المتروك نزل نسخه أو
ترك لبيان الجواز وعدم الوجوب وقد يكون الآخر من الفعلين دالا على نسخ
الأول منهما كما أن بعضهم قد يسمع العام والمطلق ويسمع الآخر الخاص
والمقيد فتختلف من أجل ذلك أحاديثهم نقصا وزيادة وعموما وخصوصا
وإطلاقا وتقييدا وتعارض في بعض الأحيان وجوبا وندبا وجوازا ومنعا
إذا كان أحدهما ناسخا والآخر منسوخا.

(ثانيها) أن الفعل قد يكون حكمه واحدا لم يحصل فيه منذ شرع نقص ولا
زيادة ولا نسخ ولا تخصيص وشهده من النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو
سمعه منه جماعة من الصحابة في وقت واحد أو في أوقات متعددة ثم يروونه عنه
بصيغ مختلفة قد يفيد بعضها ما يفده الآخر ويزيد فيه بعضهم ما لم يذكره
الآخر وليس ذلك راجعا إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل هو راجع إلى
نصرفهم في الالفاظ وروايتهم الحديث بالمعنى واختلافهم في قوة الحافظة
خصوصا ولم تكن كتابة الحديث فيهم شائعة بل ولا كان أكثرهم يعرف
بكتابة فربما حدث بعضهم بالحديث فَنَسِيَ منه ما حفظه الآخر وربما حدث

البعض بالمعنى انسيانه اللفظ أو اعتقاده جواز ذلك وحافظ الآخر على اللفظ
لحفظه أو اعتقاده منع الرواية بالمعنى.

(ثالثها) أن يكون صاحب قد حفظ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
جميع ما يتماق من الأحكام ولكنه يحدث في كل وقت من أحكامه بما يقتضيه
الحال وتدعوا إليه الضرورة لسؤال وجه إليه في ذلك الحكم خاصة أو حصول
نزاع في مسألة أو يجب عليه أن يظهر ما عنده فيها أو كونه شاهداً من أحد خلاف
السنة فيها ونحو ذلك من الأسباب كأن يسأل عن قراءة رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم أو يصلي وراء إمام فيرى منه ما يخالف قراءة رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم فيذكر وصف صلاته وغرضه منه بيان المستول عنه وما
وقعت المخالفة فيه وهو القراءة فيعتنى بها العناية التامة ويهمل كثيرا من غيرها
بما هو معلوم بالضرورة أو يحصل ذلك بالنسبة إلى فعله صلى الله عليه وآله وسلم
فيها وكيفية ركوعه وسجوده وجلوسه فيوجه عنايته لوصف الفعل ولا يتعرض
للإراءة والاذكار فيرد عنه من أجل هذا حديثان أو أحاديث في كل منها ما ليس
في الآخر وهذا كثير جدا في أحاديث أبي هريرة وابن عمر وابن عباس وغيرهم
من نقلت عنهم صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأحكامها التي نطق
بها وقد يقصد استيعاب الوصف بتمامه فيخونه حفظه ويحصل منه سهو ونسيان
فلا يذكر بعض السنن في ذلك الوقت وإن رويت عنه نفسه في وقت آخر
وقد يكون ما تركه ولم يذكره مما خفي عليه فلم يشاهده ولم يسمع من النبي صلى
الله عليه وآله وسلم فيه شيئا مما شاهده أو سمعه غيره.

(رابعها) أن يذكر الصحابي الحديث بتمامه ويروي عنه أو عمن رواه عنه
العدد الكثير والجسم الغفير فتباين ألفاظهم وتختلف بالنقص والزيادة رواياتهم
وليس ذلك صادرا من الصحابي بل من الرواة عنه أو في الطريق إليه وذلك
لا يوجد في الأحاديث التي مخرجها واحد إنما يوجد في ذوات الطرق المتعددة

اتبين الناس في الضبط وتفاوت مراتبهم في الحفظ أو لتعمد الاختصار من بعضهم في بعض الأحيان فقد يحدث الشيخ بالحديث في مجلس الإملاء فيذكره بتمامه على ما هو في حفظه أو كتابه ويروي به عنه جماعة كذلك ثم يحدث به مرة أخرى في المذاكرة فيختصره ويورد منه محل الشاهد فيحدث عنه كذلك آخرون .

وقد قال الحافظ أبو عمر في الكلام على حديث ذي الدين وما وقع فيه من الاختلاف على الزهري ما لفظه كان ابن شهاب أكثر الناس بحثا في هذا الشأن فكان ربما اجتمع له في الحديث جماعة فحدث به مرة عنهم ومرة عن أحدهم ومرة عن بعضهم على قدر نشاطه حين تحديسه وربما أدخل حديث بعضهم في بعض كما صنع في حديث الأفك وغيره وربما كسل فلم يستند وربما انشرح فوصل وأسند على حسب ما أتى به المذاكرة فلذا اختلف عليه أصحابه اختلافا كثيرا اهـ

وهكذا حال جميع الحفاظ وهو الأكثر في وجود اختلاف الروايات وقال النووي في الكلام على حديث ضمام بن ثعلبة الذي جاء يسأل عن الإسلام في شرح مسلم ما لفظه واعلم أنه لم يأت في هذا الحديث ذكر الحج ولا جاء ذكره في حديث جبريل من رواية أبي هريرة وكذا غير هذا من هذه الأحاديث لم يذكر في بعضها الصوم ولم يذكر في بعضها الزكاة وذكر في بعضها صلة الرحم وفي بعضها أداء الخس ولم يقع في بعضها ذكر الإيمان فتفاوتت هذه الأحاديث في عدد خصال الإيمان وزيادة ونقصا وإثباتا وحذفا وقد أجاب القاضي عياض وغيره بجواب لخصه الشيخ أبو عمرو بن الصلاح وهذبه فقال ليس هذا باختلاف صادر من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بل هو من تفاوت الرواة في الحفظ والضبط فمنهم من قصرها فاقصر على ما حفظ فأداه ولم يتعرض لما أراد غير بنفي ولا إثبات وإن كان اقتصاره على ذلك يشعر بأنه

الكل فقد بان مما أتى به غيره من الثقات أن ذلك ليس بالكل وإن اقتصراره عليه كان لقصور حفظه عن تمامه ألا ترى حديث النعمان الآتي قريبا اختلفت الروايات في خصاله بالزيادة والنقصان مع أن راوى الجميع واحد وهو جابر ابن عبد الله في قضية واحدة ثم إن ذلك لا يمنع من إيراد الجميع في الصحيح لما عرف في مسألة زيادة الثقة من أنا نقبلها اهـ

قلت ومراده بهذا ما وقع من اختلاف الروايات في الحديث الواحد خاصة والا فقد يكون ذلك من غير الرواة كما قررته سابقا وقد أشار إلى نحو ذلك الاصم الشافعي رضي الله عنه فقال في الرسالة وأما السنة المختلفة التي لادلالة معها على أيها الناسخ ولا أيها المنسوخ فكل أمره متفق صحيح لا اختلاف فيه ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عربي اللسان والدار وقد يقول القول عاما يريد به العام وعاما يريد به الخاص ويسأل عن الشيء فيجيب على قدر المسألة ويؤدى الخبر عنه الخبر متقصى والخبر مختصرا فيأتي ببعض معناه دون بعض ويحدث عنه الرجل الحديث قد أدرك جوابه ولم يدرك المسألة فيدل على حقيقة الجواب بمعرفة السبب الذي يخرج عليه الجواب وليس في الشيء سنة وفيما يخالفه أخرى فلا يخلص بهض السامعين بين اختلاف الحالتين اللتين سن فيهما ويسن سنة في بعض معنى فيحفظهما حافظ ويسن في معنى يخالفه في معنى ويجمعه في معنى سنة غيرها لا اختلاف الحالتين فيحفظ غيره تلك السنة فإذا أدى كل ما حفظ رآه بعض السامعين اختلافا وليس شيء منه مختلفا ويسن بلفظ مخرجه عام جملة بتحريم شيء أو تحليله ويسن في غيره خلاف الجملة فيستدل على أنه لم يرد بما حرم ما أحل ولا بما أحل ما حرم ويسن السنة ثم ينسخها بسنة ولم يدع أن يبين صلى الله عليه وآله وسلم كل ما نسخ من سنته بسنته ولكن ربما ذهب على الذي سمع من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعض علم الناسخ أو علم المنسوخ فيحفظ أحدهما دون الذي سمع من رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم الآخر وليس يذهب ذلك على عامتهم حتى لا يكون موجودا فيهم اذا طلب وكل ما كان كما وصفت أمضى على ماسنه عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اه .

ومن أجل هذا الاختلاف الصادر من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بحكم تجدد التشريع ومن الصحابة أو الرواة عنهم على ما شرحناه في الاسباب كان الواجب قبول جميع الاحاديث والنظر في جميع طرقها وقبول ما وقع من زيادات الثقة فيها لان الكل شرع ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وليس بعض الاحاديث أولى بالاتباع من بعض مالم يكن هناك صارف عن بعضها دون الآخر .

قال ابن حزم في المحلى دين الاسلام لا يؤخذ الا من القرآن أو ما صح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إما بنقل جميع علماء الأمة وهو الاجماع وإما بنقل جماعة وهو التواتر وإما برواية الثقات فان تعارض فيما يرى المرء آيتين أو حديثان صحيحان أو حديث صحيح وآية فالواجب استعمالهما جميعا لان طاعتهما سواء في الوجوب فلا يحل ترك أحدهما للآخر مادامنا نقدر على ذلك وليس هذا الا بان يستثنى الأقل معاني من الاكثر فان لم نقدر على ذلك وجب الاخذ بالزائد حكما لانه متيقن وجوبه ولا يحل ترك اليقين بالظنون اه .

(فصل) إذا تقرر هذا فالاحاديث التي استدلت بها المنصب تبعا لامثاله ليس فيها حديث واحد فيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يرسل يديه في الصلاة ولا يضع يمينه على شماله حتى يمكن أن تثبت به سنية الارسال ولا حديث فيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الوضع حتى يثبت ما يدعيه من كراهية الوضع في الصلاة بل ورد خلاف ذلك وهو النهي عن السدل في الصلاة كما ستقف عليه من الخلاف في معناه وغاية ما أورده أحاديث

وردت في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يتعرض الراوى فيها لذكر الوضع كما لم يتعرض فيها لغيره من الفرائض والسنن لاحد الاسباب التي بينها فلا يستدل بحديث كل واحد منهم الا على سنية ما ذكر فيه لا على نفي ما عده مما ذكر في حديث غيره أو في حديثه هو من طريق آخر والالم يبق من فرائض الصلاة وسننها نصفها ولا ربعها فان من الصحابة من اقتصر في وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ذكر التكبير ورفع اليدين عند الانتقال الذي لا يقول به المنعصب ومنهم من اقتصر على ذكر الافعال ولم يستوفها تمام الاستيفاء ومنهم من اقتصر على اقامة فقط ومنهم من زاد معها بعض اذكار الركوع والسجود فللمتمسك بحديث الاول أن يفي بجميع الفرائض والسنن ويقول الصلاة إنما هي عبارة عما ذكر فيه من التكبير ورفع اليدين لان الراوى وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يذكر غير ذلك وللمتمسك بحديث الثاني أن يقول مثله مما هو مبين للصفة الاولى وكفى المستدل بهذه الاحاديث أن يلزم بمثل هذا مما لا يوجد في دين من الاديان فمسأل الله السلامة من مثل هذه الوقاحة بمنه وفضله آمين .

(فصل) واذق ذكرنا ما يبطل الاستدلال بتلك الاحاديث على سبيل الاجمال فلنشرع في إبطال الاستدلال بها على طريق التفصيل فنقول إن استدلاله بحديث أبي حميد على سنية الارسال فضلا عما يفتره من كراهية الوضع باطل من وجوه (الوجه الاول) أنه ورد ذكر الوضع في بعض طرق هذا الحديث فقد قال ابن حزم في المحلى وروينا من طريق أبي حميد الساعدي أنه قال أنا أعلمكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم وصف أنه كبر ورفع يديه الى وجهه ثم وضع يمينه على شماله الحديث وقد قال في أوله وليعلم من قرأ كتابنا هذا أننا نحتج الانبخر صحيح من رواية الثقات مسندا اه . فأما أن تكون هذه الرواية ضعيفة أو معلقة ليس لها اسناد بل هي عنده مسندة ولكن حذف الاسناد (٣٢ - مشنوني)

اختصارا كما فعل في كثير من غيرها وقد نقلها عنه واعتبرها وأقرها الحافظ أبو الفتح اليعمرى في شرح الترمذى والحفيد ابن رشد في البداية فبطل التمسك بهذا الحديث من أصله .

(الوجه الثانى) أنه لو لم ترده هذه الرواية المصروفة بان أبا حميد وضع يمينه على شماله في وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعلمنا أن ذلك وقع اختصارا من بعض الرواة لأمور .

(الأمر الاول) أن الوضع ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بطريق التواتر المفيد للعلم اليقيني بحصوله عنه صلى الله عليه وآله وسلم ومواظبته عليه كما بيناه بطرقه وأسانيد فعدم التعرض له في حديث وصفته فيه صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دليلى أنه وقع اختصارا من الرواة كما دلت رواية البخارى في الصحيح التى يقول فيها أبو حميد إنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا كبر جعل يديه حذر منكبيه وإذا ركع أمكن يديه من ركبتيه ثم هصر ظهره فإذا رفع رأسه استوى حتى يعود كل فقار مكانه الحديث على أن فيها اختصارا لأشياء منها رفع اليدين عند الركوع والرفع منه وعند القيام من الركعتين لتواتره عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ووجوده في الروايات الأخرى عن أبي حميد فكما حذف الرفع من رواية البخارى كذلك حذف الوضع من روايته ورواية من لم يتعرض لذكره فلا يستدل به على أن أبا حميد لم يضع يمينه على شماله كما لا يستدل برواية البخارى على أنه لم يرفع يديه في مواضع الانتقال .

(الأمر الثانى) أن الصحابة المأثورين قالوا لا نرى حميد صدقت هكذا كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن جعلتهم سهلا بن سعد الساعدى كما سمي في رواية أحمد والترمذى وابن ماجه وأبو هريرة كما سمي في رواية لابن داود والطحاوى وكل منهما قد روى أن الوضع من سنة رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم كما تنقلت أحاديثها بذلك فلوم يكن أبو حميد وضع يمينه على شماله لما صدقاه في ذلك .

(الأمر الثالث) أنه لا يجوز أن يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم ترك وضع اليدين على الشمال لأنه أخير كما سبق أن الله أمر به فقال إنما عشر الانبياء أمرنا بثلاث فذكر منها وضع اليمين على الشمال ولا يجوز على النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يخالف أمر ربه له ولجميع الانبياء فدل على أن عدم ذكره وقع اختصارا من الرواة إن سلمنا أنه ليس في حديث أبي حميد فكيف وقد ورد فيه كما رأيت وكما ستعرفه أيضا من اللفظ الذى تمسك به المصنف .

(الأمر الرابع) أنه كما شباهه ونظائره من أحاديث صفة الصلاة فقد عرفنا أنه لا يوجد حديث فيه جميع السنن المقتولة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة وحديث أبي حميد كما لم يذكر فيه الوضع على الرواية المشهورة كذلك لم يذكر فيه دعاء الاستفتاح والذكر في الركوع والرفع منه وفي السجود والرفع منه والتشهد وتحريك السجدة وكيفية وضع اليدين وكيفية الإمالة وكيفيةها في كل صلاة والجهر أو الهمس والتمتع والتيمم والسكتان وغير ذلك من السنن القولية والفعلية .

(الوجه الثالث) أنه على فرض عدم ورود الرواية المصروفة بوضع أبي حميد يمينه على شماله في الصلاة وعدم ما يدل على وجود الاختصار من الرواة فلا يصلح حديثه لأن يكون دليلا على سنية الإرسال وكراهة الوضع لأمور (الأمر الاول) أنه يجوز أن يخفى على أبي حميد من سنن الصلاة ما علمه غيره كما خفى على كبار الصحابة وأكثرهم ملازمة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم كثير من المسائل فقد خفى على ابن مسعود نفخ التطبيق في الصلاة فروى ابن الجارود في المنتقى من طريق عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة قال قال عبد الله رضى الله عنه علمنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة فكبر

ورفع يديه فلما أراد أن يركع طبق يديه بين ركبتيه قال فبلغ سعداً رضى الله عنه فقال صدق أخى قد كنا نفعل هذا ثم أمرنا بهذا يعنى الامساك بالركب ووضع يديه على ركبتيه وخفى على والدأبى مالك الاشجعي القنوت في الصلاة فأنكره وقال إنه بدعة كما في سنن النسائي وكذلك خفى على ابن عمر فلم يعرفه مع حرصه على معرفة سنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وشدة تمسكه بها وخفى عليه أيضاً المسح على الخفين واستغربه وخفى على أبى موسى الأشعري تيمم الجنب كما في الصحيح وأمثال هذا وقعت للصحابة كثيراً في مسائل مختلفة اقتصرنا منها على بعض البعض مما يتعلق بالصلاة والطهارة لمجانسته لحديث الباب والافلو تتبع ما خفى عليهم من سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأحكامه في مسائل الفقه لجام منه ما يباغ كتاباً مستقلاً كما قال جمع من الحفاظ فكيف ترد سنة ثابتة بطريق التواتر بحديث من يجوز أن تكون خفيت عليه كما خفى غيرها على غيره .

(الامر الثاني) ولو سلمنا أنه لا يجوز خفاء مثل هذه السنة على مثل أبى حميد فيجوز أن يكون نسيها بعد ما علمها كما وقع ذلك أيضاً لكثير من الصحابة فقد نسي عمار بن الخطاب تيمم الجنب حتى ذكره به عمار كما في صحيح مسلم عن عبد الرحمن بن أبزى (أن رجلاً أتى عمر فقال إني أجنب فلم أجد ماء فقال لا تصلى فقال عمار أما تذكر يا أمير المؤمنين إذ أنا وأنت في سرية فأجنبنا لم نجد ماء فأما أنت فلم تصل وأما أنا فتمسكت في التراب وصليت فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما كان يكفيك أن تضرب يديك الأرض ثم تنفخ ثم تمسح بهما وجهك وكفيك فقال عمر أتق الله يا عمار فقال إن رأيت لم أحدث به فقال عمر نوليك ما توليت) ونسى أنس بن مالك البسملة في الصلاة بعدما حدث بها كما في مسند أحمد وصحيح ابن خزيمة عن أبى سلمة أنه سأل أنسا أكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستفتح بالحمد لله رب العالمين

أو بسم الله الرحمن الرحيم فقال إنك تسألني عن شيء ما أحفظه وما سألتني عنه أحد قبلك وحدث أن القنوت بعد الركوع ثم نسي فأنكره وقال أنه قبل الركوع روى عبد الرزاق عن ابن مسعود قال ما نسيت فيما نسيت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يسلم عن يمينه وعن شماله الحديث وأمثال هذا أيضاً كثيرة للتبع وسأتي بعضها .

(الامر الثالث) أنه يجوز أن يكون تركها عمداً لا اعتقاده أنها ليست من السنن الاكيدة أو غير ذلك كما ترك جمع من الصحابة بعض سنن الصلاة كما في مسند أحمد وسنن ابن ماجه ومعاني الطحاوى بسند صحيح عن أبى موسى الأشعري قال صلى بنا على يوم الجمل صلاة ذكرنا صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاما أن نكون نسيناها وإما أن نكون تركناها عمداً يسلم على يمينه وعلى شماله) وفي الصحيح عن مطرف قال صليت أنا وعمران صلاة خلف على بن أبى طالب فكان إذا سجد كبر وأذاع كبر وإذا نهض من الركعتين كبر فلما سلم أخذ عمران يدي فقال لقد صلى بنا هذا صلاة محمد صلى الله عليه وآله وسلم أو قال لقد ذكرنا هذا صلاة محمد صلى الله عليه وآله وسلم والمراد أنهم كانوا تركوا التكبير في الصلاة عند الانتقال كما في مسند أحمد عن مطرف قال قلت لعمران بن حصين يا أبا نجيد من أول من ترك التكبير قال عثمان بن عفان حين كبر وضف صوته) وفي معجم الطبراني عن أبى هريرة (أن أول من ترك التكبير معاوية) وفي الوسائل الى معرفة الاوائل للحافظ السيوطي (أول من ترك التكبير معاوية كان إذا قال سمع الله لمن حمده انحط الى السجود ولم يكبر) أسنده العسكرى عن الشعبي وجمع بينهما بأن معاوية تركه بترك عثمان وترك عثمان أيضاً بعض أمور الحج وأمر بذلك فتبعه من الصحابة من تبعه وسئل أنس عن ذلك فأخبر بأن فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم خلافه ثم قال للسانل افعل كما يفعل أمراؤك الى غير هذا مما يكثر بتبعه ومع احتمال

هذا فلا يصالح الحديث لأن يتمسك به في رد سنة ثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بطريق التواتر .

(الوجه الرابع) وعلى فرض وجود ما ينفي هذه الاحتمالات كلها كما لو صرح أبو حميد بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يضع يمينه على شماله فلا يكون نفيه حجة في ابطال ما ثبت عن غيره لما تقرر عند أهل الحديث والفقه والاصول أن المثبت مقدم على النافي ولو مع تساويهما فكيف وقد بلغ المثبتون حد التواتر المفيد للعلم القطعي .

قال البخارى في مواضع من صحيحه وفي جزء رفع اليدين له إذا روى رجلان عن محدث قال أحدهما رأيت فعل وقال الآخر لم أره فالذى قال رأيت فعل فهو شاهد والذى قال لم يفعل فليس هو بشاهد لانه لم يحفظ الفعل وهكذا قال عبد الله بن الزبير كشاهدين شهدا أنا لفلان على فلان الف درهم باقراره وشهد آخر أنهم يقر بشئ فيعمل بقول الشاهدين ويسقط ما سواه وكذلك قال بلال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى في الكعبة وقال الفضل بن عباس لم يصل وأخذ الناس بقول بلال لأنه شاهد ولم ياتفتوا الى قول من قال لم يصل حين لم يحفظاه

قلت وكذا قال أنس كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يرفع يديه في شيء من دعائه الا في الاستسقاء كما في الصحيح وروى جماعة بلغوا حد التواتر أنهم رأوه يرفع يديه في الدعاء في مواضع متعددة كما بينته في جزءه أفردته للكلام على رفع اليدين وأفرد لاحديثه كل من الحافظين المنذرى والسيوطى جزاء مستقلا وقال والدا ابى مالك الاشجنى صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يقنت وخلف أبى بكر فلم يقنت وخلف عمر فلم يقنت وخلف عثمان فلم يقنت وخلف على فلم يقنت كما في سنن النسائي وروى جماعة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء الاربعة أنهم كانوا يقنتون وروى أبو

يعلى بن مسند رجاله موثقون عن شريح انه سأل عائشة أكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلى على الحصير فاني سمعت في كتاب الله جعلنا جهنم للكافرين حصيرا قلت لم يكن يصلى عليه وصلاته على الحصير ثابتة كما في الصحيح وأنكرت أيضا أن يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم بال قائما وقالت من حدثكم فلا تصدقوه وروى حذيفة في الصحيح أنه صلى الله عليه وآله وسلم أتى سباعدة قوم فبال قائما وأنكرت أيضا أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قال أن الميت يعذب بيكاه أهله عليه وان يكون قال الشؤم في المرأة والدار والفرس وكله ثابت من طرق متعددة في الصحيح وغيره بل أنكرت الاسراء بجسده صلى الله عليه وآله وسلم مع مخالفة قولها لظاهر القرآن والسنة المتواترة وهكذا أنكر عمرو عثمان وابن مسعود وابن عباس وغيرهم أشياء ثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يلتفت أهل العلم في جميعها الى قولهم إنما أخذوا بقول المثبتين . فان قيل إنما يقدم المثبت على النافي اذا كان بين خبريهما تعارض ولا تعارض بين فعلين كما في أحاديث الباب لاحتمال وقوعهما في حالين كما هو اختيار جماعة من أهل الاصول .

قلنا محل ذلك في الافعال التي لا تكون بيانات للاقوال وليس حديث الباب كذلك فانه وقع بياننا لقوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلى وقد أخبر الجمهور أنهم رأوه يصلى واضعا يمينه على شماله . والمفروض أن أبا حميد خالفهم ونفى ذلك فيثبت حينئذ التعارض ويقدم المثبت على النافي .

(الوجه الخامس) وعلى تسليم عدم التعارض وحمل الفعلين على حالين في وقتين مختلفين فغايتة أن يفيد حصول الارسال منه صلى الله عليه وآله وسلم مرة من المرات وذلك لا يفيد مطلوب المتعصب فيما يزعمه من كراهة الوضع وسنية الارسال إنما يفيد جواز الارسال وعدم وجوب الوضع كما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه سلم مرة واحدة وصلى على المنبر وتكلم في الخطبة

وحمل أمانة بنت أبي العاص في الصلاة وفتح الباب لعائشة في الصلاة وقتل
اذن ابن عباس في الصلاة وقام عقب السلام وشرب قائما وبال قائما الى غير
ذلك من الأمور التي قصد بهارفع الحرج وبيان الجواز فلا يقول أحد إنهم من
السنن المدبوبة اليها وانما هي جائزة اذا وقعت اضرورة أو على شيبيل النذر
وكذلك الارسال ثم لا ننس أنه لم يقع شيء من هذا وانما ذكرناه فرضا
لقطع كل ما يمكن أن يتعلق به المبطلون وبالله التوفيق .

(الوجه السادس) أنه لو جاز الاستدلال بحديث أبي حميد على نفى سنة
الوضع لجاز الاستدلال به على نفى سنة الدعاء والاستفتاح والذكر في الركوع وقول
ربنا لك الحمد عند الرفع منه والذكر بعده وتقديم الركبتين واليدين في
الهوى الى السجود والذكر والدعاء فيه والذكر في الرفع منه والتشهد الاول والتشهد
الاخير وتحريك السبابة فيه والدعاء بعده وغير ذلك فإنه لم يتعرض لشي منها
في الرواية التي ذكرها المتعصب واختارها على غير ما فيجب عليه أن يثبت بها أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يكبر حتى يقر كل عظم في موضعه ثم يقرأ
ولا يذكر الدعاء الوارد بطريق الاستفاضة عنه في الاستفتاح ثم يركع
حتى يعتدل ولا يذكر في ركوعه شيئا ثم يرفع فيقول سمع الله لمن حمده
فقط لا يزيد معه ربنا لك الحمد ولا يذكر بعده ما هو وارد عنه ثم يسجد فلا
يذكر ولا يدعو ثم يرفع رأسه فيجلس كذلك لا يذكر شيئا وهكذا اذا جلس
لا يتشهد سواء في الأول والاخير ثم يسلم من صلاته لأن هذا هو وصف أبي حميد
في الرواية التي ذكرها المتعصب ولا يقول أحد ان صلاة رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم كانت بهذه الصفة فان قال انما قصد أبو حميد وصف أفعاله
صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة دون الأقوال قلنا قد ذكر من الأقوال
التكبير والقراءة وهما من حمده وترك من الأفعال تقديم الركبتين على
اليدين عند الهوى الى السجود والدعاء عند الرفع منه الى القيام وترك وضع

اليدين على الركبتين عند التشهد وتحريك السبابة والاشارة بها عند النطق
بالتشهد ثم انه قاصد لوصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهي كانت
مشملة على الأقوال والأفعال فلو اقتصر عليها لما كان واصفا لصلاة رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فان قال حذف هذه الأشياء وقع اختصارا منه أو من
الرواية لكونه معروفا من الأحاديث الأخرى قلنا هذا هو المطلوب وكذلك وضع
اليدين وقع اختصارا منه أو من الرواية لثبوته في أحاديث هي أقوى وأكثر
من أحاديث تلك السنن المسكوت عنها في حديثه وبالله التوفيق

(الوجه السابع) أن أبا حميد ذكر في وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
رفع اليدين عند الركوع والرفع منه وعند القيام من الركعتين وذكر
فيه جلسة الاستراحة والفرق بين هيئة الجلوس الأول والجلوس للسلام
والمنعصب لا يفعل في صلاته شيئا من هذا ولا يقول إنه من سنن الصلاة
فاذا كان الحديث عنده حجة فهو ملزم بجميع ما فيه وإن كان بعضه حجة
وبعضه ليس بحجة فهو تلاعب بالدين وخرق لأجماع المسلمين : (فان قال) قد
أجبت عن رفع اليدين بأنه منسوخ وأن الدليل على نسخته رواه أحمد وأبو داود
والترمذي عن عبد الله بن مسعود (أنه قال لأصلي لكم صلاة رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فلم يرفع يديه إلا مرة واحدة) رواه ابن عدي والدارقطني
والبيهقي من حديث محمد بن جابر عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن بلفظ (صليت مع
النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر فلم يرفعوا أيديهم الا عند الاستفتاح)
وهذا الحديث حسنه الترمذي وصححه ابن حزم وقد قال إبراهيم النخعي للمغيرة
حين قال له ان واثلا حدث أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرفع
يديه اذا افتتح الصلاة واذا ركع واذا رفع رأسه من الركوع ان كان واثلا رآه مرة
يفعل ذلك فقد رآه عبد الله خمسين مرة لا يفعل ذلك وقد قال العيني وفي
البدائع عن ابن عباس أنه قال العشرة الذين شهد لهم رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم بالجنة ما كانوا يرفعون أيديهم الا في افتتاح الصلاة واخرج الطحاوى باسناد صحيح عن مجاهد قال صليت خلف ابن عمر فلم يكن يرفع يديه الا في التكبيرة الاولى من الصلاة وأخرجه ابن أبي شبة في مصنفه عن مجاهد قال ما رأيت ابن عمر يرفع يديه الا في اول ما يفتتح الى غير ذلك مما ذكره العيني وغيره وقال ابن عبد البر كل من روى عنه ترك الرفع في الركوع والرفع منه روى عنه فعله الا ابن مسعود فأنت قد عاينت أن القاتنين بترك الرفع ما اعتمدوا الاعلى أن الاحاديث الكثيرة الواردة في الرفع بنسوخة وجميع ما احتجوا به طعن فيه المخالفون هذا جواب المتعصب . فانا هو جواب فاسد من وجوه .

(الوجه الاول) أن ما ذكره غير صحيح كما اعترف هو بذلك في آخر كلامه وان استعمل التكذيب والخيانة في أوله كما ستعرفه .

أما حديث ابن مسعود الذي رواه احمد وابو داود والترمذي فقد ضعفه الشافعي وابن المبارك ويحيى بن آدم واحمد بن حنبل والبخارى وابو حاتم وابو دارود والدارقطني وابن حبان وجمهور أصحاب الحديث وليس ضعفه عندهم من قبل إسناده فان ظاهره الحسن أو الصحة ولذلك اغتربه الترمذي فحسنه وابن حزم فصحه ليردبه على من زعم وجوب الرفع عند الانتقال وانما ضعفه عندهم ناشئ من جهة وهم راويه فيه .

فقد قال ابن أبي حاتم في العلل سألت أبي عن حديث جرير رواه الثوري عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الاسود عن عاتمة عن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قام فكبر فرفع يديه ثم لم يعد قال أبي هذا يقال وهم فيه الثوري وروى هذا الحديث عن عاصم جماعة فقالوا كلهم إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم افتتح فرفع يديه ثم ركع فطبق وجعلهما بين ركبتيه ولم يقل أحد ما رواه الثوري اه .

وقال البخارى في رفع اليدين بعد أن أورده بصيغة التمرىض قال احمد ابن حنبل عن يحيى بن آدم قال نظرت في كتاب عبد الله بن ادريس عن عاصم ابن كليب ليس فيه ثم لم يعد فهذا أصح لان الكتاب احفظ عند أهل العلم لان الرجل يحدث بشئ ثم يرجع الى الكتاب فيكون كما في الكتاب ثم أسند حديث التطبيق المتقدم ثم قال وهذا هو المحفوظ عند أهل النظر من حديث عبد الله ابن مسعود اه .

فمن أجل هذا قال الامام الشافعي فيما نقله البيهقي عنه أنه لم يثبت ولو ثبت لكان المتيقن مقدما على النافي .

وقال عبد الله بن المبارك لم يثبت عندي حديث ابن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رفع يديه أول مرة ثم لم يرجع وقد ثبت حديث رفع اليدين كأنني أنظر الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يرفع يديه في الصلاة لكثرة الاحاديث وجودة الاسانيد أسنده عنه الترمذي والبيهقي في سننهما وهذا اللفظ البيهقي كلاهما من رواية سفيان بن عبد الملك عنه .

وقال ابو داود في سننه هذا حديث مختصر من حديث طويل وليس هو بصحيح على هذا اللفظ اه يشير الى أن الصحيح فيه هو حديث التطبيق كما قال البخارى وأبو حاتم .

ونقل الحافظ في التلخيص عن الدارقطني أنه قال لم يثبت وعن ابن حبان أنه قال في كتاب الصلاة المفرد هذا أحسن خبر روى لاهل الكوفة في نفي رفع اليدين في الصلاة عند الركوع وعند الرفع منه وهو في الحقيقة أضعف شئ . يعول عليه لان له عللا تبطله

ونقل في نصب الراية عن ابن القطان أنه قال هو عندي صحيح إلا قوله ثم لا يعود فقد قلوا إن وكيعا كان يقولها من قبل نفسه وكذا قال الدارقطني إنه صحيح الا هذه اللفظة اه

ونقل الزركشي في تخريج أحاديث الشرح الكبير عن النووي أنه قال في الخلاصة اتفقوا على ضعف هذا الحديث ثم تعقبه بقوله ونقل الاتفاق ليس بجيد فقد صححه ابن حزم والدارقطني وابن القطان وغيرهم اه
قلت واطلاق الزركشي القول بتصحيحه من الدارقطى وابن القطان ليس بجيد أيضاً فقد علمت أنهما صححا أصله دون قوله ثم لم يعد وأما ابن حزم فمسلم أنه صححه ولكنه اغتر بظاهر الاسناد كما سبق.

وأما حديث ابن مسعود المروى من طريق محمد بن جابر عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عنه أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبى بكر وعمر فلم يرفعوا إلا في الافتتاح فوضوع ولا بد لأنه إذا كان الحفاظ وهو والثوري وهو ثقة حافظ في قوله ثم لم يعد وأبرزوا لذلك دليلاً قاطعاً فكيف بمن زاد فيه أبابكر وعمر الثابت عنهما أيضاً رفع اليدين وهو محمد بن جابر اليمامي الذي ضعفه ابن معين والنسائي والبخاري وقال أبو حاتم ساء حفظه في الآخر وذهبت كتبه زاد الذهبي وآخر وقال أحمد لا يحدث عنه إلا من هو شر منه وقال ابن حبان كان أعنى يلحق في كتبه ما ليس من حديثه وبسرق ما ذكر به فيحدث به ولم يذا حكم ابن الجوزي بوضعه فأورده في الموضوعات وقال آفته اليمامي وقال الدارقطني عقب إخراجه في السنن تفرد به محمد بن جابر وكان ضعيفاً عن حماد عن إبراهيم وغير حماد يرويه عن إبراهيم مرسلًا عن عبد الله من فعله غير مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو الصواب ونقله عنه البيهقي في سننه ثم قال وكذلك رواه حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن ابن مسعود مرسلًا موقوفًا اه ومن هنا تعلم خيانة المتعصب وتخليسه في قوله عقب هذه الرواية وهذا الحديث حسنة الترمذي وصححه ابن حزم وذلك لم يقع منهما إلا في الرواية الأولى والله المستعان

وأما ما قاله إبراهيم النخعي للمغيرة حين حدثه بحديث رائل بن حجر فكللام

لا يساوى سماعه كما قال الامام أبو بكر بن اسحاق فقد قال البيهقي في سننه أخبرنا أبو عبد الله الحافظ أنبأنا أبو بكر بن اسحاق الفقيه أنا محمد بن أحمد بن النضر ثناء معاوية بن عمرو ثنا زائدة عن حصين ح وأنبأنا أبو بكر بن الحارث الفقيه أنبأنا علي بن عمر الحافظ أنبأ الحسين بن اسماعيل وعثمان بن محمد بن جعفر قالوا ثنا يوسف بن موسى ثنا جرير عن حصين بن عبد الرحمن قال دخلنا على إبراهيم فحدثه عمرو بن مرة قال صليت في مسجد الحضرميين فحدثني علقمة بن وائل عن أبيه أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رفع يديه حين يفتتح الصلاة وإذا ركع فقال إبراهيم ما أرى أباه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا ذلك اليوم الواحد أفحفظ ذلك وعبد الله لم يحفظ ذلك منه ثم قال إبراهيم إنما رفع اليدين عند افتتاح الصلاة قال أبو بكر بن اسحاق الفقيه هذه علة لا تساوى سماعها فإن رفع اليدين قد صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم عن الخلفاء الراشدين ثم عن الصحابة والتابعين وليس في نسيان عبد الله بن مسعود رفع اليدين ما يوجب أن هؤلاء الصحابة رضوا الله عنهم لم يروا النبي صلى الله عليه وآله وسلم رفع يديه وقد نسي ابن مسعود من القرآن ما لم يختلف المسلمون فيه بعد وهو المعوذتان ونسى ما اتفق العلماء كلهم على نسجه وتركه من التطبيق ونسى كيفية قيام اثنين خلف الامام ونسى ما لم يختلف العلماء فيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الصبح يوم النحر في وقتها ونسى كيفية جمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وآله وسلم معرفة ونسى ما لم يختلف العلماء فيه من وضع المرفق والساعد على الارض في السجود ونسى كيف كان يقرأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم وما خلق الذكر والانثى وإذا جاز على عبد الله أن ينسى مثل هذا في الصلاة خاصة كيف لا يجوز مثله في رفع اليدين اه وكذلك رد هذا الكلام على النخعي أبو عبد الله البخاري فقال في رفع اليدين وهذا ظن منه لقوله فعله مرة مع أن وائلا ذكر أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه غير مرة يرفعون ايديهم

ولا يحتاج وإبل إلى الظنون لأن معانيته أكثر من حساب غيره قال وقد بينه زائدة فقال حدثنا عاصم ثنا أي أن وائل بن حجر أخبره قال قلت لآنظرن إلى صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كيف صلى فكبر ورفع يديه فلما ركع رفع يديه فلما رفع رأسه رفع يديه يمثلها ثم أتيت بعد ذلك في زمان فيه برد فأريت الناس عليهم الثياب تحرك أيديهم تحت الثياب فهذا وائل بين في حديثه أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه يرفعون أيديهم مرة بعد مرة ثم وكذلك رده على النخعي الإمام الشافعي فقال الأولى أن يؤخذ بقول وائل لأنه صحابي جليل فكيف يرد حديثه بقول رجل من هو دونه خصوصاً وقد رواه معه عدد كثير

وأما ما نقله العيني عن صاحب البدايع من أن ابن عباس قال إن العشرة الذين شهد لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالجنة ما كانوا يرفعون أيديهم إلا في افتتاح الصلاة فمن تحويف الغالين والكاذب المبطلين أتى لأصل لها ولا إسناد فقد قال جمع من الحفاظ كابن منده والحاكم والبيهقي إن من رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم العشرة المشهود لهم بالجنة وقال البخاري في رفع اليدين قال الحسن وحميد بن هلال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرفعون أيديهم لم يستثن أحداً من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم دون أحد ولم يثبت عند أهل العلم عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه لم يرفع يديه ثم بعد ذلك أسند هذين الاثرين فقال حدثني مسدد قال أنبأنا يزيد بن زريع عن سعيد عن قتادة عن الحسن قال (كن أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم كأنما أيديهم المراوح يرفعونها إذا ركعوا وإذا رفعوا رؤوسهم) وقال حدثنا موسى بن اسماعيل حدثنا أبو هلال عن حميد بن هلال قال (كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلوا كانت أيديهم حيال آذانهم كأنها المراوح).

قال البخاري ولم يثبت عند أهل النظر من أدركنا من أهل الحجاز وأهل العراق منهم عبدالله بن الزبير يعني شيخه الحيدى وعلى بن عبدالله يعني ابن المديني ويحيى بن معين واحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية وهؤلاء أهل العلم من بين أهل زمانهم فلم يثبت عند أحدهم علم في ترك رفع الأيدي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه لم يرفع يديه

وقال البيهقي في سننه أخبرنا محمد بن عبدالله حدثني محمد بن صالح ثابطة يروي ابن يوسف الأخرم ثنا الحسن بن عيسى أنبأنا ابن المبارك ثنا عبد الملك بن أبي سليمان عن سعيد بن جبيرة أنه سئل عن رفع اليدين في الصلاة فقال هو شيء يزين به الرجل صلاته كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرفعون أيديهم في الافتتاح وعند الركوع وإذا رفعوا رؤوسهم فهو هؤلاء ثلاث ممن التابعين يخبرون عن جميع الصحابة أنهم كانوا يرفعون أيديهم وهؤلاء ثلاثة من كبار حفاظ الحديث بصرحون أن الرفع وارد عن العشرة وهؤلاء أئمة الحديث يخبرون أن عدم الرفع لم يثبت عن أحد من الصحابة فمن أين لصاحب البدايع ما نقله عن ابن عباس أن العشرة كانوا لا يرفعون ثم إننا قد وجدنا الرواية بالرفع عن الخلفاء الأربعة منهم.

قال البيهقي في سننه أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ثنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصغار الزاهد إملاً من أصل كتابه قال أبو اسماعيل محمد بن اسماعيل السلمي صليت خلف أبي النعمان محمد بن الفضل فرفع يديه حين افتتح الصلاة وحين ركع وحين رفع رأسه من الركوع فسألت عن ذلك فقال صليت خلف حماد بن زيد فرفع يديه حين افتتح الصلاة وحين ركع وحين رفع رأسه من الركوع فسألت عن ذلك فقال صليت خلف أيوب السختياني فكان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع فسألت

فقال رأيت عطاء بن أبي رباح يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع فساأته فقال صليت خلف عبدالله بن الزبير فكان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع فساأته فقال عبدالله بن الزبير صليت خلف أبي بكر الصديق رضى الله عنه فكان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع وقال أبو بكر صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع قال البيهقي رواه ثقات قال وأخبرنا أبو عبدالله الحافظ ثنا الإمام أبو بكر أحمد بن إسحاق بن أيوب ثنا محمد بن صالح ابن عبدالله أبو جعفر الكيايى الحافظ ثنا سلمة بن شبيب قال سمعت عبدالرزاق يقول أخذ أهل مكة الصلاة من ابن جريج وأخذ ابن جريج من عطاء وأخذ عطاء من ابن الزبير وأخذ ابن الزبير من أبي بكر الصديق رضى الله عنه وأخذ أبو بكر من النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال سلمة وحدثنا أحمد بن حنبل عن عبد الرزاق وزاد فيه وأخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن جبريل عليه السلام وأخذ جبريل عن الله تبارك وتعالى قال عبدالرزاق فكان ابن جريج يرفع يديه وقال البيهقي أخبرنا أبو عبدالله الحافظ قال أنبأنا أبو جعفر أحمد بن عبيد الحافظ وأبو القاسم عبدالرحمن بن الحسن الاسديان قال ثنا إبراهيم بن الحسن الهمداني ثنا آدم بن أبي إياس ثنا شعبة ثنا الحكم قال رأيت طاوساً كبيراً يرفع يديه حذو منكبيه عند التكبير وعند ركوعه وعند رفعه رأسه من الركوع فساأته رجلاً من أصحابه فقال انه يحدث به عن ابن عمر عن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الحاكم فالحدثان كلاهما محفوظان عن ابن عمر عن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فإن ابن عمر رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعله ورأى أباه فعله ورواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكذلك قال البخارى في رفع اليدين أنه ورد عن

عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وأخرج البيهقي في الخلافيات من طريق سليمان بن كيسان المديني عن عبدالله بن القاسم قال بينا الناس يصلون في المسجد إذ خرج عليهم عمر فقال أقبلوا على بوجوهكم أصلي بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرفع يديه حتى حاذى بهما منكبيه ثم كبر ثم ركع ثم فعل مثل ذلك حين رفع فقهوا هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي بنا .

وأخرج الدارقطني في غرائب مالك من طريق خلف بن أيوب عن مالك عن الزهري عن سالم عن أبيه عن عمر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكره .

وأخرج فيه عن سعيد بن المسيب قال رأيت عمر يرفع يديه حذو منكبيه إذا افتتح الصلاة وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع .

وأخرج الطبراني في الأوسط من حديث أنس بن مالك قال صليت وراء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبى بكر وعمر كلهم كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وإذا كبر وإذا رفع رأسه يكبر للجلود .

وأخرج أحمد والبخارى في رفع اليدين وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والطحاوى والبيهقي من رواية عبد الرحمن الاعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام إلى الصلاة المكتوبة كبر ورفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه وإذا أراد أن يركع فعل مثل ذلك وإذا قام من السجدة فعل مثل ذلك وقال الترمذي حدث حسن صحيح . وصححه أيضاً أحمد فيما حكاه عنه الخلال .

وأخرج ابن حزم في المحلى من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال قالت لعطاء رأيتك تكبر بيدك حين تستفتح وحين تركع وحين ترفع رأسك من الركعة وحين ترفع رأسك من السجدة الاولى ومن الآخرة وحين تستوى من (٣٤ - متون)

مثنى قال أجل قلت تخلف باليدن الاذنين قال لا قد بلغنى ذلك عن عثمان أنه كان يخلف يديه أذنيه . قال ابن جريج قلت لعطاء وفي التطوع من التكبير باليدن قال نعم في كل صلاة .

فهذه الرواية عن الخلفاء الاربعة بالرفع في مواضع الانتقال وكذلك ابن عباس الذى نسبوا اليه هذا القول كان يرفع يديه .

فقضى رفع اليدين للبخارى حدثنا مالك بن اسماعيل ثنا شريك عن ليث عن عطاء قال رأيت ابن عباس وابن الزبير وأبا سعيد الخدرى وجابر أَرْضَى الله عنهم يرفعون أيديهم إذا افتتحوا الصلاة وإذا ركعوا .

وقال فيه أيضاً حدثنا مسدد ثنا هشيم عن أبي جمرة قال رأيت ابن عباس يرفع يديه إذا كبر وإذا رفع رأسه من الركوع .

وقال في موضع آخر منه حدثنا محمد بن مقاتل أنا عبد الله عن ابن جريج قال أخبرني الحسن بن مسلم أنه سمع طاووساً يسأل عن رفع اليدين فقال رأيت عبد الله وعبد الله وعبد الله يرفعون أيديهم . فعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وعبد الله بن الزبير .

وقال ابن ماجه ثنا أيوب بن محمد الهاشمى ثنا عمر بن رباح عن عبد الله بن طاووس عن أبيه عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يرفع يديه عند كل تكبيرة .

وأخرج أبو داود قال حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا ابن لهيعة عن أبي هبيرة عن ميمون المسكى أنه رأى عبد الله بن الزبير وصلى بهم يشير بكفيه حين يقوم وحين يركع وحين يسجد وحين ينهض للقيام فيقوم فيشير يديه . فانطلقت الى ابن عباس فقلت انى رأيت ابن الزبير صلى صلاة لم أر أحداً يصليها فوصفت له هذه الإشارة فقال إن أحببت أن تنظر الى صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاقعد بصلاة عبد الله بن الزبير .

قلت وفي هذه الرواية رفع زائد على ما أخذ به الجمهور وهو الرفع عند القيام إلى الثانية والرابعة ولعل ذلك هو محل استغراب ميمون المسكى كما استغربه الفخر بن كثير من عبد الله بن طاووس فأخرج أبو داود والدولابى فى السكتى عن النسائى وابن حزم فى المحلى عنه قال صلى إلى جنبى عبد الله بن طاووس فى مسجد الخيف فكان إذا سجد السجدة الاولى فرفع رأسه منها رفع يديه تلقاء وجهه فأنكرت ذلك فقلت لو هيب بن خالد فقال لموهيب بن خالد تصنع شيئاً لم أر أحداً يصنعه فقال ابن طاووس رأيت أبى يصنعه فقال أبى رأيت ابن عباس يصنعه ولا أعلم إلا أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصنعها وقد تقدم الرفع فى هذا الموضع فى حديث على عليه السلام وورد فى أحاديث أخرى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من حديث وائل بن حجر ومالك بن الحويرث وأنس بن مالك وبها أخذ مولانا الوليد رضى الله عنه فإنه يرفع عند القيام إلى الثانية والرابعة أيضاً وأمر بذلك أصحابه وبه أخذ جماعة من السلف وهو رواية عن أحمد وقال الخطابى إذا صح الحديث فالقول به واجب ونصره ابن حزم فى المحلى وغيره وأما قول مجاهد أنه صلى خاف ابن عمر فلم يكن يرفع يديه إلا فى التكبيرة الأولى فضعيف وهارضى بروايته ورواية غيره عن ابن عمر أنه كان يرفع يديه بل كان يرمى بالحصى من لا يرفع يديه فقد قال البخارى حدثنا الحميدى أنا ابن الوليد بن مسلم قال سمعت زيد بن واقد يحدث عن نافع أن ابن عمر رضى الله عنهما كان إذا رأى رجلاً لا يرفع يديه إذا ركع وإذا رفع رماه بالحصى .

وقال الدارقطنى فى سننه ثنا أبو بكر النيسابورى ثنا عيسى بن أبى عمران ثنا الوليد بن مسلم ثنا زيد بن واقد عن نافع قال كان ابن عمر إذا رأى رجلاً يصلى لا يرفع يديه كلما خفض ورفع حصيه حتى يرفع . وقد أورد البخارى أثر مجاهد بصيغة التمرىض فقال فى رفع اليدين ويروى عن أبى بكر بن

عياش عن حصين عن مجاهد أنه لم ير ابن عمر رفع يديه إلا في أول التكبير وروى عنه أهل العلم أنه لم يحفظ من ابن عمر إلا أن يكون سها كما يسهو الرجل في الصلاة في الشيء بعد الشيء. كما أن أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم ربما ينسون في الصلاة فيسلمون في الركعتين وفي الثلاث ألا ترى أن ابن عمر كان يرمى من لا يرفع يديه بالحصى فكيف ترك ابن عمر شيئا يأمر به غيره وقد رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعله قال يحيى بن معين حديث أبي بكر عن حصين إنما هو توهم منه لا أصل له قال البخاري ولو تحقق حديث مجاهد أنه لم ير ابن عمر رفع يديه لكان حديث طاووس وسالم وفافع ومحارب بن دثار وأبى الزبير حين رأوه أولى لأن ابن عمر رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يكن يخالف الرسول مع ما رواه أهل العلم من أهل مكة والمدينة واليمن والعراق يرفع يديه اهـ

وقال البيهقي في المعرفة قال البخاري: أبو بكر بن عياش اختلط بآخريته وقد رواه الربيع وليث وطائوس ونافع وأبو الزبير ومحارب بن دثار وغيرهم قالوا: رأينا ابن عمر يرفع يديه إذا كبر وإذا رفع وكان يرويه أبو بكر قديما عن حصين عن إبراهيم عن ابن مسعود مرسل ما روي أن ابن مسعود كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ثم لا يرفعهما بعد وهذا هو المحفوظ عن أبي بكر بن عياش والاول خطأ فاحش لمخالفته الثقات عن ابن عمر اهـ

وقال الحافظ أثر مجاهد مطعون في إسناده لأن أبا بكر بن عياش راويه ساء حفظه بآخريته وعلى تقدير صحته فقد أثبت ذلك سالم ونافع وغيرهما عنه والعدد الكثير أولى من واحد لاسيما وهم مثبتون وهو نافي مع أن الجمع بين الروايتين ممكن وهو أنه لم يكن يراه واجبا ففعله تارة وتركه أخرى ومما يدل على ضعفه ما رواه البخاري في رفع اليدين عن ابن عمر أنه كان إذا رأى رجلا لا يرفع يديه إذا ركع وإذا رفع رماه بالحصى.

قلت ومما يدل على ضعفه أيضا ثبوت الرفع عن مجاهد نفسه كما ذكره البخاري في رفع اليدين والبيهقي في السنن وابن حزم في المحلى وابن عبد البر في الاستدكار والخطابي في معالم السنن وغيرهم بل صرح الحافظ في التلخيص بأن حديث ابن عمر هذا مقلوب موضوع أما الرواية عن ابن عمر بالرفع فتأبته في الموطأ والصحيحين والسنن والمسند وغيرها من طرق متعددة فلا حاجة إلى الإطالة بذكرها والله الموفق.

(فائدة) تقدم عن سعيد بن جبيرة أنه قال في الرفع هو شيء يزين به الرجل صلاته ولعل هذا الأثر هو مستند ما ذكره الثعالبي في تفسيره عن التلوخي القاضي أنه قال في قوله تعالى (خذوا زينتكم عند كل مسجد) أن المراد بالزينة رفع اليدين في الصلاة وهو تفسير غريب وفي مقابله وهو أغرب منه ما ذكره صاحب الكنز المحدثون والفلك المشحون قال وفقت على كتاب لبعض الحنفية ذكر فيه مسائل الخلاف ومن عجائب ما فيه الاستدلال على ترك رفع اليدين في الانتقالات بقوله تعالى (ألم تر إلى الذين قيل لهم كفوا أيديكم وأقيموا الصلاة) اهـ

قلت وكذا ذكر عياض أن ابن القصار من المالكية استدلل بها على ذلك أيضا كما استدلل بها بعض من انتصر لسنة الفرض وهو استدلال غريب بل باطل فإن الآية في واد وما استدللوا له في واد

(الوجه الثاني) أنه على فرض ثبوت ما ذكره فلا يكون دليلا على النسخ لأنه ليس من طرق ثبوته المقررة عند أهل العلم بالحديث والفقه والأصول كما ستعرف. وأيضاً لو ثبت النسخ بمثل هذا لكان أكثر الشريعة منسوخاً فإنه قل أن توجد مسألة ليس فيها مثل هذا الخلاف بين الصحابة ولا انعكس الحال أيضاً على مدعى النسخ فيقال قد ثبت الرفع برواية عدد التواتر من الصحابة ولم يخالف فيه إلا ابن مسعود وذلك يدل على أن ما هو متمسك به منسوخ

ولم يطالع هو على نسخة كما لم يطالع على نسخ التطبيق فدام على فعله ويستجبل عادة أن ينسخ حكم فيجمله جميع الصحابة الذين منهم الخلفاء الاربعة ويعرفه ابن مسعود وحده حديثه هو المنسوخ.

(الوجه الثالث) أن من عدا ابن مسعود من الصحابة قد أجمعوا على رفع اليدين كما قال البخاري والبيهقي وابن حزم وابن عبد البر وغيرهم من الحفاظ ولم يكن الصحابة ليجمعوا على أمر إلا وقد فارقوا عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم عمل به من بعدهم جميع علماء الامصار من التابعين فمن بعدهم لم يخالف فيه إلا نفر قليلون لشبهة ضعيفة لا يلتفت اليها ولا يعول على مثالها وما كان أئمة المسلمين كسلفهم الصحابة ليجمعوا على الاخذ بمنسوخ حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وترك ما نسجه.

(الوجه الرابع) أنه يلزم عليه أن يثبت الامام ترك العمل بالناسخ والاخذ بالمتنوخ الذي لا يقول به مسلم فان رفع اليدين وإن روى عن ابن القاسم تركه فقد روى فعله عنه جمهور أصحابه كابن وهب وأشهب وأبي مصعب والوليد بن مسلم وسعيد بن أبي مرجم وابن عبد الحكم وغيرهم وجزم به عنه الترمذي وغيره من قال محمد بن عبد الحكم لم يرو واحد عن مالك ترك الرفع في الركوع والرفع منه إلا ابن القاسم وكذا قال ابن عبد البر وزاد أنه لم يزل مالك يقبض ويرفع إلى أن اتى الله وقال ابن حزم هو رواية أشهب وابن وهب وأبي مصعب وغيرهم عن مالك أنه كان يفعله ويفتي به وهو الذي صححه ابن العربي ورجحه اللخمي وشهره عياض والقرطبي وقال إنه مشهور مذهب مالك وهو آخر أقواله وأصحابها وكذا قال الخطابي في معالم السنن واستظهره خليل في التوضيح وقال الحفاظ لا نعلم للمالكية متمسكا إلا رواية ابن القاسم وقال ابن حزم لا نعلم لرواية ابن القاسم عن مالك وجها أصلا ولا تعلقا بشيء من الروايات ولا قائلا بهامن الصحابة ولا من التابعين.

(الوجه الخامس) أنه ورد التصريح بعدم نسخ الحديث وهو النص الفاطمى لكل شبهة فاخرج البيهقي من طريق موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا افتتح الصلاة رفع يديه وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع وكان لا يفعل ذلك في السجود فما زالت تلك صلاته حتى لقي الله تعالى

وقال ابن القيم في الهدى النبوى روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم الرفع في المواطن الثلاثة نحو من ثلاثين نفسا وانفق على روايتها العشرة ولم يثبت عنه خلاف ذلك بل كان ذلك هديه إلى أن فارق الدنيا اهـ.

فبان من هذا كله بطلان ما تمسك به من نسخ الرفع وأنه لا صارف عن العمل به فهو ملزم بالاخذ بما دل عليه الحديث من سنة الرفع صراحة كما أراد أن يجعل سكوت الراوى عن الوضع دليلا على سنية الارسال ثم هذا جوابه عن الرفع مع فساده وبطلانه فاين جوابه عما ذكره من السنن الاخرى وجبته نلو ذكر وضع اليدين على الشمال في جميع روايات حديث أبي حميد لرده كما فعل في الاحاديث السابقة وكما رد هذه السنن بلا دليل فالتة المستعان.

(فصل) وأما تعلقه بقول أبي حميد في هذه الرواية ثم يكبر حتى يقر كل عظم في موضعه وأن هذا هو الارسال بعينه لا ينافى فيه الا بجنون فتعاقب باطل من وجوه

(الوجه الاول) ما قدمناه في سرد احاديث الباب من أن هذه الزيادة دلالة ظاهرة على وضع اليدين على الشمال وذلك أن القيام أول الصلاة ليس محلا للنص على الاعتدال لان المصلى سيعتدل فيه طول قراءة الفاتحة والسورة كما أنه ليس محلا للنص على الارسال حتى يقر كل عظم في موضعه لانه لو كان مرسلا لكان الحال بالضرورة يقتضى ذلك طول قيامه في الصلاة فالنص على هذا من الخبر الذي لا يعده النحاة كلاما بل الصحابي أراد به إفادة حكم زائد

وهو أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يضع يمينه على شماله عقب طرح اليدين من الرفع مباشرة كما هو مذهب جماعة بل كان يرسلهما حتى يقر كل عظم في موضعه ثم بعد ذلك يضمهما كما هو مذهب آخرين ويؤيد هذا رواية ابن حزم عن أبي حميد أنه قال ثم يضع يمينه على شماله وما ذكره أبوطالب المديني في القوت من قوله روينا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان إذا كبر رفع يديه فإذا أراد أن يقرأ وضع اليمين على اليسرى وهذا واضح وضوح الشمس في رابعة النهار فالمحمل للصحابي الاخبار بما لا فائدة فيه وما هو من باب السماء فوقنا . هو المجنون وضم إلى جنونه بلادة وغباوة .

(الوجه الثاني) أنه لو لم يكن الحديث ظاهرا في هذا لكان حمله عليه واجبا لوجوب الجمع بين الأحاديث ثم هو ليس فيه أنه كان لا يقبض بعد أن يستقر كل عظم في موضعه فهو محمول على أنه يقبض بعد ذلك كما وقع هذا في كثير من الأحاديث .

(الوجه الثالث) أن هذه الزيادة انفرد بها عبد الحميد بن جعفر فان الحديث رواه عن أبي حميد عباس بن سهل ومحمد بن عمرو بن عطاء فالاول لم يذكرها في جميع الروايات عنه والثاني رواه عنه محمد بن عمرو بن حاحله وعبد الحميد بن جعفر فالاول لم يذكرها في جميع الروايات عنه والثاني إنما ذكرها في رواية أبي عاصم الضحاك بن مخلد عنه والافند رواه عنه يحيى بن سعيد وأبو أسامة بدونها أيضا كما تتبعناه من طرق الحديث في المسند الصحيح والسنن الاربعة ورفع اليدين للبخاري ومعاني الآثار للطحاوي وسنن البيهقي والمنتقى لابن الجارود والسنن للدارمي والحلي لابن حزم وغيرها ثم وجدت البيهقي في بعض الأبواب من سننه نص على انفرد عبد الحميد بن جعفر بها ومن أدلة المنعصب التي بنى عليها رسالته عدم قبول الزيادة لأنه رد ما زاده نحو ثلاثين صحابيا على أبي حميد

الساعدي فكيف يقبل ما زاده عبد الحميد بن جعفر على سائر رواة الحديث ولو شئنا أن نتبع طريقته لقلنا إن عبد الحميد بن جعفر قال فيه ابن حبان ربما أخطأ وقال أبو حاتم لا يحتج به وضعه سفیان فهذه الزيادة بما وهم فيه ويدل على وهمه فيها عدم تثبته في ذكرها كل مرة وكون التنصيص على الاعتدال في أول القيام غير معقول لانه ضروري وكون الرواة خالفوه فنصوا عليه عند القيام من الركوع المحتمل لعدم الاعتدال فالمستدل بهذه الزيادة مع ما فيها والمجنون (فصل) قال المنعصب وإذا قال قائل إن الحديث المذكور دل على الارسال

أولا ولكن يمكن أن يكون بعد الارسال يقبض فالجواب أن هذا إجمال في محل البيان والتفصيل يحتاج إلى وحى يسفر عنه ولم يتل أحد من أهل المذاهب الاربعة بالارسال أولا حتى يقر كل عضو في محله ثم يقبض بعد ذلك ولو كان كما قال كان هو أولى شيء بالبيان لما فيه من الغرابة فيدينه الصحابي المتعرض لبيان وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكشفها لأصحابه ولو كان الصحابي تاركا لبنيوه له وقالوا له أخطأت تركت كذا ولم يقرؤا له بأنه هو أعلمهم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد نص العلماء على أن السكوت في معرض البيان يفيد الحصر اه

أقول هذا أنظم دليل على ما قدمته من أن هذا الرجل يسمع أو يرى في كتب العلم ألفاظا لا يفهمها فيستعملها تبججا وإظهارا للعلم في غير ما وضعت له وفي موضع لا يبقى لها معنى معه فان قوله فالجواب أن هذا إجمال في محل البيان والتفصيل يحتاج إلى وحى يسفر عنه كلام لا وجه لذكره هنا ولا معنى له أصلا فان الإجمال والبيان يتعلقان بالخطاب بالعبادة وهو خاص بالشارع فهو الذي يرد عنه الإجمال مرة والبيان أخرى وليس بيد غيره إجمال ولا بيان إنما حسبه نقل ما حضره منهما فالصلاة قد بينها النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتم بيان وأكمله كما أمره الله تعالى وأراه إياه فما أتى في نقل بعض الرواة عنه

من إجمال فيها فهو من تقصير ذلك الراوى في الاداء والتبليغ إما لنسيانه أو انتهاء عليه إلى ما بلغه أو غير ذلك من الاسباب التي قلعتها فليس هو من باب الاجمال ولا من باب البيان إنما هو من باب حفظ المنقول وضبطه وحسن التبليغ فيه ثم إن قوله يحتاج إلى وحى يسفر عنه كلام في غاية السقوط فإن أبا حميد لم يكن رسولا حتى يتوقف إجماله على وحى يرد عنه مرة أخرى يسفر عن ذلك الاجمال ولئن سلمنا تسمية تقصير أبي حميد في وصف الصلاة ونسيانه بعض ما حفظه غيره إجمالا يحتاج إلى وحى يسفر عنه وقلنا أن مراد المتعصب به وحى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقد ورد ذلك الوحى من طريق ثلاثين صحابيا أحدهم أبو حميد في بعض الروايات وأسفر عن الاجمال الواقع منه في هذه الرواية (رأى المتعصب ذلك الوحى المسفر عن اجمال أبي حميد في الموطأ والصحيحين والسنن وغيرها وخطه يمينه في رسالته ولعب به كما اقتضاه ورعه ودينه وزينه له هواه وعناده).

وكذلك قوله وقد نص العلماء على أن السكوت في معرض البيان يفيد الحصر فإنه أشد في السقوط وأبلغ في السخافة مما قبله ولقد أعاذ الله العلماء أن ينطقوا بمثله فإنه من المحال الذي لا ينطق به عاقل فضلا عن فاضل إذ المبين هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم فالسكوت لا يخلو أن يكون منه في حال البيان أو من غيره والثاني غير جائز لأنه لا مشرع معه حتى يوافق بسكوته فوجب أن يكون السكوت منه وحده ثم البيان منه لا يخلو أيضا أن يكون بالفعل أو بالقول فإن كان الاول فكل فعله مقرون منه بالسكوت عليه إذ لا يتصور أن يفعل فعلا وينقضه بقوله في حال فعله وإن كان البيان بالقول فمقتضاه أن يكون ساكتا في حال نطقه بالقول ليفيد أنه أراد الحصر بسكوته حال نطقه وهو محال فانظر ما ينطق به هذا الرجل الذي يزعم أن علمه طبق ما بين السماء والأرض وأنه أعلم من مالك ثم احكم على عقله بما تشاء والعلماء إنما نصروا

على أن الافتضار في معرض البيان يؤذن بالحصر وهو كلام معقول لا محال فيه والله يستقرنا ويحمينا من الوقوع في مثل هذا بمنه وفضله آمين

(فصل) وأما قوله ولم يقل أحد من أهل المذاهب الاربعة بالارسال أولا حتى يقر كل عضو في موضعه ثم يقبض بمد ذلك فمن جهله أو تجاهله وتدليسه فإن في كل من كتب الثنافية والخنفية والحنبالية حكاية الخلاف في هذه المسألة وفي كل مذهب منها قولان قول أنه يضع عقبة خط اليدين من الرفع وقول أنه يرسل حتى يقر كل عضو موضعه بل وحتى ينتهي من دعاء الاستفتاح ثم يضع عند الشروع في القراءة بل هذا منصوص في كتب التصوف المتداولة كالقوت لابن طالب المكي والاحياء لابن حامد الغزالي.

قال أبو طالب المكي في القوت في وصف الصلاة ثم يكبر ويرسلهما بالارسال خفيفا رقيقا ويكون إرساله بعده مع آخر التكبير لا يرسلهما قبل انقضاء التكبير ولا يرفعهما بعد الفراغ من التكبير ثم يستأنف وضع اليدين على الشمال بعد الارسال رويانا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان إذا كبر أرسل يديه فإذا أراد أن يقرأ وضع اليدين على اليسرى اهـ

وقال الغزالي في الاحياء وإذا استقرت اليدين مفرهما ابتداء التكبير مع إرسالهما وإحضار النية ثم يضع اليدين على ما فوق الصرة تحت الصدر ويضع اليمين على اليسرى اكراهما لليمين بأن تكون محمولة وينشر المسبحة والوسطى من اليمين على طول الساعد ويقبض بالابهام والخنصر والبصر على كوع اليسرى قل وقد روي وضع اليدين على الاخرى في صورة العقد ثم قال بعد ذكر كيفية رفع اليدين ويرسلهما بالارسال خفيفا رقيقا ويستأنف وضع اليدين على الشمال بعد الارسال وفي بعض الروايات أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا كبر أرسل يديه وإذا أراد أن يقرأ وضع اليمين على اليسرى فإن صح هذا فهو مما ذكرناه اهـ

وقال في الوجيز ثم اذا ارسل يديه وضع اليمنى على كوع اليسرى تحت صدره اه
قال الرافعي في شرحه ولك أن تبحث في لفظ الارسال الذي أطلقه في
هذه السنة وتقول كيف يفعل المصلي بعد رفع اليدين عند التكبير أيدي يديه
كما يفعل الشيعة في دوام القيام ثم يضمهما الى الصدر أم يحطهما ويضمهما الى
الصدر من غير أن يديهما والجواب أن المصنف ذكر في الاحياء أنه لا ينفذ
يديه يميناً وشمالاً اذا فرغ من التكبير لكن يرسلهما إرسالاً خفيفاً رقيقاً ثم
يستأنف وضع اليمنى على الشمال قال وفي بعض الاخبار أنه كان يرسل يديه فاذا أراد
أن يقرأ وضع اليمنى على اليسرى فهذا ظاهر أنه يدل ثم يضمهما الى الصدر
وقال صاحب التهذيب وغيره المصلي بعد الفراغ من التكبير يجمع بين يديه
وهذا يشعر بالاحتمال الثاني اه

قال النووي في الروضة والأصح ما في الاحياء اه

وقال في شرح المذهب قال أصحابنا السنة أن يحط يديه بعد التكبير ويضع
اليمنى على اليسرى قال الرافعي واختلفوا في أنه اذا ارسل يديه هل يرسلهما
إرسالاً بايعاً ثم يستأنف رفعهما الى تحت صدره ووضع اليمنى على اليسرى
أم يرسلهما إرسالاً خفيفاً الى تحت صدره فقط ثم يضع ؟ . قالت الثانية أصح
وبه قطع الغزالي في تدريبه وجزم في الخلاصة بالاول اه

وقال أيضاً في شرح مسلم في باب رفع اليدين والأصح أنه اذا أرسلهما
أرسلهما إرسالاً خفيفاً الى تحت صدره فقط ثم يضع اليمين على اليسار
وقيل يرسلهما إرسالاً بايعاً ثم يستأنف رفعهما الى تحت صدره اه

وقال البابر في شرح الهداية ثم الاعتماد سنة القيام عند أبي حنيفة وأبي
يوسف وعن محمد أنه سنة القراءة وثمرته تظهر في المصلي بعد التكبير فعندهما
لا يرسل حالة الشاء وعند محمد يرسل فاذا أخذ في القراءة اعتمد والاصل أن
كل قيام فيه ذكر مستنون يعتمد فيه وإلا فلا اه

وقال الطحطاوي في الدر المختار عطفاً على السنن ووضع الرجل يمينه على
يساره تحت سرته آخذاً راسها بخنصره وإبهامه كما فرغ من التكبير بلا
إرسال في الأصح وهو سنة قيام اه

وكتب ابن عابدين في رد المحتار على قوله بلا إرسال هو ظاهر الرواية وزوى
عن محمد في النوادر أنه يرسلهما حالة الشاء فاذا فرغ منه يضع بناء على أن
الوضع سنة القيام الذي له قرار في ظاهر المذهب وسنة القراءة عند محمد اه
وقال القاري في المرقاة في الكلام على حديث وائل بن حجر أنه رأى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين دخل في الصلاة كبر ثم التحف بشو به ثم
وضع يده اليمنى على اليسرى مانصه والظاهر أنه وضع من غير إرسال وهو
المعتمد في المذهب وقيل إنه يرسل ثم يضع جمعا بين الروايتين اه

وعده العارف الجليلاني من سنن الصلاة على مذهبهم فقال في الغنية وأما
الهيئات فخمسة وعشرون هيئة رفع اليدين عند الافتتاح والركوع والرفع
منه وهو أن يكون كفاء مع منكبيه وإبهاماه عند شجمتي أذنيه وأطراف
أصابعه مع فروع أذنيه ثم إرسالهما بعد الرفع ووضع اليمين على الشمال فوق السرة اه
وفي الجواهر لابن شاس في الباب الرابع منه في كيفية الصلاة ثم اذا
أرسل يديه قبض باليمين على المعصم والكوع من اليسرى تحت صدره الخ
فأين ما ادعاه من أن أحداً من أهل المذاهب لم يقل بالارسال أولاً حتى
يتر كل عظم في موضعه ثم يقبض بعد ذلك فأنه المستعان

والحديث الذي ذكره أبو طالب والغزالي قال الحافظ في تخريج احاديث
الرافعي أخرجه الطبراني من حديث معاذ أن رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم كان اذا كان في صلاته رفع يديه قبل أذنيه فاذا كبر أرسلهما ثم سكوت وربما
رأيت يده يضع يمينه على يساره الحديث وفيه الخصيب بن جحدر كذبه وشعبة والقطان
وقال الغزالي سمعت بعض المحدثين يقول هذا الخبر انما ورد بانه يرسل

يديه إلى صدره لا أنه يرسلهما ثم يستأنف رفقهما إلى الصدر حكاه ابن الصلاح في مشكل الوسيط اهـ

قلت والظاهر أن أبا طالب لم يتصد هذا الحديث فإنه قال كما سبق روينا أنه كان إذا كبر أرسل يديه فإذا أراد أن يقرأ أو يضعهما لم يمس الحديث المذكور مفيداً لهذا بل الأقرب أنه وقعت له رواية مشتملة على هذا التفصيل ويؤيد هذا اختيار محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة ولا يبعد أن يكون أخذته من حديث أبي حميد الذي سبق في روايته من رواياته أنه يرسلهما حتى يقرأ كل عظم في موضعه مع الرواية الواردة عنه أنه كان يضع يمينه على شماله إذا جمع بين روايته بتتضي هذا التفصيل الذي ذكره أبو طالب المكي وعاه حمله جماعة لأن التنصيص على إقرار اليمين موضعهما في هذا المحل لا وجه لذكره إلا إفادة هذا الحكم كما أوضحناه فيما سبق وبالله التوفيق

(فصل) وقوله ولو كان الصحابي تاركاً له لبيّنه له وقالوا له أخطأت تركت كذا ولم يقرؤا له بأنه أعلمهم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو من باب قلب الحقائق إذ إقرارهم من أعظم دليل على أنه وضع يمينه على شماله في الصلاة حال وصفه كما جاءت الرواية عنه بذلك خصوصاً ومن المحررين أبو هريرة وسهل بن سعد وهما من النافلين لسنة وضع اليمين على الشمال ولو جاز الاستدلال بإقرارهم على ما وقع في هذه الرواية من إختصار الوضع لجاز الاستدلال بإقرارهم على عدم سنة ما اختصر معه أيضاً من دعاء الاستفتاح والذكر في الركوع والرفع منه والسجود والرفع منه والتشهد وتحريك السبابة وغيرها فيقال لم يفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً من ذلك في صلاته وأفعله لما تركه أبو حميد المنصدي للبيان إذ لو كان مسنوناً وتركه لقالوا له أخطأت تركت دعاء الاستفتاح والذكر في الركوع وقول ربنا ولك الحمد والدعاء بعده تركت كذا تركت كذا ولم يقرؤا له بأن ما وصفه هو فعل النبي

صلى الله عليه وآله وسلم في صلاته فلما أقروه مع أنه لم يذكر شيئاً من ذلك فهو دليل على أنه غير مسنون وأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يفعل شيئاً من ذلك في صلاته ولا يقول بهذا مسلم فضلاً عن شاهد صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فتخصيص الاستدلال بالإقرار على متروك من المتروكات دون باقيها لعب جلي وتحيز ظاهر فاما أن يكون دليلاً على ترك الجميع أو لم يكن دليلاً على ترك الجميع وبالله تعالى التوفيق .

(فصل) قال المنعصب وإذا رجعنا إلى الترجيح وسلمنا تسليماً جديلاً أن حديث القبط لأعله له فحديث اتفقت عليه عشرة من الصحابة دفعة في وقت واحد لا شك أنه أرجح من حديث روى عن آحاد من الصحابة متفرقين لم يعلم ما طرأ لكل واحد منهم بعد الرواية عنه وأهل الحديث يعجبهم كون الصحابي الراوي للحديث متأخر الإسلام ليكون حديثه آمناً من النسخ وهو لا ينظر فيهم أبو هريرة وهو متأخر الإسلام ما قدم إلا في غزوة خيبر اهـ

أقول إذا لم تستح فاصنع ما شئت فهكذا يفعل من لأحياء له يستدل بإقرار أبي هريرة على حديث لم يتعرض الراوي فيه لنفي ولا إثبات ويترك تصريحه بقوله وضع الكف على الكف في الصلاة من السنة وقوله أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كبر على جنازة فرفع يديه أول تكبيرة ووضع اليمنى على اليسرى وروايته عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال أمرنا معشر الأنبياء أن نعجل افطارنا ونؤخر سحورنا ونضرب بأيماننا على شمالتنا في الصلاة ولعله إذ روى هذه الأحاديث كان متقدم الإسلام وإنما تأخر إسلامه حين ورد عنه إقرار أبي حميد على صلاة لم تتفق الرواية على نقل جميعها ولم يتعرض للوضع بنفي ولا إثبات على ما في الكتب الستة أما على رواية ابن حزم التي ذكر فيها الوضع فيجب حينئذ أن يتقدم إسلامه على إسلام خديجة وعلى أبي بكر فإلى الله المشتكى من هذا التلاعب بالدين وسنة سيد المرسلين .

وقوله إن أهل الحديث يعجبهم كون الصحابي الراوى للحديث متأخر
 الإسلام كذب على أهل الحديث لم يصدر هذا من أحدهم فضلاً عن جميعهم
 إذ مقتضاه أن لا تعجبهم أحاديث أبي بكر وعمر وعلي وعثمان وبقية العشرة
 وبالأول وابن مسعود وفضلاء الصحابة أو تكون أحاديث معاوية وأمثلة من
 سلسلة الفتح أعجب اليهم منها ولا قائل به من المسلمين فضلاً عن أهل الحديث
 وإنما أخذ المنعصب هذا من حديث جرير بن عبد الله أنه قال ثم توضحاً ومسح
 على خفيه فقيل له تفعل هكذا قال نعم رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 بال ثم توضحاً ومسح على خفيه قال إبراهيم فكان يعجبهم هذا الحديث لأن
 إسلام جرير كان بعد نزول المائدة وإنما أعجبهم لأن آية المائدة فيها الأمر بغسل
 الرجلين والأحاديث دلت على مسحها فتعارضت مع الآية ولم يعلم المتقدم
 من المتأخر منهما مع احتمال أن تكون الآية نزلت متأخرة عن فعل المسح
 فتكون ناسخة له فلما روى جرير المسح وكان إسلامه متأخراً عن نزولها علم
 أن المسح متأخر عنها وأنه غير منسوخ فقام المنعصب بجميع الأحاديث على
 هذا ونسب قياضه الحمارى إلى جميع المحدثين .

وقوله لا شك أنه أرجح من حديث روى عن آحاد من الصحابة متفرقين لم
 يعلم ما طرأ لكل منهم بعد الرواية عنه هو كلام يشبه هدمه السفهاء المجانين
 فلست أدري ماذا يريد أن يعلم من ثلاثين صحابياً حدثوا بوضع اليمين على
 الشمال بما عساه أن يكون طراً لهم بعد تحديقهم يريد أن يعلم قولهم وما حدثناكم به من
 أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعله ويقول أنه من سنن الأنبياء كان
 كذباً ما عليه وقد تبنا إلى الله منه أم قولهم إنه كان شرعاً ثم حكاه نسخة أم
 قولهم إنه كان منسوخاً واتفقنا على نقله كذلك وقد رجعنا عنه أم غيرها مما
 لا يقول به عاقل ثم أن اخبار شتاً منه وقال به فقله لازم لحديث أبي حميد
 والعشرة . فانه لم يعلم ما طرأ لكل واحد منهم بعد ما حدثوا به أيضاً والى

جاء مثله على ثلاثين صحابياً فجوازه على عشرة من باب أولى

(فصل) وتعرضه للترجيح بين هذه الأحاديث خطأ صريح وجهل
 قبيح فإن الترجيح إنما يكون بين دليلين متعارضين وأحاديث الباب غير متعارضة
 لانه لا تعارض بين مثبت لحكم وساكنت عنه غير متعرض له بنفى ولا اثبات
 قال ابن دقيق العيد في شرح العمدة في الكلام على حديث رفع اليدين
 مانعه والترجيح إنما يكون عند التعارض ولا تعارض بين رواية من أثبت
 الزيادة وبين من نفاها أو سكنت عنها اه فالتعارض في مثل هذه الأحاديث
 إنما يتصور لو قال أبو حميد إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلى ولا
 يضع يمينه على شماله وهذا غير موجود في حديثه ولا في حديث غيره ألبتة
 كما بيناه أول الكتاب ولو فرضنا وجوده لكان كائناً في ترجيح أحاديث
 القبض عليه كونها متواترة ولا تعارض بين متواتر وآحاد وكذلك كونها
 مثبتة وهو نافي والمثبت مقدم على النافي وكونها مفيدة حكماً زائداً يقتضى
 الاحتياط للدين قبوله بل لو ورد حديث في الإرسال لكأنت جميع وجوه
 الترجيح الإسنادية والمنتية موجودة في أحاديث القبض وحيث أنه لم يرد فلا
 حاجة إلى اتباع المنعصب في جهله بالنقض لذكرها والله الموفق

(فصل) قال المنعصب في البليت شعري لم ألف المسناوى رسالة في القبض وتبعه
 متأخروا علماء المغاربة لما أقدموا على المشرق ورأوا أهله يقبضون فصار كل
 واحد يبنى على رسالته ومؤلف رسالة جملها رسالة المسناوى مع زيادات قليلة
 مدعمة لما قاله المسناوى في زعمه متمسكين بأن حديث القبض رواه مالك في
 الموطأ وهذا التمسك في غاية البطلان اه .

أقول وبالبليت شعري لم ألف المنعصب رسالة جملها رسالة الوزانى مع
 زيادة كذب وتدليس وتناقض وتحريف بل ويقال أيضاً لم ألف خليل مختصراً
 جله مختصر ابن الحاجب ولم ألف ابن الحاجب مختصراً جله جواهر ابن
 (٣٦ - متون)

شاس ولم ألف ابن شاس كتاباً جله تهذيب البرادعي ولم ألف البرادعي كتاباً
 جله مدونة سخنون ولم ألف سخنون كتاباً جله كلام ابن القاسم بل ليت
 شعري لم ألف الناس جميع كتب الفقه وجلها منقول عن الأئمة مع زيادات مدعمة
 لما قاله الأئمة فان المسناوي لم يحدث حديثاً في الدين ولا ابتدع فيه ما خرق به
 إجماع المسلمين حتى لا يخذ وحذوه من شح بدينه وغار على سنة نبيه صلى الله
 عليه وآله وسلم أن يطعن فيها الجملته وينكرها المتعصبون إنما عمد المسناوي
 الى كتب الفقه فاستخرج منها النصوص الدالة على أرجحية هذه السنة في المذهب
 وجمعها في رسالة فاصداً بيان الحق واحياء السنة فجاء من بعده وبنى على رسالته
 وزاد عليها اضعافاً من النصوص والأدلة فكان ماذا فكيف يقول لم ألف
 المسناوي وتبعه المتأخرون ويضم اليه ما قد بينا كذبه فيه من أنهم فعلوا ذلك
 لموافقة الأغنياء والعظماء بالمشرق فأغنى عن إعادته على أن قوله في مؤلفات
 المتأخرين جملها رسالة المسناوي جهل بها وكذب على أصحابها فان كتاب شيخنا في
 عشرة كراريس ورسالة المسناوي في كراريس مشتملة على ثلاثة مباحث الأول في
 حكمية الأقوال (لوجود المذهب في ثلاث ورقات والثاني في حكم التقليد
 وماورد في الانتقال من مذهب الى آخر في خمس ورقات ثم خاتمة له في تراجم
 الأئمة القائلين بالقبض في تسع ورقات والمبحث الثالث في معارضة من
 اعترض القبض من الجهال في سبع ورقات وما أنا أنقل المبحث الأول الذي
 هو مقصد الرسالة بهتمامه ليتبين كذب المتعصب في زعمه ان المسناوي استدل
 برواية مالك لحديث القبض في الموطأ وأن مؤلفات المتأخرين جملها رسالة
 للمسناوي كما يتبين كذب شقيقه أيضاً في زعمه ان مقدمتي رسالة المسناوي فاقول
 قال العلامة المسناوي (علم أن قبض البصري باليمن في قيام الصلاة وسد لها
 مختلف فيه في مذهب مالك على أربعة أقوال مذكورة في مشاهير كتب أئمة
 المذهب كمختصر ابن الحاجب وابن عرفة وغيرهما الاستحباب والسكرامة

والجواز والمنع فاما القول باستحبابه في الفرض والنفل ونرجحيه فيهما على
 الارسال والسد فهو قول مالك في الواضحة وسماع القرينين أيضاً واختاره
 غير واحد من المحققين كالامام أبي الحسن اللخمي والحافظ أبي عمر بن عبد
 البر والناضيين أبي بكر بن العربي وأبي الوليد ابن رشد وعده في متهمة من
 الفضائل وتبعه القاضي عياض في قواعده وكذا القرافي في كتاب الذخيرة صدر
 بآئه من الفضائل ثم ذكر بعد ما فيه من الخلاف ومن اصطلاحه فيه تقديم المشهور
 على غيره كما أنه عليه في خطبته قال وهو في الصحاح عفا صلى الله عليه وآله
 وسلم ومثل ما في القرافي لابن جزى في قوانينه ونسبه عياض في الاكمال
 الى الجمهور وهو أيضاً كما في الذخيرة للقرافي والميزان للشعراني قول الأئمة
 (الثلاثة الشافعي وأبي حنيفة وابن حنبل) وزاد ابن عبد البر في الاستذكار
 على نسبه لمن ذكر نسبه لسفيان الثوري وإسحاق بن راهويه وأبي ثور ودادود
 ابن علي وأبي جعفر الطبري وغيرهم من أئمة المذاهب قال القباية في شرح
 قواعد عياض قال اللخمي ان القبض أحسن للحديث الثابت عن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم في البخاري ومسلم ولائها رقيقة العهد الدليل لربه وحديث
 البخاري المشار اليه هو ما رواه عن عبد الله بن مسلمة عن مالك عن أبي حازم
 عن سهل بن سعد قال كان الناس يؤمرون ان يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه
 اليسرى في الصلاة قال أبو حازم لا أعلمه الا ينمى ذلك للنبي صلى الله عليه
 وآله وسلم وحديث مسلم هو ما أخرجه في باب وضع اليد على الأخرى في
 الصلاة عن وائل بن حجر أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يفعل
 ذلك فانظر لفظه فيه وقال المواق ابن عرفة وروى القرينان يستحب
 أي القبض في الفريضة والثافلة ابن رشد وهو الاظهر لأن الناس كانوا
 يؤمرون به في الزمن الأول وأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعله اه
 ونقل المواق أيضاً عن ابن العربي أنه قال كره مالك وضع اليد على الأخرى في

الصلاة وقال إنه ما سمع بشيء في قوله تعالى (فصل لربك وانحر) ابن العربي قد سمعنا وروينا محاسن والصحيح أن ذلك يفعل في الفريضة اه
 وذكر في سنن المهتدين عن ابن عبد البر أنه قال في تمهيد لاوجه لكرهاته وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة لأن الأشياء أصلها الإباحة ولم ينه الله ولا رسوله عن ذلك ولا معنى لمن كره ذلك هذا لو لم ترو إباحته عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اه فكيف وقد صح عنه فعله والحض عليه .
 وقال ابن حجر قال ابن عبد البر لم يأت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه خلاف وهو قول الجمهور من الصحابة والتابعين وهو الذى ذكره مالك في الموطأ ولم يحك ابن المنذر وغيره عن مالك غيره وروى ابن القاسم عن مالك الإرسال وعنه التفرقة بين الفريضة والنافلة اه وقال ابن حجر أيضاً قال العلماء الحكمة في هذه الهيئة أنه يحصل بها إشغال اليدين وهو أمتع من العبث وأقرب إلى الحشوع وكان البخارى لاحظ ذلك فعقبه بالحشوع .

ومن الطائفت قول بعضهم انقلب موضع النية والعادة أن من احترز على شيء وضع يده عليه وقال عياض في الإكمال ذهب جمهور العلماء من أئمة الفتوى إلى أخذ الشمال باليمين في الصلاة وأنه من سننها وتام خشوعها وضبطها عن الحركة والعبث وهو أحد القولين لما لك في الفرض والنفل ورأت طائفة إرسال اليدين في الصلاة منهم الليث بن سعد وهو القول الآخر لما لك قال والآثار بفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم والحض عليه صحيحة والاتفاق على أنه ليس بواجب وعن علي رضي الله عنه في قوله تعالى (فصل لربك وانحر) أن معناه وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة يعنى على الصدر عند النحر وقيل في معنى ذلك غير هذا من نحر الأضحية وصلاة العيد وقيل نحر البندن بمنى وصلاة الصبح بجمع اه منه بالفظه .

ويرجح القبض أيضاً نص الأئمة كما في المواقي على أن ما اختلف في مشروعته

هو أرفع درجة من المباح قال عز الدين بن عبد السلام الشافعى في قواعده إن كان الخلاف في المشروع فالفعل أفضل فما كرهه أحد الأئمة ورآه غيره ففعله أفضل كرفع اليدين في التكبيرات قال وإنما قلنا هذا لأن الشرع يحتاط لفعل المندوبات كما يحتاط لفعل الواجبات اه وهذا مقتضى مذهب مالك أيضاً فإنه نص في الموطأ على أن نذر المباح لا يوفى به وذبح فيما كرهه هو واستحبه غيره إلى أنه يلزم الوفاء به ألا تراه قد كره هدى المعيب ونذره والاجارة على الحج مع قوله يلزم نذره وتنفيذ الوصية بالحج ترجيحاً لما اختلف في مشروعته على المباح ومقتضى هذا كما قال الشيخ على الأجهورى موافقة مذهب مالك لما ذكره عز الدين كما أن مقتضاه أيضاً أن فعل القبض أفضل من تركه لا ندراجه في هذه القاعدة وأما القول بكرهاته فيهما فقد ذهب إليه طائفة منهم الليث بن سعد وهو القول الآخر لما لك ومذهب المدونة في الفريضة قال فيها ولا يضع يمينه على يسراه في فريضة وذلك جائز في النوافل لطول القيام قال صاحب البيان ظاهره أن الكراهة في الفرض والنفل إلا إذا طال في النفل فيم وزوذهب غيره إلى أن مذهبه الجواز في النافلة مطلقاً لجواز الاعتماد فيها من غير ضرورة وقال الليث سدل اليدين أحب إلى إلا أن يطول في القيام فلا بأس أن يضع اليمنى على اليسرى في الصلاة واختلف في توجيه الكراهة المروية عن مالك على أقوال والذى عليه المحققون كالقاضى عبد الوهاب وغيره أنه إنما كرهه لمن يفعله بتصد الاعتماد أى تخفيف القيام عن نفسه بذلك إذ هو شيء المستند ولهذا قال مرة ولا بأس به في النوافل لطول الصلاة وذلك أن النافلة يجوز فيها الجلوس من غير عذر فكيف بالاعتماد وأما من فعله تستنأ وغير اعتماد فلا يكرهه قاليس هو كما قال أبو الحسن على الأجهورى تعليلاً بالمنظنة بل إذا اتفقت الاعتماد عند القائل به لم يكره القبض بخلاف الوجهين الآخرين الآتين فانهما تعليل بالمنظنة وعلى هذا مشى عياض في قواعده حيث قيد استحباب القبض

وفي السجود سبحانه ربى الاسنى وأنكره قال ابن رشد أنكر وجوبه وتعيينه لان تركه أحسن من فعله لانه من السنن التي يستحب العمل بها عند الجميع قال الشيخ سالم السنهورى ونحو هذا التأويل لابن بشير وابن العربى فى انكار كل ما صدر عن مالك أو غيره من الأئمة لما هو من جنس المشروع كاذان الغد وقراءة يس عند رأس الميت وغسل اليد قبل الطعام والتصدق بزنة شعر المولود وقول المضحى اللهم منك واليك والقنوت فى وتر النصف الاخير من رمضان وما يتكلم به الناس عند محاذاة الركى من قولهم اللهم ايماناً بك ورفع اليدين عند الاحرام اهـ

وانظر المواق فان كلامه يقتضى اختصاص ابن بشير وابن العربى بذلك التأويل فقد تبين أنه لا كراهة فى القبض على مذهب المدونة لمن فعله تسننا واخير اعتماد بناء على أصح التأويلات عند النقاد وأما القول باباحتها فى الفرض والنفل والتخير بينه وبين الارسال والسفل فهو قول مالك فى سماع القرينين من كتاب الصلاة الاول وقول أشهب فى رسم من شك فى طوافه من سماع ابن القاسم من جامع العتية وذهبت اليه طائفة منهم الاوزاعى امام أهل الشام وأما القول بمنعه فيهما فهو إحدى روايتى العراقيين من أصحابنا وقد تقدمت روايتهم الاخرى وهذا القول وان حكاه الباجى ومن تبعه كابن عرفة من الشذوذ بمكان كما لا يخفى على من وقف على كلام أئمة هذا الشأن هذا ان حمل المنع فيه على ما يتبادر منه من التحريم كما هو مقتضى حكايته مقابل القول بالكراهة وكلام الأئمة فى اكمال الاكمال والقاضى أبى العباس القلمشاني فى شرح مختصر ابن الحاجب كالصريح فى ذلك أما ان حمل على الكراهة وهو الظاهر من جهة المعنى فهو راجع الى القول الثانى فلا اشكال حيثئذ والله أعلم واذا تقرر الخلاف فى أصل المسألة كما ترى وليس أحد من الناس حجة على صاحبه وجب الرجوع الى كتاب الله وسنة رسوله عليه السلام كما قال تعالى

بها إذا لم يرد الاعتماد وقال بعضهم إنها كراهة مخافة أن يعتقد وجوبه والا فهو مستحب وقال آخرون مخافة ان يظهر من الخشوع ما لا يكون فى الباطن قال فى التوضيح وتفرقه فى المدونة بين القريضة والناقلة تردده وترد الذى قبله وزاد الاجهورى فى تضعيف الثانى نقلا عن بعضهم أنه يؤدى الى كراهة كل المندوبات وفى رحلة العياشى لأبى سالم عبد الله بن أبى بكر بن عياش مانعه وأما القبض فقد علم ما فيه من الخلاف وقد قال به أئمة محققون من أهل المذهب كاللخمي وغيره خصوصاً ان علل بحجية اعتماد الوجوب فان ما هذا سبيله من المكروهات لا يعبأ به المحققون اذا صحت به الاحاديث سيما مع انتفاء العلة كهذه المسألة فلو اطراد ذلك لادى الى ترك السنن كلها أو غالبها المداوم عليها لان المداومة عابها ذريعة الى ذلك وانما قال الامام بذلك فى مسائل قليلة لعارض فى الوقت اقضى ذلك كقول بعض العوام فى آخر السبب من شوال العيد الثانى فرآى الامام ان قطع هذه المفسدة أولى من المحافظة على هذا المندوب فاذا انقطعت هذه المفسدة وأمن من عودها فلا معنى لترك ما جاءت به الاحاديث الصحيحة إلا محض التقليد الذى لازمة له إذا محض ويسمى فى السمع اطلاق الكراهة والمنع فيما صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه فعله أو أمر به ورغب فيه الا لضرورة أسمع من ذلك وقد قال رأيت كثيراً من المالكية يقبضون أيديهم فى الصلاة وذلك لخفة الامر فيه كما تقدم ولكون السدل فى البلاد الشرقية كلها شعار الروافض ولا يفعله من الأئمة الا المالكية والعوام يعتقدون أنه لا يفعله الا الرافضة فن رأوه سادلاً يديده فى الصلاة قالوا إنه رافضى اهـ

ومن الشيوخ من حمل ما روى عن مالك فيه من قوله لا أعرفه على أنه لا يعرفه من لوازم الصلاة وواجباتها التى لا بد منها ونحو هذا تأويل ابن رشد قول مالك فى المدونة لا أعرف قول الناس فى الركوع سبحانه ربى العظيم

(فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول) والرد الى الله هو الى كتابه ولم نجد فيه آية ترفع الاشكال ووجدنا سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد حكمت بمطالبة القبض في الصلاة بشهادة مائتي الموطأ والصحيحين من الاحاديث السالمة من الطعن فالواجب الانتهاء اليها والقول بمقتضاها قل الله تعالى (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم) جعلنا الله من الذين يستمعون القول فيتبينون أحسنه ومن تمسك بهدى المصطفى عليه السلام وملسته اهـ

(فصل) فهذا كل ما كتبه المسنوى في المسألة وباقي ابحاث رسالته فيما ذكرته لك من أحكام التقليد والائتقال من مذهب إلى آخر وتراجع الائمة الذين تقدم ذكرهم ورد شبه المعترض على القبض من أنه غير مروي عن مالك وأنه ليس بمشهور في مذهبه وأنه لم يقل به أحد من علماء المغرب وأين هذا ما جابه شيخنا من النصوص المذهبية وذكره من الاحاديث وأتى به من وجوه الترجيح وغير ذلك من غرائب النقول ومستجدات الابحاث المتعلقة بهذه السنة وقد تبين لك من كلام المسنوى رحمه الله عدم تعرضه للاستدلال على أرجحية الغنض بذكر مالك له في موطئه كما افتراه المتعصب عليه وعلى من ألف في المسألة بعده وبالله تعالى التوفيق .

(فصل) قال المتعصب ومن الاحاديث الدالة على الارسال كل حديث وصفت فيه صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتعرض فيه لذكر المستحبات ولم يذكر فيها القبض لان الارسال هو الاصل كما لا يخفى والقبض وصف زائد فاذا لم يذكر بقي الحال على الاصل الذي هو الارسال اهـ

أقول أما الاستدلال بالاحاديث التي وصفت فيها صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يذكر فيها القبض فقد قدمنا إبطاله بما فيه كفاية ومقتنع لكل منصف ومتعسف وبيننا أنه لا يوجد حديث واحد ذكر فيه

جميع ما للصلاة من الدين والمستحبات أصلا ومن ادعى وجوده فليأت به حتى نبين له ما لم يذكر فيه وأما قوله إن الارسال هو الاصل فالكلام ساقط لا يصدر من مني يعرف معنى التشريع وأصول التكليف فان الاصل في الحقائق الشرعية هو ما وضعه الشارع لا ما تقتضيه الطبيعة في السكون والحركات ولا ما تقتضيه الاعراف واللغات فالصلاة التي أمرنا الله بها أصلها في اللغة الدعاء وعرفنا الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أن المراد بها دعاء مقرون بأفعال مخصوصة من جهاتها وضع اليمين على الشمال فكان هو الاصل فيها لا ما تقتضيه طبيعة الانسان عند القيام خصوصا وقد أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الله أمر به جميع الانبياء والمرسلين فدل على أنه أصل أصيل فيها عند جميع الشرائع ولو ساءغ التمسك بالاصل الطبيعي في الحقائق الشرعية لبطلت من أصلها ولقيل أيضا ان رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام غير سنون في الصلاة لانه وصف زائد والاصل عدمه وكذلك تحريك السبابة عند التشهد وغيره من أفعال الصلاة يمكن إبطاله لمن رآه بهذا الدليل .

فان اعترض بالاستصحاب المقرر في أصول الفقه قلنا ذلك فيما سكت عنه الشارع كصلاة زائدة على الخمس وصيام زائد على رمضان أما ما أوجبه الشارع وبينه فالاصل فيه ما وقع عليه البيان ثم محل ذلك أيضا ما لم يرد في المسألة دليل فتستصحاب حينئذ البراءة الاصلية ولا يثبت خلافها حتى يرد الدليل فاذا ورد ارتفع حكم الاصل وثبت حكم الشرع وهنا قد ثبت بطريق التواتر وضع اليمين على الشمال فبطل اعتصحاب الاصل الذي تقتضيه طبيعة الانسان عند القيام وثبت وضع اليمين على الشمال .

فان قال لم تتفق الرواة على نقله قلنا ولم يتعرض أحد منهم لنفيه وقد قررنا ما يزيح هذا الاشكال ويدفع هذا الاعتراض بما لا مزيد عليه وقررنا أن من قواعد الشريعة الاحتياط في قبول الحكم الزائد في بعض الاخبار على

غيرها حتى جعلوا ذلك من مسالك الترجيح .

وقد قال ابن رشد في الباب السادس آخر أبواب الطهارة من بداية المجتهد مالفظة اذا تعارض حديثان أحدهما فيه شرع موضوع والآخر موافق للأصل الذي هو عدم الحكم ولم يعلم المتقدم منهما من المتأخر وجب أن يصار إلى الحديث المثبت للشرع لأنه قد وجب العمل بنقله من طريق العدول وتركه الذي ورد أيضا من طريق العدول يمكن أن يكون ذلك قبل شرع ذلك الحكم ويمكن أن يكون بعده فلم يجوز أن يترك شرع وجب العمل به بالظن اهـ .

وقال ابن حزم في الاحكام اذا روى العدل لفظة لها حكم زائد لم يروها غيره أو رواها غيره أو روى العدل عموما فيه حكم زائد وروى آخرون لفظة فيها اسقاط ذلك الحكم فالفرض أن يؤخذ بالحكم الزائد أبدا لأنه شريعة واردة قد يقننا لزومها لنا وأئنا مأمورون بها ولم نتيقن نسخها ولا سقوطها ولا يجوز ترك يقين لظن فمن ادعى أن تلك الشريعة التي قد صح أمر الله عز وجل لنا بها قد سقطت عنا وأن الحكم قد رجع إلى ما كنا عليه قبل ورود تلك الشريعة فهو مفتر على الله عز وجل إلا أن يأتي ببرهان من نص أو إجماع على دعواه ولا يحل لمسلم يخاف الله عز وجل أن يترك يقينا لما لعله ليس كما يظن اهـ .

(فصل) قال المتعصب ومن الأحاديث الصريحة في الارسال ما أخرجه الطبراني في معجمه الكبير عن معاذ بن جبل قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان في صلاته رفع يديه قبالة أذنيه إذا كبر أرسلهما ثم سكث وربما رأيت يده يضع يمينه على يساره وإنما ذكرت هذا الحديث وإن كان في سننه الخصيب بن جعفر وقد قيل إنه ضعيف أو متروك لما فيه من الايضاح لحديث أبي حميد الصحيح الذي ذكرنا والاستشهاد بالضعيف على وجه المتابعة فعلم جميع المحدثين الشيخان وغيرهما فقد استشهد البخاري برواية

عبد الكريم بن أبي المخارق وهو ضعيف باتفاق وغيره من الضعفاء في صحيحه ولم يحتج بهم في الاصول وذكرنا لهذا الحديث من هذا القليل وأيضا الحديث المذكور وإن كان ضعيفا اعتضد بحديث أبي حميد الصحيح وبظواهر ما قدمناه فينجبر بذلك ما قيل فيه من الضعف أو النكارة اهـ إلى هنا كلام المتعصب

أقول الاستدلال بهذا الحديث باطل من وجوه

(الوجه الاول) أنه منكر ساقط قريب من درجة الموضوع أو موضوع فان راوية الخصيب بن جعفر اتفق الحفاظ على تكذيبه فكذبه شعبة والقطان وابن معين وقال احمد لا يكتب حديثه وقال البخاري كذاب وقال الساجي كذاب متروك الحديث ليس بشيء وقال ابن الجارود في الضعفاء كذاب وقال ابن حبان يروى الموضوعات وقال العقيلي أحاديثه منكرا لا أصل لها وقال ابن الجوزي كذاب وأورد له في الموضوعات عدة أحاديث وحكم بوضعها من أجله وكذلك أورد الحفاظ السيوطي في كتاب الجامع من ذيل الموضوعات حديث الامراض هنايا للعبد من الله فأحب العباد إلى الله أكثرهم إليه هدية وحكم بوضعه من أجله أيضا وقال الذهبي في الميزان في حديث لا يمس القرآن الا طاهر والعمرة خير من الدنيا وما فيها هي الحج الاصغر انه من بلايا الخصيب يعني هو المتهم به فسقط التعاق بهذا الحديث من أصله .

(الوجه الثاني) انه على فرض ثبوته فمناه كان اذا كبر أرسلهما فإذا شرع في القراءة وضعهما كما هو مذهب محمد بن الحسن وجماعة على ما قدمناه وقد فهمه جمع من الأئمة كذلك ويؤيده قوله ثم سكث أي مدة دعاء الاستفتاح كما هو ظاهر حديث أبي حميد في الرواية التي استدلل بها المتعصب وقوله وربما رأيت يده يضع يمينه على شماله أي عقب حط اليدين من الرفع مباشرة فلا يرسلهما حتى في مدة دعاء الاستفتاح كما فهمه جمع من الحفاظ فقد تقدم ما حكاه ابن الصلاح في شكل الوسيط عن الغزالي أنه قال سمعت بعض المحدثين يقول

هذا الخبر انما ورد بان يرسل يديه الى صدره لانه يرسلهما ثم يستأنف رفعهما الى الصدر

وقال العلامة عبد الحى اللكنوى فى التطبيق الموجد على موطا محمد هذا الخبر محمول على أنه كان يرسل ارسالا خفيفا ثم يضع كما هو مذهب بعض العلماء وعليه يحمل ما أخرجه ابن أبى شيبة أن ابن الزبير كان اذا صلى أرسل يديه اه

وقال فى حاشية السداة لادلالة فى هذا الخبر على الارسال فى تمام القيام فاعله أرسلهما عند قراءة سبحانك اللهم وبحمدك ثم وضعهما اه

قلت بل سياق عبارته ظاهر فى ذلك وأنه أراد كان اذا كبر أرسلهما ثم سكت لقراءة دعاء الاستفتاح وربما رأيت فى بعض الاحيان يضع يمينه على شماله فى تلك الساعة ولا ينتظر الفراغ من قراءة الاستفتاح

(الوجه الثالث) ان الحديث لو كان صحيحا لوجب حمله على هذا المعنى الظاهر منه ولما جاز العدول به الى غيره لما قدمناه من ان الارسال لا يجوز فعله من النبى صلى الله عليه وآله وسلم لاخباره أن الله أمره به كما أمره به جميع الانبياء فقال انا معشر الانبياء أمرنا بثلاث فذكر منها وأن نضع أيما منا على شمالكنا فى الصلاة فكيف يتصور أن يترك ما أمره الله به فضلا عن أن يثبت ذلك برواية كذاب وضاع .

(الوجه الرابع) أن الحديث حجة عليه لانه ذكر فيه الوضع مع الارسال وأثبت كلامه فعل النبى صلى الله عليه وآله وسلم وهو يزعم أن الوضع مذموم مكروه وكيف يكون مذموما وهو مذكور فى الحديث الذى به أثبت سنية الارسال هذا غاية فى اللعاب ونهاية فى التناقض والتضارب .

(الوجه الخامس) أنه ذكر فيه أمور لا يقول المنتصب انها من سنن الصلاة فان معاذ قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان فى صلاته رفع

يديه قبالة أذنيه فاذا كبر أرسلهما ثم سكت وربما رأيت يضع يمينه على يساره فاذا فرغ من فاتحة الكتاب سكت فاذا ختم السورة سكت ثم رفع يديه قبالة أذنيه ثم يكبر ويركع وكما لا نركع حتى نراه راكعا ثم يستوى قائما من ركوعه حتى يأخذ كل عضو مكانه ثم يرفع يديه قبالة أذنيه ثم يكروى بغير ساجد او كان يمكن جبهته وأنفه من الارض ثم يقوم كأنه السهم لا يعتمد على يديه وكان اذا جلس فى آخر صلاته أعتمد على فخذه اليسرى ويده اليمنى على فخذه اليمنى ويشير باصبعه إذا دعا وكان إذا سلم أسرع القيام فذكر فى الحديث السكتات الثلاث ورضع الدين فى الانتقال وعدم الاعتماد على اليدين عند القيام وكل هذا ليس من سنن الصلاة فى مذهب المنتصب فان كان الحديث عنده حجة فالواجب أن يكون حجة فى جميع ما دل عليه وان لم يكن حجة فكذلك أما كونه حجة فى بعضه وغير حجة فى أكثره فلا يقول به مطلقا بل فى حجة ترد اليه من نبيه أو من يعتقده فضلا عن مسلم .

فان قال عندنا أدلة خارجة صرفتنا عن الاخذ بما فيه قلنا وكذلك عندنا أدلة متواترة قطعية الثبوت والدلالة صرفتنا عن الاخذ بما يتوهم منه وعرفتنا أن من تركها وتسلك به فقد ترك السنة ودعا الى البدعة وخالف أمر الله ورسوله ونسب الى إمامه مالك ما هو برىء منه وبالله تعالى التوفيق .

(فصل) اذا عرفت بطلان هذا الاستدلال فاعلم ان المنتصب قد أتى فيه بما يجب التنبيه عليه وهو أمور .

(الامر الاول) التدليس والكذب فى قوله وقد قيل فى الخصيب انه ضعيف أو متروك فعبر فى حكاية تضعيفه بصيغة التمرىض المفيدة ان تضعيفه ضعيف أو غير متفق عليه مع أنه لا خلاف بين أهل النقد فى ذلك كما رأيت وعبر أيضاً بأنه ضعيف مع أن كل من جرحه قال فيه كذاب أو متهم بالوضع مرفق عند الحديثين بين الضعيف والكذاب فان الضعيف لا يطرح حديثه بل يعتبر به فى

الاستشهاد والمتابعات بخلاف الكذاب فان حديثه ساقط عن درجة الاعتبار في المتابعة والاستشهاد كما سياتي لأن قوله كذاب هي أسوأ عبارات الجرح كما قال الحافظ للعراقي في ألفيته

وأسوأ التجريح كذاب يضع يكذبه وضاع ودجال يضع
وقال الذهبي في الميزان أردى عبارات الجرح دجال كذاب أو وضاع يضع الحديث الخ

وقال ابن الصلاح قال الخطيب ارفع العبارات أن يقال حجة أو ثقة وأدونها أن يقال كذاب ساقط اهـ

(الأمر الثاني) عدم فهمه للألفاظ الدائرة بين أهل الحديث كما نبهنا عليه غير مرة وقلنا إنه يرى الفاظاً لا يفهمها فيستعملها في غير موضعها فان قوله والاستشهاد بالضعيف على وجه المتابعة كلام لا معنى له عند المحدثين لأن الاستشهاد يكون بالمتابعة لا على وجه المتابعة أو ذكر المتابعة يكون على وجه الاستشهاد لا على الإصالة فان راوى الحديث إذا كان فيه ضعف وتأخر مثله فان المحدث يذكر تلك المتابعة على وجه الاستشهاد والتقوية لحديث الأول كما يفعل البخاري في إخراج حديث رجال ليسوا على شرطه ويكون غرضه من ذكر متابعتهم الاستشهاد لمعنى الحديث السابق أو تقويته أو رفع إشكال فيه أو نحو ذلك لا أن يستشهد بالحديث على وجه المتابعة فان هذا لا معنى له أصلاً ومع هذا يصفه شقيقته في بعض تقاريره بمحدث المشرق والمغرب ومن وجود مثله أهل من وجود عتقاء مغرب .

لقد هزأت حتى بدان هزأها كلاماً وحتى سامها كل مفلس
فاعجب لمحدث المشرق والمغرب لا يعرف الفرق بين للشاهد والمتابعة الذي يعرفه صغار طلبة محدثي يوحىهم وإلى الله ترجع الأمور
(الأمر الثالث) الجهل في تطابق استشهاد المحدثين بالضعيف على هذا الحديث

فان الضعيف الذي يجوز الاستشهاد به هو ما كان ضعفه ناشئاً عن غفلة راويه أو سوء حفظه ونحو ذلك . أما ما كان راويه كذاباً فلا يجوز الاستشهاد به بحال قال النووي في التقریب وإذا قالوا متروك الحديث أو ذاهبه أو كذاب فهو ساقط لا يكتب حديثه زاد الحافظ السيوطي في شرحه ولا يعتبر به ولا يستشهد اهـ .

وأصله لابن الصلاح في علوم الحديث ونظمه الحافظ العراقي في ألفيته مع زيادة فقال

وأسوأ التجريح كذاب يضع يكذب وضاع ودجال يضع
وبعدهما متهم بالكذب وساقط وهالك فاجتنب
وذاهب متروك أو فيه نظر وسكتوا عنه به لا يعتبر
وليس بالثقة ثم ردا حديثه كذا ضعيف جدا
واه عمرة وهم قد طرحوا حديثه وارم به مطرح
ليس بشيء لا يساوى شيئاً ثم ضعيف وكذا ان جيثا
ثم ذكر بقية المراتب الى أن قال

تكلّموا فيه وكل من ذكر من بعد شيئاً بحديثه اعتبر

أى من بعد قوله لا يساوى شيئاً يعتبر بحديثه بخلاف من ذكر قبلها قال شيخ الاسلام في فتح الباقى والحكم فى أهل المراتب الاربع الاول أنه لا يحتج بحديثهم ولا يستشهد به ولا يعتبر به اهـ بل لا يبعد الحكم على هذا الحديث بالوضع لا نفرد الخصيب به وهو كذاب وما انفرد به الكذاب هو الموضوع كما قال الحافظ فى النخبة الطعن إما أن يكون لكذب الراوى أو تهمة بذلك أو فحش غلظه أو غفلته أو فسقه أو وهمه أو مخالفته أو جهلته أو بدعته أو سوء حفظه فالأول هو الموضوع ثم عطف عليه باقى الألقاب ولذلك أورد ابن الجوزى للخصيب أحاديث وحكم بوضعها وكذلك فعل الحافظ السيوطي

وان كان انفراد الكذاب قد لا يدل على الوضع في بعض الأحيان إلا بانضمام قرينة أخرى اليه وأى قرينة أعظم من مخالفة ما جاء به لعدد اتواتر ان حمل لفظه على المعنى الذى فهمه المتعصب والا فهو موافق للجسمور غير أنه زاد حكما هو سنية الارسال حال قراءة دعاء الاستفتاح وهذا الحكم أيضا لا يثبت برواية مثله أصلا إن لم يكن هناك دليل آخر ولذلك كان صحيح من الأقوال في المذاهب الثلاثة عد سنية الارسال في هذا الموضع أيضا وإن المصلى يضع عقب حط اليدين مباشرة له قوط هذا الحديث عن درجة الاعتبار فضلا عن الاحتجاج .

(الامر الرابع) التدليس بلفظة اه عقب قوله فينجبر ما قيل فيه من الضعف والنعارة على عاداته السابقة المخترعة في هذه الرسالة طمعا أن يتوهم متوهم ان الذى انتهى هو كلام نقله عن بعض العلماء لا كلامه هو لانه لم ينهه إلا بانتهاء الرسالة فوجب أن يكون الذى انتهى هو كلام الغير وهو تدليس بارد مكشوف لا يروج إلا على مثل فاعله والله المستعان .

﴿فصل﴾ قال المتعصب ومن الآثار المصروفة بالارسال ما أخرجه ابن أبي شيبة عن الحسن وإبراهيم وابن المسيب وابن سيرين وسعيد بن جبيرة أنهم كانوا يرسلون قال فى الروضة القندية فإن بلغهم حديث الوضع فمحمول على أنهم لم يحسبوه من سنن الهدى بل حسبوه عادة من العادات فقالوا إلى الارسال لأصالحه مع جواز الوضع فعملوا بالارسال بناء على الأصل إذ الوضع أمر جديد محتاج إلى الدليل وإذ لا دليل لهم اضطررنا إلى الارسال لثبوته عنهم اه وبعض كلامه ساقط فكيف يقول إن هؤلاء الاجلاء من التابعين يبلغهم حديث من قول النبى صلى الله عليه وآله وسلم ويجعلونه عادة من العادات فهذا كلام ساقط بل لا يتركون العمل به عند بلوغه لهم إلا اثبتوا نسخة عندهم اه .

أقول هذا كلام أبطل من أن يشتغل برده فان نسخ الحديث لا يثبت بمخالفة

الصحابى له بل ولا يصريحه بنسخه كما هو مقرر فى محله فكيف يثبت بمخالفة التابعى ومع هذا فله وجوه أخرى تبين بطلانه أيضاً

(الوجه الاول) أن هؤلاء قد ثبت عنهم الوضع من فعلهم قال ابن حزم فى المحلى رويانا فعل ذلك عن أبى مجلز وإبراهيم النخعى وسعيد بن جبيرة وعمرو بن ميمون ومحمد بن سيرين وأيوب السخيتي وحامد بن سلمة أنهم كانوا يفعلون ذلك وكذا حكاه ابن قدامة فى المغنى والنووى فى المجموع فهذا يطارض ما تقدم عنهم ويدل على أنه غير منسوخ إذ لو كان منسوخا لما فعلوه وتركوا ناسخه . فان قال يجوز أن يكون فعلهم كان قبل إطلاعهم على النسخ فلما علموا ذلك تركوه ؟ قلنا وكذلك يجوز أن يكون تركهم له كمن قبل أن يبلغهم أحاديثه فلما بلغتهم أخذوا بها وتركوا الارسال فإنه لم يأت دليل يعين أن أحد فعلهم كان متأخرا عن الثانى فإن كان تركهم للتبعض يدل على أنه منسوخ فكذلك فعلهم للتبعض يدل على أن الارسال منسوخ .

(الوجه الثانى) أن أبا داود روى عن طريق محمد بن جحادة عن عبد الجبار بن وائل عن أخيه عاقمة عن أبيه وائل قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر فى صفة الصلاة وضع اليمين على الشمال قال محمد فذكرت ذلك للحسن البصرى فقال هى صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعله من فعله وتركه من تركه فثبت ان وضع اليمين على الشمال من صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولو كان يعلم أنه منسوخ لأفاد السائل به ولما أكد له وصف وائل بن حجر بقوله هى صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فدل على أنه غير منسوخ عنده وكذلك روى محمد ابن الحسن فى الآثار عن أبى حنيفة عن حماد عن إبراهيم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يعتمد باحدى يديه على الأخرى فى الصلاة يتواضع لله تعالى فنصرح إبراهيم بان ذلك كان تواضعا لله تعالى والتواضع لله عز وجل

لا ينسخ وأيضاً لو كان يعلم أنه منسوخ لما نسبته إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأطلق بل كان يفيد ذلك وينبئ على نسخه فاما لم يفعل دل على أن علمه بنسخه تقول من انتعصب عليه وأيضاً قال ابن أبي شيبة في المصنف حدثنا وكيع عن ربيع عن أبي معشر قال يضع يمينه على شماله في الصلاة تحت السرة وقال أيضاً حدثنا جرير عن مغيرة عن أبي معشر عن إبراهيم قال لا بأس أن يضع اليمين على اليسرى في الصلاة وكذلك روى البيهقي عن أبي الزبير قال أمرني عطاء أن أسأل سعيد بن جبيرة أين تكون اليدان في الصلاة فوق السرة أو أسفل من السرة فسألته عنه فقال فوق السرة فلو كان سعيد يعلم أنه منسوخ كما تقوله عليه المنتعصب لما أفاد السائل عن الحكم ولا علمه أنه منسوخ.

(الوجه الثالث) أنه لو كان فعلمهم المخالف لما ورد من السنة دليلاً على نسخها لما بقي من الحكم إلا القليل المجمع عليه فإن أكثر المسائل يوجد فيها مثل هذا الخلاف من التابعين وقد ذهب الحسن إلى التسوية بين بول الجارية وبول الصبي في الرش وهو خلاف السنة في التفرقة بينهما وخلاف مذهب مالك بين اتسوية بينهما في الغسل وذهب إلى انتفاض للوضوء بمصافحة الكافر وإلى أن الابواب كلها نجسة وذهب ذو وابن سيرين وابن المسيب وإبراهيم إلى إيجاب الوضوء من كل دم سائل وذهب ابن المسيب إلى جواز قراءة الجنب القرآن وقال للسائل كيف لا تقرؤه وهو في جوفه وذهب هو والحسن إلى إيجاب غسل الاناء من ولوغ الهر وذهب إلى عدم إيجاب الفور في الوضوء وذهب إبراهيم إلى عدم التحديد في غسل الاناء من ولوغ الكلب وإلى أن البصاق غير طاهر وقال إنه بمنزلة العذرة وإلى أن بول البغل طاهر إلى غير ذلك مما يطول تتبعه وقد بالغهم حديث يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام وأحاديث معاملته صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه للكفار ومخالطتهم وحديث العريسين والسلي وعصر عمر والصحابة للفرث

واستعماله وحديث جابر في عدم انتفاض الوضوء من الدم السائل وحديث لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئاً من القرآن وحديث إنها ليست بنجس إنها من الطوافين عليكم والطوافات وحديث إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات وغير ذلك فإن كانت هذه الاحاديث منسوخة فاحاديث القبض كذلك وإن كانت غير منسوخة وكان هناك جواب عنها فهو الجواب عن أحاديث القبض إذ لا فارق أصلاً فبان من هذا أن الساقط هو كلام المنتعصب لا كلام العلامة القنوجي الذي جمع بين الأحاديث والآثار وحمل كلامها على ما ينبغي حمله عليه وسلك الطريقة المعروفة عند أهل العلم والواجبة على كل مسلم ولم يتلاعب بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم تهين في نظره حتى يدفع في صدرها ويثبت نسخها بغير دليل ولا برهان كما هانت على المنتعصب فقدم هواه عليها والله يحمينها بيمينه وفضله آمين.

(تنبيه) وقع من المنتعصب تحريف وتزوير أيضاً نقل كلام الروضة الندية ولم تسمح أماته إلا بتبديله وتغييره على عادته فإن القنوجي قاله فإن بلغ عندهم حديث الوضع فحملوا على أنهم لم يحسبوه من سنن الهدى بل حسبوه عادة من العادات فقالوا إلى الإرسال لأصلاته مع جواز الوضع ففعلوا بالإرسال بناء على الأصل إذ الوضع أمر جديد يحتاج إلى الدليل وإذا لا دليل لهم فاضربوا إلى الإرسال لأنه ثبت عندهم الإرسال اهـ فابعد المنتعصب هذه الجملة الأخيرة بقوله لثبوتهم ليفيد أن القنوجي معترف بأن الإرسال ثابت عند المذكورين مع أنه ناف لذلك ومصرح بأن إرسالهم لم يكن لثبوت الإرسال عندهم بل لعدم وصول الوضع إليهم والله الموفق للصواب

(فصل) قال المنتعصب وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن سنان أنه قال حين سئل عن الرجل يمسك يمينه بشماله فقال إنما ذلك من أجل الروم وروى عن الحسن أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كافي أنظر إلى

أخبار بني إسرائيل وضعي أيانهم على شمائهم في الصلاة وهكذا أخرج عن أنى مجاز وأبى عثمان النهدي وأبى الجوزاء وهؤلاء كلهم من كبار التابعين وما نقل عن جميعهم يفهم منه النسخ لأن نسبته لأخبار بني إسرائيل والروم دال دلالة صريحة على أنه ليس من سنته صلى الله عليه وآله وسلم لأنه لا يفقدى بأخبار الروم ولا يأمر بالافتداء بهم ولا يذنب اليهم شيئاً من السنة بل قد نهى صلى الله عليه وآله وسلم عن سؤالهم والافتداء بهم وعن النظر في كتبهم ومن هذا يعلم أن عزو القبض لأخبار بني إسرائيل دال على الدم ويكون هذا بعد نسخه فكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان أولاً يقبض موافقة لبني إسرائيل ثم لما نزل عليه الأرسال ترك القبض وعزاه لأخبار بني إسرائيل على وجه الذم اهـ .

أقول فذلكم تعدد الكذب على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقاب الحقائق في سنته وشريعته ثم هو كذب مبنى على جهل ووهم مركب على وهم فإن أثر ابن سيرين نقله المتعصب من الروضة الندية للفتوحى وهو وقع فيه محرفاً وقد راج تحريفه على بعض علماء العصر فنقله أيضاً كما نقله المتعصب وبني كل منهما عليه ما فهمه والصواب كما رأيته في نسخة عتيقة من مصنف ابن أبي شيبة قول ابن سيرين إنما فعل ذلك من أجل الدم بالدال المهملة يريد أنهم كانوا إذا أطالوا القيام في الصلاة نزل الدم إلى رؤس أصابعهم فأمروا بوضع اليمين على الشمال من أجل ذلك وقد ذكر شيخنا في سلوك السبيل الواضح هذا الأثر على الصواب ونقل شرحه بهذا المعنى عن بعض العلماء ولعله ابن أمير الحاج في شرح المنية على ما أظن فإن عهدى به قديم ثم هو تغليل باطل مردود على ابن سيرين رحمه الله تعالى بالسنة الصحيحة وآثار السلف الصالح فقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنا مـشر الانبياء أمرنا أن نضع أيماننا على شمائنا في الصلاة وقال ثلاث من

سنة الانبياء وذكر منها وضع اليمين على الشمال وقال ثلاث يحبها الله وذكر منها الوضع وفي لفظ ثلاث من النبوة وقال أبو الدرداء من أخلاق النبيين وضع اليمين على الشمال في الصلاة وقال أبو هريرة وضع الكف على الكف في الصلاة من السنة وقال ابن الزبير وضع اليدين في الصلاة من السنة وقال إبراهيم النخعي إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك تواضعا لله عز وجل وقال الحسن هي صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعله من فعله وتركه من تركه وكل هذا سبق مبسوط العزو بأسانيد وتحرير الكلام عليه فكيف يقبل قول ابن سيرين إنما فعل ذلك من أجل الدم بعد تصريح النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأن الله يحبه وأمر به الانبياء وأنه من سنتهم وأخلاقهم وأخبار الصحابة أنه من سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذا مما لا يقبله مسلم من ابن سيرين ولا غيره ثم هو رحمه الله تعالى في أوسع العذر إذ لم تبلغه هذه الأحاديث ومعاذ الله أن يسمع ابن سيرين قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث يحبها الله وقوله ثلاث من سنة الانبياء أو من النبوة وقوله إنا معشر الانبياء أمرنا أن نضع أيماننا على شمائنا في الصلاة ثم يقول بعد ذلك إنما فعل من أجل الدم أما المتعصب فكذاب متلاعب بدينه ومكذب لنبى صلى الله عليه وآله وسلم لأنه وقف على أخبار النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن الله أمره بجميع الانبياء وأنه بما يحبه تعالى وكتب ذلك في رسالته ونقل عن أبيهقى تصحيحه ثم جعله بعد ذلك قبيحاً مذموماً وأنه مما تبع فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم أهل الكتاب ولم يؤمر به من ربه فالنبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول إنا معشر الانبياء أمرنا أن نضع أيماننا على شمائنا في الصلاة والمتعصب يقول لم يؤمر به إنما تبع فيه بني إسرائيل فاختار أيها المسلم قول من تقبل وخبر من تعتمد قول نبيك الصادق المصدق الذي لا ينطق عن الهوى أو خبر هذا المتعصب الكذوب

والغبي الجحول .

فان قلت إن هذه الاحاديث لم تصح عنده فلذلك لم يعتمد هافهمال الوضع على ما ذكر ولم يقصد تكذيب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما أخبر به من أمر ربه . قلت هو جواب فاسد من وجهين .

(الوجه الاول) أن الاحاديث المذكورة صحيحة وهو في نفسه متيقن صحتها لكثرة طرقها وتباين منارجها ووقوفه على تصحيح الحفاظ لها فقد صحح ابن حبان والحافظان نور الدين الهيثمي في مجمع الزوائد والجلال السيوطي في حاشية الموطأ حديث ابن عباس وصحح البيهقي حديث عائشة والحافظ نور الدين حديث أبي الدرداء الموقوف واحتج مالك بحديث عبد الكريم بن أبي المخارق وقال ابن عبد البر إن معناه ورد في ثلاث أحاديث حسان وبينت أنا وجه صحتها من الصنعة الحديثية فيما سبق وفي الباب مع هذا حديث أبي هريرة وحذيفة وابن عمر ويعلى بن مرة فلا يتصور مع كثرة هذه الطرق وتصحيح الحفاظ لبعدها أن لا يصح الحديث عنده .

(الوجه الثاني) وعلى تسليم أنه غير مهتقد صحتها فلا أقل من أن يوجب عنده تصحيح الحفاظ لحديث مع كثر طرقه وقفة تمنعه من مثل هذه الجراءة والتقول الباطل في دين الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم فقد تقرر أن الحديث الضعيف بانفاق يعمل به في مثل هذا احتياطاً فكيف بحديث صحيحه جماعة من الحفاظ فلما لم يتوقف مع كل هذا دل على تهجمه وعدم احترامه لآخبار النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكلامه .

(فصل) وقوله في مرسل الحسن كائن أنظر إلى أخبار بني إسرائيل واضعياً أيمانهم على شمائهم في الصلاة ن صلى الله عليه وآله وسلم عزاه إليهم على وجه الذم كذب على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتحريف لمعنى حديثه فإن الحديث وارد في مدح هذه السنة وتأكيدها كما هو ظاهر فالنبي صلى الله عليه وآله وسلم لما أخبر أن الوضع من سنن الانبياء أكد

ذلك بقوله كائن أنظر إلى أخبار بني إسرائيل وهم العلماء الذقهاء منهم واضعياً أيمانهم على شمائهم في الصلاة امتثالاً لأوامر أنبيائهم ومتابعة أسنتهم إشارة منه صلى الله عليه وآله وسلم إلى فضل هذه السنة وتأكيدها وأمرها واشتهارها بين الأمم الماضية وقد كتب الزرقاني في شرح الموطأ على قول عبد الكريم بن أبي المخارق من كلام النبوة إذا لم تستح فافعل ما شئت ووضع اليدين إحداهما على الأخرى في الصلاة الحديث ما نصه أي مما اتفق عليه شرائع الانبياء لانه جاء في أولها ثم تتابعت بقيتها عليه ولم ينسخ فيها نسخ من شرائعهم اه وليس هذا الفعل من محدثات بني إسرائيل ولا من مبتدعاتهم حتى يعزوها إليهم على وجه الذم ولا في الحديث ما يشير إلى ذلك وعلى فرض أن فيه ما يفيد فهو مردود من وجهين .

(الوجه الاول) أنه خبر ضعيف ساقط لعنتين الاولى أنه مرسل والمرسل مردود عند الجمهور إذا لم يرد ما يعضده فكيف اذا ورد ما يعارضه وبالأخص مراسيل الحسن فانهم شبه الريح الالة الثانية أنه من رواية رجل ساقط الرواية شديد الضعف فان ابن أبي شيبة أخرجه عن وكيع عن يوسف بن ميعون عن الحسن بن يوسف بن ميعون هو القرشي المخزومي أبو خزيمة الصباغ قال أحمد ضعيف ليس بشيء وقال أبو زرعة وأبو الحديث وقال البخاري وأبو حاتم منكر الحديث جدا زاد أبو حاتم ليس بالقوى ضعيف وكذا قال النسائي وقال مرة ليس بثقة وقال الدارقطني ضعيف وقال ابن حبان فاحش الخطأ كثير الوهم يروى عن الثقات ما لا يشبه حديث الاثبات فلما فحش ذلك منه بطل الاحتجاج به فكيف يحتاج بحديث من هذا حاله على ذم سنة تواتر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعلها والحث عليها لو فرضنا أن في حديثه ما يفيد للزم فكيف والحال بعكس ذلك كما علمت (الوجه الثاني) أنه لو كان صحيحاً ومفيداً للزم الملصق به لعارضاه بالخبر

المؤثر المفيد للقطع بانه من سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسنة الانبياء قبله وخبر الآحاد لا يعارض المقطوع به وما كان هكذا لا يتصور ان يكون مذموما بحال :

(فصل) وقوله وهكذا أخرج عن أبي مجاز وأبي عثمان الهندي وأبي الجوزاء كذب صراح على ابن أبي شيبة وعلى هؤلاء الأئمة الثلاثة فإن ابن أبي شيبة لم يخرج هذا الحديث إلا عن الحسن وحده وأن أراد أنه أخرج عن هؤلاء معنى ما ألقاه بمسند الحسن من إفادته ذم الوضع كان كاذبا أيضا من وجهين .

(الوجه الاول) أنه لم يقع لأبي مجاز ذكر في باب الوضع ولا باب الارسال من مصنف ابن أبي شيبة أصلا

(الوجه الثاني) أنه أخرج عن أبي عثمان وأبي الجوزاء عكس مراد المتعصب فقال ثنا عبد الأعلى عن المستمر بن الريان عن أبي الجوزاء أنه كان يأمر أصحابه أن يضع أحدهم يده اليمنى على اليسرى وهو يصلي وقال ثنا يزيد أخبرنا الحجاج بن أبي زينب قال حدثني أبو عثمان النهدي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر برجل يصلي وقد وضع شماله على يمينه فأخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم يمينه فوضعهما على شماله ولم يذكر فيهما غير هذين الخبرين ثم إن الوضع وارد عن أبي مجاز أخرجه عنه البيهقي وسنده وقد تقدم فاعجب لهذا الرجل ما أجراه على الكذب .

(فصل) ومن هذا تعلم أن قوله وهؤلاء من كبار التابعين وما نقل عن جميعهم يفهم منه النسخ الخ فهم ساقط مبنى على كذب فاحش فانه لم ينقل عن أحد من المذكورين ما عراه اليهم وافتراده بقلة حياته عليهم كما رأيت وقد قدمت فيما سبق باب الارسال بتمامه من مصنف ابن أبي شيبة فارجع اليه لتزداد يقينا بكذبه ثم لو فرضنا أنه صادق وأن ابن أبي شيبة أخرج ذلك الحديث عن الثلاثة

المذكورين فهو كاذب أيضا ولا أقول مخطيء في دعواه إن الأثر يفهم منه النسخ لما قررته لك آنفا والله الموفق

(فصل) قال المتعصب وأخرج ابن أبي شيبة عن يزيد بن إبراهيم قال سمعت عمرو بن دينار قال كان ابن الزبير إذا صلى يرسل يديه اه

أقول استدلل المتعصب بهذا الأثر على نسخ الوضع وهو استدلال فاسد من وجوه (الوجه الاول) أنه لو كان الارسال واردا للسكان هذان الدليل على نسخه لأن ابن الزبير كان يرسل أولا ثم صار يقبض آخر أو الدليل عليه أمران (الامر الاول) أنه أخبر كما في سنن أبي داود أن وضع اليدين على الشمال من السنة ولم يكن ليخالف سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا للنسيان أو اعتقاد نسخ أو عدم اطلاع وهذان ممنوعان لما سأذكره فلم يبق إلا أنه كان يرسل أولا قبل أن يبلغه الوضع فلما بلغه صار يفعله وأخبر أنه من السنة .

(الامر الثاني) أن البيهقي أسند عن عبد الرزاق قال أخذ أهل مكة الصلاة من ابن جريج وأخذ ابن جريج من عطاء وأخذ عطاء من ابن الزبير وأخذ ابن الزبير من أبي بكر الصديق وأخذ أبو بكر الصديق من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكل هؤلاء كانوا يقبضون فابن الزبير مثلهم أما النبي صلى الله عليه وآله وسلم فتقدم ذلك عنه بطريق التواتر وأما أبو بكر فقال ابن أبي شيبة في مصنفه ثنا يحيى بن سعيد ثنا ثور عن خالد بن معدان عن أبي زياد مولى دراج قال ما رأيت فزست وإنني لم أنس أن أبا بكر كان إذا قام إلى الصلاة قال هكذا فوضع اليمنى على اليسرى وأما عطاء فقال البيهقي في سننه أخبرنا أبو زرارة بن إسحاق أنبا الحسن بن يعقوب ثنا يحيى بن أبي طالب أنبا زيد ثنا سفيان عن ابن جريج عن أبي الزبير قال أمرني عطاء أن أسأل سعيداً أين تكون اليدين في الصلاة فوق السرة أو أسفل من السرة فسألته عنه فقال فوق السرة يعني به سعيد بن جبيرة وأما ابن جريج فذكر ابن عبد البر في الاستذكار عن عبد الرزاق

قال رأيت ابن جريج يصلي في إزار وقبض وبمينه على شماله فدل هذا على أن ابن الزبير كان يضع لانه أخذ الصلاة عن أبي بكر وقد كان يضع وعطاء أخذها عن ابن الزبير وقد كانت يضع وأهل مكة أخذوها عن ابن جريج وقد كان يضع وهم أيضا كانوا يضعون كما عزاه اليهم غير واحد فسقط احتجاجة بل أن إرسال ابن الزبير دال على نسخ القبض وصح أنه لو ورد لكان هذا دليلا على نسخه والله الموفق .

(الوجه الثاني) وعلى فرض أنه لم يرد ما بعين كرون الوضع آخر فعل ابن الزبير فلا يمكن لأحد أن يستدل به على نسخ سنة تواترت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واتفق عليها جميع أصحابه من بعده إذا من البعيد أو المستحيل عادة أن يغيب الناسخ عن جميع الصحابة وفيهم الخلفاء الراشدون ومن كانوا شديدي الملازمة له صلى الله عليه وآله وسلم وتتبع سنته مثل ابن مسعود وابن عمر وأبي هريرة وغيرهم ممن سبق ويطلع على الناسخ عبد الله ابن الزبير وحده ثم من البعيد أيضا أن يطلع على الناسخ ثم يكتمه عن جميع الناس ولا يذكره لأحد مع توفر الدواعي على ذلك في عصره خصوصا وقد حدث هو أن الوضع من السنة .

(الوجه الثالث) أنه لو جاز الاستدلال بمخالفة عمل ابن الزبير لروايته على نسخ الوضع لجاز للاستدلال بهذه المخالفة على نسخ كثير من المسائل التي لا يستطيع المتعصب أن يفوه بنسخها فقد روت عائشة رضي الله عنها أن الصلاة فرضت ركعتين ركعتين فأقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر وكانت هي تخالف ذلك فتم في السفر وروت أن كل امرأة تكحت بغير إذن وإياها فسكاحها باطل ثم خالفت ذلك وأنكحت بنت أخيها عبد الرحمن المنذر بن الزبير وعبد الرحمن حتى غائب غيبة قريبة بالشام بغير علمه ولا أمره وروت التحريم بلبن الفحل وصح عنها خلافه وأنه كان يدخل عليها من أرضعتها بنات أخواتها ولا يدخل عليها من

أرضعتها نساء أخواتها وروت ترك إيجاب الوضوء مما مست النار وصح عنها إيجاب الوضوء للصلاة من أكل ما مسته النار وروت هي وابن عباس وأبو هريرة المسح على الخفين وصح عن الثلاثة المنع منه جملة وروى ابن عباس حديثا في أن الخلع طلاق والسند اليه فيه ضعيف وصح عنه أن الخلع فسخ لا طلاق وروى عمر وعثمان أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تمتع بالعمرة إلى الحج وصح عنهما النهي عن التمتع وروى أبو هريرة حديث البحر هو الطهور ماؤه الحل ميتته وروى سعيد بن منصور عنه أنه قال ما آن لا يجزبان من غسل الجنابة ماء البحر وماء الحرام وروى أيضا حديث الأمر بغسل الاناء سبعا من ولوغ الكلب وصح عنه أنه يغسل ثلاثا وكم لهذه المسائل من نظير وليس في إمكان المتعصب أن يدعى نسخ شيء من هذه الأحاديث لمخالفة عمل رواتها فأحاديث القبض مثلها إذ لا فارق أصلا .

(الوجه الرابع) أنه استدلال مخالف لاصول مذهب مالك والجمهور فقد قال الشريف التلمساني في خاتمة الباب الاول من مفتاح الوصول مانصه قد يعترض على السند بان الراوى خالف ماروى كما يحتاج أصحابنا على أن غسل الاناء من ولوغ الكلب سبع بقوله صلى الله عليه وآله وسلم إذا ولغ الكلب في اناء أحدهم فليغسله سبعا فيقول أصحاب أبي حنيفة هذا يرويه أبو هريرة وقد صح عنه أنه كان يفتي بغسل الاناء ثلاثا وإذا خالف الراوى روايته كان ذلك قدحا في الحديث عنده إذ لو كان معمولا به لما خالفه والجواب عند أصحابنا أن الحججة في الخبر لافي مذهب الراوى فلعله خالفه باجتهاد منه وذلك لا يوجب علينا اتباعه وقال البناني في حاشيته على شرح المحلى وهذا أى وجوب العمل بخبر الواحد وإن خالفه راويه هو كذلك عندنا معاشرة المالكية أيضا اهـ

وقال الشوكاني في الارشاد ولا يضر الخبر عمل الراوى له بخلافه خلافا

لجمهور الحنفية وبعض المالكية لانا متعبدون بما بلغ الينا من الخبر ولم نتعبد بما فهمه الراوى ولم يأت من قدم عمل الراوى على روايته بحجة تصلح للاستدلال بها وقال فى موضع آخر ولا وجه لما قيل من أنه قد أطلع على ناسخ لذلك الخبر الذى رواه لانا لم نتعبد بمجرد هذا الاحتمال وأيضاً فربما ظن أنه منسوخ ولم يكن كذلك اهـ

وقد أطلال ابن حزم فى الاحكام وابن القيم فى الاعلام فى أبطال ماذهب اليه الحنفية من تقديم عمل الراوى على روايته بما يطول بنقله الكتاب ويكفيانا اعتراف المتعصب أن هذا هو المشهور من مذهب مالك على أن غيره عبر بأنه مذهب مالك كما سبق فاستدل به بما هو مخالف لمذهبه باعترافه تناقض وتقاب وعجز واضطراب .

(فصل) وقد تعرض القنوجى لأثر ابن الزبير هذا فقال فى شرحه على الدرر البهية للشوكانى ما لفظه وأما ما أخرجه أبو بكر بن أبى شيبة عن يزيد بن إبراهيم قال سمعت عمرو بن دينار قال كان ابن الزبير إذا صلى يرسل يديه فى رواية شاذة لما روى الثقات عنه كما أخرج أبو داود عن زرعة بن عبد الرحمن قال سمعت ابن الزبير يقول صف القدمين ووضع اليد على اليد من السنة وإن سلم كرنها صحيحة فهذا فعله والفعل لا عمر له ورواية الوضع عنه مرفوعة لانه نسبه الى السنة وقول الصحابي من السنة فى حكم الرفع كما حقق فى كتب أصول الحديث ومع هذا لعلم لم ير الوضع من سنن الهدى وفهم الصحابي ليس بحجة كما مضى لاسيما إذا كان مخالفا لاجلة الصحابة كأمير المؤمنين أبى بكر الصديق وعلى المرتضى وابن عباس وابن مسعود وسهل بن سعد ونحوهم على أنها مخالفة للاحاديث المرفوعة المشهورة واعمال الصحابة المستفيضة فى باب الوضع فينبغى أن لا يعول عليها وتسقط عن الاعتبار ولا يلتفت اليها اهـ .

فاعترضه المتعصب بأن هذا لا يقال له شاذ بل هو من مخالفة عمل الراوى

لروايته والشاذ هو ما خالف فيه الراوى من هو أوثق منه وبأن الحديث الذى ظاهرا رواه عنه الثقات فى سنده العلماء بن صالح وهو ضعيف عند بعضهم وبأن قول الصحابي من السنة كذا ليس متفقاً على أنه فى حكم المرفوع وبأن قوله ولا سيما إذا خالفت أجلة الصحابة كأمير المؤمنين أبى بكر وعلى فيه أنه لم يخالفهم لان الموضوع فى ترك العمل بالوضع ومن أين للمعارض أن هؤلاء كانوا يقبضون ورواية القبض عنهم لا تدل على العمل به فان ابن الزبير رواه ولم يعمل به مع أن أبا بكر رضى الله عنه لم يرو عنه القبض اهـ .

وأقول إنه اعترض ساقط ناشئ عن جهل وعدم معرفة فان الشاذ يطلق عند المحدثين على مذهبين أحدهما اذ كره المنعصب والثانى الغرابية والانفراد مع مخالفة الأصول وكثيرا ما يذكر الحديث فيقولون عنه شاذ مع أنه ليس له إلا سند واحد بحيث لا يتصور فيه مخالفة الراوى لمن هو أوثق منه وإنما يعنون به شذوذه عن الأصول ومنه قول البيهقى فى حديث أبى الضحى عن ابن عباس أنه قال فى كل أرض نبى كنييتكم وآدم كآدم ونوح كنوح وإبراهيم كإبراهيم وعيسى كعيسى اسناده صحيح ولكنه شاذ بمرّة وعلى هذا المعنى اقتصر الحاكم فى تعريف الشاذ فقال فى علوم الحديث له أمال الشاذ فانه حديث يتفرد به ثمة من الثقات وليس للحديث أصل متابع لذلك الثمة ثم قال سمعت أبا بكر احمد بن محمد المتكلم الاشقر يقول سمعت أبا بكر محمد بن اسحاق يقول سمعت يونس بن عبد الأعلى يقول قال لى الشافعى ليس الشاذ من الحديث أن يروى الثمة ما لا يرويه غيره هذا ليس بشاذ إنما الشاذ أن يروى الثقة حديثا يخالف فيه الناس هذا الشاذ من الحديث اهـ وابن الزبير قد خالف بفعله جميع الصحابة والاحاديث المفوترة فآثره شاذ كما قال الشافعى والحاكم وغيرهما فاعترضه المتعصب على أهل الفن ناشئ عن جهلهم بالعلوم والله الموفق للصواب .

(فصل) وأما قوله فى الحديث الذى رد به القنوجى أثر ابن الزبير أنه

من رواية العلاء بن صالح وهو ضعيف عند بعضهم فقد قدمنا بطلاله بان الحديث سكت عليه أبو داود وحسنه النووي في شرح المذهب وبان العلاء المذكور أوثق من كثير من رجال الصحيحين المجمع على صحتهم فقد وثقه ابن معين وأبو داود ويعقوب بن سفيان وابن نمير والعجلي وأبو حاتم وابن خزيمة ويعقوب ابن شيبة وابن حبان بعبارات متنوعة وهذا أعلا ما يطلب في التوفيق

(فصل) وأما اعتراضه بأنه لم يتفق على كون قول الصحابي من السنة كذا له حكم الرفع فتعاق بارداً وهدمة فارغة ولو صح مثل هذا التماق في ابطال مسائل الاصول وقواعده لما صحت منه قاعدة لانه لا يكاد يوجد فيها ما هو متفق عليه غير مختلف فيه بل وكذا مسائل جميع العلوم فالعبارة بصحة القاعدة وقوة دليلها لا بانتفاء الخلاف فيها وقد بينا فيما سبق صحة ما ذهب اليه الجمهور من ان قول الصحابي من السنة كذا له حكم الرفع وأوردنا له من الدلائل ما لم يبق معه شك والله الموفق

(فصل) وأما قوله ومن أين للمعتز ان هؤلاء المذكورين يعني أبا بكر وعلياً وابن مسعود كانوا يقبضون ورواية القبض عنهم لا تدل على العمل به مع أن أبا بكر الصديق لم يرو عنه القبض الخ فاقدام بهل وتجاهل بشهور فانه جهل مارواه ابن أبي شيبة باسناد على شرط الصحيح عن أبي زياد مولى دراج قال مارأيت نفسي واني لم أنس أن أبا بكر كان إذا قام إلى الصلاة وضع اليد اليمنى على اليسرى وجهل مارواه ابن أبي شيبة تناو كعب عن عبد السلام بن شداد أبي طالوت عن غزوان بن جرير عن أبيه قال كان على إذا قام إلى الصلاة وضع يمينه على راسه فلا يزال كذلك حتى يركع متى ما ركع إلا أن يصلح ثوبه أو يحك جسده ورواه أبو داود في سننه عن محمد بن قدامة عن أبي بدر عن أبي طالوت به وكذلك أخرجه البيهقي وقد مرسياً فيها وتجاهل ما ذكره هو قبل هذا وعزاه إلى أبي داود والنسائي وابن ماجه من رواية

الحجاج بن أبي زينب قال سمعت أبا عثمان يحدث عن عبد الله بن مسعود قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وضعت شمالاً على يميني فأخذ يميني فوضعها على شمال .

(فصل) قال المتعصب وفي كتاب العلم لابن عبد البر قال مصعب الزبيري مارأيت أحداً من علمائنا يكرمون أحداً ما يكرمون عبد الله بن حسن وعنه روى مالك حديث السدل اهـ

أقول هذا من المتعصب تدليس ومغالطة فانه يعلم علم يقين أن هذا الاثر خارج عما هو بصنعه ولو علم أن فيه ادنى شبهة تصلح للتعلق بها لاكثر اللغظ وأطال الصياح ولذلك أوردته وسكت فلم يعاق عليه شيئاً ولو كان السدل في هذا الاثر بمعنى الارسال لكان لنا أن نعارضه بما رواه أحمد وأبو داود والترمذي من حديث أبي هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن السدل في الصلاة لكن المراد به سدل الثياب لأن الاقدمين لم يكونوا يعبرون عن إرسال اليدين في الصلاة بالسدل كما يعبر به متأخروا المالكية بل يعبرون عنه بالارسال أما السدل فقال الخطابي في معالم السنن هو إرسال الثوب حتى يصيب الأرض وقال أبو عبيدة في الغريب السدل إرسال الرجل ثوبه من غير أن يضم جانبيه بين يديه فان ضمه فليس بسدل وقال ابن الاثير هو أن يلتحف بثوبه ويدخل يديه من داخل فيركع ويسجد وهو كذلك قال وهذا مطرد في القميص وغيره من الثياب قال وقيل هو أن يضع وسط الازار على رأسه ويرسل طرفيه عن يمينه وشماله من غير أن يجعلهما على كتفيه وقد تكلم علماء المذهب على هذا الاثر بعينه وبينوا المراد منه في جامع البيان والتحصيل لابن رشد مانصه وسئل مالك عن السدل في الصلاة فقال لا بأس بذلك فقيل له هل رأيت أحداً يفعل ذلك قال نعم قيل له عبد الله بن حسن قال نعم وغيره قال القاضي نفسه صفة السدل أن يسدل الرجل طرفي رداءه

بين يديه فيكون بطنه وصدره مكشوفاً فأجاز ذلك في المدونة وإن لم يكن عليه إلا أزار أو سراويل يستتر عورته وحكى أنه رأى عبد الله بن حسن يفعل ذلك ومعنى ذلك إذا غاب عليه الحر إذ ليس من الاختيار أن يصلي الرجل مكشوف الصدر والبطن وهو ظاهر هذه الرواية اه وفي شرح المختصر للخطاب قال ابن يونس والسدلي أن يسدل طرف إزاره ويكشف صدره وفي وسطه مئزر أو سراويل فيتم صلاته لأنه مستور اه وفي شرحه للمواق قال ابن العربي ما نصه داهية قال مالك لا بأس بالسدل في الصلاة أشار إلى أنه يجوز أن يحمل الرداء في الصلاة على غير السنة والهيئة التي تحمل عليها في خارجها وخفي هذا على قوم يستقرون المسائل الفقهية ترى أحدهم حاملاً لردائه على هيئة الارتداء حتى إذا صلى سده ومالك لم يقل سنة الصلاة السدل اه ونصوصهم بهذا كثيرة فلا استدلال بهذا الأثر محض تدليس ومغالطة ومقل هذا ما استدل به بعض قضاة المغرب وقد ذكرت له أن الإرسال لم يرد فيه حديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ما زلنا نسمع هذا من نصرى القبط حتى رأيت حديثاً صريحاً بالإرسال فقلت وما هو قال رأيت في سنن أبي داود أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن السدل في الصلاة قال فهذا يدل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يسدل أولاً ثم نهى عنه فعجبت من فهمه واستدلالة ثم بعد ذلك بمدة جرى ذكر هذه المسألة أيضاً فقال لا ينقض عجبى لمن يزعم سنية الوضع مع أن الإمام نص في المدونة على أنه مكروه عنده فقلت له لم يقل الإمام ذلك إلا بعد قوله لا أعرفه وهو دال على إرادته لاعتماد فقال إن الإمام لم يقل ذلك وهذا نصه موجود في حاشية بنائى على الزرقانى فأتنى بالحاشية أوقفك عليه فقلت له بل ننظر المدونة نفسها فإنها بين أيدينا فقال لا تنظر في المدونة فإن سحنون كذاب لا يعتمد نقله وإنما يعتمد نقل بنائى

أى عن سحنون في المدونة فلما قال هذا علمت أن التعصب فتك بعلمه حتى أوصاه إلى هذا الحد الذى يضحك المجانين فأعرضت عن الكلام معه في الموضوع وفتحت في حديث آخر . فهذا الضرب لا يدري ما يخرج من رأسه عند الضال عن هواه والله المستعان

(فصل) قال المنعصب الامر الثانى من أدلة الإرسال هو أن عليه عمل أهل المدينة اه

أقول أول من ادعى أن الإرسال كان عليه عمل أهل المدينة الثانى في شرحه على المختصر المعدود من الكتب الضعيفة التي لا يعتمد على شيء مما فيها من نقل أو تقرير كما نص عليه الهلالى وصاحب تكملة الديباج وغيرهما والا فكتب المذهب المعتمدة بريئة من هذا التهور وأصحابها أجل من أن يقفوا ما لا علم لهم به ولا وجود لاصله فهذا مرطاً الامام وشروحه للباحى وابن عبد البر والزرقانى والسدراى وشرح البخارى لابس بطل وشرح مسلم لعياض والابى والسنوسى والاحكام لابن العربى والعارضة له والاحكام لابن القرس والمدونة لسحنون واختصارها لابن أبى زيد والبرادعى وشرحه لآبى الحسن وابن ناجى وتكميل التقيد لابن غازى وديوان ابن يونس والعقبة وشرحها لآبى الوليد بن رشد وهو المعروف بالبيان والتخصيل وكتاب المقدمات له ومختصر ابن الحاجب وشروحه للشيخ خليل وابن عبد السلام والتمالى وشروح الرسالة للقلشانى وابن ناجى وزروق ويوسف بن عمر وتحقيق المباني لآبى الحسن والاجهورى والنفراوى وجسوس والخطاب وشرح قواعد عياض للقبانى وتنبية الغافل للنفجروتى والبداية لابن رشد الحفيد والذخيرة للقرافى والمختصر لابن عرفة والشامل لبهرام والجواهر لابن شاس والقوانين لابن جزى وشروح المختصر وحواشيه كشرح الخطاب والمواق وبهرام والسنهورى والفيشى والاجهورى والخرشى وحاشية الصميدى عليه والزرقانى وحواشيه لابن سودة وبنائى والرهونى وأبى على بن رحال

وغيرهم الى كثير في كتب المذهب التي يطول ذكرها وكذا كتب اشافعية والحنفية والحنابلة والزيدية وشروح الحديث وكتب الخلاف وحكاية المقاتلات ليس في شيء منها دعوى أن الارسال كان عليه عمل أهل المدينة ولو وجد من ادعاه لكانت دعواه باطلة مردودة من وجوه

(الوجه الاول) أنباء دعوى لادليل عليها وكل ما كان كذلك فهو باطل (الوجه الثاني) أن الاحاديث تواترت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالوضع والاصل في عمل أهل المدينة أن لا يكون مخالفا للسنة فلتمسك بالاصل حتى يقوم الدليل على خلافه .

(الوجه الثالث) أن هذه الدعوى المجردة عن الدليل والبرهان معارضة بنقل الحفاظ الذين كانوا قريبي العهد من أهل المدينة المحتج بعملهم وإجماعهم عند مالك وتصدرا لنقل ذلك عنهم بالاسانيد المتصلة الصحيحة كالترمذي والبخاري وابن عبد البر وغيرهم فقد عزوا الوضع لجمع الصحابة والتابعين ولم يستثنوا منهم أهل المدينة ولو كان عملهم على خلافه لاستثنوهم كما استثنوا الافراد القائلين بالارسال

(الوجه الرابع) أن سهل بن سعد الساعدي من أهل المدينة وهو آخر من مات بها من الصحابة وقد أخبر آخر القرآن الذي هو وقت العمل المحتج به أن الناس كانوا يؤمرون بالوضع فلو كان العمل على خلافه لذكره عقب الحديث وبين سببه فلما لم يفعل دل على أن عمل أهل المدينة كان على وفق حديثه الذي أخبر به .

(الوجه السادس) أن عبد الله بن بريدة قال ما رأيت سعيد بن المسيب يقبض يمينه في الصلاة كان يرسلها فغزا هذا إلى ابن المسيب وحده ولو كان عليه عمل أهل المدينة لقال ما رأيت أحدا من علماء المدينة يقبض فلما عزاه إلى ابن المسيب وحده دل على أن عمل أهل المدينة على خلافه

(الوجه السابع) أن العمل الذي هو حجة عند مالك هو ما نقلوه نقلا مستفيضا وتداوله عملهم خلفا عن سلف إلى زمان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كالآذان والصاع ونحو ذلك وهذا لا يتصور ادعاؤه في الارسال فتد جات الاحاديث والآثار عن الصحابة والتابعين من أهل المدينة بالوضع ولم ينقل عن أحد منهم الارسال إلا عن سعيد بن المسيب وحده .

(الوجه الثامن) أن مالك ذكر حديث الوضع في موطنه مستدلا به ولم يذكر أن العمل على خلافه وكل حديث ذكره وكان العمل على خلافه نبه عايه بما فعل في حديث البيمان بالخيار وفي حديث السجدة على المنبر وفي حديث الرضاع وغيرها فانه ذكر عقب كل حديث منها أن العمل على خلافه ولم يفعل ذلك عقب حديث الوضع فدل على أن عمل أهل المدينة كان على الوضع لا على الارسال .

(الوجه التاسع) أن مالك قال بالوضع في جميع الكتب المنقولة عنه ونقله عنه جمهور أصحابه وكان يضع هو نفسه فلو كان عمل أهل المدينة على خلافه لما وضع ولا قال به .

(الوجه العاشر) أن عمل أهل المدينة لا يتصور أن يكون على الارسال لانه إنما كان حجة لدلالته على آخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد دلت القواطع على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انتقل إلى الرفيق الاعلى وهو يضع يمينه على شماله فكيف يتصور أن يجمع أهل المدينة على خلافه على ما يراه امام مالك .

(فصل) وقد تمسك المتعصب في كون عمل أهل المدينة على الارسال بآربع شبه (الشبهة الاولى) كون مالك قائلا بالارسال مع وجود الاحاديث بخلافه فلو لم يستند إلى موجب أقوى منها وهو العمل لما قال بخلافها وهي شبهة باطلة فقد قدمنا أن مالك لم يقل بالارسال قط وان نسبته اليه نشأت من الخطأ في

فهم رواية ابن القاسم عنه.

(الشبهة الثانية) أن مالكاً قال لأعرفه مع أنه ذكر حديثه في الموطأ وهذا دليل على أنه أراد لم يعرفه من عمل أهل المدينة وهي شبهة يبطلها ما قدمناه من الأوجه المذكورة هنا والسابقة أول الكتاب .

(الشبهة الثالثة) كونه مذهب سعيد بن المسيب وهو من أهل المدينة وهي شبهة باطلة من وجهين .

(الوجه الأول) أن هذا عين الدليل على كونه خلاف عمل أهل المدينة كما قدمناه إذ لو كان عمل جميعهم على الإرسال لما صح نسبته إلى سعيد بن المسيب وحده ولقال الناقل رأيت أهل المدينة يرسلون فلما عزاه إلى ابن المسيب وحدد دل على أن عمل أهل المدينة على خلافه .

(الوجه الثاني) أنه لو كان مذهب الواحد من علماء المدينة سعيد بن المسيب يدل على أنه عمل جميعهم لدل على أن عمل أهل المدينة كان متوفراً على مسائل لا يقول بها مالك منها أن سعيد بن المسيب ذهب إلى جواز قراءة الجنب للقرآن فقد قال حماد سألت سعيد بن المسيب عن الجنب هل يقرأ القرآن فقال وكيف لا يقرؤه وهو في جوفه ومنها أنه ذهب إلى أنه لا يجزى في الاستجمار إلا ثلاثة أحجار ومنها أنه ذهب إلى غسل الأناء من ولوغ الهر ومنها أن الزهري ذهب إلى التفرقة بين بول الغلام وبول الجارية في الغسل ومنها أن ربيعة ذهب إلى أنه لا بأس أن يقرأ الجنب القرآن إلى غير ذلك مما يطول تتبعه فلو دلت مذاهب أفراد علماء المدينة على إجماعهم الذي هو حجة عند مالك لكان متناقضاً في أصوله مخالفاً للسنة ولعمل أهل المدينة معاولاً قائل أيضاً بأن هذه المسائل من عمل أهل المدينة .

(الشبهة الرابعة) أن ابن عبد البر ذكر في كتابه الكافي أن كلاماً من الوضع والإرسال سنة وقد قال في خطبته إنه اعتمد فيه على عمل أهل المدينة وهي

شبهة باطلة من وجوه

(الوجه الأول) أن هذا كذب صراح على ابن عبد البر فإنه قال في خطبة الكافي مانصه واقتضاه من كتب المالكيين ومن مذهب المدنيين واقتصرت فيه على الأصح علماء والأوثق نقلاً أنه يريد بالمدنيين أصحاب مالك المعروفين كما يقول غيره من الفقهاء رواية المدنيين كذا ورواية العراقيين أو المصريين كذا فحرفه المنعصب إلى عمل أهل المدينة وغفل أنه لو اقتطفه من عمل أهل المدينة لتناقض مع قوله المالكيين لأن عمل أهل المدينة الذي هو حجة عند مالك هو عمل الصحابة وأبنائهم الذين أدرهم مالك ولأنه حينئذ يكون كتاب اجتهاد لا كتاب فقه على مذهب مالك .

(الوجه الثاني) أنها مغالطة فإن كتاب الكافي ألفه ابن عبد البر في الفقه المالكي وليس هو كتاب حديث حتى يتعرض فيه لعمل أهل المدينة وكتب الفقه يحكي فيها أقوال الإمام أو ما صح منها والقولان موجودان في المذهب وإن كان أحدهما ناشئاً عن الخطأ في فهم رواية ابن القاسم فهو يحكي أن الفعلين سنة في مذهب مالك لأن كليهما مروى عنه لأنها سنة من جهة الدليل .

(الوجه الثالث) أنه حكى القولين معا وقال كلاهما سنة فتقتضاه على فهم المتعصب أن يكون كل منهما عمل أهل المدينة وأنهم أجمعوا على الوضع وعلى الإرسال ثم خصص العمل بالإرسال وحده بدون دليل ولا مخصص .

(الوجه الرابع) أن ابن عبد البر أشار إلى أرجحية الوضع على الإرسال فقال مانصه كمال الصلاة بعد اسباغ الوضوء واستقبال القبلة التكبير مع النية ورفع اليدين مع التكبير حذو المنكبين ووضع اليمنى على اليسرى وأرسالهما كل ذلك سنة في الصلاة اه فقد قدم الوضع على الإرسال إشارة إلى أرجحيته على قاعدة الفقهاء فعلى فرض أنه حكى عمل أهل المدينة ففعله دليل على أن الوضع هو الراجح من فعلهم .

(الوجه الخامس) أنه عد كلا الفعلين سنة والمنعصب يزعم أنه مكروه مخالف لمذهب مالك وأن الورع في دينه ينبغي له أن يتركه وكيف يترك ما كان من عمل أهل المدينة المقدم عند مالك على الحديث فاعجب لغفلة هذا الرجل مع كونه أعلم من مالك فيما يزعم .

(فصل) قال المنعصب واما نصوص المالكية على أن الإرسال عليه عمل أهل المدينة فكثيرة منها ما قاله التتائي بعد قول المختصر تأويلات لم يذكر المؤلف من علل الكراهة كونه مخالفاً لعمل أهل المدينة وقال الدردير في شرح قول المختصر مثل قول التتائي وكذا قال الصاوي أيضاً وقال عايش في الفتاوى اعلم أن سدل اليدين في الصلاة ثابت في السنة فعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأمر به بإجماع المسلمين وأجمع الأئمة الأربعة على جوازها فيها واشتهر ذلك عند مقلديهم حتى صار كالمعلوم من الدين بالضرورة وأنه أول وآخر فعله صلى الله عليه وآله وسلم وأمر به أصحابه صلى الله عليه وآله وسلم فالدليل على أنه فعله وأمر به الحديث الذي رواه مالك في الموطأ عن سهل ابن سعد واقتصر عليه البخاري ووجه الدلالة منه هو قوله كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة فكونه أمرهم بالوضع دال نصاً على أنهم كانوا يسدلون وإلا كان أمراً بتحصيل الحاصل وهو عبث بحال على الشارع صلى الله عليه وآله وسلم ومن المعلوم بالضرورة أنهم لم يعتادوا السدل ويفعلوه إلا لرؤية فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأمرهم به بقوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي والدليل على كونه آخر فعله صلى الله عليه وآله وسلم استمرار عمل الصحابة والتابعين عليه حتى قال مالك لا أعرفه والصحابة كانوا يأخذون بالأحدث فالأحدث من عمله عليه الصلاة والسلام فكان هذا العمل دالاً على نسخ حكم القبض ويدل على أنه آخر فعله صلى الله عليه وآله وسلم حديث وائل بن حجر في مجيئه

الثاني السابق من أنهم كانوا يحركون أيديهم تحت الثياب وهو ظاهر أو صريح في السدل كما مر مستوفى اهـ .

أقول أما دعوى كون الإرسال عليه عمل أهل المدينة فقد ذكرنا أن أول من ادعاهما التتائي وبيننا أنها من أبطال الباطل وأصرح الكذب بما لا مزيد عليه فليقل التتائي ومن شاء من المتهورين ماشاؤا فلن يقبل من ذوى الشبث والتحقيق والورع والمحاسبة فضلاً عن أهل النساهل والتهور والافتداف والتهجم إلا ما كان ظاهر الحجة واضح البرهان قال تعالى (قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين) فلا يثبت صدق قول البرهانه وأين هو برهان أن عمل أهل المدينة كان على الإرسال اللهم إلا ما قدمناه له من الأدلة القاطعة على الفساد والابطال على أن التتائي لم يجزم بهذه الدعوى كما تراه واضحاً من عبارته وإنما أبداهما احتمالاً وتبعه في نهلهما بتلك العبارة العارف الدردير في شرحه الكبير مشيراً إلى وهن هذا الاحتمال ولذلك اقتصر في صغيره على التعليل بالاعتماد ولما حكاك تلميذه الصاوي في حاشيته عقبه بتوهمه فقال ولما كان المعول عليه العلة الأولى يعني الاعتماد اقتصر عليها المصنف اهـ فاسقط المنعصب هذا واقتصر على عزو حكايته للصاوي على عادته في تسوية النقول وحذف ما لم يوافقه منها .

وأما دعوى النسخ لأحاديث وضع اليمين على الشمال فأقول من تولى أمرها فيما أعلم الشيخ عايش وتبعه الوزاني والمنعصب وأمثالهما من متهورة هذا الزمان ومتعصبية واست أدري كيف استجاز عايش رحمه الله ذلك مع ما قرره العلماء من حرمة دعوى النسخ في شيء من الكتاب والسنة بغير دليل يفيد اليقين بنسخه وارتفاع حكمه وسقوط امتثاله لقيام الدليل على وجوب العمل بكل ما صح عن الله والرسول فمن قال في شيء منه إنه منسوخ فقد أسقط العمل به وأوجب عدم اتباعه وأمثاله وذلك مخالفة صريحة ومعصية كبيرة

مؤدية الى اسقاط الشريعة من أصلها لمن رام ذلك إذ لا فرق بين دعوى أحد النسخ في آية ما أو حديث ما وبين دعوى غيره النسخ في آية أخرى وحديث آخر فإذا قبل من عايش دعوى نسخ أحاديث القبض بدون حجة ولا برهان ومن غيره دعوى نسخ أحاديث رفع اليدين في الانتقال كذلك فليقبل دعوى من ادعى نسخ وجوب الصلاة وجميع التكليف الشرعية زاعما أن ذلك إنما كان في ابتداء الاسلام لاصلاح ما كان عليه العرب من جاهلية وجفاء وغاظة وفظاظة ودعوى غيره نسخ تحريم التصوير واقتناء الصور زاعما أن ذلك كان مختصا بزمان الصحابة لقرب عهدهم بعبادة الاوثان إذ لا فرق بين هذه الدعاوى حيث كان جميعها مجردا عن الدليل والبرهان ولهذا حكم العلماء على من ادعى نسخ حديث بغير دليل من حديث مثله أو إجماع متيقن أنه فاسق ساقط العدالة بل حكم ابن حزم على فاعل هذا بالكفر والمروق من الاسلام وهو ظاهر فيمن فعل ذلك عن تعمد في ابطال التكليف واسقاط الشرع فرارا من الطاعة والامتثال أما الشيخ عlish رحمه الله تعالى فكان عالما فاضلا وصالحا كاملا وانما صدر ذلك عنه عن تساهل وتهور وعدم إمعان وتدبر مع ما للعصية من التأثير العظيم في تزيين الباطل وقلب الحقائق أما المنتعصب فلم يتبعه عن اعتقاد صحة دعواه نسخ أحاديث وضع اليمين على الشمال إنما تبعه عن تجاهل وتغافل لعلمه علم يقين أن أحاديث القبض غير منسوخة وأنها من أحكم المحكمات ولذلك لجأ إلى الطعن فيها والتعويل على أسانيدها بما فضح به نفسه اذ لو كان يعتقد أنها منسوخة لما حمل نفسه تبعات ذلك الطعن المفترى على الله ورسوله وحلة شريعته ولا اكتفى بادعاء كونها منسوخة لان الحديث المنسوخ لا يعمل به ولو كان أصح الصحيح كالآيات المجمع على قرآنيها وهي منسوخة ومع ذلك فلم يكتف بتضعيفها أيضا لعلمه أنه قد أنظم الفرية بادعائه ضعف أحاديث الموطأ والصحيحين المجمع من الامة على

صحتها خصوصا ما تواتر من الاحاديث المخرجة فيها فرجع الى القول بانها منسوخة حتى يحكم طريق نصرة الهوى ومحاربة السنة فمن لم يغتر بضعف الاحاديث فاعلمه أن يغتر بنسخها أو بالعكس ومن لم يغتر بهما جميعا فلعله يغتر بادعاء أن عمل أهل المدينة كان على الارسال أو يغتر بكون العمل بالحديث فسقا وضلالة كما افتشع به محاربه السنة في أول رسالته فلا يخرج مطلقا إلا بدليل يصرفه عن العمل بهذه السنة خصوصا وبشكل حديث لم يدون في الفقه عموما وحينئذ تقرر عينه وتطيب نفسه

(فإن قلت) كيف تنسب عائشا الى التهور وادعاء النسخ بغير دليل مع اسناده الى عمل الصحابة والتابعين وكيف تنسب المنتعصب الى التعمد والعناد مع استناده الى حديث وائل بن حجر .

قلت أما إستناد عlish رحمه الله فتهور ظاهر وخطأ صريح على الصحابة والتابعين فانه لا يوجد نقل بالارسال عن أحد من الصحابة إلا عن ابن الزبير وقد رجع عنه ولا عن أحد من التابعين إلا الحسن وابراهيم وسعيد بن جبير وسعيد بن المسيب وكلهم رجعوا عنه إلا الأخير فلم ينتقل عنه الرجوع كما أوضحنا جميع ذلك فيما سبق فإين هم الصحابة والتابعون الذين استمر عملهم على الارسال حتى كان دليلا على نسخ أحاديث القبض وفي أى كتاب يوجد هذا النقل عن الصحابة والتابعين ومن أسنده اليهم من أهل الرواية وكيف تقبل هذه الادعى المجردة عن الدليل مع نقل الوضع بالاسانيد المتصلة عن أبي بكر وعلى وأبي هريرة وابن مسعود ووائل بن حجر وسهل بن سعد وهلب الطائي وخطيف بن الحارث وابن عباس وسعد بن أبي وقاص وعائشة وشداد بن شرحبيل وأنس بن مالك وحذيفة بن اليمان وعبد الله بن عمر وابن الدرداء ويعلى بن مرة وعبد الله بن جابر ومعاذ بن جبل وأبي زياد مولى بنى جمح وعمرو بن حريث وطرفة والد تميم وأبي حنيفة الساعدي في عشرة من الصحابة وابن الزبير ولم ينقل عن أحد من غيرهم فيه خلاف ومن التابعين (٤١ - مشنوف)

الحسن البصري وطاووس وأبى عثمان الزهedy وأبى مجلز وإبراهيم النخعي
وعلمة بن وائل وكليب بن شهاب وحجر بن العنيس وأبى جحيفة وجريز
الضبي والنعمان بن سعد وعقبة بن ظهير وأبى حازم سلمة بن دينار ومجاهد
وتبيصة بن هلب ويونس بن سيف وعطاء بن أبى رباح وأبى الجوزاء
وأبى سفيان وزرعة بن عبد الرحمن وعامر بن سعد ومحمد بن أبان الانصاري
وأبى وائل وأبى سلمة بن عبد الرحمن ونافع ومورق العجلي وخالد بن
معدان ومجالد وأبى الزبير والشعبى وغيرهم من التابعين، وكيف تقبل أيضا
مع معارضتها لحكاية الترمذى والبخارى وابن عبد البر وغيرهم من الحفاظ
الذين كانوا قريبي العهد من الصحابة والتابعين والذين ينقلون الاقوال والمذاهب
بالاسانيد المتصلة إلى أصحابها وقد قالوا ان القبض كان عليه عمل الصحابة
والتابعين فمن بعدهم كاسبقت نصوصهم بذلك وكيف تقبل دعوى ان الارسال
كان عليه عمل الصحابة والتابعين وقد قال بالوضع جمهور الائمة الذين هم اتباع
التابعين وعندهم أخذوا الفقه منهم تلقوا السنن والاحكام أفرا وأعمل أشياخهم
التابعين مستمر آ على الارسال ثم اتفقا على مخالفتهم وكتبا نقل ذلك عنهم وكيف
تقبل أيضا وهذا مالك يقول بالقبض يذكره في موطنه ولا ينبه على أن العمل كان على
خلافه كما فعل في غيره وينقله عنه عدد التواتر من أصحابه أفراى مالك عمل أشياخه
التابعين مستمرا على الارسال ثم خالفهم وقال بالوضع حتى نقله عنه جمهور
أصحابه أهم يستمر ذلك العمل على الارسال إلا بعد أن قال بالوضع ورواه عنه
جمهور أصحابه وتفرقوا في البلدان ودونوه في مصنفاتهم ثم بعد ذلك استمر
عمل التابعين على الارسال ودل على نسخ أحاديث وضع اليمين على الشمال أم
كان ماذا من هذه الاحتمالات التي لا يقو لها عاقل فضلا عن فاضل وإذا كانت
أحاديث الوضع منسوخة كما يراه الفاضل عليش فكيف قرر في شرحه على
المنحصر أن الوضع سنة في الفريضة إذا لم يقصد به الاعتماد وقصدت به السنة

أو لم يقصد به شيء. وجعل هذا هو المعتمد من المذهب وكيف ساغ له اعتماد
شيء يعتقد أنه منسوخ في الشريعة مرفوع حكمه والعمل به فهذا من التهور المسقط
عن درجة الاعتبار وقبول ما يذكره صاحبه أو ينقله من الاخبار .

(فصل) وأما استناد المنعصب إلى حديث وائل في بحيته الثاني وقوله
لأنهم كانوا يحركون أيديهم تحت الثياب فقد قدمنا أواخر الكلام على حديث
وائل أن هذا من تعمد كذب المنعصب على أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وأنه رأى في سنن أبى داود عقب الرواية التي ذكرها رواية أخرى تبين المراد
وهي قوله ثم جئت في الشتاء فرأيت أصحابه يرفعون أيديهم من تحت الثياب
وأن البيهقي ترجم على هذا الحديث بباب رفع اليدين في الثوب وبسطنا ذلك
هناك وقلنا إن هذا الفهم السخيف الذي فهمه المنعصب يحل عنه كل مسلم
يقدر فضيل الصحابة أن يعتقد فيهم أنهم كانوا يعشون في الصلاة خلف النبي
صلى الله عليه وآله وسلم لأن وائلا نسب ذلك إلى جميعهم لا إلى واحد منهم فارجع
إليه فإنه مهم والله التوفيق .

(فصل) وإذا تقرر بطلان ما يتعلق به في نسخ الوضع فاعلم أن ادعاه باطل
أيضا من وجوه .

(الوجه الاول) أنها دعوى لا دلائل عليها وكل ما كان كذلك فهو باطل فادعاه النسخ
باطل ثم لو كان شيء من الدعاوى مقبولا بغير دليل لسكان ادعاه النسخ على الخصوص
غير مقبول لما عرفت من تأديته إلى إبطال الشريعة من أصلها ولذلك لم يقبله
علماء الاصول حتى من الصحابي مالم ينقله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أو يبين وجه النسخ عنده حتى ينظر فيه لاحتمال أن يكون قال ذلك عن اجتهاد
أخطأ فيه فقد ظن قوم في أشياء أنها فلسفة وليست هي من بابها كما نص عليه
الغزالي في المستصنى والامام الرازي في المحصول والتاج السبكي في جمع الجامع
وغيرهم على تفاصيل وفروق ذكروها فاذا كان ادعاه النسخ من الصحابي الذي

شاهد الوحى وحضر السابق واللاحق من أقواله صلى الله عليه وآله وسلم وأفعاله غير مقبول إلا بدليل فما بالك بادعائه من رجل فى القرن الثالث عشر من غير برهان ولا دليل

(الوجه الثانى) أن النسخ هو بيان انتهاء مدة العمل الذى سبق فى علم الله عز وجل أنه سيحيانا عنه إلى غيره فى وقت آخر فإذا جاء ذلك الوقت بين لنا ما كان مستورا عنا من النقل عن ذلك العمل إلى غيره وهذا لا يتصور فى وضع اليمين على الشمال لأنه ورد عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أن الله يحبه وأنه من أخلاق النبوة كما سبق وما كان كذلك فلا ينتهى مدة العمل به بل بإخباره صلى الله عليه وآله وسلم أنه محبب لله تعالى وأنه امر به جميع الانبياء والمرسلين علمنا أنه مطلوب على الدوام .

(الوجه الثالث) أن هذا من الاخبار والاخبار التى من هذا القبيل لا يدخلها نسخ كما تقرر فى الاصول لاخبار النبى صلى الله عليه وآله وسلم أن الله يحب وضع اليمين على الشمال ونسخه يقتضى خلاف هذا الخبر وأنه غير محبوب والخلف فى خبر الصادق محال .

(الوجه الرابع) أنه ورد عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم ما هو صريح فى أن هذه السنة غير منسوخة وذلك فيما أخرجه أبو نعيم فى ترجمة أويس القرنى من الحلية قال حدثنا أبى ثناء حامد بن محمود ثنا سلمة بن شبيب ثنا الوليد بن اسماعيل الحرانى ثنا محمد بن إبراهيم بن عبيد حدثنى مجالد بن يزيد عن نوفل بن عبد الله عن الضحاك بن مزاحم عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذكر يوما وصف الضعفاء المغلوبين أهل الجنة فقالوا يا رسول الله كيف لنا برجل منهم قال ذاك أويس القرنى قالوا وما أويس القرنى قال أشهل ذر صهوبة بعيد ما بين المنكبين معتدل القامة آدم شديد الأدمة ضارب بذقنه إلى صدره رام يبصره إلى موضع سجوده واضع يمينه على شماله يتلو القرآن يبكى على

نفسه ذو طمرين لا يؤبه له متزر بأزار صوف ورداء صوف مجهول فى أهل الأرض معروف فى السماء لو أقسم على الله لأبر قسمه ألا وإن تحت منكبه الأيسر لمعة يبضاء ألا وإنه إذا كان يوم القيامة قيل للعباد ادخلوا الجنة ويقال لاؤيس قف فاشفع فيشفعه الله فى مثل عدد ربيعة ومضر ياعمر وياعلى إذا أتيا لقيتاه فاطلبا إليه أن يستغفر لكما يغفر الله لكما الحديث . فهذا وصف النبى صلى الله عليه وآله وسلم لاؤيس القرنى من بعده بأن يضع يمينه على شماله فلو كان منسوخا لما فعله ولما ذكره النبى صلى الله عليه وآله وسلم من صفاته الحمودة ولو فرضنا أن ذلك كان سيصدر من أويس عن جهل منه بنسخه وأن النبى صلى الله عليه وآله وسلم وصفه بما هو عليه ولو من الصفات المخالفة للشرع لاؤيس القرنى صلى الله عليه وآله وسلم عمر وعليهما علم أنهما سيجتمعان به أن يخبراه بنسخ وضع اليمين على الشمال كما أمرهما أن يطلبها منه الاستغفار فلما لم يفعل ذلك دل على أن هذا الفعل غير منسوخ .

(الوجه الخامس) أن أصحاب النبى صلى الله عليه وآله وسلم قد اتفقوا على الوضع ولم ينقل عن أحد منهم فيه خلاف إلا ما نقل عن عبد الله بن الزبير وحده وقد رجع عنه حين بلغه حديث الوضع ثم رواه وأخبر أنه من السنة ومحال أن يغيب حكم من أحكام الشريعة عن جميع الصحابة فلا يعرفه منهم أحد لأن الله تعالى أخبر أنه تكفل بحفظ شريعة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم وأنه لا يضيع منها شيء ولو غاب شيء من أحكامها عن جميع الصحابة ثبت ضياعه لأنه لا سبيل إلى وصوله لمن بعدهم إلا من طريقهم فإذا لم يعرفه جميعهم فقد ضاع والخلف فى خبره سبحانه وتعالى محال .

(فصل) وقد استشعر المنعصب بابعاده فى المقال وإغرابه بدعوى المحال فأراد أن يتدارك ذلك فقال وما ذكر من نسخ القبض بعمل أهل المدينة وغيره من الأحاديث الدالة عليه ليس المراد به النسخ المتعارف عند أهل

الأصول الذي هو رفع الحكم الثابت بطريقتي الحكم اللاحق المضاد له مع تراخيه عنه حتى يحتاج إلى التصريح بالنسخ النسخ وانما المراد به نسخ الاجتهاد وهو عبارة عن تضعيف المجتهد وما عارضه عنده معارض قوى في اجتهاده وإن كان المضعف عنده صحيحا في نفسه كما عزاه صاحب التقرير في بحث مفهوم المخالفة لابن الهمام فانه قال الحكم بالضعف والصحة إنما هو في الظاهر أما في نفس الأمر فيجوز صحة ما حكم بضعفه ظاهرا فان كل موضع تعارض فيه دليلان فرجح المجتهد أحدهما يلزم بالضرورة القول بمنسوخة الآخر وإلا كان تاركا لدليل صحيح عن الشارع وهذا النسخ الذي هو الاجتهادى غير خاص بالامام مالك بل هو معمول به عند جميع الائمة فقد مر لك في المقدمة قول ابن عبد البر في العلم ما أعلم أحدا من ادل العلم إلا وله تأويل في آية أو مذهب في سنة رد من أجل ذلك المذهب سنة أخرى بتأويل سائغ أو ادعاء نسخ ومثله للقرافي في تنقيحه وقد قال الحنفية بهذا في حديث خمس رضعات وحديث ولوغ الكلب في الإناث اهـ

أقول وهذا الكلام باطل عقلا وشرعا وفيه من التضارب والتناقض مالا يحتمل أن ينطق به عاقل فان المنعصب استدل على نسخ أحاديث القبض بأدلة النسخ المتعارف فاستدل بحديث أبي حميد في عشرة من أصحابه وقال كون الصحابي الراوى لحديث القبض الذي هو سهل بن سعد حاضر في الجماعة المقربين لأبي حميد مقرا له معهم بأنه هو أعلمهم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دليل واضح على نسخ حديث القبض لأنه لو لم يعلم بنسخه ما صدق أبا حميد ورد عليه تركه قال وهذا إذا رجعنا إلى النسخ كما هو الحق واستدل أيضاً بحديث وائل وقوله ثم جئت بعد ذلك فوجدتهم يحركون أيديهم من تحت الثياب قال فهذه الزيادة دالة دلالة واضحة على نسخ ما رواه في المرة الاولى من القبض واستدل أيضا بقول ابن سيرين إنما فعل ذلك من أجل الدم الذي تحرف

عليه باقظ الدم وبمرسل الحسن كافي انظر الى أخبار بني اسرائيل واضع أيانهم على شئائهم في الصلاة قال وهذا دل على ذن ونسخه وأن هذا والمتأخر من أمره وهو عين النسخ واستدل أيضا بما ورد عن ابن الزبير أنه كان يرسل مع أنه روى القبض ثم قال وإذا ثبت عنه أنه كان يرسل في صلاته مع شهادة ابن عباس له أن صلاته هي صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم دل على أنه عليه الصلاة والسلام كان يرسل في الصلاة فيكون هذا دالا على النسخ فهذه الأدلة التي ذكرها هي دليل النسخ المتعارف الذي هو رفع الحكم الثابت لأنه أبان بها أن الإرسال هو آخر فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم بعد هذه الأدلة الصريحة القاطعة على حسب تليفقه وتزويره رجع الى أن المراد بالنسخ المدعى نسخ الاجتهاد لا النسخ المتعارف وأنه لا يحتاج مع ادعاء نسخ الاجتهاد الى إقامة الدليل الدال على النسخ فهذا التناقض العجيب والتكاذب والاضطراب دليل على ما قدمنا من أنه ادعى مالا يعتقد وقوعه من نسخ هذه الاحاديث كما ادعى مالا يعتقد أيضا من ضعفها وإنما الذي ذكره من الطعن ودلائل النسخ مجرد تلاعب منه بشرع الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم .

ثم ان هذا الكذب الذي افتراه أيضا وسماه نسخ الاجتهاد لا يعرف من مسلم اعتقاده ولا من عاقل النطق به فان النص إما أن يكون منسوخا وإما أن يكون محكما ولا واسطة بينهما أصلا والمنسوخ هو ما رفع حكمه والتكليف به من الشارع لا من غيره كائنا من كان ومن اعتقد أن غير الشارع ينسخ حكما فهو كافر حلال الدم باجماع المسلمين غير أن للنسخ شروطا وعلامات يعرف بها بعضها مجتمع عليه وبعضها مختلف فيه بين العلماء فيرى بعضهم أن وجوده دال على النسخ فيثبت به ويعتقد منسوخية الدليل من أجله ويرى الآخر أنه لا يدل عليه فلا يقول بمنسوخية الدليل معه ويرى أنه محكم ثم مع ذلك قد

لا يقول به لصوارف أخرى ككونه ضعيفا أو معارضا بالقطعي أو ما هو أقوى منه ولو آحادا مثله أو مخصوصا أو مقيدا أو مجعلا أو مؤولا أو غير ذلك مما هو معروف عند أهله لا بكونه منسوخا فان الاحاديث التي لم يأخذ بها العلماء على الاجتماع والانفراد تبلغ المئين وما قيل بنسخه منها لا يبلغ الخمسين أما ما أجمع على نسخه فلا يبلغ العشرة فلو كان كل حديث تركه إمام لزم القول بنسخه لكان نصف الشريعة منسوخا وللزم منه أيضا المحال وهو أن تكون تلك الاحاديث منسوخة وقت كونها محكمة إذ ما من حديث تركه إمام أو أئمة إلا وأخذ به آخرون فعلى مذهب التاركين يكون منسوخا وعلى مذهب الآخذين به يكون محكما وهذا من أبطل الباطل وأحل المحال ثم مادعاه أيضا من أن النسخ الاجتهادي ليس معمولا به عند مالك وحده وأنه مذهب جميع الأئمة وأستد ذلك إلى ابن عبد البر والقرافي هو كذب على مالك وعلى الأئمة وعلى ابن عبد البر والقرافي وعلى جميع المسلمين والعجب أنه يزعم استخراج هذا النسخ الاجتهادي من التقرير الذي هو من أصول الحنفية ثم يجعله أصل مذهب مالك ويعزوه إلى غيره من الأئمة على سبيل الموافقة كان مالك هو الذي نص عليه أو وجد منصوفا عليه في أصول مذهبه فما أعظم تهوور هذا الرجل وأشد غفلة أو تغافله وكلام ابن عبد البر الذي زعم أنه يدل على قول جميع الأئمة بالنسخ الاجتهادي هو ما ذكره في باب ذم الرأي وإبطال القول به في دين الله من كتاب العلم له بعد أن حكى عن الليث ابن سعد أنه قال أحصيت على مالك بن أنس سبعين مسألة كلها مخالفة لسنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم مما قال مالك فيها برأيه ولقد كتب إليه في ذلك قال ابن عبد البر ليس لأحد من علماء الأئمة يثبت حديثا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم يردده دون ادعاء نسخ عليه بأثر مثله أو إجماع أو بعمل يجب على أصله الاتقياء إليه أو طعن في سنده ولو فعل ذلك أحد سقطت عدالته فضلا عن أن يتخذ إماما ولزمه إثم الفسق هذا كلام ابن عبد

البر

البر بحروفه وهو قول جميع العلماء لابن عبد البر وحده بل العلماء كلهم يعتقدون أنه لا يجوز لأحد من الناس أن يرد حديثا ثابتا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا بالأمر التي ذكرها ابن عبد البر وأن منها دعاه النسخ بأثر مثله أو إجماع على نسخة كما هو مقرر في طرق معرفة النسخ وثبوته عند أهل الأصول وأما كون الحديث يصح عند إمام ولا يقوم عنده دليل على نسخه من حديث مثله أو إجماع متيقن ثم يقول بنسخه من قبل اجتهاده فهذا لم يقل به مسلم ومن قاله فهو فاسق أو كافر كما قدمناه وكما نص عليه أيضا ابن عبد البر وليس في كلامه كما ترى الإشارة إلى هذا النسخ الاجتهادي ونسبته إلى جميع الأئمة فضلا عن التصريح به واعلم أن المتعصب لم يستعن على نسبه هذا لابن عبد البر إلا بحذف مالا يساعده عليه من كلامه فانه أحوال هنا على كلام ابن عبد البر السابق له في المقدمة ونص ما نقله عنه في المقدمة هو قوله ليس أحسن علماء الأئمة يثبت عنده حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء ثم يرده إلا بادعاء نسخ أو معارضة أثر غيره أو إجماع فابن عبد البر قال بادعاء نسخ بأثر مثله أو إجماع يعني أن الإمام يدعى نسخ الحديث مستندا في دعواه إلى حديث آخر أو إجماع يدلان على النسخ والمتعصب حذف قول ابن عبد البر بأثر مثله وزاد هو من عنده أو معارضة أثر غيره ليفيد كلام ابن عبد البر أن الإمام قد يدعى النسخ بغير دليل يدل عليه من أثر أو إجماع متيقن ويجمع ل مجرد المعارضة نسخا ويسميه بالنسخ الاجتهادي فانظر إلى هذا الرجل ما أقل حياؤه واجراؤه على الكذب وأشد خيائته في العلم مع منافاة الثلاثة الإيمان فقد أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن لا إيمان لمن لا حياء له ولا إيمان لمن لا أمانة له وإن الكذب مجانب للإيمان وقال الله تعالى (إنما يفترى الكذب الذين لا يؤمنون بآيات الله) وفي الصحيح آية المنافق ثلاث وإن صام وصلى وزعم

أنه مسلم اذا حدث كذب واذا وعد اخلف واذا أوتمن خان وفي الحديث تناصحوا في العلم ولا يكتم بمضكم بعضاً فان خيانة في العلم أشد من خيانة في المال ففسال الله السلامة والعافية من مضلات الهوى وفتن العصية بجاء خبر خلقه بن صلى الله عليه وآله وسلم آمين .

(فصل) وقد أذكرني هذا ما سبق من خياناته في النقول وعدم أمانته فيها فخشيت أن يكون قد كذب على الشيخ عlish وخان فيما نقله عنه فرجعت الى الفتاوى فاذا الامر كما ظننت وكنت والله متعجبا من صدور مثل ذلك التهور من الشيخ عlish فاذا هو قال مانصه رواية ابن القاسم في المدونة عن مالك المقدمة على غيرها كراهيته فيها مطلقا لكونه منسوخا واقتصر عليها في المختصر وصدر بها ابن عرفة وهذا يفيد اعتمادها لها ونص المدونة كره مالك وضع اليمنى على اليسرى في الفريضة وقال لا أعرفه في الفريضة اه ومعنى قوله لا أعرفه لا أعرف جريان العمل من الصحابة والتابعين واتباع التابعين في الفريضة والذي أعرف جريان عملهم به فيها إنما هو السدل وقد أخرج الامام حديث القبض في موطنه ومنه نقله الشيخان فلا جاز ان يقال أنهم لم يبالغوا ولا أن يقال عدل عنه لجرد هوى نفسه لانهقاد الاجماع على تنزهه عن ذلك من التابعين الذين هم خير القرون وحلمهم حديث عالم المدينة عليه ومن اتباع التابعين كذلك ومن بعدهم الى هذا الحين فلم يبق إلا أنه ثبت عنده نسخه بعمل الصحابة والتابعين واتباع التابعين بال دل اذ لا يمكن جعلهم آخر أمرى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا مخالفتهم له وحيداً فلا اشكال في كراهته في الفرض التي رواها ابن القاسم في المدونة ولا قوله لا أعرفه مع صحة الحديث به فيها وتخريجه في الموطأ ولا حاجة الى التأويلات والاجوبة التي تكلفها شراح المدونة ولا يظهر قول جماعة من شراح المختصر محيل الكراهة ان قصد به الاستناد فان قصد به الاقتداء برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا يكره

وان تبعهم العدوى واقتصر عليه في المجموع اه فهذا نص عlish في الفتاوى فأين مانقله المتعصب عنه من قوله اعلم ان سدل اليدنين في الصلاة ثابت في السنة فعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأمر به باجماع المسلمين الى آخر ما افتراه فان هذا كذب صراح على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعلى عlish وعلى المسلمين باجماع المسلمين فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ماسدل ولا أمر به ولا نقل عنه ذلك أحد من المسلمين ولا قاله عlish فيما رأيته من فتاويه وأما ما وقع في هذا الكلام من الفهور والفساد فقد أوضحنا بطلان جميعه فيما سبق من كتابنا هذا إلا ما لا ضرر فيه ولا تنافق بموضوع المسألة فأتى أعرضت عنه خوف الاطالة مع ظهوره لاهل العلم وبالله التوفيق .

(فصل) قال المتعصب ومن المعجب قول الترمذى رحمه الله تعالى في جامعه والعمل على القبض عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين ومن بعدهم يرون أن يضع الرجل يمينه على شماله في الصلاة اه فليقل لنا لمن هذا العمل فالعمل مر لك إيضاح أن المراد عمل الصحابة والتابعين في المدينة المنورة خاصة وان لا يمكن توفر شروطه في غيرها والتزمى من ترمذ وتزمذ لم يدخلها صحابي قطعا ولا تابعي على الظاهر فلا يتصور أن يكون لها عمل من الصحابة والتابعين والتزمى أيضا صغير السن لم يدرك التابعين ولا تابعيهم وأقل ما يروى به عن مالك واسطة أو وسطان وقد يروى عنه بثلاث لانه من أصحاب البخارى والبخارى يروى عن مالك بواسطتين فكيف ساغ له مع هذا ان يقول عليه العمل ، ولو فرغنا أنه أدرك أحد من تابعي التابعين تقريرا فإدا وأنه رآه يقبض ماساغ له أن يقول ذلك لما مر لك قريبا من المراد بالعمل واذا قلنا انه استند في قوله الى الفقل عن بعض العلماء فهذا أيضا لا يسوغ له ذلك لان أجل علماء تابعي التابعين وأعلمهم بالمدينة وهو الملقب بامام دار الهجرة وعالم المدينة الامام مالك وهو قد قال فيما رواه

عنه ابن القاسم الذي هو أجل أصحابه في المدونة التي هي أعمد كتبه وآخرها لما سئل عن القبض لأعرفه وأكرهه في الفرض فهل يمكن أن يكون عليه عمل التابعين ولا يعرفه مالك ويعرفه الترمذي الذي لم يدرك مالكا ولا أحدا من كبار أصحابه الساكن بترمذ في عراق العجم وهل لقول مالك لا أعرفه مع أنه روى حديثه في الموطأ معنى غير أنه لم يكن عليه أهل المدينة الذين أدركهم وأيضا الكوفة والبصرة أقرب إلى المدينة من ترمذ وأكثر منها علماء وقد دخلها كثير من الصحابة والتابعين والحسن البصري ومحمد بن سيرين وسعيد بن جبيرة وإبراهيم من المدنيين وكلهم من التابعين والاولان من كبارهم وهم جميعا يرسلون ولا يقبضون فكيف يكون عليه عمل الصحابة ويتركونه مع علمهم بأن عليه عملهم وكيف يخفى عليهم مع مشاهدتهم لهم وممارستهم لهم والاخذ عنهم ويعلمه الترمذي مع صغر سنه وبعد داره فقوله هذا عجيب وأعجب منه اصغاء العلماء له والتفاتهم عليه ونقلهم له وكيف يخفى عليهم ما بيناه وأوضحناه من خطئه اهـ

أقول بل العجب العجيب والامر المضحك الغريب هو جنون هذا الرجل وبلاذته وسخافته عقله وغباوته فانه لم يسمع بمثل هذا الهذيان بل ولا في امكان سخيف ولو اجتهد أن يأتي بما يماثله أو يقاربه وليت شعري كيف بلغه وهو في صحراء شقيط دين النبي صلى الله عليه وآله وسلم وشرعه الذي بعث به في الحجاز وفقه مالك الذي كان بالمدينة فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه ومالكا وأصحابه لم يدخل أحد منهم شقيطا ولا وصل شقيط في ذلك العصر إلى الحجاز وكيف بلغ حفاظ الاندلس وأئمتهم شرع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعمل صحابته واجماعهم الدين لم يدخل أحد منهم الاندلس ولا ذهب أحد من الاندلسيين اليهم وكيف بلغ الأئمة المتفرقين في الاقطار عمل جميع المسلمين بمشارك الارض ومغارها حتى ساغ لهم حكاية الاجماع في المسائل المتعددة

الكثيرة بل وكيف بلغ مالكا وهو بجانب قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم سنته وكلامه وقد ولد بعد وفاته صلى الله عليه وآله وسلم بنحو تسعين سنة فان البعد الزماني أبعد من المسكاني لامكان ارتفاع الشأني بالسفر والتنقل بخلاف البعد الزماني فان ارتفاعه محال وإذا فلا خصوصية للترمذي بتوجيه هذا الاعتراض والتكذيب بل كل عمل واجماع يحكيه غيره كالك والشافعي وأحمد والاوزاعي واسحاق وابن جرير ومحمد بن نصر وابن خزيمة والطحاوي وابن المنذر والبيهقي وابن عبد البر وابن حزم وابن قدامة وابن رشد والباقي وابن العربي وعياض والنواوي وأمثالهم من العلماء يرد بمثل ماردبه حكاية الترمذي لعمل الصحابة والتابعين فان كثيرا من هؤلاء الأئمة لم يخرجوا من بلادهم ومن خرج منهم فلم يطف الدنيا بأمرها ولا اجتمع بكل عالم أو جده الله في عصره فضلا عن قبله ونزقى بهذا إلى تكذيب كل من روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حديثا لم يدركه وبعدت عنه داره وزمانه ونقول لمثل أحمد والبخاري ومسلم وأصحاب الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم من أين لكم بهذه الاحاديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذي ولدتم بعد انتقاله إلى الرفيق الاعلى بمئات من السنين والذي بينتكم وبين مدينته آلفاً مؤلفاً من الفراسخ والاميال ونقول لعلماء اللغة والعربية الذين كانوا ببلاد العجم وهم أئمتها واعلامها من أين لكم بلغات العرب ودقائقها وأنتم عجميو الاصل واللسان والدار ولم يرحل أحد منكم إلى بلاد العرب ولا سمع منهم بل ولا هو في عصرهم ونقول لعلماء السير والمغازي والتاريخ وأخبار الناس من أين لكم بحكاية هذه الوقائع والغزوات والفتوحات والحروب التي لم تحضروها أنتم ولا آباؤكم ولا آبائهم وأجدادهم ولم تكن في أوطانكم ولا رحلتكم إلى البلاد التي وقعت فيها وإذا نحن قد آتينا على جميع العلوم والشرائع في جميع الملل والاديان بالافساد والابطال أفيمكن لسخيف أو مجنون أن ينطق بمثل هذا كلا والله إني لا تحدى كل عالم بالتاريخ وإيام الناس وأخبار

السخفاء والحقى والمجانين أن يأتي عن واحد منهم بمثل هذه السخافة والهذيان المؤدى بصحيح النظر فيه الى ابطال جميع الشرائع والاديان من كل أمة وفي كل عصر وزمان وأعجب من هذا كله أنه كذب الترمذى الحافظ الذى كان ينقل عن كل عالم من الصحابة والتابعين وأتباعهم أحكامهم وأفعاله وأقواله ولو كلمة واحدة مثل لا أؤمن بالاسانيد المتصلة المتعددة بأنه كان في ترمذ وأنه لم يدرك الصحابة والتابعين ويتعجب من الامة في موافقتها له على ذلك ثم ثبت هو أن عمل أهل المدينة كان على الارسال باحتمال ابداه بمصر في القرن التاسع التاتى الذى لو أراد إسناد قول واحد عن صحابى واحد أو تابعى واحد لأعجزه ذلك ولكن محالا في حقه الامن طريق الترمذى وأقرانه فضلا عن ان ينقل باسانيده عن جميع فقهاء المدينة الذين كانوا في المائة الاولى ما يخالف الذى حكاه عنهم الترمذى الذى أدرك أصحابهم وأصحاب أصحابهم فن مثل هذه الوقاحة والسخافة فليتعجب المتعجبون لامن قول الترمذى إن عمل الصحابة والتابعين كان على وضع اليمين على الشمال ولا من موافقة العلماء له على ذلك المقال وبعد هذا أذكر لك طريق حكاية الترمذى لعمل الصحابة والتابعين وذلك من وجوه .

(الوجه الأول) أن الترمذى أخذ السنن والآثار عن جماعة منهم قتيبة بن سعيد وهناد بن السرى وأبو مصعب أحمد بن أبي بكر المذنبى وإبراهيم بن عبد الله الهروى وإسماعيل بن موسى السدى وسويد بن نصر وعلى بن حجر السعدى ومحمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب وعبد الله بن معاوية الجمحى وإسحاق بن موسى الانصارى ومحمود بن غيلان ومحمد بن بشار وسعيد بن عبد الرحمن الخزومى ومحمد بن المثنى ومحمد بن أبي عمر المكي وقيصة وأبو كريب محمد بن العلاء وأحمد بن بكار الدمشقى ونصر بن على الجهضمى وبشر بن معاذ العقدى وعمر بن على الفلاس وعبد الله بن سعيد الأشج والحسن بن على الخلال ويحيى بن موسى وإسحاق بن منصور وعلى بن خشرم ومحمد بن منصور المكي وإبراهيم

ابن سعيد الجوهري ومحمد بن رافع وأحمد بن عبد الله السلمى وسفيان ابن وكيع ومحمد بن حميد الرازى وجعفر بن محمد بن عمران وأحمد بن منيع والحسن بن محمد الزعفرانى والفضل بن سهل الاعرج ومحمد بن عبيد المحاربى وأبو عبيدة بن أبى السفر وسوار بن عبد الله العنزى ومحمد بن عمر والسواق وعباس بن عبد العظيم العنبرى ومحمد بن عبد الاعلى والحسين بن حريث والحسن بن الصباح البزار ومحمد بن موسى البصرى ويحيى بن خلف البصرى وسعيد بن يحيى الاموى وأبو بكر بن النضر ومحمد بن سهل بن عسكر وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمى وعقبة بن مكرم والحسن بن عرفة وأحمد ابن عبد الصنى وأحمد بن عبدة الآملى ومحمد بن أبان وعبد الله بن منير المروزى والفضل بن الصباح البغدady وسلمة بن شبيب وأحمد بن ابراهيم الدورق وأحمد بن محمد بن موسى المروزى ويعقوب بن ابراهيم الدورق ومحمد بن يحيى النيسابورى وعبد الله بن عبد الله الخزاعى ومحمد بن معشر والحسن بن أبى بكر المروزى وهارون بن اسحاق الهمداني وعبد الاعلى بن واصل ويحيى بن أكرم وعلى بن سعيد الكندى وإسحاق بن ابراهيم بن حبيب ومحمد بن رافع النيسابورى وصالح بن عبد الله الترمذى ويوسف بن عيسى المروزى وعبد الوارث بن عبيد الله المروزى ومحمد بن اسحاق البغدady وإسحاق بن منصور الكوسج وعلى بن عيسى بن يزيد وسليمان بن سالم المصاحفى وعبد الله بن الصباح وحيد بن مسعدة البصرى وعباد بن يعقوب الكوفى ومسلم بن عمرو المدينى وعبد الوهاب بن عبد الحكم وهارون بن عبد الله البزار وهشام بن يونس الكوفى ومحمد بن حاتم البغدady وموسى بن عبد الرحمن الكندى فى أمم سواهم .

(فصل) وأخذ هؤلاء عن جماعة منهم مالك وسفيان بن عيينة وعبد الرحمن ابن أبى الزناد وهشيم وإسماعيل بن عاية وعيسى بن يونس وإبراهيم بن سعد وعمر ابن شاكر والوليد بن مسام وجريز بن عبد الحميد وعبد الرزاق والطالسى وعبد

الرحمن بن مهدي ويحيى القطان وجعفر بن عون وأبو ضمرة والوافدي ويزيد
ابن زريع وأبو بكر بن عياش وابن أبي تخازم وحامد بن زيد وحامد بن سلمة
وفضيل بن عياض ومحمد بن أيمن وحفص بن غياث ويزيد بن هارون وعبد
الله بن المبارك واسحاق بن يوسف وأبو معاوية ومعتز بن سليمان وإبراهيم
ابن عبد العزيز بن أبي مخزومة وأيوب بن واقد ويحيى بن آدم وزيد بن
الحباب ومعاذ بن هشام ويعلى بن عبيد ووكيعة بن الجراح ومروان بن معاوية
وعبد الوهاب الخفاف وعبد الوهاب الثقفي والامام الشافعي ومحمد بن عبد الله
الأنصاري وروح بن عبادة والفضل بن موسى السنان وسعيد بن سالم
القداح وعبد العزيز الدراوردي وعبد الله بن إدريس وإسماعيل بن عياش وخلف
ابن خليفة والمبارك بن سعيد الثوري وسفيان الثوري وعبد السلام بن حرب
ومجلى بن منصور وزباد البكائي وأبو عصمة وعبد الكبير بن دينار
وعبد الله بن الوليد العدني وعبد الله بن سوار الغزالي ويحيى بن سعيد بن أبان
ومسلم بن خالد الزنجي وعبد الله بن جعفر الرقي ومروان بن محمد الطاطري
وعبد الله بن إبراهيم الغفاري وشريك النخعي وفرج بن فضالة وأبو يوسف
القاضي وعمر بن هارون البلخي ومهدي بن ميمون وعبد الله بن الأجلح وسعيد
ابن عمر الضبي وهاشم بن القاسم الأسدي والحسن بن حبيب ومعروف
الخطاط وكثير بن سليم وعبد العزيز بن المختار وعبد الله بن طه في أمم
لا يحصون.

(فصل) وأدرک بعض هؤلاء بعض الصحابة وروی أكثرهم عن
التابعين وبعضهم عن كبار التابعين منهم عبد العزيز بن صهيب وسليمان
التيمي وحيد الطويل وعاصم الأحول وأيوب السختياني وابن عون وأبو
التياح وصالح بن كيسان وسعد بن إبراهيم والزهرى وهشام بن عروة
وصفوان بن سليم والاعمش وعبد الملك بن عيسى وأبو اسحاق الشيباني ويحيى

ابن سعيد الأنصاري وعمار بن القعقاع وعبد العزيز بن رفيع وعطاء
ابن السائب وطلق بن معاوية بن مالك وأشعث الحداني وأبو مالك
الاشجعي وعبيد الله بن عمرو ومصعب بن سليم وعمر بن ذر وثابت
البناني وأنس بن سيرين وقادة وعبد الملك بن أبي مخزومة وعثمان بن حكيم
ومطر وإسماعيل بن أبي خالد ومحمد بن زياد الالهي وضمضم بن زرعة وعبد
الرحيم بن جبير وشرحبيل بن مسلم وزيد بن أسلم وأبو بكر بن أبي مریم
وثور بن يزيد وحبيب بن صالح وموسى بن عقبة وسهيل بن أبي صالح وعمر
ابن دينار ومجالد والعوام بن حوشب وأبو الزبير وهشام بن حسان ومنصور
ابن زاذان وحسين المعلم ويونس بن أبي اسحاق ونعيم بن عبد الله المجهري ونافع
مولى ابن عمر وأبو الزناد وسعيد بن أبي سعيد المقبري وأبو حازم سلمة بن
دينار وصالح بن كيسان ومحمد بن المنكدر وعبد الله بن دينار والعلاء بن عبد
الرحمن وجعفر بن محمد وحيد بن قيس المكي وطلحة بن عبد الملك الأيلي وأبو
اسحاق السبيعي وسالم أبو النضر واسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة وأبان بن
تغلب وعاصم بن بهدلة وعبد الكريم بن أمية وعلي بن زيد بن جذعان ومغيرة
ابن مقسم وعكرمة بن أبي عمار وإسماعيل السدي في آخرين.

(فصل) وأكثر هؤلاء أخذ عن الصحابة وكبار التابعين الآخذين عن
كبار الصحابة الذين حكى الترمذي عنهم العمل المذکور فلا ينكر حكايته لعمل
الصحابة والتابعين مع قربه منهم وشدة اتصاله بهم من هذه الطرق الكثيرة إلا في
جاهل أو عنده معلوم البصيرة.

(الوجه الثاني) أن الترمذي ولد سنة تسع ومائتين ورحل وطوف البلاد
وأخذ عن خلق بالبصرة والكوفة وواسط والري وخراسان والعراق والحجاز
وجاهلهم من تابعي أتباع التابعين وفيهم نزر قليل من أتباع التابعين وشاهد عملهم
المأخوذ عنهم قبلهم كما تلقى ذلك أيضا سمعا ورواية عنهم ودخل المدينة المنورة
(٤٣ - متون)

ورأى أهلها وشاهد عملهم وأخذ عنهم فحكى ما شهدته من عملهم وسمعه من أخبارهم وآثارهم .

(الوجه الثالث) انه حكى هذا العمل في جامعه وقد نقل عنه أبو علي منصور بن عبد الله الخالدي أنه قال صنعت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به فلو لم يكن عملهم وعمل من قبلهم على ما حكاها عنهم لا عترضوه في ذلك وعرفوه أن الأمر بخلافه ولو حصل ذلك لرجع عن حكايته لاتفاق الأئمة على ثقته وعدالته وديانته وأمانته فلما لم يحصل دل على أنه صادق فيما حكاها عنهم وأن من أدركهم متفقون معه على حكايته ذلك عن قبلهم من التابعين والصحابة بأقاربهم له على ذلك .

(الوجه الرابع) أنه نسب هذا العمل إلى الصحابة والتابعين ومن بعدهم في الذين بعدهم الأئمة المتبوعون وأصحاب المذاهب المجتهدون وقد قال في آخر جامعه في أول كتاب العلل منه ما لفظه وما ذكرنا في هذا الكتاب من اختيار الفقهاء فما كان فيه من قول سفيان الثوري فأكثره ما حدثنا به محمد بن عثمان السكوني ثنا عبيد الله بن موسى عن سفيان ومنه ما حدثني به أبو الفضل مكتوم بن العباس الترمذي حدثنا محمد بن يوسف الغريابي عن سفيان وما كان من قوله مالك بن أنس فأكثره ما حدثنا به إسحاق بن موسى الأنصاري ثنا معمر بن عيسى القرظي عن مالك بن أنس وما كان فيه من أبواب الصرم فأخبرنا به أبو معصب المدني عن مالك بن أنس وبعض كلام مالك ما أخبرنا به موسى بن حزام أخبرنا عبد الله بن مسامة القعيني عن مالك بن أنس وما كان فيه من قول ابن المبارك فهو ملحد ثنا به أحمد بن عبدة الاقل عن أصحاب ابن المبارك عنه ومنه ما روى عن ابن المبارك عنه ومن روى عن علي بن الحسن عن عبد الله بن المبارك ومنه ما روى عن وهب بن زبعة عن فضالة النسوي عن عبد الله بن المبارك ومنه ما روى عن حبان بن موسى عن ابن المبارك وما كان فيه من قول الشافعي فأكثره ما أخبرني به الحسن

ابن محمد الزعفراني عن الشافعي وما كان من الوضوء والصلاة حدثنا به أبو الوليد المكي عن الشافعي ومنه ما حدثنا أبو إسماعيل ثنا يوسف بن يحيى القرشي البويطي عن الشافعي وذكر فيه أشياء عن الربيع عن الشافعي وقد أجاز لنا الربيع ذلك وكتبه الينا وما كان فيه من قول أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم فهو ما أخبرنا به إسحاق بن منصور عن أحمد وإسحاق إلا في أبواب الحج والديات والحدود فاني لم أسمعه من إسحاق بن منصور أخبرني به محمد بن موسى الأصم عن إسحاق بن منصور عن أحمد وإسحاق وبعض كلام إسحاق أخبرنا به محمد بن فليح عن إسحاق قال وقد بينا هذا على وجهه في الكتاب الذي فيه المرقف اهـ .

فبين الترمذي رضي الله عنه أسانيد على جهة الاجمال الى الأئمة الذين يكثرون من نقل أقوالهم وعزو المذاهب اليهم وأشار الى أنه فصل ذلك بذكر سند كل قول ومسألة نقلا عن أحد منهم في كتابه الذي لم يقتصر فيه على المرفوع وظهر من هذا جنون المنصب فيما اعترض به عليه وبالله التوفيق .

(الوجه الخامس) ان الترمذي لو تأخر به الزمان عن ادراك أحد من أتباع تابعي التابعين وعن إمكان نقل أقوالهم ومذاهبهم بالأسانيد كما تأخر بغيره من حفاظ المائة السابعة واثمناة فعاقدتهم عن ذلك لما ساغ لعاقل رد حكايته عمل الصحابة والتابعين على شيء مع ما يعلمه من عظيم حفظه وكثرة حديثه وسعة روايته فهو لا الحفظ الذي هم دونه في الحفظ وسعة الرواية وكثرة الاطلاع مع بعد أوطانهم وتأخر زمانهم يحكون إجماع العلماء من عصر الصحابة والتابعين الى عصرهم فيقبله منهم العلماء ويعتمدون عليه ويحتجون بثبوته وهذا أبو عمر ابن عبد البر وأبو محمد بن حزم من حفاظ الاندلس في القرن الخامس ولم يارحوا وطنهما ولا يتيسرت الي غيرهم رحلاتهما قد كثرا من نقل الاجماع وحكايته في عالم يسبقهما أحدهما اليه وكذلك من جاء بعدهم مثل الفاضل عياض وابن العربي والقرطبي والرافعي وابن قدامة والزاوي وابن تيمية والسبكي وأضرابهم يحكون في كثير من المسائل الاجماع بل ويحكيه من لم يكن له الحديث وروايته باع كاملا الحرمين والغزالي وأبي إسحاق الشيرازي والرويانى وأضرابهم من

الفقهاء فيقبله منهم العلماء ولا يردون منه الا ما وجدوا فيه خلافا يقدح في حكاية وصحة اعتقاده أمارده من أصله بالطريق التي ردها المتعصب حكاية الترمذى لعمل الصحابة والتابعين فلم يصدر من أحد حتى من الذين ادعوا استحالة الاجماع وعدم امكان حصول العلم به فضلا عن القائلين به وبامكان نقله وصحة الاحتجاج به الذين منهم جميع شيوخ المتعصب وأئمة مذهبه لانهم يعلمون أن حكاية الاجماع لا تتوقف على رحلة وسماع ولا لقاء واجتماع لاستحالة ذلك في الماضين وتعذره في المعاصرين انما العمدة في حكايته وإمكان ثبوته على سعة الحفظ وكثرة الرواية وشدة الاطلاع فاذا وجدت هذه الصفات في رجل وبالغ في التتبع والبحث والتنقيب من جميع جهات المسألة ومطالنها حتى غلب على ظنه أنه قد أحاط بكل المنقول فيها ولم يجد عن أحد خلافا ساع له حينئذ حكاية الاجماع وانه لا يوجد من أحد فيها خلاف خصوصا اذا كانت تلك المسألة قد ثبت أصلها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فانه حينئذ يزداد تأكيداً بما هو معلوم بالضرورة من وجوب طاعة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وامتنال أمره واعتقاد صحة ما أخبر به وأنه لا يظن بمسلم فضلا عن امام مخالفة الادلل أقوى أو جب العدول عنه وحيث لا دليل لعدم وجود المخالف متيقن من هذا الأصل مع ما أنضم اليه من كثرة البحث وشدة التنقيب وأما امكان اطلاع الحافظ على جميع الاقوال والروايات وعدم شذوذ شيء منها بعد البحث والتنقيب عن علمه فقد قدمنا في أول هذا الكتاب لدى تقينا لوجود حديث في الارسلان عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الدلائل عليه والبراهين على صحته ما يجب الرجوع اليه على من له رغبة في تحقيق هذه المسألة التي لم يتعرض لها في كتب الاصول أعني كيفية الحصول على الاجماع فانهم يتكلمون في إثباته وإمكان حصوله ودلائل حججه ولا يتعرضون لكييفية الحصول عليه مع أنها من أهم مسائله وأصعب مداركه .

والمقصود أن حكاية الترمذى لعمل الصحابة والتابعين من قبيل حكاية الاجماع وهى منه مبنية على كل ما ذكرناه من الوجوه على أن ما قررناه في الوجه الأخير كاف في ذلك لما علمت من تواتر هذه السنة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعدم ورود ما يعارضها عنه ولولا وجود مخالفة سعيد بن المسيب الذي لا يتعقد مع مخالفة الاجماع لحكى الترمذى اجماع الصحابة والتابعين على ذلك ولكنه عبر بعمل الصحابة والتابعين لوجود مخالفة والله أعلم .

(فصل) ومن هذا أيضا تعلم فساد طعن المتعصب في ابن القيم الحافظ المطالع الامام الذي لوجمع علم ألف ألف مثل المتعصب لكان فطرة بالنسبة الى بحر معارفه وتلومه ولو وجد في أمة من أمثال المتعصب وادعى فيهم الرسالة لا عجزهم أن يأتوا بمثل أصغر مؤلفاته فضلا عن مثل كتاب الهدى النبوى الذى أملاه من حفظه فضلا عن غيره من المؤلفات العظيمة النافعة الغريبة في بابها والمصنفات النفيسة الجامعة المطربة بجليل فوائدها وجميل تنقيحها وتهذيبها مع ما كان عليه من الصلاح والتقوى والزهد والورع والخشية لله تعالى والجد والاجتهاد في الطاعة والعبادة وقيام الليل وتلاوة القرآن قال تلميذه الامام الحافظ أبو الفرج بن رجب في طبقات الحنابلة كان رحمه الله ذا عبادة وتهجد وطول صلاة الى الغاية القصوى وتآله ولهج بالذكر وشغف بالحجة والانابة والافتقار الى الله والانكسار له والاطراح بين يديه على عتبة عبوديته لم أشاهد مثله في ذلك ولا رأيت أوسع منه علما ولا أعرف بمعاني القرآن والسنة وحقائق الايمان منه وليس بالمعصوم ولكن لم أر في معناه مثله . وكذا قال القاضى برهان الدين الزرعى ماتحت أديم السماء أوسع علما منه ومؤلفاته شاهدة بذلك ومخبرة عما هنالك فليطعن المتعصب عليه بما شاء فما يحيط بذلك إلا على نفسه ولا ينقص به إلا من قدره .

كناطح صخرة يوما لبو هنسا فلم يضرها وأوهى قرنه الاعلى

يأناطح الجبل العالى ليكله أشفق على الرأس لا تشفق على الجبل
فإن ابن القيم أعلم بكتاب الله وسنة رسوله وأعرف بمقادير العلماء وحمة الشريعة
وأنتقى الله وأورع من أن يقول مالا علم له به من ملء الارضين السبع من مثل
الذى كذب رسالة يحارب بها سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وشحنها
بالكذب عليه وعلى أصحابه وحمة شريعته وطعن بالجهل والهووى فى سنته مع
الاتيان بالمخازى والمضحكات من أنواع الجنون وأصناف الهذيان .

(فصل) وقوله فى الترمذى فليقل لنا لمن هذا العمل فالعمل قد مر لك
إيضاح أن المراد به عمل الصحابة والتابعين فى المدينة المنورة خاصة وأنه
لا يمكن توفر شروطه فى غيرها كلام لا ينطق به إلا مجتئون بلغ الغاية فى
الغباوة وبلید حاز أقصى درجة فى البلادة فإن الترمذى لم يقل دليل هذه المسألة
العمل حتى يتعقب بأن العمل الذى يصح الاحتجاج به هو عمل أهل المدينة
خاصة بل أخبر أن الوضع كان عليه عمل الصحابة والتابعين بجميع
الاقطار التى أوجدتهم الله بها فاما أن يصدق فى هذا الخبر وإما أن
يرد عليه بحجة وبرهان واما سؤاله من هذا العمل بعد إخباره بأنه
عمل الصحابة والتابعين فلا معنى له كما أن قوله لا يمكن توفر شروطه
إلا فى الصحابة والتابعين الذين كانوا بالمدينة خاصة يفيد أن غيرهم من الصحابة
والتابعين الذين كانوا بغيرها وهم الاكثر لا يمكنهم العمل بشئ من شرائع
الاسلام وأنهم كانوا لا يصلون ولا يصومون ولا يزكوا ولا يحجون ولا يعملون
عملا أصلا لأن الترمذى حكى عنهم هذا العمل كما حكى سائر أعمال الاسلام فرد
عليه المتعصب هذه الحكاية بأن العمل لا يتصور وقوعه إلا من صحابة المدينة
وتابعيها وحينئذ فغيرهم كانوا لا يعملون شيئا من شرائع الدين ولا يمكن أن تتوفر فيهم
الشروط التى بها يعملون فهذا أقصى حد فى الجنون ينطق به هذا الرجل وهو
لا يدبر ولا يدري والسبب فيه أن القائلين بحجة العمل اختلفوا فى العمل الذى

يكون حجة فحصره بعضهم فى عمل أهل المدينة بدعى أنه لا يمكن تصوره فى
غيرها بحجج ذكروها ليس هذا محل إيرادها فاشتبه هذا عليه بأخبار الترمذى
عن الصحابة والتابعين أنهم كانوا يعملون وأثبت أنه ليس فى إمكان أحد من
الصحابة والتابعين أن يفعل شيئا غير أهل المدينة فله الحمد على السلامة
من الوقوع فى مثل هذا وإليه سبحانه وتعالى التضرع والالتجاء فى الحماية منه
ولا حول ولا قوة إلا بالله .

(فصل) وقوله فى الترمذى أن أقل ما يروى به عن مالك واسطة أو
واسطتان وقد يروى عنه بثلاث لأنه من أصحاب البخارى والبخارى يروى عن
مالك بواسطة خبر باطل واستنتاج فاسد فإن الترمذى يروى عن مالك بواسطة
واحدة كقتيبة بن سعيد وأبى مصعب المدينى وبواسطة من أصحاب عبد الله
ابن مسلمة ومع بن عيسى عن مالك ولم يرو عنه بثلاث وسائط وأما البخارى فيروى
عن مالك بواسطة واحدة كاسماعيل بن أبى اويس وعبد الله بن سلمة ويحيى بن
يحيى بن بكير التميمى وعلى فرض روايته عنه بواسطة فلا يلزم أن يروى الترمذى
الذى هو تأميد البخارى عنه بثلاث وسائط فقد أدرك الترمذى أصحابه كما رأيت
وأدرك كبار شيوخ البخارى الذين قد يروى عنهم البخارى بواسطة كما أنه لا يلزم
من رواية الترمذى عن مالك بثلاث وسائط على فرض صحة ذلك أن يكون متأخرا
لأن الحافظ يعلم فى سنده تارة وينزل أخرى فالبخارى يروى عن النبى صلى الله
عليه وآله وسلم بثلاث وسائط فى بعض الاحيان وبسبع فى أخرى فلا يعلم تاريخه
من السبع ولا من الثلاث وقد ولد الطبرانى بعد وفاة البخارى بأربع سنين وعاش
إلى الستين وثلاثمائة ومع ذلك روى عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم بثلاث وسائط
كما قرأته فى معجمه الصغير وفى جزء ثلاثمائة وأربع كما قرأته فى جزء رباعيات
المعجم الكبير وهذا من أعلى أهانيد البخارى الذى مات قبل ولادة الطبرانى كما أن
الترمذى قد روى عن قتيبة بن سعيد ما لعله يباغ نصف أحاديث جامعه أويزيد

ومع ذلك رأيت أنه أسند عنه في موضع من جامعه باريح وسائط فيهم شيوخ
 شيوخ الترمذى وشيوخهم الذين لم يدركهم الترمذى وهو أغرب ما رأيت من
 النزول مع أهل القرن الخامس ربما أسندوا عن قتيبة بن سعيد بأعلى من هذا
 السند كما أن الحافظ قد يسند ويروى عن نفسه بواسطة كما هو معروف في كتب
 الحديث وكما رأيت أكثر الوارد منه في تذكرة الموثقى عن حدث ونسب للحافظ
 السيوطى وقد أورد فيه كل ما في جزء من حدث ونسب للخطيب البغدادي الحافظ
 وزاد عليه والمقصود أن استنتاج تأخر زمان الرجل أو تقدمه من الاستناد
 باطل وبالله التوفيق .

(فصل) وقوله ولو فرعنا أنه أدرك أحدا من تابعي التابعين تفريعا
 فأسد البخ هو من التعبير الغريب والابداع العجيب في ضم ألفاظ الفقه الى
 فنون الحديث واستعمالها في مسائل الرواية ثم انه تفريع صحيح لافسد كما اخبر
 عنه فان الترمذى أدرك جماعة من اتباع التابعين وروى عنهم منهم على بن حجر
 فانه روى عن معروف الخياط وهو من التابعين وكان مولى لوائلة بن الاسقع
 ومنهم اسماعيل بن موسى الفزارى روى عنه الترمذى حديثا ثلاثيا فقال في
 أواخر ابواب الفتن من جامعه ثنا اسماعيل بن موسى الفزارى ابن بنت السدى
 الكوفى ثنا عمر بن شاكر عن انس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم يأتى على الناس زمان الصابر فيهم على دينه كالباض على البحر
 وقال الترمذى هذا حديث غريب من هذا الوجه وعمر بن شاكر روى عنه
 غير واحد من أهل العلم وهو شيخ بصرى اه وقد عرفت ان الطبرانى الذى
 مات بعد الترمذى بازى من ثمانين سنة قد أدرك اتباع التابعين وروى احاديث
 ثلاثية الاستناد .

(فصل) وقوله وإذا قلنا إنه استند في قوله إلى النقل عن بعض العلماء فهذا
 أيضا لا يسوغ له ذلك لأن أجل علماء أتباع التابعين مالك وهو قد قال فيما رواه

عنه ابن القاسم لا أعرفه وأكرهه في الفرض البخ هو رد على الترمذى باثبات
 خلاف من حكى هو موافقته فقد أسند عن اسحاق بن موسى الانصارى عن
 معن بن عيسى الفزارى عن مالك موافقة الجمهور ولم ينفرد بذلك معن بن عيسى
 حتى يقال انها رواية شاذة مهجورة بل تابعه عليه بقية أصحاب مالك الذين منهم
 مطرف وابن الماجشون وابن نافع وأشباه ابن وهب وابن عبد الحكم
 والواقدي وآخرون وأما المخالفة فلم تثبت عن مالك من وجه من الوجوه
 وإنما فهمها الناس من رواية ابن القاسم المختلفة فكيف يرد على الترمذى بمخالفة
 مالك التى حصلت منه بعد وفاته واشتهرت بعد وفاة الترمذى باحتمال ساقط
 مخالف للمعقول والمنقول .

(فصل) وقوله وهل لقول مالك لا أعرفه مع أنه روى حديثه في الموطأ
 غير أنه لم يكن عليه عمل أهل المدينة قد أبطلناه بالوجود السابقة أول الكتاب
 وبما ذكرناه من دلائل ابطال دعوى كون الارسال كان عليه عمل أهل المدينة
 وكذلك قوله ان الحسن وابن سيرين وابن جبير وابراهيم النخعي من التابعين
 كانوا يرسون فقد ذكرنا فيما سبق النقل عن جميعهم بأنهم كانوا يقبضون من
 كتاب الآثار لمحمد بن الحسن وسنن البيهقي والمحلى لابن حزم وغيرها وأنه
 لم يبق أحد ممن نقل عنه الارسال إلا نقل عنه القبض عدا ابن المسيب فاغنى
 ذلك عن اعادته بأسانيده والله الموفق لأرب سواه .

(فصل) قال، المتعصب بيان مشهورية الارسال في مذهب مالك قال
 وهذا أوضح من أن يحتاج إلى بيان ولا سيما عند المالكية لأن كثيرا من
 علمائهم لم يسمعوا بالقبض لا طباق جميع المختصرات المقررة عندهم على الارسال
 ولا يذكر القبض إلا في الشراح الباحثين عن أقوال المذهب الكثيرة الضعيفة

أقول هذا كذب على العلماء المالكية وعلى الكتب المفرومة في مذهبهم فانه
 لا يكاد يوجد كتاب إلا وفيه ذكر القبض عدا الرسالة لابن أبي زيد القيروانى
 (٤٤ - متون)

فإن لم يتم وضع قلبه الذكر قبض ولا ارسال على أن الكثير من شراحها تعرضوا
لذكر القبض والارسال ففى شرحها للشيخ زروق فرع فى حكم الارسال بعد
تعليم للرفع اختلاف ولا يضع يمينه على يساره فى الفريضة وذلك جائز فى
النافلة لطلوله القيام ليعين نفسه الطرطوشى إنما منعه فى الفريضة لاجل الاعتماد
وفى العنية لا يرى به بأسا فى الفريضة والنافلة ابن رشد ظاهره اختلاف قول
ووهبى الاخوان يستحب والعراقيون يمنع عبد الوهاب التفرقة بين الفريضة
والنافلة غير صحيحة والتأويل بالاعتماد غير صحيح وإنما اختلف الناس هل
ذلك من هيئات الصلاة أم لا فى البيان يتحصل فى ثلاثه أقوال الاباحة مطلقا
والكراهة إلا فى طول النافلة والاستحباب وهو يقبض اليمنى على كوع
اليسرى تحت صدره اهـ

سأوفى شرحها للجزولى وليوسف بن عمر الانقاسى وأما فضائل الصلاة
فأقولها كفا الى ان قال ووضع اليد اليمنى على اليسرى اهـ وأما غيرهما من الكتب
فلا يكاد يغلو كتاب من ذكر القبض حتى المختصرات الصغيرة فهذه حاشية
الصفى من أصغر الكتب المقررة فيها مانصه وهل كراهته فى الفرض للاعتماد
أو خيفة اعتقاده وجوبه أو اظهار خشوع تأويلات ثلاثة والاول أقوى وإذا كان خالى
الذهن فيحمل على السنة لانه ورد فى الحديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم قبض
يديه فى الصلاة والحاصل أنه اذا قصد السنة فهو مستحب وكذا إذا كان خالى
الذهن وإذا قصد الاعتماد فيكرهه وإذا قصد السنة والاعتماد فلا كراهة اهـ

ر. وعن الكتب المقررة شرح الحارثى على مختصر خليل قال فيه وقع
خلاف لجل إسجود القبض لتكسوع يده اليسرى بيده اليمنى واضعا لهما تحت
الضفدرة فوق السرة فى النقل من غير قيد طول كاهه مذهب المدونة وعند
غيره ابن رشد الجواز للاعتماد فيها على غير ضرورة وإن طول فيه ويكره ان
قصرا كما غلبه ابن رشد ولها تأويل آخر أن يستحب كراهة القبض بأى صفة كانت

فى الفرض فيه ثلاث تأويلات قيل للاعتماد اذا هو شبيه بالمستند وهو
للقاضى عبد الوهاب فلو فعله لذلك بل تسننا لم يكره وأخذ منه جوازه فى
النفل لجواز الاعتماد فيه من غير ضرورة وقيل خيفة ان يعتقد وجوبه الجهاى
وهو للباحى وابن رشد وضعف هذا التأويل بتفرقه بين الفرض والنفل مع
تأديته الى كراهة كل المندوبات وقيل خيفة اظهار خشوع ليس فى الباطن وقد
تعوذ النبى صلى الله عليه وآله وسلم منه وهو ليعاض وعليه فلا تختص
الكراهة بالفرض قاله بعض الشراح ونحوه للتأني وعليه فالتعليل الاول ليس
تعليلاً بالمظنة فاذا انتفى الاعتماد عند القائل به لا يكره الخ وكتب محشيه
الصعيدى على قوله تسننا لم يكره مالفظة هذا يفيد أن له أصلاً فى السنة ونفى
الكراهة صادق بالجواز والاستحباب وحيث كان له أصل فى السنة فهو مستحب
بقى اذا لم يقصد شيئاً لاعتماداً ولا تسنناً والظاهر حمله على التسنن فيحمل خالى
الذهن عليه فالاحوال ثلاثة قصد الاعتماد مكرهه قصد التسنن ولم يقصد شيئاً
مندوب وهذا هو التحقيق والتأويلات بعده خلافة اهـ ومن الكتب المقررة شرح
الزرقانى على المختصر جاء فيه مالفظة وهل كراهته فى الفرض للاعتماد اذ هو
شبيه بالمستند فان فعله لا لاعتماد بل تسننا لم يكره أو خيفة اعتقاد وجوبه
واستبعده ابن رشد وضعفه أيضاً بعضهم بتفرقه فيها بين الفرض والنفل وبأنه
يؤدى الى كراهة كل المندوبات عند الحرف على الجهاى من اعتقاد وجوبها
أو خيفة اظهار خشوع ليس فى الباطن قال أبو هريرة أعوذ بالله من خشوع
النفاق قيل وما هو قال أن يرى الجسد خاشعاً والقلب غير خاشع وعليه فلا
تختص الكراهة بالفرض قاله التتائى تأويلات فى كل من المسألتين والتعليل
الاول فيها بغير المظنة فاذا انتفى الاعتماد لم يكره كما قدمنا اهـ ومن الكتب
المقررة شرح العارف الدردير على المختصر وفيه مالفظة وهل كراهته فى الفرض
للاعتماد اذ هو شبيه بالمستند فلو فعل لا لاعتماد بل استننا لم يكره وكفا

كتاب المشوني والبتار

صحيفة

(انتهى الجزء الأول وبليه الجزء الثانى اوله فصل واما نصوص الكتب الكبيرة)

إلى المدينين من
 في وابن رشد
 بقية عياض
 وأبو حنيفة
 وأبو جعفر
 الكبيرة
 السيد
 السلفي

صحيفة

- ٣٨ الحافظ ابن حجر من أهل الاستقراء
التام الذين يعتمد نقيهم للحديث
٣٩ نصوص أهل الحديث على أن نفي
الحافظ يعتمد
٤٢ نفي الحافظ للحديث من تبيل حكاية
الاجماع ويان ذلك وايضا
٤٤ اتفاق جميع الحفاظ على نفي حديث
في الارسال
٤٥ الآثار الموقوفة في الارسال وهو
باب من مصنف ابن أبي شيبة بتمامه
٤٦ من وجوه الدلالة على عدم وجود
حديث في الارسال كونه لم يذكر
في شيء من كتب مالك وكتب
أصحابه وكتب الخلاف وذكر
المذاهب
٤٨ عز والمتعصب الارسال الى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم من قيل
ما يفعله بعض أهل الرأي من عزو
القياس اليه وهو محرم بالاجماع
٤٩ الحديث الضعيف لا يعزى بصيغة
الجزم وكذا الحديث المروي بالمعنى
وصنيع البخارى في ذلك
٥١ مدح المتعصب لرسائله وتجهيله
في ذلك
٥٢ ادعاء المتعصب أن علمه طبق ما بين
السماء والارض وأنه أعلم من مالك
والرد عليه
٥٤ ادعاء على القارى أن المراد بعالم

صحيفة

- قريش وعالم المدينة هو النبي صلى
الله عليه وآله وسلم لا الشافعى ولا
مالك والرد عليه
٥٤ خطأ على القارى في دعواه أن
حديث لو كان العلم بالثريا وارد
في أبي حنيفة جزما وتخطئه في ذلك
على القارى كثير الاخطاء
والاوهام لا يعتمد عليه من ذلك ادعاؤه
أن سفيان بن عيينة من أكابر التابعين
على القارى شبهه بالمتعصب في
الدعوى الكاذبة
٥٧ حكاية الحضرمي عليه السلام مع الشيخ
زكريا الانصارى واعتراضه عليه
في تلقيب نفسه بالشيخ
٥٧ بعض الاحاديث المخبرة بوجود
المدعين امثال المتعصب وما لهم من
الوعيد الشديد وهي من أكابر المدعات
٥٩ ادعاء المتعصب أنه بين قصور
المرجحين للقبض وتكذيبه في
ذلك من وجوه
٦١ غباوة المتعصب وتناقضه
٦٢ خيانة المتعصب وتدليسه
٦٣ سوء أدبه مع العلماء
٦٤ كلام المتعصب في سبب تأليف
رسائله وكذبه على العلماء المغاربة
٦٤ بعض أحوال المتعصب وتملقه
للاغنياء والامراء وقطعه القياتي
والبحار في طلب الدنيا منهم

صحيفة

- ٦٦ تبرئة شيخنا عما اقترأ عليه المتعصب
وبيان ذلك من وجوه
٦٧ بعض أساء المؤلفين في القبض من
أهل عصرنا والذي قبله
٦٨ بيان مؤلفاتهم ورسالة المتعصب
٧٠ كذب المتعصب في زعمه أنه بين
وجه أرجحية القبض بأنه لم يفعل ذلك
٧٠ تناقض المتعصب أيضا من وجوه
٧٣ جهله بما في كتب المؤلفين في القبض
وكذبه عليهم
٧٦ الموطأ مقدمة على المدونة
٧٧ نقله لكلام الحافظ في التقليد
وخيانته فيه
٧٩ كلام المتعصب في مخالفة الأئمة
لنصوص والرد عليه في ذلك
٨١ خطأ القراني في كلامه على مقالة
الامام الشافعى ورد التقي السبكي عليه
٨٥ ابطال اشتراط العلم بانتفاء المعارض
وبيان ذلك من ثلاثة عشر وجها
وايضاحه بما لا يوجد في غير هذا
الكتاب
٨٦ الاحاديث والآثار الدالة على عدم
اشتراط العلم بانتفاء المعارض
٨٨ اشتراط انتفاء العلم بالمعارض يؤدي
إلى اسقاط التكليف
٩٠ المعارض المشترط العلم بانتفائه
معدوم
٩١ المجتهد اذا بالغ الحديث المنهوخ
يجب عليه العمل به لانه فرضه
حتى يقف على الناسخ
٩٢ نصوص العلماء على عدم اشتراط
العلم بانتفاء المعارض
١٠٣ اشتراط العلم بانتفاء المعارض
يؤدي الى منع العمل بكلام الأئمة
ونصوصهم إلا لحفاظ الفقه
١٠٤ ادعاء القراني أن نفي المقلد للمعارض
غير مقبول والرد عليه من وجوه
١٠٥ النسخ المجمع عليه لا يبلغ عشرة
أحاديث
١٠٦ بيان المؤلفات في الناسخ والمنسوخ
من الحديث
١٠٦ الاحاديث الواردة معمول بجميعها
عند الأئمة حتى ما ذكره الترمذي
في آخر جملة
١٠٨ رجوع المجتهد في هذا العصر الى
الكتب كاف في الجزم بعدم وجود
المعارض
١٠٩ زعم القراني أنه لا يوجد في الشافعية
من فيه أهلية الاستقراء والمروءة عليه
من وجوه
١١٢ لا يجوز خلو العصر من مجتهد
وتناقض القراني في ذلك
١١٦ خطأ المتعصب في احتجاجه بكلام
القراني

صحيفة

- ١١٧ خطأ المتعصب في ظنه أن المجتهد المطلق لا يكون مقلدا وافرقت بين المجتهد المطلق والمستقل والمقيد
- ١٢٢ فساد مقالة التسولي في منع المقلد من العمل بالحديث
- ١٢٣ نصوص مالك وأصحابه في إيجاب العمل بالحديث وتحريم التقليد
- ١٢٧ المقلدون ممن اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله
- ١٣٠ التعصب للتقليد يؤدي إلى الكفر عياذا بالله تعالى وحكاية في ذلك
- ١٣٠ خطأ التسولي على ابن الصلاح أو كذبه عليه
- ١٣٢ نقل المتعصب للكلام ابن عبد البر وتجهيله في الاستدلال به من وجوه
- ١٣٢ أقرار المتعصب على نفسه بالضلال من حيث لا يشعر لفرط غباوته
- ١٣٣ جهله باصطلاح أهل الحديث
- ١٣٣ قول ابن وهب كل صاحب حديث ليس له إمام في الفقه فهو ضال وأبطال الاستدلال به من وجوه
- ١٣٥ الإمام الشافعي له منة على جميع من جاء بعده من العلماء المجتهدين وغيرهم
- ١٣٦ تدليس غريب اخترعه المتعصب في رسالته
- ١٣٦ كذب المتعصب أيضا

صحيفة

- ١٣٦ دليل عظيم على غباوته
- ١٣٧ التقليد لا يكون فيما دليبه قطعي
- ١٣٩ طعن المتعصب في حديث وائل والرد عليه من وجوه
- ١٤١ خرقه لاجماع المسلمين بالطعن في احاديث الصحيحين والكلام عليها مفصلا
- ١٤٥ الوجه الثاني في بيان صحة الحديث من الجهة الصناعية وبيان طرقه ومخارجه
- ١٥٣ احاديث القبض متوازنة وبيان ذلك من طرق أولها ذكر أسماء الصحابة الراويين له والامامان الذين اتبعوا
- ١٦٧ الطريق الثاني كونه مخرجا في كتب الأئمة
- ١٦٨ الطريق الثالث النقل المتوارث المتواتر لا يبحث عن رجاله
- ١٧١ الضعيف اذا تعددت طرقه وجب الحكم على المجموع
- ١٧٤ الوجه الخامس أن الضعيف معمول به في السنن والفضائل احتجاج الفقهاء بالضعيف في الاحكام وذكركم بعض الاحاديث التي احتج بها المالكية وهي ضعيفة مع معارضة الاحاديث الصحيحة لها
- ١٨١ الوجه السادس في رد دعواه أن حديث وائل منقطع وبيان ماصدر منه من التدليس في ذلك

صحيفة

- ١٨٢ جهله بالادلة المصرحة بسماح علقمة
- ١٨٤ الوجه السابع في رد دعواه أن الحديث مضطرب وبيان جهله بحقيقة اضطراب
- ١٨٩ الوجه الثامن في رد دعواه أن الحديث مضطرب المتن وتجهيله بذلك
- ١٨٩ تناقضه واضطرابه
- ١٩٠ الوجه التاسع في رد دعواه أن حديث وائل ما يدل على النسخ وبيان كذبه في ذلك
- ١٩٣ طعن المتعصب في حديث البخاري ومالك والرد عليه من وجوه
- ١٩٧ غلط الداني في كلامه على هذا الحديث
- ١٩٨ قول الصحابي كان الناس يؤمرون وأمرنا ونحوه له حكم الرفع
- ٢٠٠ زعم المتعصب أن الحديث مرسل والرد عليه من وجوه
- ٢٠٢ رواية القعنبي مقدمه على رواية اسماعيل في الموطأ
- ٢٠٤ خيانة المتعصب في نقله للكلام الحافظ
- ٢٠٥ كذبه على الحافظ
- ٢٠٦ جهله فيما رد به على الحافظ
- ٢٠٦ كذبه على ابن عبد البر
- ٢٠٧ جهله وتناقضه فيما رد به على ابن دقيق العيد
- ٢٠٧ بيان معنى قول سهل كان الناس يؤمرون

صحيفة

- ٢٠٩ تناقض المتعصب وجهله باللغة العربية
- ٢١٠ كذبه على البخاري
- ٢١١ تصحيح البخاري للحديث وائل
- ٢١١ البخاري لم يلتزم اخراج كل صحيح عنده
- ٢١٢ تصحيح البخاري لاحاديث لم يخرجها في كتابه
- ٢١٢ لا يلزم من كون الحديث غير صحيح عند البخاري عدم صحته في نفسه
- ٢١٣ تدليس غريب اخترع للمتعبص
- ٢١٤ طعنه في حديث هلب الطائي والرد عليه
- ٢١٦ العدالة تثبت بتنصيب واحد
- ٢١٧ جهالة العين لا تؤثر طعنا في الحديث
- ٢١٩ فساد اعتراض المتعصب على الترمذي وبيان جهله وكذبه في ذلك
- ٢٢٠ جهل المتعصب في احتجاجه بكلام ابن دقيق العيد في الحسن
- ٢٢١ طعن المتعصب في حديث مالك والرد عليه من وجوه
- ٢٢٢ اذا وثق الامام راويا كان توثيقه مقبولا عند مقلديه خاصة
- ٢٢٣ ورود حديث مالك موصولا من طرق
- ٢٢٤ الوجه الثالث في جواب أبي عمر ابن عبد البر
- ٢٢٤ طعن المتعصب في حديث علي والرد عليه

صحيفة

- ٢٢٩ طعنه في حديث عبد الله بن مسعود والرد عليه
- ٢٢٩ كذبه على الشوكاني
- ٢٣٠ طعنه في حديث بن عمر وتدليسه وجهه
- ٢٣١ طعنه في حديث ابن عباس وكذبه وتحريفه
- ٢٢٣ رد المارديني على البيهقي والرد على المارديني وبيان وهمه
- ٢٣٥ مغالطة المتعصب في احتجاجه بكلام البيهقي وكذبه وقلة حياته
- ٢٣٦ طعنه في حديث جابر وكذبه في استاده
- ٢٣٨ زعمه أنه ذكر جل الأحاديث الواردة في القبض وجهه في ذلك
- ٢٣٩ زعمه أن الأحاديث الضعيفة إذا عارضها ما هو أقوى منها الخ وكذبه الكثير في ذلك
- ٢٤٠ نطقه بالهذيان والسخافات الدال على جنونه
- ٢٤١ البحث الثاني للمتعصب في أدلة القائلين بالارسل على زعمه والرد عليه وفيه فوائد لا توجد في غير هذا الكتاب
- ٢٤٤ سبب اختلاف الأحاديث بالنقص والزيادة
- ٢٤٥ ابطال ما استدل به المتعصب على سنية السدل بطريق التفصيل
- ٢٤٩ ورود الوضع في طريق حديث أبي حميد الذي استدل به
- ٢٤٩ حديث أبي حميد ليس بحجة في ذلك وبيانه من وجوه
- ٢٥١ الصحابة يخفى على بعضهم كثير من السنن والمسائل
- ٢٥٢ الصحابي ينسب بعض السنن
- ٢٥٣ الصحابي قد يترك السنة باجتهاد
- ٢٥٤ نفى الصحابي لشيء لا يدل على عدم ثبوته
- ٢٥٦ الزام المتعصب بأشياء لا يقول بها
- ٢٥٧ الكلام على رفع اليدين في الانتقال والرد على المتعصب فيه
- ٢٥٨ ضعف حديث ابن مسعود
- ٢٦١ بعض الضروريات التي نسيها ابن مسعود أو خفيت عليه
- ٢٦٢ كذب من زعم أن العشرة المبشرين كانوا لا يرفعون أيديهم في الانتقال
- ٢٦٧ رفع اليدين عند القيام إلى الثانية والرابعة ودليله ومن قال به من العلماء الذين منهم والدان وال
- ٢٦٩ استدلال غريب لبعض الخفصة على كراهة الرفع ومثله لبعض المالكية
- ٢٧٠ اجماع الصحابة على الرفع ما عدا ابن مسعود
- ٢٧١ النص القاطع على عدم نسخ الرفع

صحيفة

صحيفة

- ٢٧٣ كلام المتعصب في البيان والالجمال يدل على أنه مجنون يعرف بما لا يعرف يجب الوقوف عليه للاعتبار وحمد الله على السلامة منه
- ٢٦٥ زعمه أن أحداً من العلماء لم يقل بالارسل ثم الوضع عقبه وبيان جهله في ذلك
- ٢٧٩ ميل المتعصب إلى الترجيح وبيان جنونه وجهله فيما ذكره
- ٢٨١ كلام المتعصب في المساواة والرد عليه وتلخيص رسالة المساواة
- ٢٨٨ استدلال المتعصب على السدل بكل حديث لم يذكر فيه القبض والرد عليه
- ٢٩٠ استدلاله بحديث معاذ وبيان أنه موضوع أو قريب من الموضوع
- ٢٩٢ كون الحديث المذكور حجة عليه
- ٢٩٣ كذبه وتدليسه في هذا الحديث
- ٢٤٩ عدم فقهه للافاظ الدائرة بين أهل الحديث
- ٢٩٤ جهله بقواعد أهل الحديث
- ٢٩٦ تدليسه بلفظة اه
- ٢٩٦ استدلاله بأثر الحسن وإبراهيم وابن المسيب والرد عليه من وجوه
- ٢٩٧ ثبوت القبض عن جميع المذكورين إلا ابن المسيب
- ٢٩٨ مخالفة التابعي للحديث لا تدل على نسخه
- ٢٩٩ تحريف المتعصب لكلام القنوجي وكذبه عليه
- ٢٩٩ استدلاله بمسند الحسن وابن سيرين وكذبه في ذلك وبيان كونه تحريف عليه
- ٣٠٥ استدلاله بأثر ابن الزبير والرد عليه من وجوه
- ٣٠٦ مخالفة عمل الراوي لروايته لا تدل على النسخ
- ٣٠٨ اعتراض المتعصب على القنوجي وبيان جهله في اعتراضه
- ٣١١ مغالطة للمتعصب في استدلاله بأثر عبد الله بن الحسن
- ٣١٣ زعمه أن الارسل كان عليه عمل أهل المدينة وإبطاله من وجوه
- ٣١٦ مغالطته بالقل عن ابن عبد البر وكذبه عليه
- ٣١٩ زعمه أن أحاديث القبض منسوخة والرد عليه وعلى الشيخ عlish من وجوه
- ٣٢٥ زعمه أن المراد بالنسخ النسخ الاجتهادي وتناقضه وكذبه في ذلك
- ٣٢٧ ابطال النسخ الاجتهادي في الملة المحمدية

صحيفة	صحيفة
٣٤١ الكلام على ابن القيم ومقارنة المتعصب به	٣٣٠ كذب المتعصب على الشيخ عليش رحمه الله
٣٤٣ جملة بالاسانيد ومعرفة العالي والنازل منها	٣٣١ رد المتعصب على الترمذى وابن القيم وبيان انفراده بسخافة لم تصدر من انسان منذ خالق الله البشر
٣٤٥ زعمه ان القبض لم يذكر في الكتب المقررة المتداولة وكذبه في ذلك	٣٣٤ بيان الطرق التي بها اتوصل الترمذى الى حكاية عمل اهل المدينة وعو من القوائد النفيسة التي لا توجد في غير هذا الكتاب

(تم الفهرس)

